بوتومور

تمهيد في علم الاجتماع

ترجمة وتعليق وتقديم :

الدكتور محمد الجوهري

الدكتورة علياء شكري

الدكتور محمد علي محمد

الدكتور السيد محمد الحسيني

دار المعارف

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الرابع

بوتومور

تمهيد فى علم الاجتماع

ترجمة وتعليق وتقديم

دكتور محمد الجوهرى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة القاهرة

دكتورة علياء شكرى
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية البنات
جامعة عين شمس

دكتور محمد على محمد
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة الإسكندرية

دكتور السيد محمد الحسينى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة عين شمس

الطبعة الثالثة
١٩٧٨



دار المعارف

تصميم الغلاف : نادية النحاس

الطبعة الأولى : القاهرة ١٩٧٢

الطبعة الثانية : « ١٩٧٣

الطبعة الثالثة : « ١٩٧٨

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج. م. ع.

ترجمة عن الإنجليزية لكتاب :

T.B. BOTTOMORE

Sociology : A Guide to Problems and Literature

George Allen and Unwin Ltd. 8th Impression,

London 1969 (first Published in 1962).

فهرس الكتاب

الصفحة

مقدمة الترجمة العربية

علم الاجتماع دراسة إنسانية

بقلم : دكتور محمد الجوهرى

١

كثيرون منا يدركون ويدهشون من ظاهرتين متكررتين ، تبدو متناقضتين للوهلة الأولى : الظاهرة الأولى ذلك التزايد المستمر فى قدرات الإنسان وإمكانياته ، من خلال قدرته على تفسير القوى الطبيعية وإخضاعها لمصالحه . والظاهرة الثانية ذلك العجز المتزايد من جانب الإنسان عن استغلال هذه القدرات والإمكانيات وتسخيرها لأغراض إيجابية تفيد حياته وتنفعه فى يومه وغده ، بدلا من أن يتحول هو إلى أداة لها ، تبتلعه وتتجاوزه ، وتتحول بالتالى إلى تهديد مباشر لتوازنه الروحى ، وأمنه ، بل ووجوده كله . إن الإنسان المعاصر يكسب مع كل يوم مزيداً من المعلومات عن بيئته ، ثم إن هذه البيئة لا تكف عن النمو والاتساع ، بحيث إنها أخذت تتجاوز حدود عالمه الأرضى ، وتنفذ إلى عوالم الفضاء المحيطة بكوكبه الأرض . فإنسان اليوم أسرع حركة على الصعيد الجغرافى ، والاجتماعى ، والفكرى من إنسان العصور الغابرة ، وهو فى حركته أشمل من أى سلف من أسلافه ، حركة فاقت فى أبعادها كل عرف قديم . وهو يزداد وعياً — من ناحية أخرى — بأنه لم يعد يعرف إلى أين ستقوده مسيرته . كما أنه يزداد وعياً بأنه لم يعد يعرف كيف يتسنى له أن يتحكم فى كل ما حوله من تغيرات مادية ، وفكرية ، واجتماعية (هو نفسه الذى خلقها ويشكلها أحياناً) ، بحيث يحمى نفسه من الوقوع فريسة لحالة من الخراب المادى أو الدمار الروحى أو كليهما معاً .

فإذا ما تساءلنا بعد ذلك : من هو ذلك الإنسان «العصرى» الذى نعنيه ، هل هو إنسان أوربا وأمريكا ، هل هو إنسان البلاد الصناعية جميعاً ، اشتراكية كانت أم رأسمالية ، أم هو إنسان القرن العشرين أينما عاش ، فى نصف العالم المتقدم وفى نصفه النامى على حد سواء ؟ إننا نرد على ذلك برد واضح بسيط ، نعتقد أنه الصواب ، وهو أن الإنسان

العصرى « الذى نعنيه هو الإنسان المتغير » ، ذلك الكائن « المتحرك » الذى لا تعرف حركته الجغرافية أو الاجتماعية أو الفكرية هوادة . وهو موجود فى نصف الكرة المتقدم (وهذا أمر بديهى للجميع) ، كما أنه موجود فى نصف الكرة الآخذ بالنمو ، وليس أدل على ذلك من صيحات التغيير ، وجهود التغيير الذى تتناهى إلى أسماعنا من كافة ما نسميه البلاد النامية فى كل أجزاء الأرض . الإنسان « المعاصر » الذى نعنيه هو إذن إنسان تلك الحقبة والحقب القليلة القادمة من القرن العشرين ، الإنسان المتغير الدائب الحركة ، الذى لا تعرف حركته هوادة على الإطلاق ، مهما اختلف موقعه الجغرافى ، أو الاجتماعى ، أو مستواه الفكرى .

فكلما ازداد الإنسان قوة خارجية وأصبح أكثر قدرة على التأثير على العالم المحيط به ، كلما تحول هو نفسه إلى مشكلة . وكلما ازداد قدرة على حل المشكلات التى واجهت أسلافه أبناء العصور الغابرة — وأعنى المشكلات المادية — من خلال تزايد سيطرته على الطبيعة وتسخيرها لصالحه ، كلما ازداد إدراكاً لعجزه على حل مشكلاته الاجتماعية : أعنى المشكلات الناجمة عن سلوك الإنسان إزاء أبناء جنسه الآخرين . وكلما ازداد وضعه الاجتماعى تفاقماً كلما ألح عليه التساؤل عن « الإنسان ككائن اجتماعى » ، إمكانياته ، وتحدياته ، وما يتعرض له من مخاطر .

وأمر آخر . الملاحظ من ناحية أخرى أن هذه التحولات العنيفة والتغيرات الحادة التى تضطرم بها حياة الإنسان المعاصر ، تجعل من الصعب الوقوف بدقة على الإمكانيات الحقيقية للإنسان كإنسان ، فى ضوء خبرات الأجيال السابقة . فإنسان اليوم ليس هو إنسان الأمس ، أو أول أمس ، ومن ثم فمشاكله غير مشاكل سلفه ثم إن إمكانياته هى بالقطع أوسع وأعقد من إمكانيات سلفه . وكلما ازدادت معلوماتنا عن الإنسان ، وكلما اتسع مجال خبرتنا بأبناء عصور ، وأجناس ، وثقافات مغايرة لعصرنا ، وجنسنا ، وثقافتنا ؛ كلما تحول الإنسان فى نظرنا إلى لغز يصعب الوقوف على حقيقته بسهولة . وكلما تحول كذلك إلى كائن مليء بالتناقضات ، يصعب عليك أن تتنبأ بسلوكه إلى مدى بعيد أو فى ظل ظروف معقدة . وكلما ازداد احتكاكنا بأفراد من ثقافات أوروبا المعاصرة على سبيل المثال ، أو بأبناء ثقافات مجتمعات نامية مغايرة ، كلما ازداد اقتناعنا بإمكانيات الإنسان المعاصر على النمو والتحول والتكيف لظروف متباينة أشد التباين . فهؤلاء بما نجده لديهم من فكر ، ومشاعر ، واتجاهات مغايرة يضربون لنا أمثلة حية مؤثرة على إمكانيات

الإنسان التي لا تحدها حدود، والتي يصعب التنبؤ بها بالتحديد في ضوء معلوماتنا السوسيولوجية الراهنة . ثم إن هذا المدى الواسع من التباين بيننا وبين غيرنا من الناس يحملنا على التشكك فيما إذا كانت تجمع بيننا جميعاً – كبشر – ثمة خصائص وسمات عامة أصلا . هل كلنا – بما يملؤنا من اختلاف وتناقضات – أبناء جنس واحد ، وهل نحن قادرون أصلا على تحديد سمات عامة مشتركة تجمع بين هذا المزيج العجيب ، ذلك أحد التحديات البارزة التي يجب أن يتصدى لها علم الاجتماع على نحو ما سنفصل القول فيما بعد .

ويجب أن نؤكد هنا على شيء هام وهو ضرورة توقي أنفسنا الوقوع في أخطاء ما يعرف بالتمركز حول السلالة Ethnocentrism وأعني أن نجعل من معايير وعادات وخبرات مجتمعنا وثقافتنا معياراً نقيس به « الطبيعة الإنسانية » ، ونحدد لها به ما تقدر عليه ، أو ما تتوقع أن تصل إليه[1] .

وبالرغم من هذا – وربما من أجل هذا – يجب أن نلح في طرح التساؤل التالي على أنفسنا : ما هي الأشياء التي يقدر الإنسان على تحقيقها (الإيجابية والسلبية على السواء) ، وما هو مدى قدرته على التكيف ، وما هو مدى خضوعه لميراثه وتركيبه الحيوي ، وما يمليه عليه هذا الميراث وهذا التركيب من دوافع وما يحدده له من حدود ؟

ومن الممكن أن نجيب على هذا التساؤل بطريقتين مختلفتين : الأولى على أساس عقيدة دينية أو دنيوية تحدد لنا المسائل المطلقة والنهائية في حياة البشر . عقيدة تحدد لنا أصل الإنسان ، ومصيره ، وعلة وجوده . . . إلخ . والطريقة الثانية أن نجيب على أساس المعارف والحقائق العلمية المتاحة لنا . . وفي الحالة الثانية يتحتم علينا الإقلاع تماماً منذ البداية عن محاولة الوصول إلى أي إجابة عن مثل هذه التساؤلات « النهائية » و « المطلقة » ، ونقصر أنفسنا على كل ما هو متاح لنا إمبيريقياً ، أي ما يمكن أن نتوصل إلى إدراكه من الواقع ، ونستطيع تحليله تحليلا مفهوماً ومقبولا . ومن الواضح أننا كمشتغلين بالعلم لا نفكر سوى في هذا الطريق الثاني ، طريق العلم والتأسيس على العلم . كما أننا لن نستطيع كمتخصصين اجتماعيين أن نقدم عن هذا الطريق سوى إسهاماً محدوداً ، وهذا قيد نعرفه ونسلم به منذ

---

(١) انظر مادة التمركز حول السلالة في أيكه هولتكرانس ، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة الدكتورين محمد الجوهري وحسن الشامي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٣٣ – ١٣٦ .

البداية . ذلك أن المناهج العلمية تقوم على حقيقة أن التخصص ضرورة لا مناص منها ، والتخصص يعنى تحديد المشكلة المطروحة للبحث ، وتحديد أسلوب معالجتها ، وتحديد النتائج التى نتتهى إليها . ولذلك لا يمكن أن نتصور أن هناك علماً واحداً لدراسة الإنسان، فهناك أكثر من تخصص علمى يشترك فى هذه المهمة العظيمة . كل ما فى الأمر أن كل واحد منها يتطرق إليه من زاوية مختلفة ، طارحاً تساؤلات مختلفة ، وآخذا بقية فروع دراسة الإنسان فى الاعتبار[٢].

لذلك فعلم الاجتماع لا يتطرق إلى دراسة الإنسان إلا باعتباره «كائناً اجتماعياً» ، أو دراسة ما يمكن أن نسميه « الطبيعة الاجتماعية » للإنسان . فالإنسان كما سنرى من فصول الكتاب التالى بمزيد من الدقة مهيأ بطبيعته للحياة فى المجتمع ، ولا يتصور نظرياً وعملياً أنه قادر على الحياة بغير مجتمع فهو باختصار يستمد إنسانيته من المجتمع ، أو قل إن المجتمع الإنسانى هو الذى يجعل من الكائن الحى (الإنسان) إنساناً بالمعنى الحق للكلمة . ولا يعنى هذا أننا يمكن أن نتجاهل فى الإنسان جوانبه البيولوجية والنفسية . وإذا كنا فى دراستنا السوسيولوجية نفصلها فصلا مصطنعاً عن الجوانب الاجتماعية ، فإننا نلتزم رغماً عنا بمبدأ أساسى من مبادئ التخصص العلمى ، التى لا يمكن أن تكون الدراسة علمية بدونها . ومع ذلك فسيكون من الصعب علينا أن نميز داخل هذا الإطار المحدود بين خبرتنا الاجتماعية والمعاصرة عن الإنسان من ناحية ، وبين السمات الإنسانية الأساسية التى تمثل نواة الإنسان ككائن اجتماعى على طول العصور من ناحية أخرى .

ومن الطبيعى أن مثل هذه الصعوبات يجب ألا تحملنا أبداً على الكف عن محاولة فهم الإنسان ككائن اجتماعى ، بحجة أنه ليس هناك « إنسان » واحد وثابت ، وإنما هناك كائن متغير ومتحرك باستمرار ، وأنه يعيش وسط عالم متغير لا سيطرة له عليه ،

---

(٢) ويطرح بعض السوسيولوجيين ضرورة وجود أنثروبولوجيا علمية بالمفهوم الأوروبى للأنثربولوجيا تتركز على الإنسان من كافة جوانبه (البيولوجية والثقافية والاجتماعية) وتؤلف بين نتائج العلوم المختلفة التى تدرس الإنسان لتقدم عنه صورة واحدة شاملة ومكتملة بقدر اكتمال هذه العلوم وتقدمها . انظر هذا الموضوع :

Leopold Von Wiese, Homo Sum, Jena, 1940.

وكذلك كتابه : Philosophie und Soziologie, Berlin, 1960.

انظر أيضاً : Richard Behrendt, Der Mensch im Licht der Soziologie, Kohlhammer, 2 Auflage, Stuttgart, 1963, Chap. I.

وكذلك مادة أنثروبولوجيا فى قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفولكلور الذى سبقت الإشارة إليه .

فتخيلنا هذا سيؤدى بنا إلى تعميق ذلك التناقض المدمر الذى أشرنا إليه فى البداية بين رغبة الإنسان وقدرته على التعرف على بيئته الخارجية والسيطرة عليها من ناحية ، ومعرفته بنفسه وقدرته على السيطرة على نفسه من ناحية أخرى . فنحن اليوم أشد ما نكون احتياجاً إلى فهم أنفسنا ، وهى حاجة نحسها أكثر إلحاحاً من أى وقت مضى . نحن نريد أن نفهم أنفسنا كبشر تقوم حياتهم على الحياة المشتركة المنظمة ، باعتبارها السبيل الوحيد أمام الإنسانية إذا ما أرادت أن تعيش وتتقدم . والوسيلة لذلك أن تلحق العلوم « الفاشلة » (كما سمى التون مايو علوم الإنسان ، أعنى علم النفس ، والاجتماع ، والسياسة) بالعلوم « الناجحة » (أعنى تلك العلوم التى تدرس الطبيعة والتكنولوجيا) .

فالمشكلة هى التعرف على الجوانب الثابتة الدائمة فى الحياة الاجتماعية الإنسانية من ناحية ، والجوانب المتغيرة المتحركة فى تلك الحياة من ناحية أخرى ، أو العوامل الثابتة والمتغيرة فى السلوك الاجتماعى . فنحن ننطلق دائماً من الاعتقاد بوجود بعض العناصر الثابتة ، ومهمتنا أن نعرفها ونلقى عليها الأضواء ، لكى يتسنى لنا من خلال ذلك تعيين الحدود التى ظل الإنسان يتحرك فى إطارها فى مختلف مراحل حياته الاجتماعية حتى يومنا هذا .

ومن الواضح أن هذه القضايا العامة تفرض على ميدان دراستنا بعض القيود وتلزمه ببعض الحدود ، كما تشكل أسلوبنا فى طرح مشكلات الدراسة وموضوعات البحث .

٢

فهل يستطيع علم الاجتماع أن يقدم لنا صورة كاملة وشاملة للإنسان ؟ من المؤكد أنه لا يمكن إلا أن يقدم وجهة نظر معينة — من بين وجهات نظر عديدة ممكنة — إلى الإنسان وإلى العالم . وهى وجهة نظر محدودة ومحددة بالضرورة ، بل وجزئية أيضاً بالضرورة . فعلم الاجتماع ليس علماً موسوعياً ، وإنما هو اليوم علم متخصص وقد كف علماء الاجتماع منذ أمد بعيد — كما يوضح بوتومور فى الفصل الأول من هذا الكتاب — عن رفع شعار الموسوعية فهو لايتخذ الإنسان « بأكمله » موضوعاً له ، ولكنه يركز فى هذا الإنسان على الجانب الاجتماعى ، أو على سلوكه داخل المجتمع . وعلم الاجتماع علم وصفى وتحليلى فى نفس الوقت ، يحاول أن يتوصل إلى تحديد أشكال ، وأصول ، وآثار ، واتجاهات السلوك

الاجتماعى ، وكذلك المدلولات الذاتية لكل هذه الموضوعات . كما يحاول أن يحدد الوسائل — لا الغايات — التى يمكن أن يعيد بها الإنسان تشكيل حياته وبيئته الإجتماعية .

ويتكون « الفعل الاجتماعى » من العمليات والعلاقات التى تتم بين الأفراد (أى الأفعال المتبادلة) ، وكذلك من التكوينات الاجتماعية التى تنجم عن هذه العلاقات والعمليات . وتتفاوت هذه الجماعات أو التكوينات الاجتماعية من حيث كثافتها ووظائفها من « الجماعات الخاصة المحدودة » (كالأسرة ، والعشيرة) إلى الجماعات الأكبر (كالمصنع ، أو الدولة ، أو الأمة) والجماهير ذات الطبيعة العارضة (كما يحدث عند التظاهر مثلا) أو الكامنة (كما نجد مثلا فى صورة الطبقات الاجتماعية ، أو جمهور مؤلف معين . . . إلخ) . فعلم الاجتماع يتخذ من العلاقات بين الناس موضوعاً له .

ويتخصص **علم الاجتماع العام** فى دراسة ظواهر الحياة الاجتماعية الأساسية التى تبدو فى معظم أو فى كافة مجالات الحياة كعلاقات الخضوع والسيطرة والتعاون والصراع ، والطبقات الاجتماعية ، والعلاقة بين الرجل والمرأة ، وبين الأجيال ، وأشكال العمران المختلفة ، والضبط الاجتماعى . . إلخ الموضوعات التى نقرأ عنها بمزيد من التفصيل على صفحات هذا الكتاب . ثم هناك إلى جانب علم الاجتماع العام **علوم الاجتماع الخاصة** التى تختص بدراسة العمليات ، والعلاقات ، والتكوينات الاجتماعية الخاصة ، أى تلك التى توجد فى مجالات اجتماعية نوعية ، والتى تساهم فى تكوين الثقافة الإنسانية فى المجالات المختلفة . كما تختص هذه العلوم الاجتماعية الخاصة — من ناحية أخرى — بدراسة تأثير تلك المجالات النوعية على ما يطرأ على السلوك الاجتماعى من تغيرات . وبهذا المعنى توجد علوم للاجتماع الاقتصادى ، والصناعى ، والسياسى ، والعائلى ، والريفى والحضرى ، والقانونى ، والتربوى ، والدينى ، والفنى ، والمعرفى . . . إلخ كما يتضح من فصول الكتاب المتتابعة . ومن الطبيعى أن تكون هناك علاقة اعتماد متبادل بين علم الاجتماع العام وعلوم الاجتماع الخاصة : فعلم الاجتماع العام يعتمد على العلوم الخاصة لأنه يستمد منها المادة المعرفية الواقعية التى يعمل بها وحتى لايحلق فى الخيال على غير أساس من الواقع الخاص الذى تدرسه تلك العلوم كل فى تخصصه . كما تعتمد العلوم الخاصة بدورها على علم الاجتماع العام لتستمد منه عنصر الوحدة والتماسك ، الذى يمكنها من أن تطرح أسئلة أكثر عمقاً وأبعد دلالة .

كما يميز علماء الاجتماع علاوة على هذا بين المناهج أو « الاتجاهات » أو « النزعات » الأمبيريقية والنظرية . ويميل الاتجاه الأول (الذى يعرف أحياناً بالسوسيوجرافيا Sociography أو علم الاجتماع الوصفى) إلى الوصف المفصل قدر الإمكان ، والملاحظة الدقيقة المنضبطة ، (مستعيناً فى كل ذلك بالطرق والأساليب الكمية قدر الإمكان) ، للمواقف الواقعية الملموسة . أما الاتجاه الثانى فيستهدف فى المقام الأول صياغة واستخلاص المعارف العامة الشاملة (التى يحرص قدر الإمكان على استخلاصها من نتائج الدراسات الأمبيريقية) ، وإلى صياغة الفروض . ولا مناص للبحث السوسيولوجى من الاستعانة بكلا الاتجاهين والإستفادة بهما ، والاعتماد عليهما[٣] .

وقد تبينا بوضوح أن علم الاجتماع ليس هو العلم الاجتماعى الوحيد ، كما أنه ليس « التركيب » أو الوعاء الذى يجمع كل معارف العلوم الاجتماعية الأخرى وينسق بينها ، وإنما هو يقوم على تحقيق وظيفة محددة بين العلوم الاجتماعية الأخرى . وبينما يركز هو على موضوع العلاقات بين الناس فى المجتمع ، تهتم العلوم الاجتماعية الأخرى ببيان علاقة هؤلاء بالسلع وتوفيرها (كعلم الاقتصاد ، والإدارة) ، وعلاقة الناس ببيئتهم الطبيعية (كالبيولوجيا الاجتماعية ، والجغرافيا الثقافية) ، والعلاقة بين العمليات النفسية داخل الإنسان الفرد وبيئته الاجتماعية (كعلم النفس الاجتماعى) ، والعلاقة بين البيئة الاجتماعية وصحة الإنسان الفرد الجسمية والنفسية (كالطب الاجتماعى) . وتتبادل كل هذه العلوم الاعتماد على بعضها ، والإستفادة من بعضها البعض . وهو ما يوضحه بوتومور بما فيه الكفاية فى عرضه القيم للعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الإجتماعية فى الفصل الرابع من كتابه هذا .

ويسعى علم الاجتماع إلى إثارة الاهتمام بالوقائع أو التغيرات أو الاتجاهات الإجتماعية المختلفة التى تؤثر فى السلوك الإنسانى ، وإلقاء مزيد من الضوء عليها جميعاً . وتبدو هذه المهمة على جانب كبير من الخطورة فى عصرنا هذا بالذات ، حيث تتعرض كافة مجالات الفكر والسلوك الإنسانى لتغير سريع وحاد لا ينقطع . ولذلك يرتكز علم الاجتماع على الإيمان بأن أسلوب سلوك الناس إزاء بعضهم البعض ومعيشتهم مع بعضهم البعض (إن

---

(٣) قارن حول هذا الموضوع : محمد الجوهرى : « دراسة المجتمع بين الأمبيريقية والتنظير » ، مقال بمجلة الفكر المعاصر ، عدد يناير ١٩٧٠ .

ائتلافاً أو اختلافاً) ذات تأثير بعيد على كل عمل إنسانى وتؤثر فى نتيجته تأثيراً بعيد المدى . وعليه فإن كل علم وكل عمل يتصل بالبشر يمكن أن يفيد من دراسات علم الاجتماع ونتائج البحوث السوسيولوجية على اختلافها .

وعلم الاجتماع بمسائله ومناهجه ابن العصر الحديث ، فلم يحصل على استقلاله كعلم إلا منذ عهد غير بعيد ، وقد أدى إلى ظهوره وإلى استقلاله بهذه السرعة عن بقية العلوم الإنسانية ازدياد تعقد البناء الاجتماعى القائم وعنف التغيرات التى تطرأ عليه بحيث أنه بات من المستحيل التحكم فى مسار المجتمع الحديث استناداً إلى « التقدير السليم » فقط أو إلى موقف المفكر أو السياسى الفرد وخبراته الخاصة ، فهى محدودة مهما اتسعت آفاقه ، وهى قاصرة مهما كانت ضخامة الجهود التى يبذلها لتعميقها واستكمال مابها من ثغرات . ويستعرض بوتومور مجموعة العوامل الرئيسية التى أدت إلى استقلال علم الاجتماع ، الذى كان يمثل فى بادىء الأمر تياراً من تيارات العلوم الإنسانية . ولكننا يمكن أن نؤكد أيضاً على العوامل التالية التى ساهمت فى استقلال هذا العلم .

١ — التغير الاجتماعى الشامل الواسع النطاق والعميق الجذور . ومن أبرز معالم هذا التغير : الثورة الصناعية ، ونمو الاتجاه الليبرالى فى الفكر والحياة الأوروبية ، وانتشار الديمقراطية الغربية ، وازدهار وتطور الاتجاهات الفكرية الاشتراكية ، ونمو التجارة الدولية ، والحروب العالمية بما ترتب عليها من أهوال وكوارث كالقتل بالجملة والهجرات الضخمة ، والتضخم ، واختفاء طبقات وشرائح اجتماعية بأكملها ، وظهور بعض نظم الحكم الديكتاتورية (كالنازية والفاشية) .

٢ — ظهور نظام اجتماعى متغير باستمرار بمعالم جديدة مختلفة اختلافاً كبيراً عن النظام الاجتماعى الذى ألفته أوروبا فى القرن التاسع عشر . ومن ذلك : تحريك « جماهير الشعب » التى كانت تمثل فئات سلبية فى الماضى ، وظهور شريحة اجتماعية وسطى مثقفة ، وطبقة بروليتارية صناعية حضرية[٤] ، وظهور جماعات منظمة تدافع عن مصالح فئات معينة لها قوتها ونفوذها (كالنقابات واتحادات أصحاب الأعمال فى

---

(٤) انظر لبوتومور أيضاً ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الكتاب السابع فى هذه السلسلة ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

البلاد الصناعية الرأسمالية) ، وازدياد قوة وسائل الاتصال الجماهيرى وتعاظم تأثيرها على تكوين رأى عام ، والتأثير فيه بسهولة وبعمق .

٣ — الرغبة المتزايدة فى إعادة تشكيل الواقع الاجتماعى والتخطيط من أجل التقدم، وهو أمر لا يتيسر تحقيقه ، بل ولا التفكير فيه ، بغير توفر معرفة دقيقة بالواقع الاجتماعى وقوانين حركة المجتمع — أى المعرفة السوسيولوجية .

فلولا المشاكل الاجتماعية الحادة ما كان هناك علم اجتماع ، كما أنه لولا المرض ما كان هناك طب . وكلما ازداد الناس وعياً بهذه المشاكل ، كلما ازداد شغفهم بعلم الاجتماع . ولعل هذا هو سر الاحتفاء الزائد بعلم الاجتماع فى بعض البلاد كالولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، وإسرائيل خلال العقود القليلة الماضية ، اهتماماً يفوق كثيراً من البلاد الأوربية المتقدمة الأخرى ، وأذكر هنا سويسرا بالذات كمثال واضح على ذلك .

وقد شاع فى التراث الأوروبى — ولا زال إلى حد ما — إطلاق صفة « سوسيولوجى » على كل التفسيرات والتنبؤات الفلسفية التاريخية والفلسفية الثقافية المعقولة (وغير المعقولة أحياناً أيضاً) ، التى تحرص على اتخاذ ثوب العلم ، ولكنها غير قابلة للتصنيف فى نسق العلوم التقليدى . والمقصود هنا بالذات بعض الآراء والمواقف ذات الطبيعة ، الأيديولوجية أو السياسية التى يراد إضفاء طابع علمى مزيف عليها . فى حين أننا يجب فى حقل علم الاجتماع أن نتحرز من التعميمات الطائشة التى لا تستند إلى أساس ، امبيريقى يدعمها ويؤيدها ، وعلينا بالذات أن نتجنب الانغماس فى محاولة تقديم تفسير « لطبيعة الإنسان » أو « جوهر » الإنسان أو « حقيقة » التاريخ . . إلخ .

ونتيجة لهذا سيجد القارىء على صفحات هذا الكتاب تضييقاً لنطاق التأمل النظرى الحدسى إلى أبعد حد من أجل توسيع نطاق الفكر العلمى الامبيريقى الملموس ، وهو دعامة هامة من الدعامات التى ينهض عليها علم الاجتماع الحديث . مع التنبيه إلى المعادلة الصعبة التى ينبغى حلها وهى الموازنة بين استناد التفكير إلى أساس واقعى وتميزه فى نفس الوقت بشمول النظرة وعمق التحليل . وهى معادلة نعتقد أن بوتومور قد وفق فى حلها إلى أبعد حد ، وهى من المزايا التى حققت لكتابه هذا السمعة الطيبة التى يحظى منذ ظهوره .

٣

قررنا من قبل ونؤكد مرة أخرى أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون بديلا للدين ، أو الأخلاق ، بمعنى أنه لا يمكن أن يقدم للناس أهدافاً معيارية ويحدد لهم مهام يتعين عليهم أن يؤدوها . وهو يقتصر فى هذا الصدد على وصف الظواهر الاجتماعية وتشخيص الظروف الاجتماعية التى تؤثر على ظهور وتغير الأفكار العامة والمثل العليا أو ما نسميه اليوم الأيديولوجيات . ويتحفظ علماء الاجتماع فى سعيهم هذا إذ يسلمون بادىء ذى بدء بأن هذه الظروف الاجتماعية ليست سوى عنصر من بين عناصر عدة تؤثر على هذه الأفكار . كما أنهم فى محاولاتهم يسلمون بأن تفسير ظروف وتغير بعض الأفكار من واقع العوامل الاجتماعية لا يدل على صدقها أو كذبها ، على خطئها أو صوابها .

ويستطيع علم الاجتماع علاوة على هذا أن يبصر الناس بالنتائج الممكنة أو المحتملة التى تترتب على تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أو الوصول إلى بعض الغايات . كما أنه يستطيع أن يبصرهم بما إذا كانوا قادرين أم لا على تحقيق هذه الأهداف وكذلك يمكن أن يعين لهم الشروط التى يجب توافرها لتحقيق أهداف بالذات . فهو يستطيع بهذا — وبمعنى محدد — أن يساعد البشر على تحديد أهداف لنضالهم ولحياتهم فى المجتمع . وهو كأى علم يقتصر فى استخدامه العملى على تحديد الوسائل المثلى لتحقيق غايات ربما تكون قد تحددت عن غير طريق العلم . .

وقد أجاد بوتومور فى الفصل الثامن عشر فى مناقشة مشكلات السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع التطبيقى ، وإن كنا نأخذ عليه أنه لم يتناول بالقدر الواجب من العناية والتفصيل موضوعات الدراسة ونتائج البحث فى علم الاجتماع المعرفى ، الذى يعد فى نظرنا محوراً هاماً من محاور فهم حياتنا الاجتماعية . ومما يزيد من حجم هذا التقصير ضخامة التراث السوسيولوجى عن مختلف مباحث علم الاجتماع المعرفى(٥).

---

(٥) انظر عن علم الاجتماع المعرفى : محمد الجوهرى وآخرون : ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، الفصل الثانى عشر : « علم الاجتماع المعرفى » ، ص ص ٤٠٧ — ٤٤٨ تأليف جورج جورفتش ترجمة الدكتور محمد الجوهرى .

٤

إن علم الاجتماع كما عرفناه هو علم دراسة الحاضر ، نشأ نتيجة الحاجة إلى فهم الحياة المعاصرة وتوجيه ما تضطرم به من نظم متغيرة . فهو بذلك قديم قدم بدايات التفكير العقلى الرشيد ، وظهور العلوم الطبيعية الحديثة ، ونمو التكنولوجيا ، وقيام الثورة الصناعية ، وازدياد التقدم المادى ، والتغير الاجتماعى . وقد صدر علم الاجتماع عن رغبة أبناء ذلك العصر فى فهم كل هذه الأحداث والتأثير فى مسارها ، والتقليل من أخطارها ، وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة بمكتسباتها . فعلم الاجتماع بهذا يضع نفسه وسط تيار الأحداث معرضاً نفسه لمخاطر التاثير بالحالات الانفعالية العامة التى قد تسود المجتمع فى وقت ما ، والموضوعات الفكرية ، والمصالح الاقتصادية لهذه الفئة أو تلك من فئات المجتمع ، والمطالب الاجتماعية لقطاع أو آخر من قطاعاته . ومن المؤكد أنه يخضع لهذه المخاطر أكثر من أى علم آخر من العلوم الإنسانية . ويوجب عليه هذا الوضع وعلى المشتغلين به أن يدركوا دائماً نسبية آرائهم وقصور نظرتهم ، بل ونسبية التساؤلات التى يطرحونها بل وكذلك قصور الاجابات التى يعتقدون أنهم قد انتهوا اليها . ولعل مزيداً من اهتمام علماء الاجتماع بموضوعات علم الاجتماع المعرفى يزيدنا ادراكاً بهذه الحقيقة العامة ويزيدنا وعياً بارتباط الفكر ، كل فكر ، بالواقع الاجتماعى الذى يعيش فيه .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن علمنا يُقصر اهتمامه على إنسان الحاضر ، ويسقط البعد التاريخى من اعتباره فيما يجريه من دراسات . ولعل الأمر على العكس من هذا تماماً إذ يحرص علم الاجتماع أشد الحرص على الانتفاع قدر الإمكان من أكبر حشد من المادة التاريخية والأنثروبولوجية كى يعتمد عليها فى تحديد الانتظامات (وليس القوانين) العامة الطرازية التى تحكم العلاقات بين الناس والحياة فى مجتمع . وهو فى هذا يختلف عن التاريخ فى تناوله لأحداث الماضى وفى تحليله لتلك الأحداث[٦] .

---

(٦) حيث يقال أن التاريخ يقتصر على التفسير العلمى للأحداث التاريخية الفريدة والوقائع المتميزة ذات الأهمية الحاسمة فى توجيه مسيرة المجتمع الإنسانى . وقد تعرض بوتومور لهذه القضية وناقشها بما تستحق من تفصيل فى ثنايا الفصل الرابع الذى خصصه للكلام عن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية . وانظر كذلك حول هذا =

ولا يعانى المشتغلون بعلم الاجتماع من نفس الشكوك التى تساور الكثيرين من أصحاب النزعة التاريخية الذين يعتقدون أننا لا نستطيع أن ندلى بأى شيء عام عن « الإنسان » ، لأنه ليس هناك إنسان عام أو إنسان واحد ، وإنما هناك ثقافات متباينة عن بعضها تبايناً شديداً فى بعض الأحيان . وقد يصل الاختلاف بيننا وبينها أحياناً إلى حد نعجز معه عن فهم حقيقتها وجوهر مضمونها وخصوصيتها المميزة لها[7] . ولو صح هذا الزعم لتحول التاريخ إلى مجرد تدوين حوليات على نحو ما كان يفعل مؤرخونا فى العصور الوسطى ، ولاستحال علينا أن نفهم الماضى وبالتالى نستفيد منه ، حتى ولو كان هذا الماضى تراث مجتمعنا وثقافتنا .

ورغم ما يوجد بين علماء الاجتماع من اختلاف فى وجهات النظر وتباين فى استعمال المفاهيم ، وتحيز لنزعات منهجية دون أخرى ، واختلاف فى تصور رسالة العلم ، رغم كل هذا فهناك إجماع على أن علم الاجتماع قادر على تحقيق الرسالة التالية :

١ — يستطيع علم الاجتماع أن يساعدنا على أن نفهم التجارب والخبرات والوقائع المختلفة فهما عميقاً شاملا من خلال وضعها فى إطار البناء الاجتماعى الشامل للمجتمع ، الأمر الذى يقودنا على الطريق السليم نحو فهم حقيقة أسبابها وطبيعة دوافعها .

٢ — لا شك أن علم الاجتماع هو العلم الإنسانى القادر على توعيتنا بنسبية القيم وأساليب السلوك الشائعة فى مجتمعنا وعالمنا الخاص . وإدراك هذه الحقيقة هو بداية الطريق نحو إكسابنا القدرة على فهم القيم وأساليب السلوك الشائعة عند أبناء مجتمعات وثقافات غريبة عن مجتمعاتنا وثقافتنا ، وتمكيننا من الإحساس بحقيقة مشاعر غيرنا من أبناء البشر . وليس هذا بالأمر الهين فهو بداية للتخلى عن مشاعر التمركز حول السلالة وهو شرط أساسى لقيام أى تعاون اجتماعى على كافة مستويات التعاون الممكنة . والأساس

= الموضوع وجهة نظر ماكس فيبر فى كتابه الجامع « الاقتصاد والمجتمع » .

Max Weber, Wirtschaft und Gesellshaft, Tübingen, 1921, p. 140.

وريتشارد بيرندت فى المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ١٦ .

(٧) انظر على سبيل المثال :

Ernst, Troeltsch, Der Historismus und Seine Probleme, Tübingen, 1922.

ارنست ترولتش ؛ « النزعة التاريخية ومشكلاتها » .

فى كل هذه بطبيعة الحال ليس مجرد المعرفة بواقع الآخرين وانما الأساس أن تتحول هذه المعرفة إلى نوع من التفهم والاستعداد للمشاركة والتعاون .

٣ — كما يساعدنا علم الاجتماع على تفهم الطبيعة الدينامية لسلوكنا الاجتماعى وبناء مجتمعنا الحديث . فيساهم بذلك مساهمة فعالة وأكيدة فى معالجة الذعر والتخوف الذى يحسه البعض من بعض التحولات الأساسية فى حياتنا الاجتماعية والثقافية كظاهرة النمو الحضرى ، التى وصلت فى بعض الأحيان إلى حد سرطانى مخيف ، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بعجز الدول — خاصة فى البلاد النامية — عن مقاومة ما ينجم عن ذلك من عواقب[8] . ومنها أيضاً السطوة الهائلة التى أصبحت تحظى بها وسائل الإعلام المختلفة مما جعل البعض يجأرون بالشكوى من تحول المواطنين إلى « حشد» لايملك من أمر توجيه نفسه ولا من أمر التحكم فى فكره شيئاً .

أن علم الاجتماع قادر على أن يلقى الضوء على جذور حياتنا ومنشأ الأحداث اليومية التى نعيشها والخبرات التى نحياها ، والتى تعتبر الدراية الكاملة بها والفهم المتعمق لها المنطلق السليم لكل حركة نريد أن نتحكم فى مسارها

بهذا الفهم لعلم الاجتماع كعلم إنسانى فى نشأته وفى تطوره نطالع معاً صفحات هذا الكتاب .

محمد الجوهرى

٢٠ يوليو ١٩٧٣

---

(٨) وليس الموقف قاصراً بطبيعة الحال على التخوف من التحضر فى البلاد النامية ، فقد عرفت أوربا فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين صيحات معارضة كثيرة للتحضر ولأساوب الحياة فى المدن . « وظلت كثير من الآراء والعبارات الرنانة ضد المدينة تتكرر ، وأبرزها وأشهرها تلك التى أطلقها شبنجلر ضد المدينة ، أو قل متنبأ فيها بانهيار المدينة باعتبارها قمة التطور المدنى ، ولا يزال يحلو للبعض حتى الآن تكرارها حتى برغم تغير وضع المشكلة . إذ مع بدء اطلاقها وترددها بدأ سكان المدن — فى البلاد الأوروبية — يخرجون منها ، يعيشون على أطرافها ، و بدأت السيارة غزوتها للحياة الحديثة ، فأصبحنا إزاء مشكلة جديدة ، ليست هى المدينة الكبيرة فقط و إنما المدينة الميترو بوليتانية والمنطقة الميترو بوليتانية . . . إلخ » . قارن حول هذا الموضوع ، وكذلك عن مشكلات التحضر فى البلاد النامية : جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، ترجمة وتقديم دكتور محمد الجوهرى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، خاصة ص ص ١٠ — ١١ .

مقدمة الطبعة الأولى

لا تجد وصفاً لهذا الكتاب أفضل مما وصفه به البروفسور أرنست جلنر E. Gellner بأنه « أفضل مدخل فى علم الاجتماع صدر فى بريطانيا » . والواقع أن جلنر ليس وحده الذى ينزل هذا الكتاب تلك المنزلة الرفيعة التى هو جدير بها دون منازع . فقد تصدر هذا الكتاب سائر كتب المدخل فى علم الاجتماع فى بريطانيا وجميع دول الكومنولث.

وقد أحسن المؤلف الموازنة فى معالجته بين سائر أقسام علم الاجتماع والنظم الاجتماعية ، فنجده ينتقل فى تسلسل منطقى من المسائل والمشكلات العامة للعلم فى الجزء الأول ، إلى النظم الاجتماعية فى الجزئين الثانى والثالث ، وأخيراً إلى مشكلات التغير والتطور والتقدم ، التى تمثل فى الحقيقة الوجه الآخر المكمل للنظرة البنائية الواضحة فى فصول النظم الاجتماعية . وينتهى نهاية منطقية أيضاً بالجانب التطبيقى للعلم ، وما يرتبط به من رسم السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية .

وقد حرصت سلسلة علم الاجتماع المعاصر منذ بداية ظهورها على أن تضع القارىء العربى فى قلب صورة الوضع الراهن لعلم الاجتماع على مستوى العالم ، فبدأت فى كتابها الأول بتقديم استعراض شامل للموقف الراهن لمختلف ميادين الدراسة فى علم الاجتماع ، أتبعته بترجمة عربية وافية لكتاب نيقولا تيماشيف « نظرية علم الاجتماع » الذى يعتبر أحد ثلاثة أو أربعة كتب بارزة فى ميدان دراسة النظرية السوسيولوجية فى هذا العقد من القرن العشرين . وهى تسعد اليوم أن تواصل رسالتها بتقديم هذا الكتاب الهام فى المدخل ، والذى نرجو أن يجد فيه عوناً مفيداً كل من يريد الوقوف على الخطوط الرئيسية لهذا العلم .

وقد صدرت الطبعة الأولى الأصلية لهذا الكتاب فى عام ١٩٦٢ ، ثم أعيد طبعه بعد ذلك عدة مرات بسبب شدة الإقبال عليه . فصدرت له إعادة طبع فى أعوام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ على التوالى . وقد اعتمدت هذه الترجمة العربية على إعادة الطبعة الرابعة الصادرة عام ١٩٦٩ .

وقد التزمت السلسلة فى نقل هذه الكتب – سواء ما ظهر منها فعلا للناس ، أو ما زال فى طور الأعداد – تقليداً جديداً فى ميدان العمل السوسيولوجى العلمى فى مصر ، هو العمل الجماعى . ونرجو أن يعمق هذا الأسلوب بين زملائنا روح الفريق الواحد المتعاون الذى لا يمكن أن تقوم بدونه بحوث اجتماعية جادة . وهو الأسلوب الذى حقق لهذا العلم النجاح الباهر الذى صادفه فى العالم الغربى والشرقى على السواء .

* * *

أما مؤلف هذا الكتاب فهو توماس بيرتون بوتومور Thomas Burton Bottomore من علماء الاجتماع الأنجليز المعاصرين البارزين . ولد عام ١٩٢٠ وحصل على درجة الليسانس والماجستير فى الاقتصاد . وقد قام بوتومور بعد أن أنهى دراسته بجامعة لندن بإجراء دراسات عن هوبهوس . كما أجرى بعد ذلك بوصفه زميلا بمؤسسة روكفلر بعض البحوث عن موظفى الإدارة العليا فى فرنسا . ثم عين فى عام ١٩٥٢ بوظيفة مدرس ، ثم رقى إلى منصب أستاذ فى علم الاجتماع عام ١٩٥٧ بمدرسة الاقتصاد التابعة لجامعة لندن . وعلاوة على البحوث والدراسات المذكورة اهتم بوتومور بدراسة كارل ماركس وموضوعات الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع المعرفى . وقد شغل بوتومور لفترة طويلة منصب سكرتير « الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع » . ومن أهم مؤلفاته :

١ – « الطبقات فى المجتمع الحديث » لندن ١٩٥٥

Classes in Modern Society.

(وقد صدرت له ترجمة بعنوان : « الطبقات فى المجتمع الحديث » ، الكتاب السابع فى هذه السلسلة ، القاهرة ، ١٩٧٢) .

٢ – « كارل ماركس : كتابات مختارة فى علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية » (باشتراك مع ماكس روبل) ، الطبعة الأولى ، لندن ١٩٥٦ .

Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.

٣ – « علم الاجتماع ، مدخل للمشكلات والمؤلفات » ، الطبعة الأولى لندن ١٩٦٢ .

Sociology : A Guide to Problems and Literature.

(وهو الكتاب الذى يخرج اليوم فى ترجمته العربية) .

٤ — «كارل ماركس : الكتابات الأولى» ، لندن ١٩٦٣ (مشرف على التحرير).
Karl Marx. Early Writings (editor).

٥ — « الصفوة والمجتمع » ، لندن ١٩٦٤ .
Elites and Society

(وقد صدرت له ترجمة بعنوان : « الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى » ، الكتاب السادس فى هذه السلسلة ، القاهرة ، ١٩٧٢) .

ورغم الأسلوب الجماعى الذى تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، إلا أن الانجاز النهائى للترجمة قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور محمد الجوهرى ترجمة الفصول : الأول ، والثالث ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، والدكتور محمد على محمد الفصول : الثانى ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، والتاسع عشر ، والدكتور السيد محمد الحسينى الفصول من : السابع حتى الثالث عشر ، والدكتورة علياء شكرى الفصول من : السادس عشر حتى الثامن عشر .

المترجمون

مقدمة المؤلف

ترجع مناسبة تأليف هذا الكتاب إلى طلب تقدمت به إلى هيئة اليونسكو : الشعبة القومية الهندية لليونسكو لاعداد كتاب مدخل في علم الاجتماع يمكن أن يقدم مفاهيم ونظريات ومناهج علم الاجتماع بالتطبيق على ثقافة المجتمع الهندى ونظمه الاجتماعية . وكان الرأى أن مثل هذا الكتاب يمكن أن يكون مدخلا للموضوع للطلبة الجامعيين الهنود أفيد من كتب المدخل الموجودة ، التى تدور أساساً حول المجتمعات الغربية .

وعندما دعانى قسم العلوم الاجتماعية باليونسكو لكتابة هذا الكتاب قبلت مرحباً . فأنا أولا أهتم بالفعل بالبلاد النامية بصفة عامة ، وبالتغيرات الاجتماعية المصاحبة لتصنيع تلك البلاد ، ثم إننى أهتم اهتماماً خاصاً بالنمو الاقتصادى والاجتماعى للهند . ولقد رأيت — فضلا عن هذا — أن محاولة عرض أسس ومناهج علم الاجتماع بالتطبيق على دراسة المجتمع الهندى يمكن أن تكون مفيدة ليس للطلاب الهنود فحسب ، وإنما لغيرهم أيضاً . إذ يمكن أن يوضح مدى كفاءة المفاهيم والمقولات السوسيولوجية المسلم بها ومدى صدقها صدقاً عاماً شاملا ، كما يمكن أن يكشف عن بعض المشكلات الرئيسية التى تواجه عمليات التصنيف ، والمقارنة ، والتعميم . وأخيراً فقد انتهزت هذه الفرصة لكى « أقدم » علم الاجتماع على نحو أعتقد أنه أكثر إفادة وإثارة لطالب الجامعة . وقد حرصت على طول الكتاب أن أحدد المشكلات النظرية الصعبة التى يهتم بها علم الاجتماع ، وأبين كيف حاول علماء الاجتماع التقليل من تعقد المشكلات ، وتطويعها للبحث العلمى . وكمقدمة لهذا استعرضت فى الجزء الأول من الكتاب بعض المشكلات العامة فى ميدان نظرية علم الاجتماع ومناهجه .

وقد أتيحت لى الفرصة بعد كتابة هذا الكتاب فى صورته الأولى أن أمضى بضعة أشهر فى الهند وأجرى حواراً مع بعض الدارسين الهنود . وقد أفدت إفادة كبرى من انتقاداتهم ومقترحاتهم عند إعادة كتابة الكتاب بصورته النهائية . وإذا لم أذكرهم هنا بالاسم ، فذلك لأن عدد الذين ساعدونى كبير جداً .

توماس بيرتون بوتومور

الباب الأول

مجال علم الاجتماع ومناهجه

الفصل الأول

دراسة المجتمع

منذ آلاف السنين والبشر يلاحظون ويتأملون المجتمعات والجماعات التي يعيشون فيها . ومع ذلك فعلم الاجتماع علم جديث ، لا يزيد عمره على قرن واحد كثيراً ، وقد وضع أوجيست كونت A. Conte — ، فى تصنيفه للعلوم — علم الاجتماع من الناحيتين المنطقية والزمنية فى مرتبة تالية على العلوم الأخرى ، باعتباره أقلها جميعاً عمومية، وأكثرها تعقيداً على الإطلاق . كما لاحظ واحد من أكبر علماء الانثروبولوجيا المحدثون بأن « علم دراسة المجتمع البشرى لا يزال بعد فى مرحلة طفولته الأولى »[1] .

حقيقة أننا يمكن أن نجد فى كتابات الفلاسفة ، والمفكرين الدينيين ، والمشرعين فى جميع الحضارات وعلى مدى جميع العصور بعض الملاحظات والأفكار التى تتصل بعلم الاجتماع الحديث . فبعض الكتب الهندية القديمة * أو الكتابات الفلسفية الإغريقية (مثل كتاب السياسة لأرسطو) تحلل الأنساق السياسية على نحو لا زالت له أهميته بالنسبة لعالم الاجتماع . ورغم ذلك نؤكد أن هناك علماً جديداً لدراسة المجتمع ، وليس مجرد اسم جديد فحسب[2] ، قد تأسس فى القرن التاسع عشر . ومن المفيد أن نعرض هنا للظروف التى تم فيها تأسيس هذا العلم ، وندرس الخصائص التى تميز علم الاجتماع عن الفكر الاجتماعى السابق عليه[3] .

---

(١) A. R. Radcliffe - Brown, Structure and Function in Primitive Society (1952).

* يشير المؤلف إلى كتاب الارثاشسترا Arthashàstra من تأليف المفكر الهندى كاوتيليا Kautilya

(٢) كان أوجيست كونت هو الذى أطلق على هذا العلم الجديد إسم « علم الاجتماع » Sociology ولكننا نجده مرة يأسف لهذه الطبيعية المختلطة للكلمة ، إذ تشتق من الكلمة اللاتينية Socius والكلمة الاغريقية Logos غير أنه يعود فيرى أن هناك نوعاً من التعويض عن هذا القصور الاشتقاقى ، من حيث أنه يذكرنا دائماً بالمصدرين التاريخيين : المصدر الفكرى ، والمصدر الاجتماعى ، اللذين صدرت عنهما الحضارة الحديثة . انظر كتابه : « نسق السياسة الوضعية » . System of Positive Polity (trans, S. H. Bridges), Vol. I, p. 326.

(٣) تؤكد كتب التاريخ للفكر الاجتماعى دون حق — على وجود نوع من الاستمرار فيه . ولعله من =

لعله يمكن تصنيف الظروف التى ظهر فى ظلها علم الاجتماع إلى ظروف فكرية وأخرى مادية ، وسوف أتناولها بالمناقشة وفقاً لهذا الترتيب . وقد كانت جميع تلك الظروف متداخلة بطبيعة الحال مع بعضها . ولا شك أن تأريخاً سوسيولوجيا كفوءاً لعلم الاجتماع — وهو ما لم يتوفر لدينا بعد — سوف يأخذ هذا التداخل فى اعتباره . ولا أستطيع فى مثل هذه المقدمة الموجزة الا أن أقتصر على ذكر بعض العوامل الهامة فحسب .

ليس من العسير علينا تحديد الأصول الفكرية الرئيسية لعلم الاجتماع . « ويمكن القول بصفة عامة بأن علم الاجتماع له أصل رباعى يتمثل فى الفلسفة السياسة ، وفلسفة التاريخ ، والنظريات البيولوجية فى التطور ، والحركات التى قامت تنادى بالاصلاح الاجتماعى والسياسى ووجدت أنه من الضرورى أن تجرى لهذا الغرض دراسات مسحية Surveys للظروف الاجتماعية »[٤] . وقد لعب اثنان من هذه المصادر ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعى ، دوراً عظيم الأهمية فى المراحل الأولى بالذات . وقد كانا نفسيهما من أحدث منجزات التاريخ الفكرى للانسان .

وتعتبر فلسفة التاريخ كفرع متميز من الفكر الإنسانى من ابتكارات القرن الثامن عشر[٥] . ونذكر من بين مؤسسيها الأب سان بيير Saint-Pierre والإيطالى جيام باتيستا فيكو G. Vico . وقد عملت الفكرة العامة للتقدم التى ساهما فى صياغتها على التأثير تأثيراً عميقاً على تصور الناس للتاريخ ، وانعكست فى كتابات مونتسكيو وفولتير فى فرنسا ، وهيردر Herder فى ألمانيا ، وكتابات مجموعة من الفلاسفة والمؤرخين

=المفيد والكاشف لكثير من غوامض الأمور أن يوضع لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الحديثة تأريخ مماثل لذلك الذى وضعه بترفيلد Butterfield للعلوم الطبيعية فى كتابه «أصول العلم الحديث» The Origins of Modern Science (الصادر فى لندن عام ١٩٥٠) ، حيث يبرز التغيرات الجذرية التى حدثت تجاه العالم المادى الطبيعى .

(٤) M. Ginsberg, Reason and Unreason in Society (1947). p. 2.

(٥) يجب أن نستثنى من هذا مؤلفات الفيلسوف المؤرخ العربى ابن خلدون الذى عاش فى القرن الرابع عشر. فمقدمته للتاريخ العام تعرض على نحو فذ نظرية فى التاريخ تسبق نظائرها عند الكتاب الأوروبيين فى القرن الثامن عشر ، بل وتسبق كارل ماركس أيضاً . ولكنها تمثل فى نفس الوقت إنتاجاً لرجل فذ لم يكن له سلف ولم يترك بعده خلف يواصل استكمال عمله . قارن شارل عيسوى : « فلسفة عربية للتاريخ » .

An Arab Philosophy of History (2nd ed. 1955).

الاسكتلنديين فى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، مثل فيرجسون Ferguson وميلار Millar ، وروبرتسون Robertson وغيرهم . ويبدو هذا الاتجاه التاريخى الجديد واضحاً كل الوضوح فى فقرة من مقال دوجالد ستيوارت المعنون « **سيرة آدم سميث** »[٦] Memoir of Adam Smith ، حيث يقول « لابد لنا عندما نقارن مكتسباتنا الفكرية وآراءنا وأساليبنا فى السلوك ونظمنا ، ونحن فى هذه المرحلة الاجتماعية التى نعيش فيها ، بتلك السائدة عند القبائل البدائية، لا بد من أن يثور لدينا التساؤل عن الخطوات التدريجية التى قطعها التحول الاجتماعى ابتداء من الجهود البسيطة الأولى للطبيعة الخام وصولا إلى تلك المرحلة التى بلغت حداً فائقاً من الإصطناع والتعقد . ويستطرد ستيوارت قائلا أن « هناك نقصاً فى المعلومات الخاصة بكثير من مراحل هذا التقدم ، وأنه لا بد من الاستعاضة عن تلك المعلومات بالتخمين المعتمد على « المبادئ المعروفة للطبيعة البشرية » . ثم يقول ستيوارت :

« وسأعطى نفسى حرية إطلاق اسم **التاريخ النظرى أو التاريخ الظنى** Conjectural على هذه الدراسات الفلسفية التى ليس لها بعد إسم مناسب فى لغتنا . ويقابل هذا الاسم فى معناه تقريباً اسم **التاريخ الطبيعى** Natural History كما استخدمه المستر هيوم Hume وما أطلق عليه بعض الكتات الفرنسيين اسم **التاريخ التأملى** Histoire Raisonnée .

وقد أصبحت فلسفة التاريخ عاملا فكرياً هاماً فى أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال كتابات هيجل وسان سيمون[٧] . وقد نبعت من هذين المفكرين أعمال كل من ماركس وكونت ، وبالتالى جانباً من أهم الخيوط فى علم الاجتماع الحديث . ويمكن أن نقدر بإيجاز الإسهامات التى قدمتها فلسفة التاريخ لعلم الاجتماع بأنها أفكار النمو والتقدم ، على الجانب الفلسفى ؛ ومفاهيم المراحل التاريخية والأنماط الاجتماعية ، على الجانب العلمى . ويرجع الفضل إلى فلاسفة التاريخ أساساً فى ظهور التصور

---

(٦) Dugald Stewart, Works, Vol. 10, pp. 33 - 4.

(٧) للحصول على معلومات عن تطور فلسفة التاريخ وعن دراسات بعض الكتاب الذين ورد ذكرهم ، أنظر :

R. Flint, History of the Philosophy of History (1893) and J. B. Bury. The Idea of Progress (1920).

الجديد للمجتمع باعتباره أكثر من مجرد « المجتمع السياسى » أو الدولة . وقد امتد ، اهتمامهم بحيث شمل كافة النظم الاجتماعية ، وفرقوا تفريقاً دقيقاً بين الدولة وما أطلقوا عليه اسم « المجتمع المدنى » Civil Society . وربما كانت دراسة آدم فيرجسون A. Ferguson المعنونة « **مقال فى تاريخ المجتمع المدنى** »* . (الصادر عام ١٧٦٧) أفضل نموذج لهذا الاتجاه . ويبدو أن ترجمتها الألمانية قد أمدت هيجل ببعض المصطلاحات التى استخدمها وأثرت على الاتجاه الذى اتبعه فى كتاباته الأولى عن المجتمع . ويناقش فيرجسون فى هذا « المقال » ، وفى الكتابات التى نشرها بعد ذلك موضوعات : طبيعة المجتمع والسكان ، والأسرة والقرابة ، وتباين المراتب ، والملكية ، والحكومة ، والعادات الاجتماعية ، والأخلاق ، والقانون . أى أنه كان يتناول المجتمع كنسق من النظم المترابطة المتداخلة . وقد اهتم علاوة على هذا بتصنيف المجتمعات إلى أنماط ، وبتحديد مراحل النمو الاجتماعى . ويمكن أن نجد ملامح مماثلة لهذه فى كثير من كتابات من أطلقنا عليهم اسم فلاسفة التاريخ . فهى تمثل جميعاً إجماعاً مذهلا وتغيراً مفاجئاً فى اتجاه اهتمام الناس بدراسة المجتمع الإنسانى . وقد عادت هذه الملامح إلى الظهور فى القرن التاسع عشر فى مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل مثل كونت ، وماركس ، وسبنسر .

ويتمثل العنصر الهام الثانى فى علم الاجتماع الحديث فى المسح الاجتماعى ، الذى يرتكز بدوره على مصدرين اثنين . أول هذين المصدرين الاقتناع المتزايد بأن مناهج العلوم الطبيعية ينبغى — وهى أيضاً قادرة — أن تتسع لتغطى مجال دراسة الشئون الإنسانية ، وأن الظواهر الإنسانية يمكن تصنيفها وقياسها . أما المصدر الثانى للمسح الاجتماعى فهو الاهتمام بمشكلة الفقر (أو ما يعرف فى الكتابات الأوروبية المثقفة باسم « المسألة الاجتماعية » انطلاقاً من إدراك الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الفقر فى المجتمعات الصناعية لم يعد بعد ظاهرة طبيعية — كنقمة من الطبيعة أو من الله — وإنما هو نتيجة الجهل الأنسانى أو الاستغلال . وفى ظل هذين العاملين المؤثرين — وهما مكانة العلوم الطبيعية والحركات الرامية إلى الإصلاح الاجتماعى — أخذ المسح الاجتماعى يحتل مكانة هامة فى هذا العلم الجديد لدراسة المجتمع . وأفضل سبيل لتتبع التقدم الذى أحرزه هذا العلم

* Essay on the History of Civil Society.

أن ننظر فى تطوره فى المجتمعات الصناعية فى أوروبا الغربية كما يبدو فى بعض المؤلفات الرائدة مثل مؤلف السيرجون سنكلير Sinclair المعنون « **وصف احصائى لاسكتلنده** » * (٢١ مجلداً صدرت فى الفترة من ١٧٩١ حتى ١٧٩٩) ، وكتاب السير ف . م . ايدن Eden بعنوان : « **دولة الفقراء** » ** (ويقــع فى ثلاثة مجلدات ، صدر عــام ١٧٩٧) ، ومحاولات كوندرسيه Condercet وضع « **رياضيات احصائية** »[٨] ، وفى كتاب « **ألفيزياء الاجتماعية** » الذى وضعه كيتلية[٩] Quètelet وفى الدراسات التى صدرت بعد ذلك مثل مؤلفات لوبلاى Le Play « **العمال الأوربيون** » (صدر فى طبعته الأولى عام ١٨٥٥ ، ثم صدرت له طبعة ثانية موسعة فى الفترة من ١٨٧٧ — ١٨٧٩) *** ، وبوث Booth « **حياة وعمل سكان لندن** » **** (١٨٩١ — ١٩٠٣) . وقد ظل المسح الاجتماعى من أهم طرق البحث فى الدراسات السوسيولوجية .

ونلاحظ أن هاتين الحركتين الفكريتين ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعى لم تكونا فى عزلة عن الظروف الاجتماعية فى أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر . وقد أثار هذا الاهتمام الجديد بالتاريخ والتنمية الاجتماعية تلك السرعة وذلك العمق اللذين جرى بهما التغير الاجتماعى ، كما أثارته المقابلة بين الثقافات المختلفة التى كان الناس يعقدونها بفضل رحلات الاستكشاف . كما أن فلسفة التاريخ لم تكن

* Sir John Sinclair. Statistical Account of Scotland.

** Sir F. M. Eden, The State of the Poor.

(٨) See G.G. Granger, La mathèmatique Social du Marquis de Condorcet, (Paris 1956).

عن كوندرسيه انظر بالعربية : د. عاطف أمين وصفى ، كوندرسيه ، سلسلة نوابغ الفكر الغربى : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

(٩) A. Quètelet, Sur l'homme et le dévelopment de ses facultés, ou essai de physique sociale (1835).

عن كيتليه أنظر بالعربية : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة د . محمود عوده وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ ، ص ٦٩ وما بعدها .

*** Le Play, Les ouvriers Européens.

عن فريدريك لوبلاى انظر بالعربية ، نيقولا تيماشيف ، المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها .

**** Booth, Life and Labour of the People in London.

مجرد وليد فى أحضان الفكر وحسب ، وانما هى بنفس القدر بنت ثورتين هما : الثورة الصناعية فى انجلترا ، والثورة الفرنسية . وبالمثل لم يقم المسح الاجتماعى نتيجة مجرد الطموح فى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العالم الإنسانى ، وإنما نتيجة وجود تصور جديد للشرور والمشكلات الاجتماعية ، تأثر هو نفسه بالإمكانيات المادية للمجتمع الصناعى . فالمسح الاجتماعى لمشكلة الفقر أو أى مشكلة اجتماعية أخرى ، لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا كان هناك اعتقاد بأنه من الممكن عمل أى شىء للقضاء على هذه الشرور أو التخفيف من وطأتها . وأعتقد أن انتشار الفقر بين القوى المنتجة الضخمة المتزايدة هو العامل المسئول عن تغير النظرة إلى الفقر ، فلم يعد الفقر مشكلة طبيعية (أو حالة طبيعية) ، وإنما أصبح مشكلة اجتماعية قابلة للدراسة والإصلاح . ولعل هذا يمثل على الأقل عنصراً هاماً فى الإقتناع الذى ساد آنذاك بأنه يمكن استخدام المعلومات الدقيقة فى الإصلاح الاجتماعى ، وبأنه إذا كان الإنسان قد استطاع أن يتحكم تحكماً متزايداً فى البيئة المادية ، فإنه يستطيع بالمثل أن يتحكم فى بيئته الاجتماعية .

وهكذا يمكننا أن نرجع المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع إلى فترة طولها نحو مائة عام تمتد تقريباً من ١٧٥٠ حتى ١٨٥٠ ، أو لعلنا نقول إنها تمتد منذ نشر مونتسكيو كتابة « روح القوانين » * حتى ظهور أعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لسبنسر . أما الفترة التى تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل فتشغل النصف الثانى من القرن التاسع عشر[١٠]، ويمكننا أن نتبين من العرض الموجز لأصوله بعض السمات التى اتصف بها علم الاجتماع فى بداياته الأولى . فقد كان أولا ذا طابع **موسوعى** ، اذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للانسان فى مجموعها ، وبالتاريخ بأكمله . ثم كان ثانياً **تطورياً**، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوى : فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعى . وكان الناس يعتبرونه — ثالثاً — علماً **وضعياً** له نفس طابع العلوم الطبيعية . فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن

---

* Montesquieu, Esprit des lois.

(١٠) عن تاريخ علم الاجتماع انظر :

H. Stuart Hughes. Consciousness and Society (London 1959), and Heinz Maus, A Short History of Sociology (London 1962).

الثامن عشر على أنموذج الفيزياء ، أما علم الاجتماع فكان يفهم فى القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة . ويبدو ذلك واضحاً فى الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعى ، وفى التصور الذى كان سائداً عند الأغلبية والذى كان المجتمع بمقتضاه كائناً حياً . ويبدو الاهتمام العام بالطابع العلمى لعلم الاجتماع أوضح ما يكون فى محاولات صياغة قوانين عامة للتطور الاجتماعى ، فى كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومن الطبيعى أن تثير هذه الدعاوى العريضة المعارضة ، وخاصة من جانب أولئك الذين يعملون فى ميادين أضيق وأكثر تخصصاً وتحديداً ، ومن بينهم المؤرخين ورجال الاقتصاد ، وعلماء السياسة . ومن المشكوك — حتى فى يومنا هذا — ما إذا كان علم الاجتماع قد أفلح تماماً فى أن يسدل الستار على الأطماع العريضة التى كان يدعيها فى أوائل عهده . على أننا يجب أن نميز بين المزاعم المختلفة ، كما نميز بين الدعاوى الخاصة بمرور موضوع العلم ، والدعاوى الخاصة بمكتشفاته . ولم يعد يعتقد أى إنسان اليوم أن كونت أو سبنسر قد توصل إلى أكتشاف قوانين التطور الاجتماعى (على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن كارل ماركس قد توصل إلى ذلك) . ولكن لا يترتب على هذا أن كونت أو سبنسر (أو بالنسبة لغير المؤمنين بماركس أيضاً) قد أخطأوا كل الخطأ فيما ذهبوا اليه حول تحديد مجال علم الاجتماع ، أو أنهم لم يقدموا إسهامات هامة فى سبيل تقدمه . ويبدو من الواضح أن هناك حاجة إلى علم اجتماعى يختص بدراسة المجتمع ككل ، أو البناء الاجتماعى الكلى . على أن مثل هذا الادعاء يعنى إثارة مشكلة كيفية إمكان قيام وتقدم علم شامل كهذا ، وكيفية ارتباطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

وقد نشأت المعارضة لعلم الاجتماع فى مراحله الأولى — إلى حد كبير — عن الإحساس بأنه يستهدف امتصاص العلوم الاجتماعية الأخرى جميعاً ، وليس مجرد التنسيق بينها . وقد تخلى بعض علماء الاجتماع فى مؤلفاتهم بعد تلك المرحلة صراحة عن مثل هذه المطامح فنجد مثلا هوبهوس يفهم علم الاجتماع على أنه « علم يتخذ ميداناً له الحياة الاجتماعية للانسان بأكملها » ؛ وليس كفرع تخصص جديد . ولكنه يرى أن العلاقة التى تربطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى هى علاقة تبادل وتأثير مشترك فيقول : « . . ليس علم الاجتماع العام علماً مستقلا مكتفياً بذاته قبل أن يبدأ التخصص ، ولا هو مجرد تركيب من العلوم الاجتماعية يقوم على التجاوز الآلى

لنتائج هذه العلوم . وإنما هو فى حقيقة الأمر مبدأ يبعث الحياة يتخلل كل أنواع البحوث الاجتماعية ، يغذيها ويتغذى منها بدوره ، يحفز إلى الدراسة والبحث ، ويربط بين النتائج المتباينة ، يعرض حياة الكل فى الأجزاء المكونة له ، وينتقل من دراسة الأجزاء إلى إدراك الكل إدراكاً أكمل وأشمل »[11]

كذلك فعل دوركيم ، فعلى الرغم من أنه كان مهتماً بصفة خاصة بالتأكيد على استقلال علم الاجتماع وبتعيين مجال الظواهر التى ينبغى أن يتناولها علم الاجتماع بالدراسة ، ورغم ذلك لم يزعم أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علما موسوعياً ، أو أنه يمكن أن يؤدى واجبه بمعزل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد تصور دوركيم — على نحو قريب من هوبهوس إلى حد كبير — انتشار الاتجاه السوسيولوجى ، وبالتالى حدوث تحول فى العلوم الاجتماعية الخاصة من الداخل . ولم يفكر إلا فى مرحلة لاحقة فى امكان قيام علم الاجتماع عام ، يتضمن قوانين أكثر عمومية تستند إلى القوانين التى تم التوصل إليها فى المجالات الخاصة للعلوم الاجتماعية الفرعية[12] . وقد أوضح دوركيم فى كلمة المحرر التى كتبها للعدد الأول من « حولية علم الاجتماع » Année Sociologique أن «جهودنا سوف تتجه أساساً إلى العناية بالدراسات التى تتناول موضوعات محددة أشد التحديد ، تندرج تحت فروع خاصة لعلم الاجتماع إذ طالما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون تركيباً من هذه العلوم الخاصة ، وطالما أنه لا يمكن أن يتضمن سوى مقارنة بين نتائجها ذات الطبيعة الشديدة العمومية ، فانه لا يمكن قيام علم اجتماع عام إلا بالقدر الذى تنمو به هذه الفروع المكونة له »[13] .

ويكاد يكون من العسير أن ندعى أن تلك الأهداف المتواضعة التى حددها كل من هوبهوس ودوركيم قد تحققت على نحو يمكن أن نتفق عليه جميعاً . وقد كان دوركيم أكثر توفيقاً من هوبهوس فى إدخال الاتجاه السوسيولوجى إلى علوم

---

(١١) L. T. Hobhouse, Editorial Introduction. The Sociological Review, (London) I (I), 1898.

(١٢) See especially Emile Durkheim, "Sociologie et Sciences, Sociales", Revue Philosophique LV,1903, and "On the relation of sociology to the Social Sciences and to Philosophy", Sociological Papers (London), I. 1904.

(١٣) Année Sociologique, 1. 1898, p. IV.

اجتماعية أخرى . فقد تأثر عدد كبير من الدارسين الفرنسيين — الذين ينتمون إلى تخصصات متنوعة — بمؤلفات دوركيم ، وكانت حافزاً لهم لطرق موضوعات معينة . فنجد فى القانون كلا من دافى Davy ، وليفى برول Lèvy — Bruhl ، وفى الاقتصاد سيميان Simiand ، وفى الأنثروبولوجيا موس Mauss ، وفى التاريخ مارك بلوش Marc Bloch ، وجرانيه Granet ، وفى اللغويات كاهان Cahen ، ومييه Meillet ، ونكتفى بهذه الأسماء باعتبارها أبرز أفراد هذه الطائفة من العلماء . على أن أفكار دوركيم لم تنتقل من خلال مؤلفاته فحسب ، وإنما انتقلت بدرجة أكثر فعالية من خلال « حولية علم الاجتماع » التى أسسها فى عام ١٨٩٨ . ويمكننا أن نقول أن مفهومه عن علم الاجتماع كان متجسداً فى طريقة تنظيم موضوعات « حولية علم الاجتماع » نفسها . فقد كان كل عدد من أعداد الحولية يضم دراسة واحدة أو دراستين مونوجرافيتين أصليتين ، وعدداً من الدراسات المسحية — مكتوبة من وجهة نظر علم الاجتماع — للكتابات التى صدرت خلال ذلك العام فى بعض مجالات البحث الاجتماعى المستقلة . وقد برر دوركيم ذلك التنظيم بقوله : « نعتقد أن علماء الاجتماع فى حاجة ملحة إلى الوقوف بشكل منتظم على البحوث التى تجرى فى العلوم الاجتماعية الخاصة مثل : تاريخ القانون ، والعادات الاجتماعية ، والدين ، والاحصاء الاجتماعى والعلوم الاقتصادية . . إلخ . فى هذه البحوث توجد المواد التى ينبغى أن نعتمد عليها فى إقامة علم الاجتماع »[١٤] .

أما فى ألمانيا فقد حدث كما يقول « ريمون آرون »[١٥] أن صادف علم الاجتماع رفضاً فى بادئ الأمر بسبب طبيعته الموسوعية التى لازمته فى تلك المرحلة . وقد بذلت فى ألمانيا — أكثر من أى مكان آخر — محاولات لتعريف وتحديد ميدان دراسة علم الاجتماع ، ولكن عن طريق تأسيس علم تجريدى يدرس « صور » الحياة الاجتماعية . وقد لعب جورج زيمل Simmel الدور الأكبر فى هذا الصدد ، ولكننا نجد أنه قد ساوق هذه الجهود اهتمام مستمر بالتفسير التاريخى وبعلم اجتماع الثقافة

---

(١٤) نقلا عن « حولية علم الاجتماع » ؛ العدد الأول ، ١٨٩٨ . وقد عادت « حولية علم الاجتماع » إلى الظهور بعد توقفها (المرة الثانية) بعد عام ١٩٤٥ ولا زالت مجلة علمية قيمة تخدم مجموعة من العلوم الاجتماعية .

(١٥) Raymond Aron, German Sociology (English translation, London 1957), p. 1.

Sociology of Culture كان للماركسية فضل التشجيع عليه . وقد اجتمعت هذه الاهتمامات المختلفة فى كتابات ماكس فيبر M. Weber، الذى نلحظ فى مؤلفاته —كما هو الحال فى مؤلفات دوركيم — نفس الحرص على تطوير اتجاه سوسيولوجى داخل العلوم القائمة : التاريخ ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسة ، والأديان المقارن .

وهكذا استهدف علماء الاجتماع الكلاسيكيون — وخاصة دوركيم — إرساء حدود العلم ومناهجه ، وإبراز أهميته من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية الرئيسية ، وكذلك تأسيس رابطة وثيقة بينه وبين العلوم الاجتماعية القائمة . ثم حدث أن انحرف علم الاجتماع فيما بعد عن هذه الأهداف فى نقاط معينة . فنلاحظ فى المقام الاول عودة علماء الاجتماع — لفترة — إلى الاهتمام من جديد بوضع أنساق نظرية عامة . غير أنه يمكن توجيه النقد إلى هذا الاهتمام من عدة نواح . فيبدو أولا من غير الحكمة محاولة وضع مثل هذه النظريات فى مرحلة لم يتوفر فيها لدينا بعد سوى عدد قليل جداً من التعميمات الأكيدة على مستوى منخفض . كما تميل هذه الجهود النظرية مرة أخرى إلى عزل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، أو إلى اظهاره من جديد بمظهر العلم « الامبريالى » الذى يستهدف إخضاعها جميعاً له .

أما فى ميدان البحوث فنلاحظ ميلا إلى التركيز على موضوعات تمثل « فضلات » العلوم الأخرى ، لا يدعها لنفسه أى من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وتتصف بطابع « المشكلة الاجتماعية » . فقد أظهرت إحدى الدراسات المسحية الحديثة لعلم الاجتماع الأمريكى أن أهم ميدانين من ميادين البحث فى علم الاجتماع — من واقع عدد مشروعات البحوث التى أجريت فيها — فى عامى ١٩٥٣ و١٩٥٤ هى : دراسات المجتمع الحضرى والمجتمع المحلى ، والزواج والأسرة . وقد كان الاتجاه فى بعض البلاد الأخرى قريباً من هذا .

على أن هذه ليست كل القصة . فلدينا فى الواقع عديد من الشواهد على أن الاتجاه السوسيولوجى قد انتشر على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية الأخرى . وأفضل مثل على هذا علم السياسة . إذ يرجع الفضل إلى علماء الاجتماع فى أجراء عديد من

---

(١٦) H. Zetterberg (ed.), Sociology in the United States of America (UNESCO, 1956) p. 18.

البحوث أو التنبيه إلى أهميتها فى هذا الميدان ، ومنها دراسات الأحزاب السياسية (التنظيم ، البيروقراطية ، القادة) ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات والسلوك الانتخابى ، والإدارة العامة (البيروقراطية ، وفئات الصفوة)[١٧]. وتمثل هذه البحوث جانباً كبيراً من الدراسات الجارية عن النظم السياسية . وأصبح من الأمور المتزايدة الصعوبة التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى . أما بالنسبة لعلم الاقتصاد الذى يتمتع بنسق نظرى ذى مستوى رفيع ، فكان تأثير علم الاجتماع أقل كثيراً . ولو أن الدراسات السوسيولوجية عن تنظيم العمل فى المؤسسات الصناعية ، وعن العلاقات الصناعية ، وتلك التى أجريت مؤخراً عن عمليات التصنيع ، قد ساهمت جميعاً مساهمة أساسية فى إثراء المعرفة الاقتصادية . كما أدى نمو التخطيط الاقتصادى إلى إبراز أهمية الجوانب السوسيولوجية فى السلوك الاقتصادى[١٨] .

وبوسعنا الآن أن نحدد مكانة علم الاجتماع فى دراسة المجتمع بدقة أكبر ، مع أننا لا نستدف من ذلك عزله عن بقية العلوم الأخرى . لقد كان علم الاجتماع (وكذلك الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أول علم يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية ككل ، بالنسق المركب من النظم الاجتماعية والجماعات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع . والمفهوم الأساسى ، أو الفكرة الموجهة ، فى علم الاجتماع هى البناء الاجتماعى . فمن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة التى لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية ، وهى : الأسرة ، والدين والأخلاق والتدرج الاجتماعى ، والحياة الحضرية . وقد أشرنا من قبل إلى أن الاهتمام ببعض هذه الموضوعات « الفضلات » قد يزيد إلى حد المبالغة ، غير أن دراستها تمثل جزءاً هاماً من علم الاجتماع ؛ وإذا نظرنا إليها نظرة سليمة فلا يمكن فصلها عن دراسة النظم السياسية والاقتصادية . أما الإسهام الذى ينبغى أن يقدمه علم الاجتماع فى ميادين

---

(١٧) يمكن الوقوف على حجم الدراسات السوسيولوجية فى هذا الميدان من تقريرين عن اتجاهات البحوث نشرا فى مجلة Current Sociology ، السنة الثالثة (العدد الرابع) ١٩٥٤ — ١٩٥٥ بعنوان « السلوك الانتخابى » Electoral Behavior بقلم G. Dupeux والمقال الثانى: السنة السادسة (العدد الثانى) ١٩٥٧ «علم الاجتماع السياسى Political Sociology تأليف بندكس وليبست Bendix and Lipset .

(١٨) لم نشر إلى هذه الأمور إلا كأمثلة فقط . فالعلاقات المختلفة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى سوف تدرس بشكل أكمل فى الفصل الرابع .

العلوم المستقرة : كعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والقانون . . إلخ فهو إظهار الصلة بين النظم موضوع الدراسة والبناء الاجتماعى ككل ، والتأكد على أهمية الدراسة المقارنة . أن التخصص أمر حتمى لا محيد عنه فى دراسة المجتمع الإنسانى ، ولكن عالم الاجتماع يرى أنه يجب أن يتم هذا التخصص داخل اطار تصور عام للبناء الاجتماعى ، وأن يرتبط — بوعى — بتنوع النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعى ، القائم على الدراسة المقارنة الواسعة . ولا يعنى هذا أن علم الاجتماع يحمل معه خطة شاملة للبناء الاجتماعى يسلمها لكل متخصص فى ميدان معين . فالواجب أن يكون معظم علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين ؛ وهم فى سبيلهم إلى الاتجاه بشكل متزايد نحو التخصص فى المستقبل ، على الرغم من أن بعضهم سوف يظل مهتماً أساساً بالملامح العامة للبناء الاجتماعى . واذن فما نحن بحاجة إليه هو قيام تعاون وثيق بين علماء الاجتماع والعلماء الاجتماعيين الآخرين . ويعنى هذا التعاون ضمناً أن عالم الاجتماع ينبغى أن يتمتع بقسط من الكفاءة فى أحد العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأن يتوفر لدى المتخصصين قسط من المعرفة بعلم الاجتماع العام .

ويتمتع علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ببعض الميزات فى هذه الأمور بسبب طبيعة المجتمعات التى يدرسونها عادة . فعلى الرغم من أن اهتمامهم الرئيسى كان موجها عادة إلى القرابة والطقوس ، الا أنهم استطاعوا دائماً دراسة النظم الاقتصادية والسياسة للمجتمعات القبلية دون مخافة التعدى على مجالات دراسين آخرين . ولقد أصبح موقفهم خلال السنوات الأخيرة أشبه بموقف رجال الاجتماع ؛ فقد أدى تصنيع كثير من المجتمعات القبلية (كما هو الحال فى بعض البلاد الأفريقية) إلى نمو البحوث التعاونية التى تضم اقتصاديين ، وعلماء سياسة ، وأنثروبولوجيين ، وعلماء اجتماع وغيرهم[١٩] .

هذا وقد بدأت الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع الهندى خلال عهد الاحتلال البريطانى ، على الرغم من أن الهند — شأنها شأن أوروبا فى هذا الصدد — تحفل

---

(١٩) ومن النماذج الطيبة لهذا ؛ البحوث التى يجريها معهد «رودس ليفنجستون» Rhodes - Livingstone فى روديسيا .

بتراث طويل من الفكر الفلسفى المتصل بمشكلات المجتمع . وكانت أول العلوم الاجتماعية تطوراً الاقتصاد والأنثروبولوجيا الاجتماعية . فارتبط العلم الأول بنمو الاقتصاد الصناعى والتجارى ، وارتبط الثانى (كما قيل فى أحد المصادر)[٢٠] بالحاجة إلى خبراء استشاريين فى شئون إدارة المناطق القبلية . أما علم الاجتماع فلم يبدأ يشغل مكانة هامة بين العلوم الاجتماعية إلا فى السنوات الأخيرة ، ويمكن أن ندرك بسهولة أسباب نموه السريع فى الوقت الراهن . فالهند تمر منذ حصولها على الاستقلال بثورة اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن التصدى لكثير من مشكلات هذه الثورة إلا بمساعدة الدراسات السوسيولوجية . هذا فى نفس الوقت الذى يلعب فيه عالم الاجتماع دوراً ذا أهمية خاصة فى الهند ، ذلك أن علم الاجتماع يركز اهتمامه بالذات على بعض العناصر الأساسية فى البناء الاجتماعى . فالدين ونظام الطوائف (الطبقات المغلقة) Caste System تمثل عوامل ذات أهمية حاسمة فى النمو الاجتماعى الهندى ، ولا يستطيع أى عالم اجتماعى أن يقدم على تجاهل آثارها على التقدم الاقتصادى ، والتنظيم السياسى ، والقانون . ولم يكن هذا الوضع مفيداً للبحوث السوسيولوجية وحسب ، ولكنه أفاد ، كذلك فى قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية . وقد أولى الدكتور انستى Anstey فى دراسة أصولية عن التنمية الاقتصادية[٢١] ، مزيد اهتمامه لموضوع النتائج الاقتصادية للطائفة . كما لاحظ عديد ممن كتبوا عن السياسة الهندية تأثير الدين (الأحزاب الهندوكية) وخاصة الطائفة على شئون الحياة السياسية . من ذلك مثلا الميل إلى اختيار المرشحين للبرلمان من بين صفوف الجماعات الطائفية الهامة ، وتحول الطوائف نفسها إلى جماعات ضاغطة . كذلك فان القانون يمتلىء – شأنه شأن نسق الضبط الاجتماعى بأكمله – بالمفاهيم الدينية . ومن الصعب دراسة هذا الميدان بمعزل عن الدين ، لذلك نقول إن ظروف المجتمع الهندى تدفع العلوم الاجتماعية الخاصة نحو الاتجاه السوسيولوجى.

وهناك جانب آخر لدراسة المجتمع الإنسانى ينبغى أن نأخذه هنا فى الاعتبار. لقد وجهت الانتقادات إلى رواد علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بسبب تصورهم

---

(٢٠) R.N. Saksena, "Trends in the Teaching of Sociology and Social Research in India, The Journal of Social Sciences (Agra), I (1), 1958, p. 3.

(٢١) V. Anstey, The Ecconomic Development of India, (4 the revised edition, 1952).

الموسوعى لطبيعة هذا العلم . غير أنه كانت لهذا التصور ميزة كبرى ، وهو أنه تطلب معرفة واسعة بمختلف أنماط المجتمعات والصور التاريخية . فعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد قام فى أوروبا الغربية ، وكان إلى حد كبير استجابة لدخول أوروبا مرحلة المجتمع الرأسمالى الصناعى ، فان هؤلاء الدراسين الأوائل لم يقصروا اهتمامهم على المجتمعات الأوروبية وحدها . فقد اعتبروا أن جميع المجتمعات الإنسانية تكون موضوع الدراسة فى علمهم هذا[٢٢] . وعلى النقيض من هذا نجد علم الاجتماع الحديث يتميز بأن مجال اهتمامه أضيق من هذا كثيراً . فقد اشتغلت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع بدراسة قطاعات صغيرة جداً من مجتمعاتهم التى يعيشون فيها . وهناك عدة أسباب مسئولة عن حدوث هذا التغير ؛ نذكر منها على سبيل المثال : التراكم الهائل فى المعلومات (الذى جعل من الصعب — وربما من المستحيل — أن يوجد ذلك النوع من الدراسات الذى نجده فى مؤلفات هوبهوس أو ماكس فيبر) ، وقلة الميل إلى الدراسات المقارنة ، والتصور الخاطىء للتخصص . ولعل علم الاجتماع لم يكن فى يوم من الأيام أكثر تعصباً لمجتمعه منه فى خلال العقود القليلة الماضية . ومن حسن الحظ أن لدينا من الدلائل ما يشير إلى أن الموقف فى طريقه إلى التغير مرة أخرى : فهناك إحياء واضح للدراسات المقارنة ، وقد بدأ رجال الاجتماع يبارون الأنثروبولوجيين الاجتماعيين فى اهتمامهم باجراء البحوث الميدانية فى مجتمعات غير مجتمعهم . ونلاحظ أن هذه الدراسات المقارنة تختلف من نواح هامة عن تلك الدراسات التى كانت تجرى فى القرن التاسع عشر . فهى تقتصر على طائفة أكثر تحديداً من الظواهر ، كما أنها تعتمد بشكل متزايد على التعاون الدولى ، وليس على العمل المنفرد لباحثين أفراد . ولكنها تتشابه معها فى سعيها نحو معرفة عامة واسعة بأنماط البناء الاجتماعى والنظم الاجتماعية ، وفى نظرتها إلى المجتمع الإنسانى نظرة تتجاوز السمات الخاصة للمجتمع المحلى الذى ينتمى إليه رجل الاجتماع .

---

(٢٢) حقيقة أنهم كانوا يميلون إلى أن يخصوا المجتمعات الغربية بأهمية فائقة ، باعتبار أنها وصلت إلى مرحلة من الحضارة قد لا تصل إليها المجتمعات الأخرى إلا بعد أن تمر بنفس مراحل التطور . وبهذه الطريقة برر كونت اقتصار بحوثه على « صفوة أو رواد الإنسانية » (أى الأمم الأوربية) . وليست الفكرة بغير أساس على الإطلاق ، من حيث أن العلوم والتكنولوجيا الغربية كانت العوامل الرئيسية فى تحويل العالم الحديث إلى الحالة التى صار إليها .

وتقترب هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربى بالموقف فى الهند . فتطور علم الاجتماع فى الهند يرجع إلى حد كبير إلى نفس العوامل التى كانت ماثلة فى مرحلة مبكرة فى أوربا ، وهى : ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ناشئة عن التغير الاجتماعى والاقتصادى السريع ، والرغبة فى التحكم فى هذا التغيير وتوجيهه ، لذلك كان من الطبيعى أن يتركز اهتمام علماء الاجتماع على تحليل البناء الاجتماعى الهندى. ولكن سيكون من سوء الحظ لو أن دراسة المجتمع أخذت تعنى هنا أيضاً — دراسة المجتمع الذى ينتمى اليه الباحث فقط . فهناك فرصة كبرى لنمو الدراسات المقارنة، وذلك أولا : من خلال اتخاذ مشكلات البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى فى المجتمعات الآسيوية كإطار للبحث ، وثانياً : بما أن الهند تمر بثورة صناعية تشبه فى كثير من جوانبها تلك الثورة التى مرت بها أوروبا فى الماضى ، فلا بد من الاضطلاع بدراسات مقارنة لعمليات التصنيع والتحضر فى ظروف بنائية وثقافية مختلفة .

إن المجتمع الإنسانى — كما أعلن كونت — ظاهرة بالغة التعقيد . ويستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون قيام تخصص . ولكن يبدو أن التوصل إلى تقسيم مرض لموضوع الدراسة فى شئون المجتمع الإنسانى أكثر صعوبة منه فى دراسة العالم الطبيعى . ويرتكز تقسيم العمل حالياً بين العلوم الاجتماعية على بعض السمات التقليدية التى يمكن إدراكها بسهولة ، كالنظم السياسية ، والاقتصادية ، والدينية والأسرية . غير أن قدوم علم الاجتماع كان يعنى ضمنا تحدياً لهذا التقسيم التقليدى ، ولكنه لم يتم مع ذلك داخل علم الاجتماع نفسه إلى حد ما . وعلى أية حال فلقد تطلب التعاون بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة قيام تخصص فى علم الاجتماع وفقاً لهذه الأسس . ويبدو أن هذا التصنيف على أساس « عناصر البناء الاجتماعى » هو أفيد أساليب التصنيف جميعاً . ولكننا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أمرين هامين : أولا : نلاحظ — كما أشار جيرث Gerth وميلز Mills — أن استقلال هذه النظم المختلفة محدودة . ويقولان فى هذا الصدد : « نجد فى المجتمعات الأقل تطوراً من المجتمعات الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك فى المجتمعات الأكثر تطوراً، أن أى من الوظائف التى عزلناها قد لا تكون لها نظم مستقلة لإشباعها . بل أن تحديد أى النظم الموجودة على نحو مستقل إلى حد ما يعتبر من الموضوعات التى ينبغى

دراستها فى أى مجتمع من المجتمعات »[٢٣] . الأمر الثانى : من الواضح أن الاهتمام العلمى لمتزايد بحل المشكلات النظرية ، والبحوث التى تتم بالتعاون بين علوم مختلفة ؛ سيؤدى إلى ظهور تقسيم جديد لموضوع العلم ، على أساس أنماط المجتمع ، والظواهر الصغيرة أو الكبيرة الحجم .. وما إلى ذلك . ولا زال من الملائم — لأغراض الوصف والعرض — تناول الظواهر الاجتماعية تحت التقسيمات التقليدية ، ولكن يجب ألا نفترض أن تقسيم العمل العلمى سوف يلتزم دائماً بهذه التقسيمات .

(٢٣) Hans Gerth and C. Wright Mills, Character and Social Structure, (London, 1954). p. 27.

الفصل الثانى

نظرية علم الاجتماع

لا يوجد فى الوقت الحاضر بناء متكامل لنظرية علم الاجتماع حظى بالصدق أو القبول العام . ولقد اعتقد علماء الاجتماع الأوائل أنهم استطاعوا اكتشاف مجموعة من « القوانين الاجتماعية » الأساسية ، هى فى المحل الأول قوانين للتطور الاجتماعى ، واعتبروا أنها تشكل بناءاً لنظرية قادرة على توجيه الفكر والسلوك . أما علماء الاجتماع المحدثون فهم أقل تواضعاً بصفة عامة فى مطالبهم ، ذلك أن اهتمامهم انصب أساساً على توضيح طابع المدخل السوسيولوجى (أى أنهم اهتموا بالناحية المنهجية أكثر من النظرية) ، وصياغة مفاهيم أكثر تحديداً ، وتصنيفاً أكثر ملاءمة . وأسفر نشاطهم مؤخراً عن صياغة ذلك النوع من التعميمات الضيقة التى ينطوى عليها نشاط التصنيف ذاته . ولقد فرق براثويت R .B. Braithwaite[1] بين العلوم فى مختلف مراحل تطورها حين قال : «إذا كان العلم قد بلغ مرحلة عالية من التطور، كما هو الأمر بالنسبة للفيزياء ، فإن القوانين التى أمكن التوصل إليها سوف تشكل نظاما متدرجاً ، تظهر فيه مجموعة متنوعة من القوانين الخاصة باعتبار أنها نتائج منطقية لمجموعة أخرى محدودة من القوانين ذات المستوى العام ، والتى يعبر عنها فى صيغة بالغة الدقة . أما إذا كان العلم فى مرحلة مبكرة من تطوره — وهى تلك التى يطلق عليها أحياناً مرحلة تاريخه الطبيعى — فإن القوانين سوف تكون مجرد تعميمات متضمنة فى تصنيف الأشياء إلى فئات متعددة »[2] .

أما فيما يتعلق بما يعرف بقوانين التطور الاجتماعى ، فإن هناك شكا فى كونها تدخل فى

---

(١) Scientific Explanation (London 1953).

(٢) انظر على سبيل المثال : Nadel, The Theory of Social Structure, London, 1957, p. 1.

أن العلوم المتقدمة وحدها هى التى وصلت إلى هذا المستوى لبناء النظريات التفسيرية . لكن النظرية يمكن أن تفهم أيضاً بمعنى آخر — أقل طموحاً — كمجموعة من القوانين (المتسقة) التى تسهم فى وضع خريطة تحديد نطاق المشكلة . . . وتساعد هذه القضايا فى تصنيف الظواهر ، وتحليلها إلى وحدات ملائمة ، أو الكشف عن الارتباط والتداخل بينها ، وتحديد « قواعد المنهج» و « أطر التصنيف » . والنظرية هنا تعادل الإطار التصورى أو المنطق ، وبهذا يمكن القول أن البحوث الحالية تستهدف صياغة هذا النوع من « النظرية » .

عداد القوانين على الإطلاق . فقد لاحظ كارل بوبر K.R. Popper فى مناقشته للمذهب التاريخى : «أن تطور الحياة على الأرض ، أو تطور المجتمع الإنسانى ، هو عملية تاريخيه فريدة . ونحن قد نفترض أن هذه العملية تحدث بصورة مطابقة لكل أنواع القوانين السببية مثل قوانين الميكانيكا ، والكيمياء ، والوراثة أو الانتخاب الطبيعى . . إلخ لكن الوصف الذى تقدمه ليس قانوناً . أنه فقط حكم تاريخى بعينه . أن القوانين العامة هى التى تقدم لنا أدلة على حدوث نظام بصورة متكررة حينما تفسر كل العمليات ذات الطبيعة المماثلة . . . أننا لا نأمل فى اختبار فرض عام ، أو أن نكتشف قانوناً طبيعياً مقبولا فى العلم ، إذا قدر لنا أن نقتصر إلى الأبد على ملاحظة عملية وحيدة متفردة »(٣).
على أن ذلك لا يعنى أن الاطار التطورى عديم القيمة ؛ فلقد ساعد فى علم الحياة على اكتشاف علم التكوينات ، وصياغة القوانين العامة للوراثة ، كما أدى مفهوم التطور فى علم الاجتماع إلى ظهور قدر كبير من الخلط (بين مفاهيم : التطور ، والنمو والتقدم)(٤)، وكان دائماً ركيزة الفكر الفلسفى أكثر من العلمى(٥) . لكنه عمل أيضاً على ظهور بعض المحاولات النافعة للتصنيف الاجتماعى ، والتحليلات الضافية لعمليات التغير الاجتماعى ، وهى نتائج غالباً ما يتجاهلها نقاد المذهب التاريخى . غير أن رفض قوانين التطور الاجتماعى لا يعنى أن التغير الاجتماعى يصعب تفسيره فى ضوء قوانين عامة ، ذلك أن بوبر ذاته يقيم تفرقة بين « القوانين » و « الاتجاهات » ، ويذهب إلى أنه يمكن صياغة قوانين عامة من النوع التالى : « حينما توجد الظروف (س ع) فإننا نتوقع أن يصاحبها الاتجاه (ص)»(٦) . وليس عسيراً أن نعيد صياغة عديد من القضايا التى قدمها علماء الاجتماع الأوائل ، ومن بينهم ماركس ، بنفس هذا الأسلوب . ولنأخذ على سبيل المثال القضية التى قدمها ماكس فيبر عن العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية والرأسمالية ، تلك التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصياغة السابقة . فنحن نستطيع أن نذهب إلى أنه حينما

---

(٣) K.R. Popper, The Poverty of Historicism (London 1957).
عبر دوركايم حينما كان بصدد نقد كونت عن فكرة مماثلة ، فقد لاحظ أن قانون كونت عن الحالات الثلاث لا يخرج فقط عن دائرة القوانين ، و إنما هولا يصلح فرضاً مقبولا (طالما أنه من العسير إخضاعه للإختبار) .

(٤) See M. Ginsberg. Essays in Sociology and Social Philosophy (London 1957) Vol. "On the Concept of evolution in Sociology.

(٥) هناك مناقشات إضافية لذلك فى الفصل السابع عشر .

(٦) Op. Cit. P. 129.

تتحقق الظروف الاقتصادية أ، ب ،ج – بالإضافة إلى انتشار النموذج الكالفنى للأخلاق الاجتماعية – (الذى يؤكد قيمة النشاط العلمانى وضرورة التقشف) فإنه سيوجد اتجاه نحو الإنتاج الاقتصادى الرشيد ، يهدف إلى زيادة الإنتاج بأدنى حد من التكلفة . وإذا افترضنا أن ذلك يمثل – بصورة أكثر دقة – قانوناً عاماً حقيقياً ، حينئذ سوف يكون فى وسعنا – تجاه أية حالة خاصة – أن نجيب على التساؤل الذى مؤداه : كيف ظهر مثل هذا الاتجاه ؟[٧] .

لقد شاع الافتراض القائل بأن العلوم الاجتماعية هى علوم عامة ، شأنها شأن العلوم الطبيعية ، تهدف إلى إقامة نسق نظرى ، وإن كانت حتى الآن ما تزال فى مرحلة مبكرة من تطورها. تلك هى النظرة التى تبناها كثيرون : بل معظم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية . ومن أظهر هؤلاء دوركيم ورادكليف براون[٨] . ولقد قابلت هذه الفكرة معارضة من جانب بعض الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية الذين حاولوا أن يضعوا تفرقة حاسمة بين العلوم الطبيعية من جهة ، والعلوم الثقافية والتاريخية من جهة أخرى ؛ حيث أكدوا أنه بينما تهدف الأولى إلى « التفسير السببى » ، فإن الثانية تسعى إلى تفسير أو فهم المعنى . ولقد أحدثت أعمال فلهلم ديلثى تأثيراً واضحاً فى العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بانتشار الاتجاه الثانى وبخاصة فى مؤلفه : **« مقدمة فى دراسة العلوم الإنسانية »** Einleitung in die Geisteswissenschaften[٩]. وكان تأثير ديلثى قوياً فى علم الاجتماع الألمانى بصفة خاصة ، ونستطيع أن نلمحه فى مقالات ماكس فيبر عن مناهج العلوم

---

(٧) يعد ذلك تساؤلا له أهميته بالنسبة للدول النامية ، فهناك محاولة لكشف الظروف المؤدية إلى هذا الاتجاه ، وذلك باستخدام مفاهيم سوسيولوجية واقتصادية انظر :

W. Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth (London, 1955).

(٨) Cf. E. Durkheim, The Rules of Sociological Method.

حينما ذهب إلى أن مهمة عالم الاجتماع هى التوصل إلى الارتباطات السببية والقوانين السببية . وكذلك مؤلف رادكليف براون : علم طبيعى للمجتمع A Natural Science of Society, p. 3. « إن النظرية التى يجب تأكيدها هنا أنه يمكن إقامة علم نظرى للمجتمع الانسانى ، وأنه لا يمكن أن يوجد إلا واحد فقط بهذا الخصوص » .

(٩) يلاحظ أن أعمال ديلثى لم تترجم إلى الإنجليزية . ومع ذلك فهناك عرض ممتاز ومناقشة لأفكاره فى مؤلفين هامين كتبهما هودجيز :

H. A. Hodgis Wilhelm Dilthy : An Introduction (London 1944) and the Philosophy of Wilhelm Dilthy (London 1952).

الاجتماعية[١٠] . وفى بريطانيا صاغ كولنجوود Collingwood أفكارا مماثلة لتلك التى قدمها ديلثى ، لم يكن لها إلا تأثيراً مباشراً ضئيلا فى العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فإن عدداً من الكتاب الإنجليز طالبوا بأن تصبح العلوم الاجتماعية مثل الدراسات التاريخية[١١] . أما فى ايطاليا، فقد كانت الفلسفة التاريخية عند كروس Croce ذات أثر واضح على الدراسات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان . كذلك اقترح الكتاب الماركسيون ذوى الاتجاه الهيجلى الواضح نظرية فلسفية للتاريخ تعارض علم الاجتماع كعلم تعميمى[١٢] .

ولقد كانت القضية السابقة أحد المسائل الرئيسية فى الجدل الحادث فى مجال العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة ، خلال القرن الماضى . والواقع أن هذه مسألة يصعب تناولها بصورة دقيقة فى هذا المجال . وقد يكون كافياً أن نقتصر على فحص بعض جوانب المشكلة فى مناقشتنا لمناهج علم الاجتماع فى الفصل القادم، طالما أن هناك جدلا لا يزال

---

(١٠) Max Weber, Methodology of Social Sciences (English Translation 1949).

كذلك أنظر بصفة خاصة مقاله بعنوان « دراسة نقدية فى منطق العلوم الثقافية Critical Studies in the Logic of Cultural Sciences غير أن فيبر يعتقد أيضاً أن التفسير السبى ممكن وضرورى فى علم الاجتماع: « . . . يصعب أن نؤكد تأكيداً مطلقاً أن كل فهم ، أو استبصار الفعل الانسانى ، يجب التحقق منه بعناية عن طريق المناهج المألوفة للاستنتاج السبى » .

(١١) يقول ايفانز بريتشارد فى كتابه : الأنثروبوجيا الاجتماعية (لندن ١٩٥١) : « أننى أرى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية أقرب إلى فروع الدراسات التاريخية – مثل التاريخ الاجتماعى وتاريخ النظم والأفكار فى مقابل التاريخ السياسى والقصص–منها إلى العلوم الطبيعية»– كذلك ذهب سيركارسوندرز Sir M. Carr-Saunders فى محاضرة حديثة له (العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، ليفربول ١٩٥٧) إلى « أن العلوم الاجتماعية تهدف إلى تفسير الوقائع الاجتماعية ؛ أى أفعال الانسان فى علاقته بالأشياء ، وعلاقته بالكائنات الانسانية الأخرى . وهذه الوقائع متداخلة فى شبكة معقدة ، بحيث أن أية محاولة لاكتشاف تتابع ثابت لهذه الوقائع لا يطرأ عليه التغيير سوف تنتهى إلى الفشل. ومع ذلك ، فإذا أمكن اكتشاف هذا التتابع فهو لن يخلص بنا إلى تفسير للوقائع الاجتماعية فى ضوء معرفتنا بالشعوب ، وهو التفسير الذى تبحث عنه العلوم = الاجتماعية » (ص ١١) . واختتم محاضرته بتأكيد الارتباط الوثيق بين العلوم الاجتماعية والتاريخ : « طالما أنه لا يشك أحد فى أن مكان التاريخ هو بين الإنسانيات ، فإنه يجب أن يكون ذلك هو مكان العلوم الاجتماعية أيضاً » (ص ١٥) .

(١٢) من الكتابات الهامة فى هذا الاتجاه مؤلف عنوانه « التاريخ والوعى الطبقى »

G. Lukacs, Geschichte : Und Klassenbewusstsein 1923.

وهناك مؤلف أحدث من ذلك يدرس نقدياً علم الاجتماع من هذه الزاوية هو:

H. Marcuse, Reason and Revolution : Hegel and the Rise of Social Theory (N. Y. 1941).

قائماً حول إمكانية تطبيق مناهج العلوم الطبيعية بكفاءة فى دراسة الظواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، فإن هناك بعض النقاط العامة التى يجب تلخيصها سريعاً هنا .

ومن أقوى الانتقادات التى أثيرت ضد الطابع العلمى للعلوم الاجتماعية أنها لم تستطع فى الحقيقة أن تخلص إلى أى شيء يماثل القانون الطبيعى . وقد يكون من الممكن الرد على هذا الانتقاد (وهذا هو الذى يقال غالباً) بأن العلوم الاجتماعية لا تزال فى مهدها ، ومعنى ذلك أنها سوف تحقق فيما بعد مستوى نظرياً عالياً . لكن هذه الإجابة ليست مقنعة تماماً ، إذ أن النقاد سوف يذهبون إلى أن الزعم بعدم النضج قد استمر لفترة طويلة من الزمان ، دون أن تظهر أية علامة على النمو . والحقيقة أن هذه الانتقادات فيها شيء من المبالغة ، إذ أننا نجد فى علم الاجتماع ، برغم تعقد موضوعه ، ارتباطات سببية ، وعلاقات وظيفية ، أمكن صياغتها بدرجة معقولة من الاحتمال. فقد استطاع دوركيم فى دراسته للانتحار ، وكذلك ماكس فيبر فى تحليله للعلاقات بين البروتستانتية والرأسمالية ، التوصل إلى مثل هذه الارتباطات . وهناك أمثلة أخرى عديدة سوف نفحصها فيما بعد . يضاف إلى ذلك أن أولئك الذين ينكرون الطابع العلمى لعلم الاجتماع يمكن أن يكونوا موضع نقد . فإذا كان علم الاجتماع — كما يزعمون — يهتم بالتفسير التاريخى ، أو بتفسير الأفعال الاجتماعية للأفراد على أساس من المعرفة الاستبطانية لحالاتنا العقلية الحاضرة ، فإن عالم الاجتماع العلمى سوف يطرح بدوره تساؤلا مؤداه : ما هى النتائج العامة المقبولة التى أمكن التوصل إليها باستخدام هذه الطرائق ، وهل هى ترقى إلى مرتبة استبصارات الشعراء والأدباء ؟

وعلى أية حال ، فإن أولئك الذين يعتقدون بأن علم الاجتماع هو نسق علمى ليسوا فى موقف يفرض عليهم أن يطالبوا بأن صياغة القوانين تشكل الغاية أو القيمة النهائية . إن جانباً من علم الاجتماع يتألف من أوصاف دقيقة فى إطار فئات تنطوى فقط على محاولات نظرية مبسطة . ولعلم الاجتماع الوصفى قيمة بالغة من زاويتين : أولا أنه فى حالة الدراسات المعاصرة ، يقدم لنا معلومات لا غنى عنها فى حل المشكلات العملية ، وكذلك فى وضع السياسات الاجتماعية الرشيدة والمفاضلة بينها ، وثانياً : حينما يكون اهتمامنا محصوراً فى وصف مجتمعات صغيرة معروفة فإنه يقدم اسهاماً رئيسياً للدراسات الإنسانية . وإذا كانت التربية الإنسانية تعتمد على الارتباط التعاطفى بمجموعة متنوعة من

المواقف الإنسانية ، وضروب الكفاح ، والمثاليات ، وأنماط الشخصية ، فإن الدراسات السوسيولوجية تعتبر عنصراً أساسياً فى هذا النوع من التربية . كما أن علم الاجتماع يستطيع أيضاً شأنه شأن الدراسات التاريخية والأدبية ، بل والجوانب التاريخية للعلوم الطبيعية — أن يجعلنا على وعى بما تنطوى عليه الحياة الإنسانية من ثراء وتباين ، ولكن على نحو أكثر تعمقاً من كل هذه الدراسات . إنه النقطة المحورية للدراسات الإنسانية الحديثة ، هو قنطرة تربط بين العلم والأنسانيات .

ويبدو أن هناك وجهة نظر ثالثة ، تتوسط أولئك الذين ينظرون إلى علم الاجتماع بوصفه نسقاً تاريخياً ، والذين يعتبرونه « علماً طبيعياً للمجتمع » . فبينما يؤكد أصحاب وجهة النظر هذه الطابع العلمى لعلم الاجتماع ، يقررون أن دراسة المجتمع تتطلب نموذجاً نظرياً مختلفاً ، ومناهج تختلف عن تلك المستخدمة فى العلوم الطبيعية . غير أن هذه النقطة تبدو فى بعض جوانبها بسيطة للغاية . فكل علم يجب أن يكون له إطار ملائم للتفسير وكذلك مناهج مناسبة ، وتظل فى الوقت ذاته الوحدة الأساسية للمنهج العلمى قائمة[١٣] . وإذن ، فالنقطة الأهم فى ذلك كله هى وجود اختلاف أساسى بين القوانين الاجتماعية والقوانين الطبيعية . ولقد وجه كثير من الدارسين الاهتمام نحو الطابع الانعكاسى للقوانين الاجتماعية ، حينما ناقشوا مفهومى « النبوءة الذاتية المحققة » و « النبوءة الذاتية غير المحققة »[١٤] . وكانت المسألة العامة التى حظيت بالمناقشة هى مدى قدرة الانسان على تغيير قوانين العلوم الاجتماعية . وقد درس آلان جيويرث Alan Gewirth هذه المشكلة فى مقال حديث[١٥] وانتهى إلى أن القوانين الاجتماعية يمكن أن تتغير بواسطة الإنسان من حيث جانبها الشرطى ؛ بينما يصعب إحداث تغيير مماثل للقوانين الطبيعية ، ذلك أن الإنسان يستطيع أن « يخلق ارتباطات جديدة بين المتغيرات الاجتماعية ، حينما يتخذ قرارات جديدة ، تمثل ظروفاً سابقة تتبعها نتائج جديدة » . ويمكن تلخيص المسألة باختصار (وبصورة غير ملائمة بالطبع) على النحو التالى : من الممكن فى العلوم الطبيعية التوصل إلى نسق نظرى متسق ونهائى ، بينما يصعب التوصل إلى ذلك فى العلوم الاجتماعية ، ذلك لأن الشئون الإنسانية تشهد مواقف جديدة راجعة إلى الإرادية الشعورية . وقد أشار

---

(١٣) نوقشت هذه الفكرة بالتفصيل فى الفصل الثالث .

(١٤) See R.K. Merton, Social Theory and Social Structure.

(١٥) Alan Gewirth, Can Men Change Laws of Sciences ? Philosophy of Science, XXI (3), July 1954.

ماركيوز H. Marcuse إلى نقطة مماثلة فى دراسته لتطور النظرية الاجتماعية ، حيث أدان علم الاجتماع ، وبخاصة علم الاجتماع عند كونت ، على أساس أنه يسعى إلى صياغة قوانين ثابتة ، فضلا عن تصور كونت الذى يؤكد وجود علم واحد ، إذ أن ذلك يلغى حرية الإنسان ومعقوليته[١٦] .

وعموماً ، فإن الأفكار السابقة سوف تؤدى بنا إلى تصورات مختلفة لعلم الاجتماع ، كأن يصبح نوعاً من التفسير التاريخى ، أو « الفلسفة النقدية » (ماركيوز) ، أو أن يرتد بصفة مطلقة إلى علم النفس مضافاً إليه المعرفة التاريخية ، أو تصوره كعلم تعميمى ينطوى على قوانين ذات مجال محدود للغاية . ولسوف نناقش بعض هذه القضايا فى الفصل القادم . ولهذا ، فإننى سأنتقل الآن إلى فحص النظرية السوسيولوجية كما تطورت حتى وقتنا الحاضر ، تحت ثلاثة موضوعات هى : نماذج التعميم ، والمفاهيم الرئيسية وأطر التصنيف ، والنظريات التفسيرية .

نماذج التعميم :

ربما يثير دهشتنا — فى ضوء المطالب التى تقدم أحياناً بضرورة الاعتراف بالنضج العلمى لعلم الاجتماع — أن هناك محاولات ضئيلة جداً لتحديد النماذج المختلفة للتعميم بصورة منظمة ، وتقويمها فى الأعمال السوسيولوجية . ومن هذه المحاولات المناقشة المختصرة التى قدمها جنزبرج M. Ginsberg فى مقاله : « مشكلات علم الاجتماع ومفاهيمه »[١٧] ؛ حيث وجد جنزبرج ستة نماذج للتعميم فى العلوم الاجتماعية هى :

١ — الارتباطات الأمبيريقية بين ظواهر اجتماعية ملموسة (كالحياة الحضرية ، ومعدلات الطلاق) .

٢ — التعميمات التى تحدد الظروف التى تنشأ فى ظلها بعض النظم أو الأشكال الاجتماعية الأخرى (مثل المحاولات المختلفة للبحث عن أصول الرأسمالية) .

٣ — التعميمات التى تؤكد أن التغيرات التى تحدث فى نظم معينة ، تصاحبها بانتظام تغييرات فى نظم أخرى (مثال ذلك الارتباط بين بناء الطبقة والتغيرات الاجتماعية الأخرى ، كما يوجد ذلك فى نظرية ماركس) .

---

(١٦) H. Marcuse, Op. cit., pp. 340-359.

(١٧) انظر : Reason and Unreason in Society (London, 1947).

٤ ـ التعميمات التى تقرر حدوث تكرارات أو تواترات إيقاعية ، أو مراحل متتالية من أنواع مختلفة (مثل محاولات تحديد مراحل النمو الاقتصادى عند بوشر Bucher ، وشمولر Schmoller وغيرها) .

٥ ـ التعميمات التى تصف الاتجاهات الرئيسية فى تطور الإنسانية ككل (مثال ذلك قانون كونت عن الحالات الثلاث ، والنظرية الماركسية عن التطور من المجتمع البدائى إلى المجتمع الشيوعى ، ونظرية هوبهوس Hobhouse فى التطور الاجتماعى) .

٦ ـ القوانين التى تقرر نتائج بعض الافتراضات حول السلوك الانسانى (مثل بعض قوانين النظرية الاقتصادية) .

ومن الواضح أن هذه النماذج للتعميم تختلف اختلافاً ملحوظاً من حيث نطاقها ومستواها ، كما أنها تختلف أيضاً فى إمكانية اعتبارها صادقة . فالتعميمات من النوع الأول ـ وهى تعميمات أمبيريقية ـ يمكن اعتبار معظمها قد أقيم على أساس مكين ، لكنها لم تدخل ضمن نسق للقوانين أكثر عمومية منها ، على نحو يشكل أحد جوانب النظرية العلمية . أما التعميمات من النوع (٢) و(٣) فيمكن النظر إليها على أنها صياغات لقوانين عامة تنتمى إلى الاتجاهات من النوع الذى ناقشناه من قبل (انظر ص ٣٢ من هذا الكتاب) . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التعميمات من النوع (٤) و (٥) ليست تعميمات نظرية حقيقية ؛ فهى مزيج من الوصف التاريخى والعبارات التفسيرية ، إذ أن قانون كونت عن المراحل الثلاث ونظرية هوبهوس عن التطور الاجتماعى يصفان نمو المعرفة كما تصف النظرية الماركسية للتطور الاجتماعى نمو التكنولوجيا والقوى الانتاجية ، وهى جميعاً تقدم تفسيراً للتغيرات التاريخية فى ضوء الظواهر التى تؤكدها . وأخيراً ، فإن التعميمات من النوع (٦) يبدو أنها تظهر فقط فى النظرية الاقتصادية . أما فى علم الاجتماع ، فإن الافتراضات الخاصة بالسلوك الإنسانى هى التى حظيت بالذات بالبحث .

ولقد أظهر علماء الاجتماع اهتماماً ضئيلا نسبياً بصياغة تعميمات واسعة من الارتباطات الأمبيريقية التى استطاعوا التوصل إليها ، مع أنه من اليسير القيام بهذا العمل ، كما ستوضح ذلك أمثلة مقبلة . لقد استطاع دوركيم ، فى دراسة شهيرة له[١٨] أن يكشف عن علاقة بين بعض معدلات الانتحار ودرجة تماسك الأفراد فى الجماعة الاجتماعية .

---

(١٨) Suicide (1897, English Translation, 1952).

حقيقة أن نتائج دوركيم قد تعدلت فى بعض جوانبها ، لكنها قوبلت بتأييد واسع النطاق من جانب دراسات لاحقة . وهناك ظواهر اجتماعية أخرى يمكن أن نحسب معدلاتها (مثل القتل وأنواع الجرائم الأخرى ، والضعف العقلى) والتى يمكن أيضاً ربطها — بدرجات مختلفة — بدرجة تماسك الجماعة . وهكذا ، يكون من الملائم صياغة قانون أكثر عمومية للتماسك الاجتماعى ، بحيث تصبح معدلات الانتحار إحدى حالاته الخاصة .

وهناك مثال آخر يمكن أن نأخذه من دراسة الصراع الاجتماعى ، فلقد صاغ زيمل Simmel فى مقال له عن الصراع [١٩] مجموعة قضايا حول الصراع داخل الجماعات الاجتماعية وبينها ، على أساس من المعرفة العامة ، ثم خضعت هذه القضايا بعد ذلك للتوسيع ، والتعديل ، وإعادة الصياغة ، وتم ربطها بالبحث الأمبيريقى فى دراسة حديثة أجراها لويس كوزر Lewis Coser عن : الصراع الاجتماعى [٢٠]. ولقد اختتم كوزر دراسته ببعض الأفكار النظرية حول وظائف الصراع . ويبدو أيضاً أنه من المناسب استخدام هذه القضايا فى التفسير السببى . ولقد عرضت بعض المحاولات فى هذا الاتجاه فى مقال كتبته جيسى بيرنارد Gessie Bernard عن : « الدراسة السوسيولوجية للصراع » [٢١]. وهكذا نستطيع أن نجد هنا إمكانيات صياغة قوانين عامة عن حالات الصراع ومداه ، بحيث نستطيع على أساسها أن نقدم قضايا حول اتجاهات الصراع ، بل وتنبؤات محددة عن ظهوره : بل إننى أعتقد أن بإمكاننا أيضاً فى الوقت الحاضر أن نتوصل إلى تنبؤات بسيطة حول نتائج بعض التغييرات ، بالنسبة لدرجة الصراع داخل الجماعة . مثال ذلك أنه إذا انشغلت الجماعة بالصراع الخارجى ، فإن الصراع الداخلى سوف يختفى . ولقد خضعت بعض الفروض عن الصراع داخل الجماعة للاختبار التجريبى فى دراسات الجماعة الصغيرة .

وهكذا نستطيع أن نذهب فى ضوء ما سبق إلى أن صياغة النظرية فى علم الاجتماع يجب أن تتجه نحو إقامة تعميمات واسعة من الارتباطات الأمبيريقية التى أمكن التوصل

---

(١٩) ظهرت مؤخراً ترجمة إنجليزية لهذه الدراسة قام بها كيرت وولف إلى جانب مقال آخر فى :
E.C. Huges (ed). Conflict and the Web of Group Affiliation Glencoe, 1955).

(٢٠) Glencoe, 1956.

(٢١) The Nature of Conflict (UNESCO. 1957) pp. 33 - 117, See especially pp. 64 - 73. "Mathematical Studies in the Sociology of Conflict" See also, Gessie Bernard "The Theory of Games of Strategy as a Modern Sociology of Conflict, American Journal of Sociology, LIX (5), 1954, pp. 411 — 24.

إليها ، بحيث تخضع هذه التعميمات للاختبار عن طريق بحوث مقبلة. بذلك يقترب علم الاجتماع من البناء التراكمي للنظرية الذى يميز العلوم الأخرى . ونستطيع فى الوقت ذاته أن نكبح بعض نزعات علماء الاجتماع مثل الاتجاه نحو اصطناع بدايات عاطفية والميل إلى استيعاب الوقائع الملائمة فقط لتعميم أو نظرية بعينها .

المفاهيم وأطر التصنيف :

لقد استطاع علم الاجتماع أن يتوصل إلى نتائج متميزة فى ميادين صياغة المفاهيم والتصنيف Conceptualization . والمفاهيم الجديدة تحقق هدفين ؛ فهى فى المحل الأول تميز ، وتوجه النظر ، نحو فئات من الظواهر لم يكن يلتفت إليها بوصفها تمثل فئات منفصلة . وتفيد المفاهيم ثانياً ، كأوصاف مختصرة للظواهر ، وأدوات للتحليلات اللاحقة . وسوف نحاول فى سياق هذا الكتاب أن نعرض المفاهيم الرئيسية ونناقشها ، ولكن قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض المفاهيم الهامة فى هذه المرحلة . فهناك مفاهيم مثل : البناء الاجتماعى ، والنظام الاجتماعى ، والدور ، والوظيفة ، والقرابة ، والجماعة الأولية ، والطبقة الاجتماعية ، والمكانة ، والحراك ، والبيروقراطية ، والأيديولوجية ، والمجتمع المحلى ، والرابطة ، يستخدمها باستمرار وبصفة منتظمة علماء الاجتماع (وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) ، وهى تشكل أحد الأدوات الأساسية التى يستخدمونها فى تنظيم تفكيرهم ، وإجراء البحوث وتحقيق التواصل بين نتائجها . كما أن جانباً كبيراً من تدريس علم الاجتماع يعنى بتلقين الطلاب كيفية استخدام هذه المصطلحات استخداماً ملائماً .

ومع ذلك ، فالحقيقة أن مفاهيم علم الاجتماع لا تزال غير مرضية ، ويرجع ذلك فى المحل الأول ، إلى أنه بينما أمكن تعريف كثير من المصطلحات الهامة ، إلا أننا لم نكتشف بعد تلك المفاهيم المحورية ، التى سوف تكون أكثر ثراء فى إقامة نظرية شاملة[٢٢] . وثانياً أنه لا يزال علماء الاجتماع يستخدمون مفاهيم عديدة بمعانى مختلفة . وثالثاً أن المفاهيم العديدة لم يتم ربطها وتحقيق التكامل بينها عن طريق الوصف أو التفسير . ويبدو أن سوء الفهم فى استخدام المفاهيم هو أحد مصادر الصعوبات . ولقد وجهت عناية خاصة فى بعض

---

(٢٢) Cf. Radcliffe-Brown, A Natural Science of Society.

بينما طالب براون بأنه من الممكن قيام علم طبيعى للمجتمع الإنسانى ، ذهب إلى أن هذا العلم لم يتحقق ، إلا فى مرحلة مبكرة . ولهذا « فإننا لم نفكر بعد فى المفاهيم الضرورية للعلوم الاجتماعية » .

المحاولات الحديثة لتطوير « إطار المفاهيم » فى علم الاجتماع ، وبخاصة تلك التى قام بها تالكوت بارسونز وزملاؤه ، حين اتجهوا إلى تعريف المفاهيم أكثر من استخدامها فى التفسير . وهذه ولا شك خطوة إلى الوراء ، إذا ما قورنت بأعمال دوركيم وماكس فيبر ، حيث قدما بعض المفاهيم وحددا معانيها حينما حاولا إقامة نظريات تفسيرية . وكان فيبر أثناء عرضه لطريقة النموذج المثالى ، أكثر الدارسين اهتماماً بهذه المسألة عن غيره من الكتاب اللاحقين ، ولو أننا حاولنا أن نسير على الطريق الذى رسمه ، لاستطاع علم الاجتماع أن يتجنب مناقشات عقيمة غير ذات فائدة . والفكرة الرئيسية عنده ، هى أن كل التعريفات هى إلى حد ما تعريفات تحكمية ، وأن قيمة التعريف (والمفهوم) تتحدد فى ضوء فائدته فى البحث وصياغة النظرية .

ولقد ظهرت أعمال هامة فى مجال التصنيف الاجتماعى ، وذلك على الرغم من أنها لم تسفر عن أطر تصنيفية تحظى بالقبول العام، ولنا أن نبدأ بالمحاولات المختلفة لتصنيف المجتمعات ، التى بدأها كونت ، وسبنسر ، وماركس، وهوبهوس . وقد استخدمت هذه المحاولات معايير متباينة لتمييز نموذج معين للمجتمع عن الآخر . فاستخدم ماركس معياراً اقتصادياً ، بينما استعان سبنسر بمعيار الحجم والتعقيد ، أما كونت وهوبهوس فقد استخدما أساساً مستويات التطور الفكرى . ومع ذلك ، فإن التصنيفات الفعلية لا تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً ؛ فكل الدراسين الذين أشرنا إليهم، قد منحوا أهمية خاصة للبناء الاقتصادى كعنصر يحدد نموذج البناء الاجتماعى[٢٣] . ويبدو أن من المشكوك فيه فى الوقت الحاضر مكان تطوير تصنيف له فائدة حقيقية على أساس معيار وحيد ، كما أنه من العسير أيضاً أن يخدم تصنيف واحد كل الأهداف . وهكذا ، يبدو واضحاً أن التصنيفات التى اقترحها علماء الاجتماع الأوائل كانت تستمد معناها من نظريات التطور الاجتماعى التى اهتموا بها فى المحل الأول . وفى ضوء الاهتمام الحالى بالمجتمعات الصناعية ، وعمليات النمو الاقتصادى ، والاستقلال النسبى للنظم الاقتصادية والسياسية فى الوقت

---

(٢٣) استخدم هوبهوس معياراً اقتصاديا فى محاولته لتقيم تصنيف فرعى للمجتمعات البدائية .

Hobhouse, Wheeler, and Ginsberg, The Material Culture and Social Institutions of the Simpler People (1915).

كما اقترح كونت وسبنسر – بالإضافة إلى تصنيفهما – تمييزاً بين المجتمع الحربى، والمجتمع الصناعى ، يتركز أيضاً على معيار اقتصادى .

ذاته ، قد يكون من الملائم القيام بمحاولة جديدة لتصنيف المجتمعات بالاستناد إلى بناءها الاقتصادى، وأن يواكب ذلك تصنيف فرعى على أساس الأنساق السياسية . ومثل هذه المحاولة سوف تعين الجهود التى تبذل من أجل تنقيح تلك التصنيفات الفضفاضة التى شاع استخدامها بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ، مثل التفرقة بين المجتمعات البدائية والمتحضرة، أو البلدان النامية والمتخلفة. وعلى الرغم من قلة الأعمال التى اهتمت فى السنوات الأخيرة بمشكلة التصنيف ، إلا أننا نستطيع أن نشير إلى كتابات كل من ك .ويتفوجل Wittfogel وريمون آرون Raymond Aron وجورج جيرفيتش G. Gurvitch[٢٤]

وهناك كثير من التمييزات المألوفة فى تصنيف الجماعات الاجتماعية مثل : جماعات المواجهة المباشرة ، والجماعات التى تسودها علاقات غير شخصية ، والجماعات الأولية والثانوية ، والجماعات وشبه الجماعات، ثم التفرقة بين الجماعات على أساس الحجم (زيمل) . . . إلخ . ولا شك أن معظم هذه التمييزات له أهميته وفائدته فى التحليل السوسيولوجى مثل التفرقة بين جماعات المواجهة المباشرة ، والتجمعات الكبرى التى تسودها علاقات لا شخصية ، والتحليل الذى قدمه زيميل عن الارتباطات بين حجم الجماعات ، وبنائها ، والعلاقات السائدة بين أعضائها[٢٥] . ولكن هذه المحاولات لم تخلص فى النهاية إلى تصنيف مقنع للجماعات. فلقد ظهرت فى بعض الكتابات الحديثة محاولات أخرى تستهدف تجاوز هذه التفرقة الأولية . فاقترح جيرفيتش فى مؤلفه « الرسالة الحقيقية لعلم الاجتماع » مجموعة معقدة من معايير تصنيف الجماعات الاجتماعية ، كانت تتضمن تلك التى استخدمها علماء الاجتماع الأوائل مثل الحجم ، والاستمرار ، وتعبئة الأعضاء . . . إلخ ، لكنه ضمنها أيضاً خصائص جديدة[٢٦] . وعلى الرغم من أن تصنيفه هذا قد صيغ على مستوى عال من التجريد ، إلا أن جيرفيتش قد أوضح من خلال تحليل الطبقة الاجتماعية — كنموذج توضيحى لاستخدامه — أنه يمكن أن يكون عظيم الفائدة .

---

(٢٤) K. Wittfogel, Oriental Despotism, (New Haven 1957); R. Aron, Le Dévelopment de la Société Industrielle et la Stratification Sociale (Paris, Centre de documentation univeristaire, Paris and 2 Parts, Mimeographed); G. Gurvitch, La Vocation Actuelle de la Sociologie (2nd edn. 1957), Vol. 1, ch. 7. Les types de Société globale.

(٢٥) G. Simmel, "The Number of Members as determining the Sociological from of the Group", American Journal of Sociology, VI, 1902.

(٢٦) لمزيد فى التفصيل انظر الفصل السادس .

وأخيراً نستطيع أن نتناول محاولات تصنيف العلاقات الاجتماعية ، وهى محاولات اتخذت صوراً متباينة . هناك أولا المحاولات المختلفة لتصنيف النماذج الأساسية للرابطة الاجتماعية ، فلقد فرق هوبهوس بين ثلاثة نماذج واسعة للرابطة الاجتماعية ، معتمداً على القرابة ، والسلطة ، والمواطنة . وفرق دوركايم بين نموذجين أساسين للتضامن الاجتماعى هما : التضامن الآلى والعضوى . وكذلك أقام تونيز تفرقة بين نموذجين للرابطة الاجتماعية أطلق عليهما المجتمع المحلى (Gemeinschaft) Community والمجتمع Society (Gesellschaft) . أما سير هنرى مين Sir Henry Maine فقد ميز بين مجتمعات تعتمد على المكانة وأخرى تستند إلى العقد . على أن محاولات تصنيف العلاقات الاجتماعية التى تكمن وراء الرابطة الاجتماعية ليست متناقضة تماماً . فهناك نوع من الاتساق بين محاولات كل من دوركيم ، وتونيز ، ومين . كذلك يلاحظ أن التفرقة التى أقامها هوبهوس تكاد تكون قاصرة على الجانب السياسى ، ومن ثم فهى قريبة الشبه فى هدفها من التفرقة التى حددها ماكس فيبر بين نماذج السلطة : التقليدية والكاريزمية (الملهمة) ، والبيروقراطية . ولكن هذين الإطارين للتصنيف مختلفين أيضاً ؛ فنموذج النسق الذى أطلق عليه هوبهوس مصطلح « المواطنة » أطلق عليه فيبر « البيروقراطية » ، وهذان المصطلحان يعكسان تبايناً أساسياً من حيث بؤرة الاهتمام والنظرة الفلسفية .

وإذا ما نظرنا إلى التصنيفات الأخرى الأكثر عمومية من ذلك ، وبخاصة ذلك الذى قدمه تونيز ، سيبدو من المنطقى أنها قد تصلح للاستخدام فى التمييز بين الجماعات الاجتماعية ، وكذلك بين المجتمعات . فلقد استخدمت التفرقة التى أقامها تونيز استخداماً واسع النطاق ، كما خضعت أيضاً للتعديل والإضافة بواسطة بعض الدارسين الذين حاولوا أن يقدموا تصنيفاً أكثر ملاءمة لنماذج العلاقة الاجتماعية الأساسية . وهكذا فرق شمالينباخ Schmalenbach بين ثلاثة نماذج أساسية هى : المجتمع المحلى ، والاتحاد ، والمجتمع (٢٧) ، واقترح جيرفيتش تصنيفاً مشابهاً هو : الجماعة المحلية ، والمجتمع المحلى ، والحشد (٢٨) .

وهناك ثانياً ، فى مجال تصنيف العلاقات الاجتماعية ، تلك المحاولات التى استهدفت

---

(٢٧) H. Schmalenbach, "Die Soziologische Kategorie des Bundes", Dioskuren, 1. 1922.

(٢٨) G. Gurvitch, La Vocation Actuelle de la Sociologie, 2nd ed Ch. 3.

التفرقة بين العلاقات الاجتماعية فى حد ذاتها . والمحاولة الرائدة فى هذا الصدد يمثلها تحليل زيمل للصراع ، والمنافسة ، والسلطة ، والتبعية . . . إلخ ، والتى أحدثت بعد ذلك تأثيراً على معظم علماء الاجتماع الألمان. ولقد حاول فون فيزه Von Wiese (٢٩) أن يخضع تفرقة زيمل هذه للصياغة المنظمة ، حينما بحث عن تصنيف لكل العلاقات الاجتماعية فى ضوء اتجاهها نحو التجمع أو التفرق ، أو نحو الحد من المسافة الاجتماعية بين الأفراد أو اتساعها .

وأخيراً هناك محاولات للتصنيف فى ضوء الفعل الاجتماعى ، تلك التى لعبت دوراً كبيراً فى علم الاجتماع المعاصر . وكان ماكس فيبر هو أول من أدخل هذه الطريقة فى تصنيف العلاقات الاجتماعية(٣٠)، وتعد تفرقته بين نماذج الفعل الاجتماعى التقليدية ، والعاطفية ، والعقلية فى ضوء الوسائل والغايات أساس الأعمال اللاحقة . ولقد كان تالكوت بارسونز من أظهر من حاولوا تطوير تصنيف فيبر(٣١). ومع أن مفهوم الفعل الاجتماعى قد اعتبر لدى بعض علماء الاجتماع المحدثين مفهوماً أساسياً فى علم الاجتماع(٣٢)، إلا أنه لم يثبت جدارته فى تحليل الأنساق الاجتماعية الواقعية . فتصنيف الفعل الاجتماعى فى أعمال ماكس فيبر ذاته ، ليس إلا جانباً واحداً من جهوده الكبيرة لتصنيف البناءات والنظم الاجتماعية . إن فيبر مؤرخ مثلما هو عالم اجتماع ، أو ربما جاز لنا أن نصفه بأنه عالم اجتماع تاريخى . اهتم اهتماماً خاصاً بمعرفة الخصائص المميزة لفترات تاريخية معينة ولنماذج المجتمعات . وهذا الإحساس بالتاريخ، والشعور بالوجود التاريخى للمجتمعات ، هو ما ينعدم بوضوح فى أعمال أولئك الذين اهتموا بتطوير نظريات للفعل الاجتماعى .

---

(٢٩) L. von Wiese, Allgemeine Soziologie, and "Beziehungs—Iehre" in Handworterbuch der Soziologie (1931).

وهناك عرض باللغة الإنجليزية لأعمال فون فيزه يوجد فى كتاب: H. Becker, Systematic Sociology (1932).

(٣٠) See M. Weber, The Theory of Economic and Social Organization (trans Henderson and Parsons).

(٣١) Talcott Parsons, The Structure of Social Action (1937).

وهو الكتاب الذى حلل فيه مفهوم الفعل الاجتماعى فى أعمال باريتو ودوركيم وماكس فيبر بصفة خاصة . وفى كتاب النسق الاجتماعى The Social System (1952) طور نظريته العامة عن أنساق الفعل وربط نماذج الفعل بنماذج البناء الاجتماعى .

(٣٢) Cf. R. K. Merton, Social Theory and Social Structure (2nd edn. 1957) W. J. H. Sprott, Science and social Action, esp. Ch. 1.

حيث يجد القارئ تحليلا بالغ الوضوح لمفهوم الفعل ، والنظرية العامة التى تعتمد أساساً على هذا المفهوم.

ويبدو من هذا العرض الوجيز أنه بينما أمكن التوصل إلى إقامة تمييزات ذات فائدة ، إلا أننا لا نزال بعيدين عن صياغة تصنيف ملائم للمجتمعات ، والجماعات الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية . ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الاهتمام الذى أظهره علماء الاجتماع بهذه المشكلات أخذ يتضاءل بوضوح . فالمناقشة الأخيرة الأساسية لهذا الموضوع هى تلك التى قدمها شتاين متز Steinmetz فى الحولية الاجتماعية Anné Sociologiqeu ونشرت بين عامى ١٨٩٨ — ١٨٩٩ . ويرتبط فقدان الاهتمام هذا بمشكلات التصنيف بإهمال النظريات التفسيرية والعناية أكثر فأكثر بالتصنيف التصورى والتحليل الوظيفى . ونستطيع أن نلمس بداية جديدة لتصنيف الظواهر الاجتماعية ، فى الاهتمام الحالى بطابع المجتمعات الصناعية ، وبالتغيرات التى تحدث فى المجتمعات المتخلفة اقتصادياً ، إذ أنه فى الحالة الأولى يتعين التمييز بين المجتمعات الصناعية والنماذج الأخرى من المجتمعات ، سواء كانت قديمة أم معاصرة ، كما نحتاج فى الحالة الثانية إلى أى نوع من التفسيرات للظواهر ، وذلك للتفرقة بين النماذج المختلفة للمجتمعات المتخلفة .

النظريات التفسيرية :

ربما يكون من المناسب أن نبدأ الآن ببعض الملاحظات على التفسير العلمى . وعموماً فإن الدارسين المحدثين فى مناهج العلوم قد اقتفوا آثار تحديد جون ستيوارت ميل J. S. Mill للتفسير الذى مؤداه : « إننا نقول إن واقعة فردية قد أمكن تفسيرها ، حينما نستطيع أن نشير إلى سبب حدوثها ، أى عندما نقرر قانون أو قوانين السببية ، الذى أدى إلى ظهورها . . . وبنفس المعنى ، يقال إننا قد حصلنا على تفسير للقانون أو الاطراد فى الطبيعة ، حينما تتوصل إلى قانون أو مجموعة قوانين أخرى ، يكون هذا القانون ذاته أحد حالاته الخاصة ، كما يمكن استنتاجه منها »[٣٣] . وقد أشار كل من ستبنج L. S. Stebbing فى مؤلفه : **مقدمة جديدة للمنطق*** ، وبراثويت : **التفسير العلمى**** (الفصل الأول) ، واقترح كارل بوبر K.R. Popper فى كتابيه **منطق الاكتشاف العلمى** (الترجمة

(٣٣) J. S. Mill, A System of logic (10th edn 1979) Book III, Ch. 12.

* A modern introduction to Logic (3rd, edn, 1942).

** Scientific Explanation (1953).

الإنجليزية ١٩٦٠) * وعقم المذهب التاريخى (١٩٥٧)** إدخال بعض التعديلات على دراسة « ميل » فيما يتعلق « بالوقائع الفردية» ، حيث ذهب إلى أن « التفسير السببى لحادثة نوعية معينة يعنى استنباط عبارة تصف هذه الحادثة من نوعين من المقدمات: بعض القوانين العامة ، وبعض العبارات الفريدة أو المخصوصة التى نطلق عليها « الظروف النوعية الأولية » . ويسمح ذلك بوضع تفرقة بين نوعين من التفسير السببى هما : العلمى والتاريخى : فنى التفسير العلمى يتمركز الاهتمام حول العلاقة بين واقعة مخصوصة وقانون عام ، بينما ينصب الاهتمام فى التفسير التاريخى على العلاقة بين واقعة مخصوصة والظروف النوعية الأولية .

وهكذا يتضح أن التفسير العلمى سببى بالمعنى السابق ، لكننا إذا أدركنا التفسير من منظور أوسع على أنه إجابة على تساؤل يبدأ بلماذا ؟ حينئذ سنرى أنه قد يأخذ أحد شكلين هما : التفسير السببى من النوع الذى تبدأ عباراته بالكلمات التالية : « أنه نتيجة للظروف . . . . . » ، والتفسير الغائى من النوع الذى تبدأ عباراته بالكلمات التالية : « من أجل كذا. . . . . »[٣٤] . ونستطيع أن نفرق فى النوع الأخير — على نحو ما أوضح ذلك بيترز R. S. Peters فى دراسته المفصلة لمختلف التفسيرات فى نظريات علم النفس — بين التفسير السببى ، أى التفسير فى ضوء الهدف من ناحية والتفسير القائم على الغايات من ناحية أخرى . لقد رأينا أن كثيراً من علماء الاجتماع الأوائل قد تبنوا النظرة التى مؤداها ؛ أن علم الاجتماع كعلم تعميمى يهدف إلى إقامة الارتباطات والقوانين السببية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نوع التفسير الذى ظهر خلال مرة للسلوك الإنسانى هو التفسير الغائى ، أى فى ضوء الأهداف . وفى ضوء هذه النظرة يؤسس أصحاب فكرة « التأويل» دعواهم ضد فكرة « العلم الطبيعى للمجتمع » .

على أننا نستطيع أن نضيف نموذجاً آخر للتفسير ، يتوسط هذين النموذجين : « السببى والاجتماعى » و « الفردى — الغرضى » ، هو ذلك التفسير الذى يتم فى ضوء الأهداف العامة للمجتمع . فالنظرية الوظيفية تتجه إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على

---

* The Logic of Scientific discovery.

** The Poverty of Historicism.

(٣٤) R. S. Peters, The Concept of Motivation (London, 1958).

أساس الدور الذى تؤديه من أجل استمرار وجود المجتمع . ويمكن تدعيم هذه الملاحظة على الفور بقولنا؛ إن إحدى صور النظرية الوظيفية، وبخاصة تلك التى قدمها مالينوفسكى Malinowski تذهب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى الحاجات البيولوجية الفردية ، « والحاجات الثقافية المشتقة » . وكان مالينوفسكى – على مستوى الممارسة – يتذبذب بين التفسيرات الوصفية والسيكولوجية(٣٥) ، ومن ثم فإن النظرية الوظيفية كما صاغها لا تجد أنصاراً لها على الإطلاق . والوظيفية – كنظرية سوسيولوجية – ترجع فى الأصل إلى دوركايم . والدراسة الكلاسيكية التى تعبر عن التفسير الوظيفى هى تلك التى تضمنها مؤلف دوركايم: **الصور الأولية للحياة الدينية** *. ومع ذلك ، فمن الضرورى أن نشير هنا أن دوركايم قد اقترح نوعين متعارضين للتفسير هما : التفسير الوظيفى والسببى ؛ ولم يستطع على الإطلاق أن يقدم حلا لما هو ملائم منهما لعلم الاجتماع ، أو أن يدرس أوجه الارتباط بينهما ، بل أنه معظم الوقت فى الحقيقة ، لم يكن مدركاً وجود مشكلة من هذا النوع تماماً . حقيقة أنه فى كتاباته المبكرة أشار إلى أن التفسير الوظيفى وحده ليس كافياً ، إذ أن القول بأن للظاهرة الاجتماعية وظيفة معينة لا يبرر وجودها ، ذلك الذى يجب تفسيره فى ضوء الأسباب الكافية . ولكنه فى كتاباته الأخيرة كان يفسر الظواهر الاجتماعية – ببساطة – بواسطة وظائفها ، دون تبرير لذلك . ولقد سار راد كليف براون على طريقته فى هذا المجال ، فهو يطالب بالتفسير السببى وبضرورة «وجود علم طبيعى للمجتمع » ، ولكنه يستخدم أيضاً مفهوم الوظيفة الاجتماعية ، ويحاول صياغته بصورة يعتقد أنها كافية لاستبعاد مفهومه الغائى حيث يقول : « إن وظيفة أى نشاط متكرر – مثل العقاب على ارتكاب الجريمة ، أو ممارسة الشعائر الجنائزية – هى الدور الذى يلعبه ذلك النشاط فى الحياة الاجتماعية ككل ، وبالتالى إسهامه فى المحافظة على الاستمرار البنائى للمجتمع »(٣٦) . والواقع أن راد كيف براون ، يميز بوضوح أكثر من دوركايم ، بين مشكلات مختلفة ؛ ذلك أن البحث المنظم للحياة الاجتماعية – فيما يرى – يتضمن ثلاث مشكلات هى :

---

(٣٥) هناك نقد حاد يسير فى هذا الاتجاه . و يستطيع القارئ أن يقف عليه فى :

Max Gluckman, An Analysis of the Sociological Theories of B. Malinowski (Rhodes-Livingstone Papers, No. 16, 16 & 1949).

* The Elementary Forms of Religious Life.

(٣٦) "On the Concept of Function in Social Science" Structure and Function in Primitive Society (London 1~52), pp. 178-87.

١ ـ ما هو نوع البناء الاجتماعى القائم ؟

٢ ـ كيف تؤدى البناءات الاجتماعية وظائفها ؟

٣ ـ كيف تظهر إلى حيز الوجود نماذج جديدة للبناء الاجتماعى ؟

ولكنه لم يستطع أن يحرز أى تقدم عن دوركايم ، فيما يتعلق بامكانية الكشف عن إجابة على هذه التساؤلات من خلال نسق نظرى واضح ومحدد .

وبعد ظهور أعمال راد كليف براون ، اتجه التفسير فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية (وإلى حد ما فى الأنثروبولوجيا بصفة عامة) نحو الكشف عن وظائف الأنشطة المتكررة ، أو النظم فى النسق الاجتماعى . ثم شاع هذا النوع من التفسير بعد ذلك فى علم الاجتماع نتيجة أعمال تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وآخرون غيرهم . غير أن هناك اعتراضاً على كون الوظيفية نظرية على الإطلاق . **أولاً** : يمكن القول بأن مسلمة الأهداف العامة لا يمكن أن تمثل تفسيراً ، بل إنها بالتأكيد ليست تفسيرية دائماً . إذ أن ما تقدمه لنا هو الوصف أو معاودة الوصف[٣٧] « ومن الجدير بالملاحظة هنا ، أنه فى العلوم البيولوجية حيث استخدمت فكرة الوظيفة أساساً ــ كان هناك تطوراً منظماً من الوصف الوظيفى إلى التفسير السببى . **وثانياً** : نظراً لأن مفهوم الوظيفة يعتمد على مماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية ، فإنه يمكن القول بأن هذه المماثلة ليست ملائمة تماماً للوظيفية لكى تمنحنا تفسيرات صادقة عن الظواهر الاجتماعية . هى إذن لا تستطيع أن تقدم لنا تفسيراً صادقاً . وتثير المماثلة عدة صعوبات ، فالمجتمعات تغير بناءاتها ، بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للكائنات العضوية . ومن العسير أن نحدد حالات « الصحة » و « المرض » فى المجتمع ، بنفس الطريقة التى نحدد بها هذه الحالات بالنسبة للكائنات العضوية ؛ ومن ثم يصعب أن نتحدث بدقة عن الوظائف « السوية » أو « المرضية » « للأعضاء » ، أو عن « الوظيفية » و « الخلل الوظيفى » (والحقيقة أن كل هذه الأوصاف للمجتمع تنطوى على أحكام قيمية) . ومن العسير أيضاً اكتشاف وظيفة نشاط أو نظام اجتماع بنفس التحديد الذى يبدو فى معرفتنا بوظائف الكائنات العضوية ، والذى يتم فى نطاق علم الأحياء عن طريق فحص حالات متنوعة (وهناك فضلا عن ذلك فى العالم العضوى ،

---

(٣٧) See R .S. Peters, op. cit., pp. 22 sqq.

ارتباط تلازمى بين « العضو » و « الوظيفة » لا يتحقق فى العالم الاجتماعى) . ويترتب على هذه الصعوبات عدة نتائج هى :

١ ـ أنه حتى إذا كانت بعض التفسيرات للظواهر الاجتماعية صادقة ، فإن نطاق هذا التفسير يكون محدداً للغاية ، طالما أنه من العسير تفسير ظاهرة التغير البنائى البالغة الأهمية .

٢ ـ أننا لا نستطيع فى الحقيقة أن نحدد فى حالات كثيرة الإسهام الذى يقدمه النشاط الاجتماعى للمحافظة على استمرار النسق الاجتماعى ، إلا فى حدود تقويمية .

٣ ـ أننا لا نستطيع بسهولة أن نعين وظيفة محددة لنشاط اجتماعى معين .

وقد لاحظ جيلنر E. A. Gellner فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، أنه يمكن أن يوجد فى المجتمع « جوانب غير وظيفية » ، وأن الدراسة المقارنة (التى تشتمل على الدراسة التاريخية أيضاً) ضرورية إذا ما حاولنا التحقق من هدف قضية تتعلق بالوظيفة الحقيقية لنشاط معين فى أى مجتمع [٣٨] .

والواقع أن الوظيفية كنظرية بالمعنى الذى منحه إياها دوركايم وراد كليف براون قد اختفت إلى حد كبير . ويتزايد الاتجاه الآن نحو تبرير وجودها كمدخل أو منهج ملائم لدراسة المجتمع . وسوف نتناولها بهذا المعنى فى الفصل القادم . وهكذا يستخدم مفهوم الوظيفة الآن ـ ومنذ أن ظهرت محاولات التوصل إلى تفسير بمعناه الرياضى ـ ليشير إلى الارتباط الوظيفى بين بعض الأنشطة الاجتماعية ، مثل قولنا أن « س » تختلف باختلاف « ص » .

أما فى علم الاجتماع الحديث ، فإننا نجد اهتماماً ضئيلا نسبياً ببناء نظريات شاملة . فالأعمال التى قدمها تالكوت بارسونز وتلاميذه ـ التى تبدو على أساس أنها استثناء لهذه القضية ـ هى فى الحقيقة استطاعت أن تطور إطاراً تصورياً يمكننا فى مراحل لاحقة من صياغة فروض ونظريات ، دون أن يقدم نسقا نظرياً[٣٩] . ولهذا فإن النقد الذى يمكن

---

(٣٨) E.A. Gellner, "Time and Theory in Social Anthropology" MIND LXVII (266), April 1958. pp. 182 - 202.

(٣٩) ناقش جورج هومانز هذه المسألة مناقشة مستفيضة حيث كتب يقول : « من الملاحظ أن أغلب ما نطلق عليه مصطلح النظرية السوسيولوجية يتكون فى الواقع من مجموعة من المفاهيم والتعريفات ، على نحو يماثل قاموس اللغة الذى يخلو تماماً من القضايا . وهذا موقف يمثله بارسونز أفضل تمثيل ، فنظرياته تخلو من القضايا العامة ، =

توجيهه إلى هذا العمل ، أنه يتضمن فروضاً محدودة تختلف تماماً عن النظريات . وهناك قلة من علماء الاجتماع الذين أولوا بعض الاهتمام بما أطلق عليه ميرتون « النظريات المتوسطة المدى Theories of the Middle Range »[٤٠] . ويعرف ميرتون هذه النظريات بأنها : « تتوسط الفروض المحدودة النطاق ، التي تشكل الإطار التصوري الأساسي ، الذي نأمل أن نشتق منه مجموعة هائلة من الاطرادات الامبيريقية المشاهدة للسلوك » . أما الأمثلة التي يقدمها على هذه النظريات المتوسطة المدى ، فهي تتضمن بعض النظريات التي تهتم بطائفة محدودة من البيانات ، والتي تطورت في السنوات الأخيرة مثل نظريات الديناميات الطبقية ، والصراع بين الضغوط التي تخضع لها الجماعة ، ومصادر القوة ، وممارسة التأثير في مجال العلاقات الشخصية المتبادلة . وسوف نفحص في الفصول القادمة نظريات من هذا النوع . وقد سبق أن اقترحنا بعض المجالات الأخرى التي يجب أن تتطور فيها هذه النظريات ، وهي نظريات الصراع الاجتماعي ، وتماسك الجماعة . على أن هناك شواهد على الاهتمام بتطوير نظرية سوسيولوجية للتصنيع أو النمو الاقتصادي[٤١] .

إن الشيء الذي يبشر بالأمل أن الاهتمام أخذ يتحول مرة أخرى نحو صياغة نظريات وثيقة الصلة بالمعلومات الأمبيريقية ، وبالتالي يمكن التحقق من صدقها . لكن النظرية السوسيولوجية لا تزال تعاني من التخصص الواضح ، الذي عزل النظرية عن البحث ، وكذلك من بعض التصورات الخاطئة حول طبيعة النظرية العلمية . ولقد أفادت الأنثروبولوجيا الاجتماعية إفادة عظيمة من تقليد البحث الحقلي ، الذي جعل علماء الأنثروبولوجيا في موقف يحتم عليهم اختبار مفاهيمهم ، وفروضهم ، ونظرياتهم ، في بحوث يجريها العالم بنفسه .

= على الرغم من أنه يصر على تأكيد عمومية نسقه النظري ، وقدرته على الارتفاع عن مستوى القضايا الامبيريقية الدنيا . ذلك أن كل ما يتحقق عند بارسونز على المستوى الأعلى هو مجموعة من الأطر التصورية . . . » انظر : هومانز ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ميادين علم الاجتماع ، د . محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ١٩٧٠ ص ١٨ . (المترجم)

(٤٠) R.K. Merton, Social Theory and Social Structure (2nd edn. 1957). Introduction.

(٤١) يمكن الإشارة إلى بعض اسهامات علماء الاجتماع والاقتصاد في هذا الصدد :

Raymond Aron, Le développement de la Societé industrielle (op. cit). W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, (1960), Gunnar Myrdal, Economic Theory and Underdeveloped Regions (1957).

أما فى علم الاجتماع فإنه من اليسير أن يختار الفرد بين الاشتغال بالنظرية ، أو البحث. كما يترك علماء النظرية لأنفسهم فرصة صياغة نسيج من الأفكار المتداخلة ، بأمل أن تخضع فى يوم ما لاختبار الأمبيريقى . لكن هناك خطأ شائع فى كل من الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع ، ذلك الذى يتمثل فى الفشل فى الإدارك الحقيقى للمرحلة الأولية لصياغة المشكلة النظرية . ونستطيع فى هذا الصدد ، أن نتعلم الكثير من دوركايم وماكس فيبر ، حيث ذهب كل منهما إلى أن علم المجتمع يجب أن يبدأ – شأنه شأن أى علم آخر – بطرح مجموعة تساؤلات . وفى ضوء وجهة النظر هذه ، تعتبر أعمال دوركايم – بصفة خاصة – نماذج ممثلة للعرض والاستقصاء العلمى . ففى كل حالة كانت توضح أولا المشكلة النظرية بوضوح ، ثم تعرض التفسيرات المتاحة لها . وبعد ذلك يقدم دوركايم الحل الذى يراه ملائماً مدعماً إياه بالشواهد الواقعية . يضاف إلى ذلك أنه كان يكمل دراساته بمناقشة لما تنطوى عليه نتائجه ومكتشفاته النظرية من فوائد عملية . ومن العسير أن نجد فى علم الاجتماع بعد ذلك ، دراسات عديدة استطاعت أن تصوغ المشكلة بنفس هذه الطريقة البارعة ، أو أن تكشف عن هذه الدقة العلية . أما ما يمكن أن يقال – إنصافاً للدراسات الحديثة ونقداً لبعض أعمال دوركايم – أن جميع البيانات وتحليلها أصبح أكثر دقة وتحديداً.

وقد يكون من الملائم أن نختتم هذا الفصل بمجموعة ملاحظات حول صياغة المشكلات النظرية ، وهى ملاحظات مشتقة من مصادر متنوعة . أول هذه المصادر الممكنة يتمثل فى مشكلة التطبيق . مثال ذلك أن الاهتمام بمشكلة الفقر فى أواخر القرن التاسع عشر فى بريطانيا ، قد دفع إلى إجراء بعض البحوث التى تستهدف جمع الوقائع ، انتهت إلى أن المرض والبطالة هما من بين الأسباب الرئيسية للفقر . وكان هذا الاكتشاف هو أحد العوامل التى أثارت الاهتمام بأسباب البطالة ، الذى عمل بدوره على ظهور نظريات حول حركة التجارة ، والنسق الاقتصادى الرأسمالى . وهناك فى الوقت الحاضر مشكلة عملية بالغة التعقيد تتعلق بأحداث النمو الاقتصادى فى المجتمعات المتخلفة ، تثير بدورها مشكلات نظرية عديدة يمكن إخضاعها للتحليل من جانب علماء الاجتماع والاقتصاد وغيرهم . أما المصدر الثانى للمشكلات النظرية فهو النظريات القائمة التى يمكن الكشف عن عدم ملاءمتها ، حينما لا تستطيع أن تستوعب حالات جديدة . ففى علم الاجتماع كانت نظريات ماركس عن الطبقة ، ودوركايم عن تقسيم العمل ، وماكس فيبر عن

البيروقراطية من العوامل التي عملت على ظهور مناقشات نظرية ، يمكن أن تؤدى إلى صياغة نظريات جديدة . وأخيراً يمكن اشتقاق المشكلات النظرية من التصورات الفلسفية عن طبيعة الإنسان والمجتمع . فالمذهب الاشتراكي القائل «بالمجتمع اللاطائفي واللاطبقي» ، وفكرة الاغتراب الإنساني في المجتمعات الصناعية ، ونقد السياسات اليوتوبية ، يمكن أن تثير جميعاً في عالم الاجتماع الرغبة في الاستكشاف ، ومن ثم تدفعه إلى طرح تساؤلات جديدة حول أسباب الأحداث الاجتماعية .

وهكذا يبدو أنه ليس عسيراً أن نعرف كيف يمكن صياغة المشكلات النظرية في علم الاجتماع . ومع ذلك فإن طائفة محدودة من علماء الاجتماع هم الذين ينشغلون باستمرار في نشاطات معينة تتعلق بحل المشكلات .

الفصل الثالث

مناهج علم الاجتماع[1]

أشار الرياضى الفرنسى « هنرى بوانكاريه » Henri Poincaré ذات يوم إلى علم الاجتماع قائلا « أنه علم ذو أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج » . والواقع أن هذا حكم قاس على نحو لا مبرر له. حقيقة أنّ دراسات رجال الاجتماع طوال القرن الماضى لم تتوصل إلا إلى عدد قليل — هذا إذا كانت قد توصلت أصلا — من التعميمات ذات المستوى الرفيع التى يمكن أن تكون عناصر نظرية علمية . وبالرغم من ذلك فقد توصلت الدراسات السوسيولوجية — كما أشرنا فى الفصل السابق — إلى تحديد عدد من المفاهيم ، وتصنيف الأنماط الاجتماعية ، إيجاد بعض الإرتباطات الأساسية بين الظواهر الاجتماعية على مستوى محدود من التعميم العلمى . ولعل أهم الإسهامات التى قدمها علم الاجتماع فى الوقت الراهن هى تلك التى قدمها علم الاجتماع الوصفى (والأنثروبولوجيا) . فلدينا بيانات وصفية شاملة ودقيقة عن كثير من المجتمعات ، والصور التنظيمية ، والجماعات الإجتماعية ، على نحو يجعل من الممكن إيجاد مزيد من الإرتباطات ، ويهىء أساساً لتصنيف وتفسير هذه الظواهر بأساليب مختلفة .

أما الجزء الحقيقى فى ملاحظة «بوانكاريه» فهو أنه قد ثار خلاف كبير حول المناهج المناسبة لعلم الاجتماع ، وأن هناك ميلا من جانب كل مفكر نظرى سوسيولوجى (مثل كل مفكر ميتافيزيقى) إلى اقتراح اتجاه جديد لتناول الموضوع .

---

(١) يتناول هذا الفصل مناهج علم الاجتماع بمعنى المنهج العلمى ، أو منطق البحث الاجتماعى ، وليس بمعنى أساليب البحث . ويمكن القارئ فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة الرجوع إلى المصدر التالى الذى يتضمن كذلك عدداً من القراءات المقترحة حول الموضوع :

C. A. Moser, Survey Methods in Social Investigation (London 1958).

ويمكن للقارىء أيضاً أن يرجع باللغة العربية إلى المصدر التالى :

انظر : محمد الجوهرى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ٦١ — ١٠٩ ، الفصل الثانى : « منهج البحث الاجتماعى » ترجمة الدكتور محمود عودة .

ومن المفيد أن نبدأ حديثنا بتحديد الخطوط العامة للجدل الذى ثار بين أولئك الذين يفكرون فى علم الاجتماع فى ضوء العلوم الطبيعية ، وأولئك الذين يعتبرونه شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف عن أى علم طبيعى، وربما كان أقرب إلى التاريخ أو الفلسفة، فما هى الفروق بين « الطبيعة » و« المجتمع » التى قد تستدعى الاستعانة بمناهج فى البحث مختلفة كل الاختلاف؟ لقد كان ديلثى Dilthey[٢] أول من بين هذه الفروق بوضوح، ثم نوقشت باستفاضة من جانب الفلاسفة والمؤرخين الألمان ، وعلى رأسهم فيندلباند Windelband وريكارت Rickert[٣] .

هناك فرقان رئيسيان بين العالم الطبيعى والعالم الاجتماعى أو الثقافى . أولهما : أن العالم الطبيعى لا يمكن ملاحظته وتفسيره إلا من الخارج ، بينما يمكن أن نلاحظ عالم النشاط الإنسانى ونفهمه من الداخل ، ولا يمكن أن يكون واضحاً إلا لأننا ننتمى إلى هذا العالم ولنا صلة بما أنتجته عقول مماثلة لعقولنا . الفارق الثانى : أن العلاقات بين ظواهر العالم الطبيعى علاقات عليه آلية ، بينما العلاقات الموجودة بين ظواهر العالم الإنسانى علاقات تخضع للقيمة وترتبط بالهدف ويترتب على هذا — فى رأى ديلثى — أن « الدراسات الإنسانية » لا يجب أن تسعى إلى إيجاد صلات عليه أو صياغة قوانين عامة شاملة ، وانما تهتم بوضع تصنيفات تنميطية للشخصية والثقافة تكون بمثابة إطار لفهم النشاطات والأهداف الإنسانية فى الظروف التاريخية المختلفة . ولا يمكن أن أعرض فى هذا المقام لرأى « ديلثى » — بكل تفاصيله وتعقيده — فى مناهج « الدراسات الإنسانية » . وقد أعيد عرض اتجاهه هذا — ولكن بصورة متطرفة — فى ثنايا الحجج التى أثارها « هايك Hayek » ضد «النزعة العلمية

---

(٢) Wilhelm Dilthey, Einleitung in die Geisteswissenschaften (1883).

ولم تترجم أى من مؤلفات ديلثى العديدة إلى اللغة الانجليزية . ولو أن القارىء يمكن أن يجد عرضاً وافياً وممتازاً لآرائه عند :

H. A. Hodges. Wilhelm Dilthey : An Introduction (London 1944) and The Philosophy of Wilhelm Dilthey (London 1952).

(٣) عرض كولنجوود لجانب من هذه المناقشة فى كتابه :

R. G. Collingwood, The Idea of History (Oxford 1946), pp. 165 - 82.

وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الهام .

المفرطة « Scientism »[٤] . كما نجدها متضمنة فى آراء «إيفانز بريتشارد» Evans-Pritchard و « كارسوندرز » Carr-Saunders التى أوردنا طرفاً منها فيما سبق . وترتبط أفكار ديلثى بالتمييز الذى عرضنا له بين التفسير العلمى ، والتفسير على أساس الهدف . والتفسير على أساس الحالات النهائية . ويبدو أن جانباً كبيراً من «التفسير الوظيفى» فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية ينسجم مع فكرته عن المنهج . من هذا مثلاً أن مالينوفسكى ربط وظيفة النظم بالاحتياجات البيولوجية كما يعدلها الهدف الواعى . وعلى الرغم من أن الوظيفيين الذين جاءوا فيما بعد قد ظلوا على التزامهم بمستوى التفسير السوسيولوجى ، دون أن يلوذوا بعلم النفس و علم الحياة ، الا نهم اعتمدوا كبيراً فى تفسير النظم الاجتماعية على قيم الأفراد وأهدافهم فى المجتمعات المحلية التى يعيشون فيها .

على أن أولئك الذين يدافعون عن « وحدة المنهج العلمى » لم يجيبوا بصفة عامة إجابة كافية على الانتقادات التى من النوع الذى وجهه « ديلثى » . بل إننا نجد رادكليف براون — وهو واحد من أشد المدافعين المتعصبين عن «علم طبيعى لدراسة المجتمع » — يتكلم ببساطة عن « القوانين » و « التفسيرات» السوسيولوجية دون أن يدخل فى تحديد طبيعتها المنطقية . ويعرض «كارل بوبر » فى الفصل الأول من كتابه «عقم المذهب التاريخى » * المعنون : «المذهب ضد الطبيعى للنزعة التاريخية » بعض الاعتراضات التى توجه ضد تطبيق مناهج الفيزياء على العلوم الاجتماعية ، بما فى ذلك التمييز بين التفسير العلمى فى الفيزياء ، وفهم الهدف والمعنى فى علم الاجتماع . ولكن عندما ينتقل بعد ذلك إلى توجيه النقد إلى المذاهب ضد الطبيعية ، نجده يقصر نقده على بعض الجوانب (مثل « النظرة الكلية » و « النزعة التاريخية ») ولا يشير أى إشارة إلى التمييز الأساسى الذى أقامه ديلثى .

وينبغى أن نضيف هنا أن « ديلثى » لم يهدف إلى خلق هوة بين العلوم الطبيعية والدراسات الإنسانية ؛ فهى جميعاً مرتبطة ببعضها ، وتظل حتى نقطة معينة تستخدم نفس مناهج البحث . ولكن الدراسات الإنسانية تستخدم كذلك مناهج أخرى وتنتهى إلى نتائج مختلفة . وقد أعاد ماكس فيبر فيما بعد الحديث حول هذه الأفكار ، ولكن فيبر أضفى قدراً من الأهمية أكبر بكثير على التفسير العلى . ويتلخص موقفه فى الرأى القائل بأن

---

(٤) F. A. Hayek, "Scientism and the Study of Society" in The Counter-Revolution of Science.

* K. R. Ropper, Poverty of Historicism.

التفسير السوسيولوجى يجب أن يكون مطابقاً من ناحية التفسير العلمى ومطابقاً من ناحية المعنى * . وقد عرض هذا الرأى فى دراسته للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية . فى هذه الدراسة يقدم لنا فيبر تفسيراً علمياً تاريخياً (مع إشارة ضمنية إلى القوانين الشاملة التى أختبرها فيما بعد) لنمو الرأسمالية الغربية . كما استطاع فى نفس الوقت أن يعرض التفسير على النحو الذى نستطيع من خلاله أن « نفهم » الصلة بين الأخلاق البروتستانتية وقواعد السلوك الاقتصادى عند صاحب المشروع الرأسمالى .

وقد وضع كل من ديلثى وفيبر تصوراتهما المنهجية على أساس البحوث التى أجرياها فى ميدان الدراسات الإنسانية ، وأعنى فى التاريخ وعلم الاجتماع على التوالى . غير أنه من سوء الحظ أن الجانب الأكبر من المناقشات التى دارت أخيراً حول المناهج لم ترتكز على دراسات واقعية(٥) . ولكن لنفترض أننا نتساءل عن النتائج المنهجية التى يمكننا استخلاصها من البحوث السوسيولوجية الهائلة التى أجريت فى العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة ؟ أعتقد أننا لا نستطيع أن نجيب الآن إجابة حاسمة على هذا السؤال . حقيقة أن رجال الاجتماع قد أفلحوا فى التوصل إلى تعميمات إمبيريقية عديدة ، ولكنهم لم يتوصلوا إلى أى قوانين سوسيولوجية ذات شأن . ونجد فى ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية بعض الدراسات المفيدة التى يبدو أنها تؤيد تصور ديلثى عن تفسير القيم والأهداف الإنسانية . والملاحظ على وجه العموم أن الانثروبولوجيين كانوا أقل حرصاً من رجال الاجتماع على وضع قوانين عامة . ولكن يبدو أن ذلك القدر من النجاح الذى استطاع علم الاجتماع أن يحرزه يرجع إلى زيادة الإقبال على استخدام مناهج البحث العلمية العادية . فقد التزمت معظم البحوث الهامة التى أجريت فى العقود القليلة الماضية خطوات بحث المشكلات النظرية عن طريق صياغة فرض معين (يقول بوجود صلة أو ارتباط علمى)، ثم اختبار الفرض بجمع البيانات المتصلة به وتحليلها . وقد أصبحت الأساليب المستخدمة فى جمع البيانات وتحليلها أكثر دقة وإحكاماً باستمرار . ويختلف علم الاجتماع عن معظم العلوم الطبيعية فى أنه يتناول ظواهر يصعب فى الغالب — أو يستحيل أحياناً — قياسها أو تحديدها كمياً أو تصنيفها تحت

---

* عن هذا الموضوع انظر باللغة العربية : نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة الدكتور محمود عوده وآخرون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧٥ وما بعدها ، خاصة ابتداء من ص ٢٨٠ . (المترجم)

(٥) يصدق هذا بصفة خاصة على عرض « الفردية المنهجية » .

علاقات علمية محددة . ولكن هذا لا يعني اختلافاً جوهرياً في مناهج البحث ؛ وإنما يعني فقط مراعاة الحدود المفروضة على البحث السوسيولوجي ، ومحاولة تبني نظرة أكثر واقعية إلى ما يستطيع هذا البحث السوسيولوجي تحقيقه . ولكن قبل أن نفعل هذا نعرض أولا لبعض القواعد المنهجية المحددة التي يبدو أنها وجهت البحوث السوسيولوجية حتى الآن . ويمكننا في هذا الصدد أن نحدد أربعة مناهج أو اتجاهات هامة ، سنسميها : التاريخي ، والمقارن والوظيفي ، وأخيراً الصوري أو النظري .

علم الاجتماع التاريخي :

اتخذ الاتجاه التاريخي صورتين رئيسيتين : أولاهما هي تلك التي نجدها عند علماء الاجتماع الأوائل ، الذين تأثروا بفلسفة التاريخ ثم من بعدها بنظرية التطور الحيوي . وينطوي هذا الاتجاه على ترتيب معين لأولويات المشكلات التي يتناولها البحث والنظرية ، فيركز على مشكلات الكشف عن أصول ، وتطور ، وتحول النظم الاجتماعية ، والمجتمعات ، والحضارات . وهو يأخذ في اعتباره سلسلة التاريخ الإنساني بأكملها ، وجميع النظم الرئيسية الموجودة في المجتمع ، كما يتمثل ذلك في أعمال كونت وسبنسر وهوبهوس ؛ أو بالتطور الكامل الذي قطعه نظام اجتماعي معين ، كما يبدو ذلك في مؤلف « وستر مارك » « تاريخ الزواج الإنساني » * أو مؤلف « أوبنهايمر » : « الدولة » ** . وقد قيل من قبل أنه لا يوجد « قانون تطور » وأن هذه المؤلفات ذات الطابع التطوري ليست في الواقع سوى وصف وتفسير تاريخي .. ويقول أحد الانتقادات الحادة التي وجهت إليه أن : المنهج التطوري المقارن قد حقق نوعا من العبث الهائل في المجلدات الضخمة التي أخرجها كل من « فريزر » *** ووستر مارك . . . [٦] . ومن غير المحتمل أن يبدي رجال الاجتماع في المستقبل اهتماما كبيرا بمثل هذه الأفكار التطورية . لقد ارتبطت مؤلفات

---

* E. Westermarck, History of Human Marriage.

** O. F. Oppenheimer, The State.

*** ارجع إلى دراسة قيمة باللغة العربية عن فريزر في المقدمة التي كتبها الدكتور أحمد أبو زيد للترجمة العربية للغصن الذهبي (الجزء الأول) التي صدرت عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٦) E. R. Leach, "The epistemological background of Malinowski's empiricism", in R. Firth (ed.) Man and Culture : An Evaluation of the work of Malinowski (London 1957) , p. 121.

التطوريين بالجدل الذى كان دائراً إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حول التقدم الاجتماعى . وقد تمت تلك البحوث تحت تأثير « هذه الفكرة الباعثة والمتحكمة فى نفس الوقت » كما يسميها بيرى Bury . وقد رد جينزبرج فى مقال قديم(٧) على بعض الانتقادات التى وجهت إلى الإتجاه التطورى ، ولكنه استمد مبرر بعض الانتقادات التى وجهت إلى الاتجاه التطورى ، ولكنه استمد مبرر وجود مفهوم التطور فى علم الاجتماع من ارتباطه باهتمامنا باتجاه التطور الإنسانى . ولكننى أعتقد أننا تجاوزنا إلى حد بعيد هذا الإهتمام الآن . فالاهتمام الراهن بمشكلات التنمية الاجتماعية يتركز كلية تقريباً على التصنيع والنمو الاقتصادى . فهو يهتم بالتالى بظاهرة تاريخية معينة ، كما يسلم بأن هناك منطلقات متباينة ، وأن التطور يسير فى خطوط مختلفة ويمكن أن ينتهى نهايات مختلفة أيضاً . المهم أنه من الصعب على أى حال الاعتقاد بأن فهمنا للتغيرات الاجتماعية فى العالم الحديث يمكن أن يستفيد كثيراً من محاولة إدخالها ضمن مخطط شامل للتطور الاجتماعى للبشرية بأكملها . كما يجب أن نسلم صراحة أن هناك مخططات تطورية كثيرة متباينة وأنها قد اكتسبت فى بعض الأحيان طابعاً دوجماطيقياً يمكن أن يعوق الفكر والبحث . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الماركسية المترمتة . فقد تحول « الخيط الهادى » الذى تتبعه ماركس فى دراسة أصلية للرأسمالية الحديثة إلى مذهب فى التطور الاجتماعى ، ظل يكرر بشكل يبعث على الضجر وينفصل بعناية عن ذلك النوع من الإخفاق الذى قال به سبنسر وهو « الاستنتاج الذى تقتله حقيقة واحدة » .

على أن هذا لا ينبغى أن يقلل من شأن الإنجازات الحقيقة التى حققها التطوريون الأوائل . فقد قاموا بتصنيف كميات هائلة من المعلومات الأثنوجرافية والتاريخية بطرق مفيدة ، ورسموا الخطوط العامة للتنميطات الممكنة للمجتمعات الإنسانية . كما قدموا إسهامات هامة لمعلوماتنا عن التغير الاجتماعى . ونستطيع اعتماداً على دراساتهم أن نحدد بعض العوامل التى تؤدى إلى تغير البناء الاجتماعى فى المجتمعات المختلفة ، وربما نصيغ — بدلا من الوصف العام للتطور الاجتماعى — عدداً من القوانين والشروط المرتبطة ببعض أنواع التغيير .

ويميز الإتجاه التاريخى — ولكن فى صورة أخرى — أعمال ماكس فيبر ، وعدد

(٧) M. Ginsberg. "On the concept of evolution in sociology" (1932) reprinted in Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol. I (London 1957).

من علماء الاجتماع اللاحقين الذين تأثروا به . وقد قال ماكس فيبر منتقداً الماركسيين فى عصره «من المؤكد أنه لابد من رفض المفهوم المعروف بالفهوم المادى للتاريخ كفلسفة للحياة أو كصفة للتفسير العلمى للواقع التاريخى . أمّا تطوير التفسير الاقتصادى للتاريخ فهو واحد من أهم أهداف مجلتنا »[٨] . فماكس فيبر هنا يدافع عن التفسير « ضد التعليل كمنهج كاف لكل شىء » ، ويعارض الزعم الماركسى بتفسير مسار التطور الاجتماعى بأكمله . ويتضح اتجاهه التاريخى الخاص فى دراساته لأصول الرأسمالية ونمو البيروقراطية الحديثة ، والتأثير الإقتصادى للأديان العالمية . والسمات المنهجية الرئيسية المميزة لهذه الدراسات أنه يتناول بالدراسة بعض التغيرات التاريخية المعينة التى انتابت البناء الاجتماعى وبعض أنماط المجتمعات (وتقارن بعض جوانب هذه التغيرات بأنماط أخرى من التغير ومن المجتمعات) . وتستخدم هذه الدراسات كلا من التفسير العلمى والتفسير التاريخى فى نفس الوقت . ومن الأشياء التى نجدها فى أعمال فيبر أيضاً أن القضايا السوسيولوجية العامة تشير إلى الاتجاهات فقط ، بينما ينطوى تطبيقها على مجتمعات ومواقف معينة على دراسة تاريخية مفصلة . وهى حتى حينئذ تنحصر داخل حدود معينة يفرضها الإبداع البشرى ، لا يستطيع أى من عالم الاجتماع أو المؤرخون أن يتنبأ بها .

وقد وجه هذا الاتجاه التاريخى فى علم الاجتماع المعاصر — دراسات س. رايت ميلز[٩] وريمون آرون[١٠] ، وقد كتب كلاهما مقالات عن المنهج عند ماكس فيبر[١١] . وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتغير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وبتصنيع المجتمعات النامية إلى تشجيع قبول مناهج فيبر على نطاق واسع فى صياغة المشكلات وفى التعريف النموذجى المثالى للمفاهيم وفى استهداف تقديم تفسيرات علميه وتفسيرات تاريخية .

---

(٨) من مقدمة المحرر التى كتبها لمجلة « أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية »
Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik (1904).

(٩) See especially, White Collar (1951).

(١٠) See "Conflict and War from the view-point of historical sociology", in The Nature of Conflict (UNESCO, 1957), War and Industrial Society (1958), and the mimeographed lectures Le développement de la société industrielle.

(١١) Gerth and Mills, From Max Weber, Introduction; Aron. German Sociology. Ch. 3.

المنهج المقارن :

ظل المنهج المقارن يعتبر لأمد طويل المنهج السوسيولوجى الحق . وقد كان علماء الاجتماع التطوريون أول من استخدموه ، وإن كان استخدامه لا ينطوى بالضرورة على الإلتزام بالاتجاه التطورى[١٢] . وكان دوركيم أول من بين أهمية هذا المنهج بوضوح ، ذلك فى كتابة « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » * . وبعد أن أدعى دوركيم أن التفسير السوسيولوجى يقوم كلية على إيجاد ارتباطات علمية ، يلاحظ أن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هى سبب ظاهرة أخرى أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتان فيها أو غائبتان معاً ، وبذلك نحدد ما إذا كانت إحداهما تعتمد على الأخرى أم لا . وتيسر التجارب فى كثير من العلوم الطبيعية تحديد الارتباطات العلية . وطالما أن التجارب أمر مستحيل فى علم الاجتماع ، فإننا مضطرون — كما يقول دوركيم — لاستخدام منهج التجربة غير المباشرة ، أى المنهج المقارن . وحتى لو كان هناك بعض الشك فيما إذا كان أصلا إيجاد ارتباطات علمية صارمة فى المجال الاجتماعى ، فإننا يمكن أن نزعم على الأقل أن المقارنات المنهجية تستطيع أن تلعب دوراً مفيداً على أساس أن بعض الظواهر الاجتماعية كثيراً ما ترتبط ببعضها أو كثيراً ما تحدث وفقاً لتتابع معين .

ولكننا يجب أن نلاحظ مع راد كليف براون أن : « المنهج المقارن وحده لا يعطيك شيئاً . فلا يمكن أن ينبت شيء هكذا من الأرض دون أن تبذر أنت البذرة . فالمنهج المقارن وسيلة لاختبار الفروض »[١٣] . ويبدو أن أوجه القصور التى تعيب استخدام المنهج المقارن ترجع فى جانب منها إلى عدم وجود الفروض المراد اختبارها ، أو عدم وجود فروض واضحة الصياغة منذ البداية . وترجع هذه الصعوبات فى الجانب الآخر إلى مشكلة تعريف وحدة المقارنة . وهكذا نرى مثلا أن استخدام كونت للمنهج المقارن لوضع قانونه على المراحل الثلاثة ليس قائماً على فرض علمى ، وإنما على نظرة فلسفية إلى تطور الإنسانية ككل.

---

(١٢) انظر مناقشة جينزبرج للمنهج المقارن فى مقاله « مشكلات علم الاجتماع ومناهجه » المنشور فى كتابه : Reason and Unreason in Society (London 1947).

* صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب ؛ انظر أميل دوركيم ، قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ .

(١٣) Radcliffe-Brown, A Natural Science of Society (op. cit).

ويمكن أن نوجه نقداً مشابهاً إلى الكثير من مؤلفات هوبهوس أيضاً . فنى كتاب هوبهوس المعنون « تطور الأخلاق »* - مثلا - نجده لا يهتم بمقارنة نظم اجتماعية فى أنماط مختلفة ليختبر فروضاً محدودة بقدر ما يهتم بتتبع التطور العام للنظم الاجتماعية المختلفة فى ضوء تصور فلسفى للتقدم .

وهناك صعوبات أخرى تثور عند تعريف وحدة المقارنة . فهناك مشكلات هائلة تعترضنا عند مقارنة مجتمعات كاملة ببعضها ، وقد كان الأسلوب الشائع هو مقارنة نظام اجتماعى معين ، أو العلاقة بين نظامين فى مجتمعات مختلفة . وقد أوضح نقاد المنهج المقارن أن ما يبدو نظماً اجتماعية متشابهة فى الظاهر قد تكون فى الحقيقة شديدة الاختلاف فى المجتمعات المدروسة . كما أوضحوا ثانياً أن النظام إذا انتزع من سياق المجتمع الكلى الذى يؤدى وظيفته فيه ، يمكن أن يؤدى إلى إساءة فهمه بسهولة[١٤] . والواقع أن هذه الاعتراضات تشير إلى نواحى قصور حقيقية . ولعله يمكن التغلب عليها عن طريق تحديد نطاق المقارنات وقصره على مجتمعات متشابهة إلى حد بعيد ؛ أعنى مجتمعات من نفس النمط بحيث يكون قد تم تحديدها سلفاً على أساس عملية تصنيف* . حقيقة أن عملية التصنيف نفسها تنطوى على نوع من المقارنة ، ولكنها مقارنة ذات طبيعة عامة وفضفاضة للغاية . عندئذ يمكن إجراء المقارنات المفصلة المتضمنة فى اختبار الفروض والباحث مطمئن إلى أن وحدات المقارنة ليست مختلفة عن بعضها كلية أو أنه أسىء تفسيرها بشكل خطير . ويبدو فى الحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم بهذه الطريقة على أفيد وجه ممكن . وتوضح لنا هذا بعض الدراسات ، بعضها قديم وبعضها حديث . وقد أجرى هوبهوس وهويلر وجينزبرج دراسة مقارنة منهجية لبعض النظم الأساسية فى المجتمعات البدائية[١٥] .

---

* Hobhouse, Morals in Evolution.

(١٤) كان مالينوفسكى هو الذى وجه الانتقادات الرئيسية إلى هذه الأسس المشار إليها . وقد عرض مالينوفسكى فى مقاله «الثقافة» فى موسوعة العلوم الاجتماعية رأياً متطرفاً يذهب إلى أن أفضل موضوع ممكن دراسته هو المجتمع الواحد ككل .

* قارن حول هذا الموضوع : دكتور محمد الجوهرى ، « فكرة النمط فى العلوم الاجتماعية » . مقال بمجلة الفكر المعاصر ، عدد يناير سنة ١٩٧١ .

(١٥) L. T. Hobhouse, G. C. Wheeler and M. Ginsberg, The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples (London 1915).

وقد جرى منهجهم فى الدراسة على تحديد أنماط مختلفة من الأنساق الاقتصادية داخل إطار فئة المجتمعات البدائية العريضة ، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى الكشف عن درجة الارتباط بين التغيرات التى تحدث فى نظم الحكومة والتدرج الاجتماعى والفروق الإقتصادية وقد حفز الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع مؤخرا إلى إجراء عدد من الدراسات عن التدرج الاجتماعى والحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية[١٦] . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد أجريت مستقلة عن بعضها ، إلا أن الهدف العام منها هو تيسير المقارنات ، وقد استخدمت عمداً نفس المناهج ونفس المفاهيم فى التحليل . على أن أيا من هذه الدراسات جميعاً لم تحاول — بجد — إختبار فروض واضحة الصياغة ، وإن كانت جميعاً مرتبطة فى الواقع بفروض ضمنية ، وبنظريات أكثر عمومية عن التنمية الاجتماعية فى المحل الأول وعن الطبقة الاجتماعية فى المحل الثانى . وهناك بعض الدراسات التى اهتمت بخصائص المجتمعات الصناعية ، واستهدفت عمداً اختبار بعض الفروض عن طريق الدراسة المقارنة . ومن هذه الدراسات دراسة ليبست وبندكس المعنونة « الحراك الاجتماعى فى المجتمع الصناعى » (١٩٥٩)* ودراسات ليبست للسلوك الانتخابى والشروط الاجتماعية للحكم الديموقراطى فى كتابه « الانسان السياسى » (١٩٦٠)** .

أما إذا أردنا نماذج للدراسات المقارنة الصارمة فيجب أن نشير إلى تلك البحوث المحدودة التى تناولت بعض التغيرات داخل مجتمعات معينة . وأفضل نموذج لهذا دراسة دوركيم عن الانتحار[١٧] ، التى تستهدف الكشف عن الأسباب الإجتماعية للانتحار عن طريق الربط بين معدلات الانتحار فى جماعات اجتماعية مختلفة وخصائص هذه الجماعات . وقد ركزت كثير من البحوث السوسيولوجية التى أجريت أخيراً على اختبار فروض محدودة عن طريق عقد مقارنة محدودة النطاق ، مثل الارتباطات بين الحياة الحضرية ومعدلات الطلاق أو الانحراف ، وبين حجم الأسرة والحراك الاجتماعى ، وبين الطبقة الاجتماعية والتحصيل التربوى . . . إلخ وقد نتجت تلك الدراسات عن ذلك النوع من

(١٦) نشرت النتائج الأولى لهذه الدراسات فى « أعمال المؤتمر الدولى الثانى لعلم الاجتماع » (لندن ١٩٥٤) ١٩٥٤) المجلد الأول ، وفى « أعمال المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجتماع » (لندن ١٩٥٦) المجلد الثالث .

* S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society (1959).

** S. M. Lipset, Political Man, (1960).

(١٧) E. Durkheim, Suicide (English translation) (London 1952).

الارتباطات والتعميم الامبيريقى الذى عرضنا له فى الفصل السابق .

لقد حبذ القرن التاسع عشر المنهج المقارن ، ولو أنه اعتبره منهجاً صالحاً للاستخدام العام . وقد ذهب فريمان Freeman إلى أن « قيام المنهج المقارن فى الدراسة يعتبر أعظم الانجازات الفكرية التى حققها عصرنا »[١٨] . ويذكر بصفة خاصة النتائج التى قاد إليها هذا المنهج فى ميدان دراسة اللغة ، لما أوضح تصوره لكيفية استخدامة فى دراسة النظم الاجتماعية . ونلمس اليوم بعد انقضاء فترة على استخدام المنهج المقارن على نطاق واسع فى الدراسات المحدودة النطاق فى مجتمعات معينة بالاستعانة بأساليب بحث على جانب كبير من التطور ؛ نلمس اليوم عودة إلى الاهتمام من جديد بعقد مقارنات بين مجتمعات . والواقع أن إجراء هذه المقارنات على مستوى القوميات أمر ضرورى فى كثير من الحالات لاختبار النتائج التى انتهت إليها الدراسات المحدودة النطاق .

النزعة الوظيفية :

ظهر الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية ، فى بادئ الأمر كرد فعل إزاء مناهج التطوريين ومزاعمهم . وكان بمثابة انتقاد للاستخدام الساذج والسطحى للمنهج المقارن ، ومناهج التاريخ الظنى ، والتى استعانت ببيانات غير حقيقية وغير منهجية عن المجتمعات البدائية المعاصرة لإعادة تصوير المراحل للحياة الاجتماعية الإنسانية . كما كان بمثابة انتقاد لهدف التطوريين أو زعمهم تقديم وصف علمى للتاريخ الاجتماعى للبشرية جمعاء .

وقد صيغت فكرة « الوظيفة الاجتماعية » بطبيعة الحال فى أثناء القرن التاسع عشر ، وجاءت بأوضح صورها عند هربرت سبنسر . وهى ترتكز على المماثلة التى كانت شائعة — منذ جيل كامل — بين المجتمع والكائن الحى ، غير أنها لم تتخذ شكلا أكثر علمية إلا بعد تطور علم الحياة الحديث . على أن سبنسر — شأنه شأن معظم المتأثرين بالمفاهيم والأفكار البيولوجية — كان مهتما بوضع نظرية فى التطور الاجتماعى . ونلاحظ أن تحليلاته للبناء الاجتماعى والوظيفة الاجتماعية الواردة فى كتابه « أسس علم الاجتماع »

(١٨) E. A. Freeman, Comparative Politics (1873).

مختصرة وغير مقنعة، رغم ما تميز به من بعض الطرافة[١٩] . فكان دوركيم كما يؤكد راد كليف براون — أول من قدم صياغة دقيقة لمفهوم الوظيفة الاجتماعية وذلك فى كتابه « تقسيم العمل الاجتماعى » ، وكتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع »[٢٠] .

وقد عرف دوركيم وظيفة النظام الاجتماعى بأنها المطابقة بينها وبين احتياجات الكائن الحى الاجتماعى . ولقد أشرنا من قبل فى ثنايا حديثنا عن الوظيفة كنظرية إلى المشكلات التى تنشأ عن هذه المماثلة بين المجتمع والكائن الحى ، وعن محاولات مثل محاولات دوركيم للتمييز بين الأداء الوظيفى « السوى » و « المرضى » للنظم الاجتماعية . ولا يمكن أن نفصل الوظيفة كمنهج فصلا كاملا عن عيوبها النظرية . ومع ذلك فإنها تتميز ببعض الملامح التى يمكن أن تتناولها بشكل مستقل . ولقد كانت النظرة الوظيفية فى صورتها المتطرفة — كما دعى إليها مالينوفسكى — ذات تأثير كبير فى اقناع عديد من الأنثربولوجيين الاجتماعيين بتركيز اهتمامهم على تقديم وصف مفصل بالغ الدقة للسلوك الاجتماعى الواقعى فى مجتمعات محددة ، والتخلى عن كل من الإتجاه التاريخى والمنهج المقارن وشجبهما . وقد ترتبت نفس النتائج تقريباً اتباع الاتجاه الوظيفى مؤخراً فى ميدان علم الاجتماع رغم أنها كانت تعنى هنا فى الغالب قصر البحث على الدراسات القروية ودراسات المجتمع المحلى بسبب الاختلاف فى أحجام المجتمعات المدروسة . وقد عاد هذا التغيير فى الاهتمام العام ببعض المكاسب الواضحة ، خاصة فيما يتعلق بدراسة المجتمعات البدائية ، وذلك بتأكيده على الدراسات الميدانية بما تنطوى عليه من ملاحظة دقيقة وتسجل للسلوك الاجتماعى .

ولكننا نلاحظ هنا أيضاً أن الإتجاه الوظيفى فى مؤلفات مالينوفسكى قد انطوى على تأكيده دوجماطيقى للتكامل الوظيفى فى كل مجتمع ، بدلا من الصياغة التجريبية لغرض معين عن العلاقات المتبادلة بين النظم . وهكذا نرى أن لكل نشاط اجتماعى وظيفة يؤديها بمقتضى وجوده فى المجتمع ، وأن كل نشاط يتكامل بشكل كامل مع سائر

(١٩) يمكن أن نجد أكثر التصويرات دقة وإحكاماً ، وأكثرها خيالا أيضاً للماثلة بين المجتمع والكائن الحى عند شافل فى كتابه الشهير (بالألمانية) : « بناء وحياة الجسم الاجتماعى» (١٩٧٥ — ١٨٧٨) ،وهو تصوير متأثر بأفكار سبنسر ، انظر : A. Schaffle. Bau und Leben des Sozialen korpers.

(٢٠) A. R. Radcliffe-Brown "On the Concept of function in Social Science.

ويقدم هذا المقال أفضل عرض مختصر للاتجاه الوظيفى .

الأنشطة الأخرى ، بحيث لا يمكن أن نفهم ظاهرة واحدة خارج السياق الاجتماعي الكلي . معنى هذا أيضاً أنه أصبح من الصعب — إن لم يكن من المستحيل — تقديم أي تفسير للتغير الاجتماعي في المجتمع إلا في ضوء المؤثرات الخارجية .

وبمرور الوقت أدخلت بعض التعديلات على الاتجاه الوظيفي بحيث أصبح أقل دوجماطيقية وأقل شمولا من صورته الأولى . ولقد قدمه روبرت ميرتون باعتباره أحد الاتجاهات الممكنة في دراسة السلوك الاجتماعي ، محاولا جعله أكثر إفادة بوضع عدد من الشروط التي يجب مراعاتها عند استخدامه[٢١] . ومن هذه الشروط التمييز بين الوظيفة واختلال الوظيفة Dysfunction (الأمر الذي يسمح بحدوث التغير الاجتماعي الداخلي ويدفع التهمة التي توجه إلى الوظيفة بأنها تعبر عن أيديولوجية سياسية محافظة) . على أن هذا التمييز لم يعد مقبولا تماماً كتمييز دوركيم بين الأداء الوظيفي «السوى» و« المرضى » ، طالما أنه يدعى أنه يميز بين الأنشطة على أساس علمي ، وهو أمر تقييمي في معظم الأحوال . والتمييز الآخر الهام الذي أقامه ميرتون هو التمييز بين الظواهر والوظائف الكامنة ، والذي يمثل إحكاما للمبدأ الذي قال به دوركيم ، الذي مؤداه أن وظائف النظم الاجتماعية ليست واضحة على الإطلاق ، وليست دائما بالشكل الذي تبدو به في الظاهرة . ويقودنا هذا التمييز إلى دراسة أكثر تدقيقا ، وكذلك أكثر خصوبة ، للتأثير الفعلي للنظم الاجتماعية ، في مقابل التفسيرات التقليدية لآثارها . كما يوضح أن أي نظام قد تكون له وظائف متعددة ، قد يلعب أحدها بالذات دوراً حاسما في مجتمع معين على خلاف الوضع في مجتمع آخر وهكذا . وقد عرض ميرتون هذه النقطة بطريقة أخرى في نقده لنظرية دوركيم فقد ذهب دوركيم إلى أنه قد اكتشف الوظيفة الاجتماعية الفعلية للدين ألا وهي ؛ التعبير عن تأكيد التضامن الاجتماعي . وقد يكون هكذا فعلا في بعض المجتمعات ، ولكن الدين كان أيضاً — إلى جانب ذلك — مصدراً للشقاق والصراع الاجتماعي في أحوال كثيرة . ويترتب على هذا أن تصبح الدراسة التاريخية والمقارنة لازمة للكشف عن المدى الكامل للوظائف التي يؤديها النظام الاجتماعي . وهذا أيضاً هو ما ينبغي أن نفعله هنا إزاء ظاهرة تختلف تمام الاختلاف عن « الوظيفة » بالمعنى البيولوجي ، والتي يحسن أن نسميها «عمل» النظام أو الطريقة التي يرتبط بها بنظم أو أنشطة اجتماعية أخرى معينة . وأهم ما عادت به النظرة الوظيفية على علم الاجتماع هو ذلك التأكيد الكبير والوضوح للفكرة البسيطة التي مؤداها ؛ أن الأنشطة الاجتماعية المختلفة في كل مجتمع من المجتمعات ترتبط ببعضها . ولو أنه لا يزال علينا أن نوضح في كل حالة أي الأنشطة مرتبط ببعضه ، وكيف يتم هذا الارتباط .

(٢١) K. R. Merton, Social Theory and Social Structure (2nd edition 1967), Ch. 1.

علم الاجتماع الصورى :

كان علم الاجتماع الصورى Formal أو النظرى * يمثل هو الآخر رد فعل إزاء الاتجاهات التطورية والموسوعية عند علماء الاجتماع الأوائل . ومؤسس هذا الاتجاه العالم الألمانى جورج زيمل Simmel وقد ظل إلى حد كبير اتجاها ألمانيا فى علم الاجتماع . وقد كان من العوامل الهامة التى أثرت على نموه ، الجدل الذى ثار حول مكانة العلوم الاجتماعية بالنسبة للعلوم الطبيعية والمدرسة الظاهراتية ** فى الفلسفة[٢٢] . ولكن المصدر المباشر الذى يرجع إليه هذا الاتجاه هو الاهتمام بتعريف ميدان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية القائمة . وعلى الرغم من أن مفهوم زيمل عن علم الاجتماع قد تعرض لدراسة مستفيضة فى عصره، إلا أنه لم يدرس بعناية من جانب علماء الاجتماع المحدثين إلا منذ سنوات قليلة مضت[٢٣]. وقد عرض زيميل هذا المفهوم أساساً فى المقال الأول من كتابه « علم الاجتماع » (الصادر عام ١٩٠٨) ، وهو المقال المعنون « مشكلة علم الاجتماع »[٢٤] ، حيث يقول زيمل منذ البداية أن علم الاجتماع يمثل منهجاً جديداً ، أو أسلوباً جديداً للنظر إلى الظواهر التى تناولتها فعلا علوم اجتماعية أخرى . ويقوم هذا الاتجاه الجديد على اعتبار « صور » الارتباط أو التفاعل شيئاً متميزاً مستقلا عن المضمون التاريخى لهذا الارتباط أو Forms التفاعل[٢٥] . ثم يشير بعد ذلك إلى أن علم الاجتماع يهتم لذلك بصور التفاعل التى لم

---

* انظر عن علم الاجتماع النظرى باللغة العربية ، نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع الذى سبقت الاشارة إليه ، الفصل الثامن عشر ص ٣٨٣ — ٤٤٤ .

** Phenomenological School.

(٢٢) أبدى ديلثى رضاه عن مفهوم زيمل عن علم الاجتماع لأنه رفض أى محاولة لتفسير الحياة الثقافية البشرية فى مجموعها ، واستهدف على أكثر تقدير التوصل إلى عمل تصنيف تنميطى للعلاقات الاجتماعية .

(٢٣) أكثر الدراسات شمولا ذلك المسح الذى صدر فى مجلد بمناسبة العيد المئوى لمولده ، وأشرف على تحريره ولف : K. L. Wolff, Georg Simmel, 1858-1918 (Columbus-Ohio 1959).

(٢٤ نشرت ترجمة إنجليزية لهذا المقال فى كتاب ولف ، الذى سبقت الإشارة إليه .

(٢٥) يبرر زيمل هذا التمييز على النحو التالى : « توجد صور السيادة ، والخضوع ، والمنافسة ، وتقسيم العمل ، وتكون الأحزاب . . . وأعداد أخرى لا تحصر من الملامح المماثلة فى الدولة كما توجد فى المجتمع الدينى ، وتوجد فى عصابة المتآمرين كما توجد فى الوحدة الاقتصادية ، وفى المدرسة الفنية كما فى الأسرة على السواء . ومهما اختلفت المصالح التى تؤدى إلى قيام هذه الارتباطات ، إلا أن الصور التى تحقق بها هذه المصالح واحدة لا تختلف . ونلاحظ من ناحية أخرى أن نفس المصلحة يمكن أن تتجسد فى أنواع شديدة التباين من الارتباطات الاجتماعية . فالمصلحة الاقتصادية تتحقق فى المنافسة وفى التنظيم المخطط الذى يقيمه المنتجون . . . فالمصالح التى تقوم عليها العلاقات بين الجنسين يتم أشباعها من خلال مجموعة لا تكاد تنتهى من الصور العائلية » .

(النص منقول عن كتاب ولف السابق الاشارة إليه) .

تتعرض لها العلوم الاجتماعية التقليدية بالدراسة على الإطلاق . وهى صور لا تبدو فى النظم الرئيسية كالدولة ، والنسق الاقتصادى . . . وما إلى ذلك ، وإنما فى العلاقات الصغيرة الزائلة التى تقوم بين الأفراد . ومع ذلك يذهب زيمل إلى أن النوع الأخير من العلاقات له أهميته على الجملة ويوضح لنا المجتمع فى حالته الفطرية . أما فيما يتعلق بمتابعة المفكرين اللاحقين لأعمال زيمل فقد انقسمت إلى جانبين متميزين . إذ أحكم « فون فيزة » Von Wiese المنهج وزاده دقة ، وحاول أن يقيم علم اجتماع عام على أساس مفاهيم العلاقات « كالمسافة الاجتماعية » ، و« الاتجاه » و« الانسحاب » . هذا بينما كرس آخرون — أحدثهم جميعاً جورج هومانز G. Homans — أنفسهم لدراسة « الصور الأولية للسلوك الاجتماعى » (أو الجماعات الصغيرة) ولكنهم كثيراً ما انحرفوا عن وجهة نظر زيمل الداعية إلى عدم تفسير هذه العلاقات تفسيراً سيكولوجياً خالصاً .

على أن تصور زيمل لعلم الاجتماع يتميز بمدى أوسع من ذلك الذى اعتقدته الدراسات اللاحقة التى بدأ تأثيره فيها واضحاً . حقيقة أنه اهتم فى كتابه « علم الاجتماع بالصور الصغرى » من التفاعل ، ولكنه درس فى كتاب « فلسفة النقود Philosophie des Geldes » بعض العلاقات الاجتماعية الرئيسية ، خاصة فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة . ومن الأمور الجديرة بالملاحظة ونحن نعيد النظر فى تصور زيمل لعلم الاجتماع أن نسبة كبيرة من القضايا القليلة نسبياً التى أمكن التوصل إليها كدليل على أن علم الاجتماع علم تعميمى يرجع الفضل فيها إلى زيمل . من هذا مثلا القضايا الخاصة بالصراع وآثار التغير فى حجم الجماعات الاجتماعية .

ويبدو أن اثنين فقط من بين الاتجاهات السوسيولوجية التى عرضنا لها هنا — هما الاتجاه التطورى والاتجاه الوظيفى — قد عمرا أمداً طويلا . فقد ساهم العلماء التطوريون فى تقديم مخططات مفيدة للتصنيف وتقديم بعض التفسيرات الخصبة للتاريخ الاجتماعى البشرى . ولكنهم ساهموا أولا وقبل كل شىء فى صياغة وتحليل مشكلات التغير الاجتماعى . إلا أن تفسيراتهم لا تمثل نظريات علمية فى التطور الاجتماعى ، ولا قادت تصوراتهم العامة عن التطور ، ولا من المحتمل أن تقودنا إلى أى نظرية علمية عن عوامل أو ميكانيزمات النمو الاجتماعى . وليس من المتوقع حدوث مزيد من التقدم فى هذه الاتجاهات ، أما العلماء الوظيفيون فقد أدوا خدمة لعلم الاجتماع بأن وجهوا الاهتمام إلى العمل الفعلى الذى

تؤديه النظم الاجتماعية (بما فى ذلك العلاقات المتبادلة بينها) فى مجتمعات محددة معلومة . غير أن المماثلة الحيوية التى يرتكز عليها اتجاههم ليست مرضية من الناحية النظرية ، وتعطينا فى نفس الوقت صورة مضللة عن التماسك الاجتماعى .

أما كل من الاتجاه الصورى والاتجاه المقارن فى علم الاجتماع فيمدنا بمناهج مناسبة لدراسة المجتمع الإنسانى دراسة نظرية . وهما يشتركان فى كونهما يصيغان تعميمات علمية ، وأن كلا منهما يكمل الآخر ، بمعنى أن الأول يمكن أن يعتبر دراسة سوسيولوجية للجماعات الصغرى * Micro-Sociology يهتم بدراسة العلاقات اليومية غير الرسمية المتبادلة بين الأفراد . بينما يعتبر الأخير خاصاً بالنظم الاجتماعية الرسمية . بمعنى آخر يمكن اعتبارهما بديلان . غير أن توضيح هذا الأمر يقتضى مناقشة أكثر استفاضة مما هو ممكن فى هذا المقام[٢٦] .

فإلى أى مدى يمكن أن نسمح لأنفسنا فيما يتصل بهذين الاتجاهين بأن نتكلم عن « المنهج العلمى » فى علم الاجتماع ؟ يبدو لى أن هذا الفرع من الدراسة علمى فى منهجه وفى مقاصده . والملامح العامة للمنهج هى :

١ — أن يهتم بالحقائق (وليس بإصدار أحكام قيمية عليها) .

٢ — أن يقدم شواهد أمبيريقية تأييداً للأحكام التى يقررها .

٣ — أن يكون موضوعياً (بمعنى ألا يمنع أى فرد من تأسيس أحكامه على الشواهد) .

أما من ناحية المقصد العلمى ، فإن علم الاجتماع يهدف إلى :

١ — الوصف الدقيق عن طريق تحليل خصائص الظواهر الاجتماعية والعلاقات التى تربط بينها .

٢ — والتفسير عن طريق صياغة الأحكام العامة[٢٧] .

---

* عن هذا الموضوع انظر باللغة العربية ، نيقولا تيماشيف ، المرجع السابق ، الفصل التاسع عشر القياس الاجتماعى وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) ص ٤٤٥ — ٤٥٦ . (المترجم)

(٢٦) لم يقم أى من أرخولعلم الاجتماع حتى الآن باستعراض الجدل الذى دار بين زيمل ودوركيم والذى يمكن أن يكون بمثابة نقطة الانطلاق الضرورية لمثل هذه الدراسة .

(٢٧) انظر : Quentin Gibson, The logic of Social Inquiry (London 1960), Introduction. فقد اقتبسنا عنها المعلومات المذكورة مع تعديلات طفيفة .

ولعلنا نسلم بسهولة بأن علم الاجتماع كفرع من فروع العلم يواجه صعوبات كبرى من هذه النواحي جميعاً . غير أن المشكلات الواسعة لهذه الصعوبات تقطع بأن هذا العلم قائم وموجود لأنه يجاهد دائماً من أجل أن يكون علماً : واقعياً ، وإمبيريقياً ، وموضوعياً ، ووصفياً ، وتفسيرياً .

ولعلنا نختم هذا الفصل بأن نستعرض بإيجاز ما يمكن أن تحققه مناهج علم الاجتماع ، وما هي الحدود المفروضة عليها في هذا الصدد . أولا : يستطيع عالم الاجتماع أن يجمع بيانات أمبيريقية تمكنه من الحكم على المسائل العملية على نحو أكثر رشداً مما تمكنه منه الأفكار التقليدية . ثانياً : بوسعه في بعض الأحيان أن يقدم تنبؤات معقولة حتى عندما يكون غير قادر على تقديم تفسير للشواهر . ثالثاً : يستطيع أن يفسر بعض الظواهر الاجتماعية ، أي أن يصنف الأحكام الخاصة بها تحت أحكام أكثر عمومية . وفي هذه النقطة الأخيرة تخضع مناهج علم الاجتماع لأخطر القيود وأكثرها جدية ، وذلك بسبب تعقد الارتباط والتداخل بين الأحداث الاجتماعية وبسبب عامل الإبداع الإنساني ؛ الأمر الذي يترتب عليه أن التعميمات العلمية قابلة للتصويت والتعديل من خلال اكتشاف نماذج جديدة ، ولكنها قابلة للتصويب أيضاً من خلال إبداع نماذج وظروف جديدة ناتجة عن الحرية الإنسانية . وهي تحتاج عند استخدامها لوصف نماذج محددة معلومة أن تستكمل بدراسة تاريخية مفصلة يمكن أن تكشف عن ملامح مميزة لهذا الموقف بالذات . ونلاحظ هنا أنه ليس من الدلائل الحقيقية للنضوج العلمي — كما يعتقد البعض — أن يبدأ علم الاجتماع يستخدم المناهج الكمية بشكل متزايد ، ولكن من أعراض النضوج العلمي أن يبدأ علماء الاجتماع يصبحون أكثر تواضعاً في دعاواهم وأكثر استعانة بالنقد الذاتي في تقييم مناهجهم ونتائجهم .

الفصل الرابع

العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة

على الرغم من أن علم الاجتماع لا يدعى أنه ذلك العلم الذى يغطى كافة جوانب المجتمع ، إلا أنه يطالب بأن يكون شاملا . ومن ثم علينا أن نهتم — بصورة أكثر تفصيلا من الفصل الأول — بفحص العلاقة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى ، والدراسات المختلفة التى تتناول الحياة الاجتماعية الأخرى للإنسان . وسوف أناقش فى هذا الفصل أولا علاقاته بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلم النفس ، علاقاته بعلمين اجتماعيين متخصصين هما الإقتصاد وعلم السياسة ، وأخيراً علاقاته بالتاريخ والفلسفة .

الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

غالباً ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشآ من منابع أو مصادر مختلفة تماماً (الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسى ، والمسح الاجتماعى ، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة) ، إلا أنه يصعب الآن — من الناحية العلمية — التمييز بينهما . غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع . فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام فى العلمين ، لا تضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائماً بينهما . ومع ذلك ، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه بعد أن مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب إدراك صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منهما (مثل أعمال تايلور ، وسبنسر ، وستر مارك) ، كانت الفترة التالية لذلك تمثل الاختلاف الكامل ؛ بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفى بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع (على الأقل فى أوربا) فى اتجاهه التاريخى ، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعى ، ثم ظهر فى السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين . أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع

والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، التى لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية — بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية تمثل مطلباً حيوياً — فى دراسة المجتمعات الصغيرة ، والتى تختلف فى طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث إنها لا تخضع نسبياً للتغير ، ولا تتوافر عنها عنها سجلات تاريخية وكانت المناهج المستخدمة فى الدراسة تتسق مع هذه الحقائق ، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجى ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة . ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية ، فإنه من العسير استخدام المدخل التاريخى ، بل إن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق ، غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً .فمعظم المجتمعات البدائية — إن لم تكن كلها — قد تغيرت ؛ نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية ، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية ، التى يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذى يعيش فيه ، أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة . وباختصار ، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات أثناء عملية النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، وهذا هو الموضوع الذى يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات فى آسيا وأفريقيا . يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أخذت تختفى بصورة واضحة ، كما أن انفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هى مسألة موضع جدل إلى حد ما ؛ فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات المتقدمة ، مثل دراسة « المجتمع المحلى الصغير » وجماعات القرابة ... إلخ ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى ضوء اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج (بل أحياناً ما يعتبر البعض أن تداخل نشاط العلماء فى ميدان الدراسة غير صحيح منهجياً) ، لكن الإلتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كما تزداد الرغبة فى تحقيق المزيد منه .

ويجب أن نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية

تمثلها المجتمعات التى لا تعد بدائية ولا هى متقدمة صناعياً . وفى هذه المجتمعات — التى تعتبر الهند نموذجاً لها — تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير . فالبحوث السوسيولوجية فى الهند ، سواء اهتمت بنظام الطائفة ، أو المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعملية التصنيع ونتائجها ، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معاً .. إن هناك فرصة حقيقية فى الهند للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين . حقيقة أن التدريب الذى يتلقاه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما ، إذ أنهم يحصلون على تدريبهم فى أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال هذه التفرقة قائمة . لكن تطور العلوم الاجتماعية فى الهند ، وتناقص الاعتماد على الموارد التعليمية الأجنبية ، سوف يؤدى إلى التكامل الحقيقى بين مناهج ومفاهيم العلمين فى ضوء المشكلات المدروسة ، والمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية هناك .

علم النفس :

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعى فى علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد . وهناك إتجاهان متطرفان فى هذا الصدد . فقد اعتقد ميل J. S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعى عام ، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية فى هذا العلم قد تم استنباطها منطقياً من قوانين الفكر . « فالكائنات الإنسانية فى المجتمع لا تنطوى على أى خصائص فيما عدا تلك التى تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية »[1] . أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التى يدرسها علم النفس ، وتلك التى يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة . فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، والتى تمارس قهراً عليهم ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا فى ضوء ظواهر نفسية « إن المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل إن النسق الذى يمثله هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية . . . وباختصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تماماً تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكيمائية — الفسيولوجية . ويترتب على ذلك ، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فإن المرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح »[2] .

(١) J.S. Mill, System of Logic, Book VI. Ch. 7.

(٢) E. Durkheim, The Rules of Sociological Method, Ch. 5.

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يجد مؤيديه فى الوقت الحاضر ؛ لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفا وسطاً ، فالبعض مثل جينز برج Ginsberg يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسيولوجية بصورة أدق ، حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة فى علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها[٣] . وبالمثل ذهب ناديل Nades إلى أنه « يجب تنقيح بعض المشكلات التى يطرحها البحث الاجتماعى بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتحليل فى نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة »[٤] . كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر — نتيجة تأثير ديلثى — إلى تبنى الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة ، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعاً حينما يكون فى وسعه « فهم » معنى الأفعال الاجتماعية التى يحاول تفسيرها سببياً . ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من « علم النفس العامى » ، وإن كان فيبر وديلثى لم يتخذا موقفاً عدائياً من إمكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد .

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسيولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فإن العلمين — من الناحية العملية — لا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعى — الذى يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة — موضع خلاف . ومن اليسير أن نقول إن علم النفس الاجتماعى هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذى يرتبط ارتباطاً خاصًّا بالظواهر الاجتماعية ، أو الذى يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية . والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره « اجتماعيًّا » إلى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر فى سياق اجتماعى يؤثر فيها إلى حد ما ، ويصبح من العسير أن نعين — ولو بصورة تحكمية — حدود علم النفس الاجتماعى . وهذا يعنى أن علماء النفس الاجتماعى غالباً ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة ، والدراسات الكمية) ، ومن ثم فهم يغفلون دائماً الملامح البنائية للوسط الاجتماعى

(٣) M. Ginsberg, Sociology (London 1934) Ch. 1.

(٤) S.F. Nadel, The Foundations of Social Anthropology (London 1951), Ch. 8.

الذى يجرون بحوثهم فى نطاقه . على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعى فى ميادين متعددة . فنى دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسيولوجية ، وأخرى سيكولوجية(٥) ، وفى دراسات التدرج الإجتماعى يبدو أن المدخل السيكولوجى قدم تحليلا للطبقة والمكانة فى إطار ذاتى بحيث يعارض التحليل السوسيولوجى فى ضوء عوامل موضوعية بدلا من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة فى البناء الاجتماعى . ومن الملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى « سيكولوجية السياسة » التى تطورت منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة فى السلوك والبناء السياسى . وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف فى كل ميدان للدراسة ، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الإهتمام .

وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين . ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات فى هذا الصدد . ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills(٦) ، حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء فى مجتمعات مختلفة الأنماط . وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر ، ويسعى إلى وصف نماذج الأشخاص التى توجد غالباً فى مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها » . وهكذا يكون ميدان الدراسة فى علم النفس الإجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعى . ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زاوية علم الحياة ، أو من زاوية علم الاجتماع . وكانت المشكلة فى الماضى القريب تتمثل فى أن التفسيرات التى تأتى من زاوية معينة ، تظل منعزلة عن تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى ، وبالتالى يتم تناول كل منها بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديمياً . ولقد حاول جيرث وميلز تخطى هذه الفجوة باستخدام مفهوم « الدور » فى تعريفهما للشخص والنظم : « فالدور الاجتماعى

---

(٥) See M. Ginsberg, "The Causes of War" in Reason and Unreason in Society (op. cit). pp. 177. 95.

ويمكن تتبع الفروق بين المدخلين السوسيولوجى والسيكولوجى ، وبعض محاولات التغلب عليها فى :

The Nature of Conflict; UNESCO, 1957).

(٦) Hans Gerth and Wright Mills, Character and Socis Structure (London, 1954).

يمثل نقطة الإلتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى ، وهو يستخدم كمفهوم رئيسى فى إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معاً » .

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتى سبق أن تناولها جينزبرج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للغريزة والعقل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى المنظم(٧) . ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخراً هذه الدراسة ، واتجه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد . ومن ثم فقد إتصاله بعلم الاجتماع . وأن هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الإرتباط مرة أخرى بين العلمين .

وأخير علينا أن نعيد النظر فى الإعتراض الذى وجه إلى الاتصال بين العلمين . لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالباً ما يرجع إليه بصورة ضمنية . وذهب رادكليف براون حديثاً إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تماماً ؛ فالأول يدرس النسق الإجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل(٨) . غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، إذ كثيراً ما نصادف فى وقت معين بحوثاً خصبة حتى فى العلوم الطبيعية ، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية . وعموماً فإن هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم ؛ ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم .

الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall فى محاضرة افتتاحية له بجامعة كمبردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان بصدد فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى : « لا شك فى أنه إذا وجد هذا العلم ، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن ينضوى تحت جناحه . لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علاقات تشير إلى إمكانية وجوده ، ولهذا فلا جدوى من الإنتظار

(٧) M. Ginsberg, The Psychology of Society (London 1921).

(٨) A.R. Radcliff-Brown, A Natural Science of Society.

العقيم . إن علينا أن نفعل ما فى وسعنا بالإعتماد على مواردنا الحالية »[٩] . والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ إننى لا أعتقد ذلك . لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص فى النظرية الإقتصادية ، وقدموا إسهاماً فى دراسة الظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التى تظهر فى التحليل الاقتصادى دائماً والتى مؤداها : « أن كل الظروف الأخرى ثابتة » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذى يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الإستنباط من مجموعة إفتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الانسانى .

ويمكن أن نجمع الإنتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ؛ فهناك أولا الدراسات النقدية ، التى استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلا تماماً . وقد تبنى هذا المدخل — على سبيل المثال — لوى Lowe فى مؤلفه: الإقتصاد وعلم الاجتماع[١٠] الذى تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحث وجوانب النقص فيه فاكتشف مبدئين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الإنسان الاقتصادى » ، والمنافسة أو إنتقال عوامل الإنتاج . ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك ، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وهناك مدخل مماثل لذلك يمثله سيمياند F. Simiand فى مؤلفه « **المنهج الوضعى فى علم الاقتصاد** »[١١] . وكان سيمياند معاوناً لدوركايم فى مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى المدخل السوسيولوجى فى دراسة المشكلات الإقتصادية . وهو يرى فى مقالاته التى تشكل هذا المؤلف أن المبادىء الأولى هى بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار ، أكثر مما هى نقطة انطلاق للإستنباط المنطقى الذى يخلص إلى نتائج لا تزيد فى صدقها عن الفروض الأصلية . والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض فى رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجى ويعتبر مؤلف ماكس فيبر : **الاقتصاد والمجتمع**[١٢] Wirtschaft and Gesellsehaft محاولة

---

(٩) A.C. Pigou (ed). Memorials of Alfred Marshall (London 1925) pp. 163-4.

(١٠) A. Lowe, Economics and Sociology, London, 1953.

(١١) F. Simtand. La Méthode positive en science économique.

(١٢) M. Weber; Wirtschaft und Gesellschaft Tùlingen 1971 - 2.

(ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب إلى اللغة الانجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى، نيويورك ١٩٤٧) .

كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام . وهناك عمل حديث لتولكوت بارسونز وسملسر[١٣]ـ يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحاً إلى حد ما ـ يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة . ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضاً تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادىء الاقتصاد الاجتماعي[١٤] .

ونستطيع أن نميز ثانياً الدراسات السوسيولوجية العديدة التي اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الإقتصادية ، حيث فحص سيمياند أمبيريقيا في مؤلفه : **الأثمان والتطور الاجتماعي للنقود*** (باريس ١٩٣٢ ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور . وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wooton بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن ، ١٩٥٥)** وفيه حللت وطون أولا الجوانب غير الملائمة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور ، ثم قدمت تحليلا سوسيولوجيا لمحددات الأجر والفروق في المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطاني . ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية ؛ إذ أنه يدرس الإجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساومة على الأجور في المجتمع البريطاني الحديث . وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التي تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان : **نظرية مشروع العمل** (نيويورك ١٩٠٤)***، بالاضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A.A. Berle وميتز G.C. Means بعنوان : **الشركات الحديثة والملكية الخاصة**** .

وهناك ثالثاً أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية . وهنا

---

(١٣) Talcott Parsons and N.J. Smelser, Economy and Society: A Study in the Integration og Economic and Social Theory (Glencoe, 1957).

(١٤) D.M. Goodfellow, Principles of Economic Sociology (London 1939), and M.J. Herskovits, Economic Anthropology (New York 1952).

* Le Salaire, l'évolution Sociale et la monnaie.

** The Social Foundations of wage Policy.

*** The Theory of Business Enterprise.

**** The Modern Corporation and Private Property.

بالذات يتسم التراث السوسيولوجى بالثراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهملها علماء الإقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية ، ومن بين الدراسات العامة التى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتى قدمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart **الرأسمالية الحديثة** Der Moderne Kapitalismus ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان: **نشأة الاقتصاد** Die Entstehung der Volkswirtschaft ، وكتابات ماكس فيبر عن **الرأسمالية**؛ وأعمال هوبسون J.A. Hopson وبخاصة دراسته : **تطور الرأسالية الحديثة والإمبريالية** وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته ، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية ، منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** ** ؛ ومؤلف ستراتشى J. Strachey **الرأسمالية المعاصرة** Contemporary Capitalism ومؤلف جالبرت K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism وتوجد بالإضافة إلى ذلك مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الإقتصادى ، وبخاصة النماذج البدائية(١٥) .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل: نظام الملكية وتقسيم العمل ، والمهن ، والتنظيم الصناعى . وسوف نتناول بعض هذه الإسهامات فى فصل لاحق نخصصه للنظم الاقتصادية فى المجتمع .

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذان ارتبطا ارتباطاً وثيقاً فى نشأتهما — فى أعمال كويزناى وآدم سميث — ثم افترقا بعد ذلك — باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا — قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى فى السنوات الأخيرة . ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع ، وإسهامه المباشر فى الدراسات

---

* The Evolution of Modern Capitalism and Imperialism.

** Capitalism, Socialism and Democracy.

(١٥) انظر بصفة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية :

R. Firth, Primitive Polynesian Economy (London 1939). N.J. Herskovits op. cit, M. Mauss, The Gift (English trans, 1954). and Thurnwald; Economics of Primitive Communities (1932).

الاقتصادية ، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته . وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا الصدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى ، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى(١٦) . ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع . ويتمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت . والأهم من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاماً بحيث يشمل نماذج أخرى . ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسوسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء إطار تصورى واحد ، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية . وليس هناك شك فى إمكانية تحقيق هذه الانجازات . وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن تهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع (١٧) .

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية .

وهناك فئة محدودة جداً من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية .

علم السياسة :

إن لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المحلية والمركزية) والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية

---

(١٦) انظر عرضاً للتراث فى :

Lyle W. Shannon "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, Vol. (3), 1957.

(١٧) انظر : Jessie Bernard, art cit, in The Nature of Conflict (UNESCO 1957).

فى التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية) . ولا توجد فى معظم كتابات علم السياسة إلا محاولات محدودة جداً للتعميم ، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات فى ضوء خصائص رسمية إلى حد بعيد .

والواقع أن تأثير علم الاجماع فى مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح . فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية ، إلى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه . ويبدو واضحاً فى تزايد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات ، والسلوك الإدارى ، والأيديولوجيات السياسية وغيرها . ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة فى مجالين هما : نمو الدراسات المقارنة[١٨] ، ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسة فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى[١٩] .

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تماماً عن العلاقة بينه وبين الاقتصاد . فقد تطور الاقتصاد سريعاً كعلم مستقل ، وأصبح يضم فى الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة ، ومن ثم ظهرت مشكلة صعبة هى علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدماً . أما علم السياسة — من ناحية أخرى — فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى ، إذ أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية — كما سبق أن أشرت — يمثل إلى حد كبير فلسفة سياسية . وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع ، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحاً كفرع من علم الاجتماع . ومعنى ذلك أن السياسة (أو الاجتماع السياسى) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلى أو الدينى ، حينما يدرس كل منهما نظماً اجتماعية أخرى . أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة ، فإن ذلك يشير لى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شىء واحد .

---

(١٨) نذكر منها على سبيل المثال دراسات الأحزاب السياسية انظر :

M. Duverger. Political Parties, (English trans. London, 1954) and S.M. Lipset, Political Man (London, 1960).

(١٩) هناك — على سبيل المثال — تراثاً هائلا ومتطوراً حول العلاقات بين الأحزاب السياسية ، والسلوك الانتخابى ، ونسق الطبقة الاجتماعية .

إن ذلك لا يعد مطلباً امبيريالياً لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية – تبدو لى كافية – لاستمرار النظرة إلى علم السياسية – من الناحية العملية – كنسق علمى مستقل ، بصورة قد لا تلائم تماماً علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجع ذلك فى المحلى إلى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية المشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة . وثانياً أن علماء السياسة قد أولوا اهتماماً خاصاً للأنساق الرسمية للحكومة وللإدارة فى المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الإطار القانونى والسياسى الذى يمثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة. وأخيراً هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث . لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسى السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية . غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة – وبخاصة فى أمريكا – أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية ، التى تساوت فيها دقة المنهج العلمى والإحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب . وعلى أية حال فلسوف نعود إليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة .

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة . فالدراسات التى تجرى فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح ، لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودلالتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى . ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات . فمن العسير تجنب الحقيقة التى مؤداها : إن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام . ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام .

التاريخ :

تعرضنا فى الفصل السابق للنظرة التى تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ ، أو هى نوع من الدراسة التاريخية . غير أن ذلك يبدو لى أمراً غير

واقعى . فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ فى جانب معين ، لكنهما يختلفان تماماً فى الجوانب الأخرى. وأود هنا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما. ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية تنوع التاريخ ، وتباين صور علم الاجتماع أيضاً. ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع .

إن أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ؛ ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ . حقيقة أن عالم الاجتماع يجب عليه أحياناً أن يكون مؤرخاً لنفسه، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد، لكن ذلك ليس فى وسعه دائماً ؛ إذ أن عامل الوقت يحول دونه .

ومن الملاحظ ثانياً أن المؤرخ يفيد أيضاً من علم الاجتماع .. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها المفاهيم والأفكار العامة ؛ تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن . ولا شك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث، وفى علم الاجتماع الحديث أيضاً ، ذلك التأثر المشابه بفلسفة التاريخ . فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكاراً نظرية واهتمامات ، لم تكن توجد على الإطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع ، وبالتالى قدمت العناصر الأولى التى يرتكز عليها تصنيف المجتمعات ويبدو لى أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع . وتظهر هذه الصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محررى إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى وهى المجلة الدولة للتاريخ الاجتماعى قد حدد مجالها فى عددها الأول على النحو التالى : « يقصد بالتاريخ الاجتماعى تاريخ الطوائف والطبقات ، والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة ، تتساند فيما بينها أيضاً »[٢٠] . ويمكن أن يعد ذلك أيضاً تعريفاً لمجال علم الاجتماع التاريخى مع تعديل طفيف . فهناك فى الوقت الحاضر ، وفى أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين . ففى فرنسا ، كانت

(٢٠) International Review of Social History, Assen, 1956, Vol. 1. Part. I, p. 4.

الحولية التاريخية التى أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، كما لا تزال الأعمال التى قدمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ . وفى انجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الإلتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى ، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر ، أو خصائص الريف فى العصور الوسطى ، أو طبقة الأشراف فى القرن التاسع عشر ، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا .

بأى معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع ؟ غالباً ما يقال ان المؤرخ يصف الأحداث الفريدة ، بينما يسعى عالم الاجتماع إلى صياغة التعميمات . غير أن ذلك ليس أمراً حقيقياً دائماً ؛ إذ أن عمل أى مؤرخ جاد ينطوى على تعميمات. كذلك نجد كثيراً من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث . وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلا من ذلك ، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث ، فإن عالم الاجتماع غالباً ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة . وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة . إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقاً مطلقاً ، فهى تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهى تصدق مثلا على التاريخ السياسى) ، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة) . أما إذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة ، فبإمكاننا أن نقول مع تروفر — روبر H.R. Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة[٢١] ، بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها .

وكلما كانت التفرقة محددة ، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع ، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماما بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ فكلاهما يتناول نفس الموضوع ، أى دراسة الإنسان فى المجتمع ، من زوايا مختلفة أحياناً ، ومن زاوية واحدة أحياناً أخرى . ومن الضرورى لكى تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين ، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر .

---

(٢١) H.R. Trevor-Roper, Historical Essays (1957) Introduction.

الفلسفة :

ظهر علم الاجتماع فى إطار الطموح الفلسفى إلى حد بعيد ، لكى يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الأزمات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكن يقدم مذهباً اجتماعياً يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تماماً . ومع التسليم بصحة ذلك ، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات .

أولاً : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى علم الاجتماع ، كما يحتاج إليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلا ، نظراً للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية .

ثانياً : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى توجهه القيم . واذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الانسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضاً أن يهتم بمناقشة القيم فى سياقها الخاص ، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضرورى أيضاً أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضاً على غيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كل منهما . ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمور واقعية ، بينما تتعقد مناقشة التساؤلات الواقعية ، حينما يدخل الدارسون فى خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم . ويستطيع عالم الاجتماع عن طريق تدريب بسيط — فى الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك فى الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها .

ثالثاً : قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدى مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفى . وكانت هذه هى وجهة نظر دوركايم حينما كتب — مثلا — فى مقال له على علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة يقول[٢٢] : « إننى أعتقد أن علم الاجتماع — أكثر من أى

(٢٢) Revue de Métaphysique et de Morale. XVII, 1909.

علم آخر – قد أسهم فى تجديد التساؤلات الفلسفية . . . أن الفكر السوسيولوجى يتجه نحو الإمتداد – عن طريق التقدم الطبيعى – لكى يصبح فكراً فلسفياً» . ويبدو هذا التحول فى الدراسة التى أجراها دوركايم عن الدين ، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة ابستمولوجية خالصة . وقد تبنى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة ، واهتموا بمشكلات مماثلة فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim – مثلا أن علم الاجتماع المعرفى ينطوى على مضامين ابستمولوجية ، وحدد هذه المضامين بالتفصيل (٢٣) . ويبدو أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم إسهاماً مباشراً للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية . لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ؛ فالابستمولوجيا هى أساس علم الاجتماع المعرفى ، لا العكس . إن كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار – أكثر من العلوم الأخرى – مشكلات فلسفية ؛ ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذى يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد اتجه إلى بحث مسائل فلسفية تكمن دائماً وراء الفكر السوسيولوجى . إننى لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ؛ بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ؛ ذلك أن معظم جوانب الضعف فى نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سذاجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانباً كبيراً من الأفكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع إلى اهمال المسائل العامة التى تنطوى عليها دراسة الإنسان .

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أيضاً أنه بينما كان من الطبيعى أن يثير علم الاجتماع أفكاراً فلسفية ، فإن جانباً كبيراً من الفكر السوسيولوجى قد بدأ من الفلسفة . وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التى غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع ، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التى صاغتها النظريات السياسية . وينطبق ذلك أيضا على نطاق واسع . فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة فى الحياة الاجتماعية التى صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية . إن قوة الماركسية – فى صورتها الأولى – وفاعليتها فى مجال البحث الاجتماعى ، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التى مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية

(٢٣) Karl Mannheim, Ideology and Utopia (London 1952), Part V. p. 256 sqq.

فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثورى . ونستطيع أن نقدم مثالا آخر . فقد وصفت بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعى نتيجة مشاركتها الفعالة فى الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية . وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبى يتمثل فى إدراكه لعلم المجتمع باعتباره غير كاف فى ذاته ، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكى يبدأ منها صياغته للمشكلات ، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى .

وهكذا يجب أن يكون واضحاً من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان ، مدى ما تتسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من عقم ، ومبلغ الصعوبة التى تواجه إدراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنسانى . إن عالم الاجتماع لا بد أن يقبل القيود المفروضة عليه . إنه يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاماً لتصور البناء الاجتماعى ، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة . كما أن فى وسعه أيضاً توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام إليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادى ، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى) . كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة . وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائناً اجتماعياً ، تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو قادر أيضاً على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم . إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كاطار عام للدراسات المتخصصة كما يزداد اعتراف المتخصصون بها . ولكن باستثناء الذين يهتمون اهتماماً مطلقاً بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ، فإنه يتعين على علماء الاجتماع أنفسهم أن يصبحوا متخصصين فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجى ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقاً ودقة . إننا يجب أن ندرك وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة فى المنهج والأطر التصورية ، لا بوصفها تمثل تاريخاً مشتركاً .

قراءات مقترحة

أولاً – أصول علم الاجتماع :

Bury. J.B. The Idea of Progress (London Macmillan 1920).

يتضمن هذا الكتاب عرضاً موجزاً جذاباً لفلسفة التاريخ ونظريات التقدم إبتداء من القرن السابع عشر حتى نظريات كونت وسبنسر السوسيولوجية .

Durkheim, E. "La Contribution de Montesquieu à la constitution de la Science Sociale" reprinted by A. Cuvillier in E. Durkheim. Montesquieu et Rousseau : Précurseurs de la Sociologie (Paris, Rivièrer 1958), pp. 25 - 113.

فى هذا المقال نجد تحليلا لمفهومى مونتسكيو عن الأنماط الاجتماعية والقوانين الاجتماعية . كما نجد عرضاً لكيفية استعانة مونتسكيو بالمنهج المقارن .

Brysonr, Gladys Man and Society : The Scottish Inquiry of the Eighteenth Century (Princeton University Press. 1945).

يمثل هذا الكتاب دراسة ممتعة لتطور الأفكار السوسيولوجية فى أعمال المؤرخين والفلاسفة الاسكتلنديين .

ثانياً – نظريات علم الاجتماع ومناهجه :

١ – مؤلفات عامة :

تنطوى المؤلفات التالية على أهمية بالغة فى دراسة المشكلات الأساسية لعلم الاجتماع ، والقضايا التى ينهض عليها :

Mill, John Stuart, A System of Logic (10th edn; London, Longman Green & Co; 1879, 2 Vols.) Book VI "On the logic of the moral sciences".

Nadel, S. F. The Foundations of Social Anthropology (London, Cohen and West, 1951).

Popper, K. P. The Poverty of Historicism (London. Routledge & Kegan Paul, 1957).

Hodges, H. A. Wilhelm Dilthey : An Introduction (London, Routledge & Kegan Paul, 1944).

فى هذا الكتاب نجد عرضاً موجزاً لوجهات نظر ديلثى حول الخصائص المميزة لكل من العلوم الاجتماعية والطبيعية .

Weber, Max. The Methodology of the Social Sciences (English trans. 1949).

Hayek, F. A. The Counter — Revolution of Science (London, 1952).

يتضمن هذا المؤلف معالجة لمنهج « فهم » معنى الفعل الإنسانى (والذى أطلق عليه بعد ذلك « الفردية المنهجية») . كما يتضمن تحليلا نقديًّا مستفيضاً لأعمال علماء الاجتماع الذين ظهروا خلال القرن التاسع عشر وعلى الأخص كونت وماركس .

Gibson, Quentin. The logic of Social Inquiry (London, Routledge & Kegan Paul, 1960).

٢ — علم الاجتماع التاريخى :

Ginsberg, M., "On the concenpt of evolution in Sociology" in Essays in Sociology and Social Philosophy, vol. I (London, Heinemann, 1957).

ويلاحظ أن جينزبرج يدافع فى هذا المقال عن الاتجاه التطورى الذى تعرض لانتقادات مريرة .

Ginsberg. M. Essays in Sociology and Social Philosphy, III, Evolution and Progress (London, Heinemann, 1961).

Aron. Raymond. Introduction à la philosophie de l'histoire (Paris, Gillimard, 1938).

وفى الباب الثالث من هذا المؤلف نجد آرون يتناول فكرة السببية التاريخية والسوسيولوجية .

٣ — المنهج المقارن :

Durkheim, E. The Rules of Sociological Method (English trans. Glencoe, The Free Press, 1938) Ch. VI.

Ginsberg, M. "The Problems and Methods of Sociology in Reason and Unreason in Society (London, Longmans, Green & Co. 1947).

ولقد قدم جينزبرج فى الصفحات من ٣٩ حتى ٤١ مناقشة موجزة للمنهج المقارن .

يمكننا أن نجد مناقشة هامة ومفيدة للمنهج المقارن فى كل من التاريخ وعلم الاجتماع فى :

Marc Bloch. "Toward a comparative history of European Societies". English trans. in F. C. Lane and J.C. Riemersma (eds) Enterprise and Secular Change (London, 1953) pp. 494 - 521.

٤ ـ الوظيفية :

Radcliffe-Brown, A.R. "On the concept of function in social science", in Structure and Function in Primitive Society (London, Cohen & West, 1952) pp. 178 - 187.

Malinowski, B. A. Scientific Theory of Culture and other Essays (Chapel Hill, Univ. of N. Carolina P ess, 1944).

وفى هذا الكتاب نجد مالينوفسكى يحدد ملامح اتجاهه الوظيفى فى المقالة الإفتتاحية التى استهل بها كتابه . كما نجده يفصل هذه الملامح فى مقال مستقل له بعنوان « النظرية الوظيفية » .

— Merton, R. K. Social Theory and Social Structure (2nd rev. edn; Glencoe, The Free Press, 1957) Ch. I. 'manifest and Latent Functions,.

— Firth, Raymond. 'Function' in The Year Book of Anthropology, 1950.

ثالثاً : العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة :

١ ـ الاقتصاد :

Löwe, A. Economics and Sociology (London, Allen & Unwin, 1935).

ويتضمن هذا الكتاب تحليلا إضافياً للقضايا السوسيولوجية الأساسية التى تستند إليها النظرية الاقتصادية .

Goodfellow, D. M. Principles of Economic Sociology (London. 1939).

Shannon. Lyle W. "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, VI (3) 1957.

حيث يتضمن مسحاً للتراث وقائمة ببليوجرافية . ويشير هذا المسح إلى الالتقاء بين البحوث السوسيولوجية والاقتصادية فى ميدان هام من ميادين الدراسة .

٢ ـ علم السياسة :

Bendix, R. and Lipset, S.M. "Political Sociology", Current Sociology, VI (2) (1957).

وهنا نجد ليبست يقدم مسحاً للتراث وقائمة ببليوجرافية تزودنا بفهم شامل لنطاق علم الاجتماع السياسى ومجالات البحث فيه .

٣ — علم النفس :

Ginsberg, M. The Psychology of Society (London, Methuen, 1921).

Becker, H. For a Science of Social Man : Convergences in Anthropology, Psychology and Sociology (New York, Macmillan. 1954).

Blackburn, J. Psychology and the Social Pattern (London, Routledge & Kegan Paul, 1945).

Kardiner, A. The Individual and His Society (New York, Columbia Univ. Press, 1939).

Mead, G.M. Mind, Self and Society (Chicago, Univ. of Chicago Press, 1934).

Wallas. Graham. Human Nature in Politics (3rd edn; London, Constable, 1921).

Bastide, Roger. Sociologie et Psychanalyse (Paris, Presses Universitaires de France, 1950).

٤ — التاريخ :

Gardiner, P. The Nature of Historical Explanation (London, 1955).

Barth, P. Die Philosophie der Geschichte als Soziologie (2nd edn; Leipzig, 1915).

Ginsberg, M. "History and Sociology" in Essays in Sociology and Social Philosophy (op. cit.), I pp. 163 - 179.

وعلى القارئ أن يرجع أيضاً إلى مؤلف كارل بوبر Popper بعنوان : The Poverty of Historicism (op. cit) وعليه أيضاً أن يتعرف على التصور الماركسي للتاريخ . وهناك نقداً جذاباً لهذا التصور نجده في : B. Croce Historical Materialism and the Economics of Karl Marx (Enghlis trans. London, 1913).

٥ — الفلسفة :

Durkheim, E. Sociology and Philosophy (English trans. London, Cohen and West, 1953).

Ginsberg, M. "Durkheim's ethical theory" in Essays on Sociology and Social Philosophy (op. cit.).

Myrdal, Gunnar. Value in Social Theory (London, Routledge & Kegan Paul, 1958).

H. Marcuse, Reason and Revolution (New York, Oxford University Press 1941).

البــابُ الثــانى

السكان والجماعات الاجتماعية

الفصل الخامس

السكان والمجتمع

تشكل ظاهرة السكان ميدان الدراسة فى علم متخصص هو الديموجرافيا ، الذى يعتبر من بين أقدم العلوم الاجتماعية نشأة . وقد لعب هذا العلم دوراً هاماً خلال القرن التاسع عشر فيما يتعلق بنمو العلوم الاجتماعية الأخرى ، وظلت علاقته وثيقة بعلم الاجتماع . وطالما أن عالم الديموجرافيا يحاول أن يتجاوز العد والقياس ، لكى يدرس أسباب تغيرات السكان ونتائجها ، وتباين معدلات الخصوبة والوفيات ، والمشكلات الأخرى المماثلة ، فإنه يدخل بالضرورة مجال علم الاجتماع وهكذا تتضمن المشاكل الديموجرافية الرئيسية دائماً عوامل اجتماعية من النوع الذى يهتم به علم الاجتماع .

على أننا نلاحظ فى الوقت ذاته ، أن حجم السكان وتوزيعهم ونوعياتهم تعتبر بيانات أساسية بالنسبة لعالم الاجتماع . فقد جعل دوركايم من حجم السكان عنصراً رئيسياً فى ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى أطلق عليه المورفولوجيا الاجتماعية ، حيث صنف المجتمعات وفقاً للحجم والكثافة . ويقصد دوركايم بالحجم عدد الوحدات الاجتماعية (مثل الأفراد) فى المجتمع . أما الكثافة فتشير إلى عدد العلاقات الاجتماعية » فى المجتمع . وهو يفرق أيضاً بين الكثافة المادية التى تتأثر بتركز السكان ، ونمو المدن ، وتطور وسائل الاتصال من ناحية ، والكثافة الأخلاقية التى يمكن أن تقاس فى ضوء عدد الأفراد ذوى العلاقات الفعالة بغيرهم من ناحية أخرى (والعلاقات هنا ليست اقتصادية فحسب ولكنها علاقات ثقافية أيضاً) . ويعتقد دوركايم أن تزايد الحجم يؤدى عموماً إلى زيادة الكثافة ، وأن كلاهما يرتبط بتباين البناء الاجتماعى . وقد حاول فى مؤلفه « **تقسيم العمل الاجتماعى** » (١٨٩٣) توضيح كيف يؤدى تزايد حجم السكان — من خلال تقسيم العمل — إلى تغير المجتمع من الاعتماد عن التضامن الآلى إلى مجتمع آخر يعتمد على التضامن العضوى . غير أن علم الاجتماع الحديث لا يهتم كثيراً بهذه العلاقات العامة بين حجم السكان ونمط البناء الاجتماعى وإن كانت المشكلة قد عولجت من زوايا متعددة فى مؤلف ريزمان D. Reisman **الحشد الوحيد** « The Lonely Crowd .

والواقع أننا غالباً ما نجد فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، ذلك الاهتمام بربط حجم السكان وتغيراتهم بجوانب خاصة من البناء الاجتماعى ، أو بظاهرة اجتماعية معينة ، كما هو الحال فى اهتمام عدد من علماء الاجتماع بالعلاقة بين التغيرات الديموجرافية والحرب[١] . كما ظهرت مناقشات عديدة للعلاقات بين التغير الديموجرافى والنشاط الاقتصادى منذ أن كتب مالتس Malthus مقاله عن السكان . حتى الدراسات الحديثة حول أثر حركات السكان فى النمو الاقتصادى كما هو الأمر فى مؤلف آرثر لويس W. Arthur Lewis **نظرية النمو الاقتصادى** The Theory of Economic Growth[٢].

ومن المسائل التى تحظى باعتراف واسع العلاقة المتبادلة بين السكان والبناء السكان والبناء الاجتماعى ، ، كأن نقول — مثلا — إن البناء الاجتماعى يؤثر فى تغيرات السكان كما يتأثر بها أيضاً . والحقيقة أن الدراسة السوسيولوجية فى هذا الميدان قد اهتمت فى المحل الأول بالمؤثرات الاجتماعية على حجم السكان . وهناك فى الوقت الحاضر تراث هائل حول هذه التساؤلات . ولهذا فنحن لا نستطيع أن نعرض هنا أكثر من تلخيص النتائج الأساسية التى اشتمل عليها هذا التراث . ومن الطبيعى أن تختلف المشكلات الملموسة من نموذج معين للمجتمع إلى نموذج آخر . فقد كان اهتمام علماء الاجتماع والديموجرافيا فى الغرب ينصب أساساً على العوامل الاجتماعية المؤثرة على تناقص معدل المواليد ، الذى ظل دائماً أدنى من معدل نمو السكان ، وكان يبدو فى مرحلة معينة كما لو أنه سيؤدى إلى ثبات السكان ، أو حتى تناقص معدلاتهم . وعموماً فإن العوامل الاجتماعية المختلفة قد خضعت للتحليل فى جانب كبير من التراث . ويمكننا أن نشير هنا إلى دراسات : ألفا ميردال Alva Myrdal **الأمة والأسرة** * (لندن ١٩٤٥) ، وكارسوندرز Carr-Saunders **سكان العالم** ** (اكسفورد ١٩٣٦) ، وجلاس D.V. Glass **سياسات السكان وتحركاتهم فى أوروبا** *** (اكسفورد ١٩٤٠) ، والدراسة الحديثة التى قامت

---

(١) يجد القارئ مناقشة عامة لمختلف نظريات الحرب ، وكذلك النظريات الديموجرافية فى :

Quincy Wright, A Study of War (Chicago 1942, 2 Vols).

(٢) هناك مسح عام لنظريات السكان ، مع إشارة إلى الحجم الأمثل والموارد فى :

E. F. Penrose, Population Theories and Their Application (Stanford 1934).

* Nation and Family.

** World Population.

*** Population Policies and Movements in Europe.

بها اللجنة الملكية للسكان فى بريطانيا[٣] . وقد تناول تقرير هذه اللجنة عرض بعض المؤثرات التى أدت إلى تناقص حجم الأسرة ، وأشار إلى التجربة البريطانية وغيرها من التجارب باعتبار أن هناك مؤثرات أخرى قد يكون لها دورها فى أى مكان آخر . ومن الواضح أن تحسن أساليب ضبط النسل ، وانتشار المعرفة العامة عنها ، تعتبر من العوامل الهامة فى إحداث تناقص حجم الأسرة . لكن الرغبة فى تحديد حجم الأسرة لها أسباب أخرى ، من بينها نفور النساء من رعاية الأطفال ، وتغير وضع المرأة ، الذى دعم اعتراضهم على الحجم الكبير للأسرة ، وتناقص أهمية الأسرة كوحدة إنتاجية ، وتزايد الأعباء الاقتصادية لتنشئة الأطفال (نتيجة تحديد نطاق فرص عمل الأطفال وانتشار التعليم الإجبارى) ، وظهور رغبات جديدة تعارض الرغبة فى إنجاب الأطفال ، وارتفاع مستويات الرعاية الأبوية ، وبخاصة رغبة الآباء فى أن يحصل أبناؤهم على أفضل فرصة ممكنة فى الحياة . ولقد تأثر كل ذلك بفرص الحراك الاجتماعى المتطور ، وفى مجتمع أقل جموداً فى ترتيبه الطبقى . إذ يمكن فقط بعد تحديد معدل المواليد أن يعطى لكل طفل الفرصة الكاملة لكى يصعد السلم الاجتماعى . وقد أثبتت مجموعة دراسات حديثة ، الفوائد التى تعود على أطفال الأسر الصغيرة فى هذا المجال . وقد كشفت معظم الدراسات عن ارتباط تحديد نطاق الأسرة بالطبقات العليا فى المجتمع أساساً ، ثم انتقاله بعد ذلك إلى الطبقات الأدنى . ويمكن تفسير هذه الخاصية — إلى حد ما — فى ضوء الفروق فى المعرفة . إلا أن تبنى فكرة ضبط النسل بين الطبقات العليا لا يزال بحاجة إلى تفسير آخر . وقد ذهبت إحدى الدراسات الحديثة[٤] إلى أن تحديد حجم الأسرة فى الطبقات الوسطى فى بريطانيا ، قد بدأ مع الانكماش الاقتصادى عام ١٨٧٠ الذى هدد مستويات الرفاهية . ويمكن أيضاً تفسير الانتقال التدريجى حجم الأسرة بين الطبقات الأخرى ، من خلال فكرة محاكاة نموذج اجتماعى ، وإدراك فوائد الأسرة الصغيرة الحجم فى الصراع من أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

هذا وقد اهتم علماء الديموجرافيا والاجتماع بتوزيع السكان مثلما اهتموا بالحجم . أما الظاهرة الواضحة فى العصور الحديثة فى أوروبا الغربية وأمريكا — والتى تزداد وضوحاً

(٣) Report of the Royal Commission on Population, London, H.M.S.O; 1949.

(٤) J.A. Banks, Prosperity and Parenthood (London 1954).

فى معظم أنحاء العالم — فهى زيادة تركز السكان فى المناطق الحضرية كإحدى نتائج التصنيع . وقد ساعد ذلك على ظهور دراسات تتناول الظروف الملائمة لنمو المدن ومحاولات صياغة نماذج للمدن عن طريق البحث المقارن . ومن المسلم به أن وجود المدن يعتمد أساساً على توافر فائض اقتصادى، كما يتأثر نموها بالصناعة، والتجارة، والإدارة . وتختلف العلاقات بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية من مجتمع إلى آخر . فقد كانت المدن على مر العصور تعتمد على الريف ، ولم تكن لها السيادة على المجتمع ككل ، وكانت أيضاً تخضع للتباين فى الحجم والأهمية . غير أن الحضرية أصبحت أسلوب الحياة السائد فى المجتمع الحديث فقط . وهناك صراع فى مجتمعات عديدة بين القرية والمدينة : فقد أوضح بيرن Pirenne فى مؤلفه : **مدن العصور الوسطى** * الدور الذى لعبته المدن الأوربية — وبخاصة خلال القرنين الرابع عشر والسادس عشر — فى تحلل العلاقات الاجتماعية الاقطاعية ، ومقاومة النظام الاجتماعى . وقارن ابن خلدون فى مؤلفه عن تاريخ العالم بين حياة البداوة والحضر ، وعرض نظرية فى الصراع بين سكان المدن المستقرة ، وقبائل البدو الرحل ، لكى يفسر ازدهار المدن العربية وتدهورها .

ومن ناحية أخرى ، دخلت الديموجرافيا مجال الجغرافيا البشرية وعلم الاجتماع الحضرى، حينما درست الظواهر الاجتماعية فى علاقاتها بتركز السكان . والظاهرة الجديرة بالاهتمام فى هذا الصدد هى انقسام الأقاليم الحضرية إلى مناطق وقطاعات تتميز بملامح اقتصادية، وطبقية ، وعنصرية خاصة . ومن ثم تظهر الإختلافات بين الريف والحضر فيما يتعلق بظواهر مثل : الجريمة ، والطلاق ، والانتحار ، ونوع العلاقات الاجتماعية ، والنظرة الثقافية بصفة عامة . ولقد طور فكرة انقسام المدينة إلى «مناطق وقطاعات» بارك R.E. Park وبيرجس E.W. Burgess وغيرهما ممن ينتمون إلى ما يطلق عليه بالمدرسة الايكولوجية فى الولايات المتحدة . وقد استطاع بارك أن يفرق بين عدة قطاعات فى المدينة الأمريكية : « فهناك قطاعات لا يوجد بها أطفال — وقطاعات أخرى يرتفع فيها عدد الأطفال بصورة ملحوظة مثل : المناطق المتخلفة والضواحى الحضرية التى تقيم فيها الطبقات الوسطى . . . وقطاعات ثالثة يعيش فيها غالبية الشباب غير المتزوجين . . . وقطاعات لا يقبل سكانها على الادلاء بأصواتهم فى الإنتخابات . . . وغيرها ترتفع فيها معدلات

Medieval Cities. *

الطلاق بصورة أعلى من أية ولاية أخرى ، ومناطق فى المدينة ذاتها لا يوجد بها حالات طلاق تماماً . . . وأخرى ترتفع فيها معدلات الانتحار بصورة واضحة ، وقطاعات . . . تنتشر فيها نسبة عالية من الأحداث الجانحين[٥] » . وهناك دراسة أخرى ، قام بها أحد أعضاء هذه المدرسة وهو زورباخ Zorbaugh بعنوان The Golkcoast and the Slum (شيكاجو ١٩٢٩) ، تناول فيها إقليمين متطرفين فى المدينة ، وقارن بين خصائصهما الاجتماعية . وتحاول الدراسات الأيكولوجية الحديثة التوصل إلى تصنيف شامل للأقاليم ، بحيث يحقق التكامل بين فكرتى مناطق والقطاعات . ويمكن أن نضرب مثالا لذلك بالدراسة التى أجراها شومبار دى لوى P. Chombart de Lauwe لمدينة باريس[٦] ، والتى حاول فيها دراسة كل من مناطق التركز ، والوحدات الأولية ، وتوزيع الطبقات الاجتماعية كل على حدة ، ثم جمع بينها جميعاً فى تصنيف عام .

ولقد جذبت الحضرية — كطريقة فى الحياة — إهتمام كثير من الدارسين . وتكشف شواهد عديدة — مثل معدلات الطلاق والانتحار — عن وجود فروق جوهرية بين سكان المدن ، وبين أولئك الذين يسكنون المناطق الريفية ، بل يمكن أن نجد أيضاً تبايناً هائلا داخل المدن الكبرى ذاتها . ولقد حاول علماء الاجتماع تفسير هذه الفروق فى ضوء الموقف الاجتماعى ، والإنتماءات الجماعية لسكان المدن ، لكن ذلك كله انحصر فى نطاق الثقافة السائدة فى المدينة . وقد أوضح زيمل Simmel فى دراسة كلاسيكية[٧] كيف عملت حياة المدينة على النمو الفكرى للفرد ، وأنتجت نموذجاً متميزاً من الأشخاص . وهناك معالجة أقل تفاؤلا قدمها لويس ممفورد Lewis Mumford فى مؤلفه : ثقافة المدن Culture of Cities ، حين أكد الجوانب المرضية للحياة فى المدينة ، مثل عزلة الفرد ، وتفكك صلاته الاجتماعية وشخصيته ، وازدياد الإحباط والملل ، والإحساس بالسطحية . كما عرض لويس ويرث Wirth فى مقاله « الحضرية كطريقة فى الحياة[٨] » لبعض الملامح الرئيسية للحياة الحضرية .

(٥) R.E. Park, in the Urban Community (ed. E. W. Burgess, Chicago, 1926).

(٦) P. Chombart de Lauwe; et .al. Paris et l'aggomération Parisienne (Paris 1952, 2 Vols.).

(٧) G. Simmel, ,,Die Grosstadte und das Geistesleben'' in Die Grosstadt, Dresden 1903. in English in P. K. Hatt and A. J. Reiss, Cities. and Society (Revised Reader in Urban Sociology) (Glencoe 1957).

(٨) American Journal of Sociology, XLIV, 1938, pp. 1 — 24. Reprinted in P.K. Hatt and A. J. Reiss, op. cit.

هذا وقد أثارت الجوانب الكمية للسكان إهتماماً واضحاً فى القرن التاسع عشر ، حيث درست من زاويتين : الأولى هى محاولات التفرقة بين المجتمعات فى ضوء خصائص عنصرية أو قومية ينظر إليها كصفات فطرية . وقد اختفى هذا الإتجاه بصورة تكاد أن تكون كاملة ، بعد أن اتضح عدم وجود ارتباطات جوهرية بين العرق – كما تعرفه الانثروبولوجيا الفيزيقية – والخصائص الفكرية والمزاجية ، التى يهتم بها علماء النفس والاجتماع . وتهتم الدراسات السوسيولوجية الحديثة للعرق بالتمييز العنصرى والعلاقات العنصرية(٩) ، بينما تتناول الطابع القومى – الذى أهملت دراسته إلى حد بعيد – باعتبار أنه نتاج الترتيبات النظامية فى المجتمع ، أو النمط الثقافى الذى ينعكس فى تنشئة الفرد ، أو أنه نتاج كلا العاملين .

وهناك ثانياً دراسات الفروق الفطرية بين الأفراد والجماعات فى المجتمع ، التى ارتبطت بنظريات الصفوة (باريتو) ، أو ترجع إلى الإهتمام بأثر تباين الخصوبة فى نوعية السكان (الفيزيقية أو الفكرية) . وقد ظهر الإتجاه الأخير فى انجلترا خلال حركة الإهتمام بتحسين النسل التى تزعمها فرنسيس جالتون F. Galton ، وتابعه فيها كارل بيرسون ذلك بحركة فكرية أشمل هى « الدارونية الاجتماعية » التى تأثرت Pearson حين كان استاذاً لهذا العلم فى جامعة لندن . ويرتبط كل بالمماثلات العضوية غير الموفقة التى أقامها سبنسر . ولا توجد علاقة وثيقة بين علم تحسين النسل وعلم الاجتماع الحديث ، لكن هناك هناك مشكلة بالذات هى التى ظلت موضع مناقشة ، وهى العلاقة المفترضة بين تباين الخصوبة وطابع الذكاء القومى . وكان الإفتراض الشائع فى هذا الصدد مؤداه ؛ أن تدهور معدل المواليد فى الطبقات العليا فى المجتمع يؤدى إلى فشلها فى تحقيق الإستمرار ، مما يترتب عليه انخفاض تدريجى فى المستوى العام للذكاء . وقد عرضت هذه المشكلة عرضاً ممتازاً فى مقال نشره السير سيرل بيرت Sir Cyril Burt عام ١٩٥٠(١٠) ، ثم درست فى مسح

---

(٩) يوجد مسح مختصر وممتاز للجوانب السوسيولوجية فى دراسة العرق فى

R. Firth, Human Types (2nd edn, London 1956) Ch. 1. "Racial traits and mental differences"

وانظر أيضاً سلسلة منشورات اليونسكو عن « مسألة العرق فى العلم الحديث » التى نشرت الآن فى كتاب . وانظر فى علاقات العرق :

M. Freedman, "Some recent work on race relations; a Critique", British Journal of Sociology, December 1954.

(١٠) Cryil Burt, "The trend of national Intelligence", British Journal of Sociology, 1 (2), June 1950, pp. 154 - 68.

شامل أجراه المجلس الاسكتلندى لبحوث التربية[11]. وكانت النتيجة التى خلص إليها بيرت هى أنه يمكن التوصل إلى حالة من «التوازن» فى هذا الصدد، وأن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث لتحديد طبيعة التغيرات فى المستوى القومى للذكاء، والعوامل المؤثرة فيه. ويبدو أن تحسين مستوى الرفاهية العامة يعد أحد العوامل الهامة، كما كشفت عن ذلك النتيجة التى انتهى إليها المسح الاسكتلندى.

ونستطيع بصفة عامة أن نخلص إلى أن العوامل الاجتماعية لها أهمية كبرى فى تحديد نوعية السكان. وواضح تماماً أن الاعتبارات البيولوجية والعرقية غير ملائمة فى هذا الصدد: والمؤكد أن تباين الخصوبة يلعب دوراً فى تحديد الخصائص العامة للسكان، وإن كان أثره لم يتضح بعد بصورة تطمس تأثير العوامل الأخرى مثل: تحسن مستويات التغذية والرعاية الطبية، والإسكان، والتعليم.

سكان الهند:

أفادت دراسة مشكلات السكان فى الهند (إذا ما قورنت بغيرها من الدول المتخلفة اقتصادياً) من المعلومات الأساسية الهائلة المتضمنة فى التعداد المنظمة، والمسوح الإحصائية، وبعض الدراسات الأخرى[12]. وعلى الرغم من نقص بعض البيانات الأساسية — نتيجة عدم كفاءة نظام تسجيل المواليد والوفيات والهجرة — إلا أنه ليس من الصعب أن نقدم صورة صادقة إلى حد ما، عن تغيرات السكان فى الهند خلال الثمانين عاماً الماضية.

---

(۱۱) Scottish Council for Research in Education, The Trend of Scottish Intelligence (London 1949), and Social Implications of the 1947 Scottish Mental Survey (London 1953).

وقد كشف هذا المسح عن ارتفاع المستوى العام للذكاء بين عامي ۱۹۳۲ — ۱۹٤۷.

(۱۲) أجرى أول تعداد (نوعى) الهند فى الفترة من ۱۸٦۷ — ۱۸۷۲، والتعداد الثانى عام ۱۸۸۱، ثم أجريت تعدادات سنوية منذ ذلك الوقت. ويحتوى تقرير التعداد — بالإضافة إلى إحصاءات السكان — على معلومات عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية، وهى معلومات تكملها المسوح الإحصائية، التى أجريت لأول مرة عام ۱۸٦۹، ثم اختصرت فى: Imperial Gazetter of India (۱۸۸۱) ونشرت بعد ذلك بانتظام. وأهم مسح شامل لسكان الهند هو ذلك الذى نشره كينجزلى دافيز فى: The Population of India and Pakistan (برنستون ۱۹۱۵). ولمعرفة تفاصيل أخرى عن مصادر دراسة السكان أنظر القائمة البيبليوجرافية الواردة فى نهاية هذا الباب.

جدول رقم (١)

تقديرات السكان خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتى ١٨٧١ – ١٩٦١ *

الهنـــد

السنة	الإقليم الهندى (بالمليون)	بالمليون	النسبة المئوية للزيادة خلال العقود السابقة
١٨٧١	٢٥٥,٢	—	—
١٨٨١	٢٥٧,٤	—	—
١٨٩١	٢٨٢,١	—	—
١٩٠١	٢٨٥,٣	٢٣٥,٥	٢,—
١٩١١	٣٠٣,—	٢٤٩,—	٥,٨
١٩٢١	٣٠٥,٨	٢٤٨,٢	٤,—
١٩٣١	٣٣٨,٢	٢٧٥,٥	١١,—
١٩٤١	٣٨٩,—	٣١٤,٩	١٤,١
١٩٥١	—	٣٥٦,٩	١٣,٣
١٩٦١	—	٤٣٦,٤	٢٢,٣

(* يلاحظ أن هذه الأرقام حتى عام ١٩٤١ أخذت عن مؤلف كنجزلى دافيز : سكان الهند وباكستان . أما التقديرات المتعلقة بالفترة المنحصرة بين سنتى ١٨٧١ – ١٩٢١ فهى تقديرات أمكن الحصول عليها بعد تصحيح بيانات التعداد بالطرق التى تضمنها الكتاب. أما أرقام عام ١٩٥١ فهى مأخوذة عن تقرير التعداد الهندى ، و ١٩٦١ عن التقرير المبدئى للتعداد) .

والشىء الجدير بالاهتمام أن سكان الإقليم الهندى قد تزايدوا خلال الفترة فيما بين عامى ١٨٧١ – ١٩٤١ . وليست هناك – فى الواقع – ملاحظات جوهرية حول هذه الزيادة . فقد شهدت معظم بلاد العالم هذه الظاهرة خلال نفس الفترة . يضاف إلى ذلك أن المعدل الحقيقى للنمو خلال الفترة كلها (نحو ٠,٦٪ فى السنة) كان أقل منه على مستوى العالم كله ، كما كان أقل بكثير عنه فى بلاد أوروبا والولايات المتحدة أو اليابان خلال

نفس الفترة . أما الخاصية المميزة لموقف الهندى فهى أن نمو السكان كان مصحوباً بمعدل أقل للتنمية الصناعية ، وأن نسبة نمو السكان قد ارتفعت فى العقود الأخيرة ، بينما انخفضت فى البلاد الأوروبية وأمريكا الجنوبية . وربما أمكننا القول أن مشكلات السكان فى الإقليم الهندى ترجع إلى الحقيقة التى مؤداها ؛ أنه قد حدثت بالفعل زيادة سريعة فى معدلات السكان ، قبل ظهور التصنيع بصورته الحالية ، وأنه من المتوقع أن تستمر الزيادة السريعة قبل تطبيق المقاييس الاجتماعية للخصوبة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . ويحق لنا الآن أن نناقش بيانات الإقليم الهندى : فبيانات التعداد المتعلقة بعامى ١٩٥١و١٩٦١ ، ثم إعادة تقدير بيانات التعداد خلال عامى ١٩٣١ و ١٩٤١ ، توضح لنا أن هذه الملاحظة تنطبق على الهند بصفة عامة . ففى الفترة الأخيرة المنحصرة فيما بين عامى ١٩٥١ و١٩٦١ كانت نسبة الزيادة السنوية للسكان هى ٢,٢٪ . ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢,٥٪ خلال الفترة المنحصرة فيما بين عامى ١٩٦١و١٩٦٦ . ولا شك أن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه النسبة العالية للنمو بالغة الخطورة .

أما المؤثرات المباشرة فى حجم السكان فهى الخصوبة ، والوفيات ، والهجرة . ويلاحظ فى حالة الهند أن هناك نسبة محددة ومستمرة يفقدها حجم السكان عن طريق الهجرة ، وإن كانت ضئيلة للغاية بحيث لا تؤثر فى حجم السكان أما أهم العوامل فهما : الخصوبة والوفيات . وقد انخفضت معدلات المواليد والوفيات خلال القرن الحالى ، لكن الانخفاض كان أكثر وضوحاً بالنسبة لمعدلات الوفيات . وقد سبق أن أشرنا إلى الصعوبات التى تواجه حساب معدلات المواليد والوفيات فى الهند ، نتيجة عدم كفاية نظام التسجيل . ويوضح الجدول التالى المتوسطات لكل عشر سنوات بعد حسابها من واقع سجلات خاصة ، وباستخدام تقديرات حسبت بطريقة والقايا المعكوسة .

جدول رقم (٢)

معدلات المواليد والوفيات خلال عامى ١٩٥٠ — ١٩٥١

العقد	المسجلون		التقديرت طبقا لطريقة البقايا المعكوسة	
	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات
١٩٠١ — ١٩١٠	٣٧	—	٤٨,١	٤٢,٦
١٩١١ — ١٩٢٠	٣٧	٣٤	٤٩,٢	٤٨,٦
١٩٢١ — ١٩٣٠	٣٣	٢٦	٤٦,٤	٣٦,٣
١٩٣١ — ١٩٤٠	٣٤	٢٣	٤٥,٢	٣١,٢
١٩٤١ — ١٩٥٠	٢٨	٢٠	٣٩,٩	٢٧,٤

المصدر : S. Chandrasekhar, Population and Planned Parenthood in India, P. 8.

ومن المتوقع أن يستمر انخفاض نسبة الوفيات ، كلما اتسع نطاق الخدمات الاجتماعية ، والرعاية الطبية بصفة خاصة ، وارتفاع المستوى العام للمعيشة . وليس هناك توقع أكيد فيما يتعلق باتجاه نسبة المواليد . كما لا توجد حتى الآن سوى دلائل قليلة حول المؤثرات الاجتماعية القوية التى يمكن أن تؤدى إلى تحديد حجم الأسرة تحديدا متعمداً. وقد سبق أن أوضحنا — فيما يتعلق بالبلاد الصناعية المتقدمة — أن تحديد حجم الأسرة قد ظهر أول ما ظهر فى المراكز الحضرية ، وبين الطبقات الاجتماعية العليا . ويبدو أن انخفاض نسبة الخصوبة فى المناطق الحضرية بالهند ، يرجع إلى التوزيع غير المعتدل لمعدلات الجنسين فى هذه المناطق ، التى تميزت بوجود أعداد قليلة من النساء ، وغياب زوجات العمال الشباب . ويلاحظ أيضاً أنه برغم الانخفاض الملحوظ فى معدلات الخصوبة بين الطوائف العليا والجماعات ذات الدخل المرتفع ، إلا أن ذلك لا يرجع فى الظاهر إلى تبنى فكرة الحجم المحدود للأسرة ، بقدر ما هو راجع إلى الامتثال المطلق لقواعد الطائفة فيما يتعلق بزواج النساء الأرامل مرة ثانية(١٣)

ومما هو جدير بالذكر أن بعض الدارسين فى الهند قد يتجاهلون مشكلة السكان ،

---

(١٣) انظر فى هذه النقطة : S. Chandrasekhar, op. cit.

أو أنهم يذهبون إلى أن نمو السكان لا يرتبط بمشكلة الفقر أو النمو الاقتصادى . ومن الصعب أن نسلم بصحة هذه الآراء . فالمعدل الحالى لزيادة السكان مرتفع ، مما يترتب عليه إضافة أعداد أخرى إلى حجم السكان سنة بعد أخرى . وإذا كان لنا أن نقدر نتائج ذلك ، فيمكننا القول بأن المعدل الحالى للنمو الاقتصادى ، أقل بكثير مما هو مطلوب للاحتفاظ لهذه النسبة الزائدة للسكان بمستوى معيشتها المنخفض حالياً . أما إذا استمرت هذه الزيادة ، فسوف تشكل إحدى المعوقات المباشرة للتنمية الاقتصادية ، ومن ثم تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة(١٤). وكانت النتيجة التى أكدها الباحثون أنه من الضرورى وضع سياسة قومية للتحكم فى زيادة نسبة السكان وتحديدها . وهذه هى وجهة النظر التى تأخذ بها لجنة التخطيط الحكومى ذاتها. وهناك مشكلات تتعلق بكيفية تحقيق هذه الأهداف . وقد تكون المساعدات العامة للهجرة أحد أساليب خفض معدل الزيادة ، لكنها يجب أن تنتشر على نطاق واسع ، لكى تحقق فائدتها بالنسبة للمهاجرين الهنود (نحو ٦ مليون شخص فى السنة) ، إلا أنه من العسير أن تستوعب المناطق الأخرى من العالم هذا العدد الضخم . يبقى بعد ذلك فقط ضبط نسبة المواليد . لكن السؤال الآن : كيف يمكن تشجيع هذه السياسة وجعلها ممكنة عملياً ؟ لا شك أن هناك بعض المؤثرات الملائمة. أولا أن الديانة الهندوسية لا تعارض ضبط النسل؛ ويبدو أيضاً أن الأعراف السائدة فى المجتمع الهندى بصفة عامة لا تعارض كثيراً هذه العملية : وثانياً: أن نمو الصناعة والحياة الحضرية ، سوف يعمل فى المدى البعيد ، على إثارة هذه الرغبة من أجل تحديد حجم الأسرة ، كما حدث ذلك فى المجتمعات الغربية التى خضعت لنفس هذا التأثير لكن الصعوبة تتمثل فى أننا بحاجة الآن إلى تحديد حجم الأسرة لكى لا تواجه التنمية الصناعية معوقات . إن العوامل المؤثرة فى هذا الصدد هى الفقر والجهل . ولا شك أن تحديد حجم الأسرة مسألة ملحة فى القرى ، حيث يعيش ٨٥٪ من سكان الهند . غير أن هذه القرى تنقصها أشياء كثيرة جداً لها نفس أولوية عيادات ضبط النسل (وهى فى نظر السكان أنفسهم تعتبر ذات فائدة مباشرة لهم) . ويلاحظ أن الجهل وانتشار الخرافات ، يجعلان من العسير شيوع المعرفة بوسائل ضبط النسل . يضاف إلى

...

(١٤) انظر تقرير خبراء مؤسسة فورد الذى نشر فى مايو ١٩٥٩ ، حيث قدروا زيادة سكان الهند بحوالى ٤٨٠ مليون عام ١٩٦٥ ؛ بينما سوف يكفى الإنتاج الزراعى فقط لإطعام حوالى ٣٦٠ مليوناً تقريباً ..

ذلك أنه لا تزال هناك عواطف قوية نحو التمسك بالأسر الكبيرة .

والواقع أن توزيع سكان الهند يختلف تماماً عنه فى المجتمع الصناعى المتقدم . فحوالى خمسة أسداس السكان يعيشون فى ٥٥٠,٠٠٠ قرية هندية . أما النسبة الكبرى الباقية فتعيش فى المدن الصغيرة . وفى عام ١٩٥١ كان حوالى ٧٦ مدينة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وخمس مدن فقط (هى بومباى ، وكلكتا ، ومدراس ، وحيدر آباد ، وديلهى الجديدة والقديمة معاً) هى التى يزيد عدد سكانها عن المليون . وهكذا تتصل معظم مشكلات السكان بالمجتمع الريفى الزراعى . ويزيد من تعقيد هذه المشكلات أن هذا المجتمع يتجه نحو التصنيع والتحضر . وقد استمر نمو المدن منذ عام ١٨٨١ على الأقل (بعد أن أصبحت بيانات التعداد متاحة) . وكان سكان الحضر (١٥) يمثلون ٩,٣ ٪ من مجموع السكان عام ١٨٨١ ، و١٢,٨ ؛ فى عام ١٩٤٩ . ثم تضاعف عدد المدن الكبرى خلال عشرين عاماً (التى تضم ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) من ٣٨ مدينة عام ١٩٣١ إلى ٧٦ مدينة عام ١٩٥١. ومنذ عشرين عاماً فقط — وبخاصة منذ عام ١٩٤٧ — أخذ التحضر ينمو سريعاً .

وهكذا نلاحظ أن الحياة الحضرية بقيمها ومشكلاتها ، لا تسيطر على حياة المجتمع ككل ، برغم أن نتائجها آخذة فى النمو . ولقد كان للهجرة إلى المدن ، وتحسن أساليب الاتصال . نتائج هامة على تنظيم القرى ونظام الطائفة ؛ حيث كشفت دراسة حديثة أجراها ديوب S.C. Dube (١٦) عن أثر مدينة حيدر آباد على البناء السياسى ، وعلاقات الطائفة ، والقيم العامة فى قرية داخل حدودها . وهناك دراسة أخرى أجراها بيلى F.G. Bailey (١٧) لأحدى القرى الواقعة فى مرتفعات أوديشيا ، والأكثر قرباً من المراكز الحضرية ، كشفت عن مدى تأثير النسق الاقتصادى الأكبر فى نمو التجارة ، وتطور الإدارة القومية ، بصورة أدت إلى زوال العزلة السياسية ، مما أثر تأثيراً ملحوظاً فى فى تنظيم القرية . لكننا لا نجد حتى الآن سوى عدد محدود جداً من الدراسات المنظمة لما يحدث فى المدن ذاتها . ومع ذلك فهناك بعض المؤشرات الواضحة التى أمكن التوصل إليها . فمن المعروف — مثلا — أن نسبة التوزيع النوعى تشذ فى المدن ، بل وتزداد شذوذاً

---

(١٥) وذلك تبعاً لتعريف التعداد للحضر بأنه يستوعب ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر .

(١٦) S. C, Dube, Indian Village (London 1955).

(١٧) F. G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (Manchester 1957).

فى المدن الكبرى : فهناك ١٢٣ رجلا لكل مائة امرأة فى المناطق الحضرية بصفة عامة ، بينما فى المدن الكبرى (التى يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة) يبلغ عدد الرجال ١٦٢ رجلا لكل مائة امرأة . وهذه إحدى خصائص مرحلة التحول نحو الحضرية ، التى يتجه فيها الذكور الشباب غير المتزوجين للعمل فى المدن ، بينما يترك المتزوجون زوجاتهم فى القرى[١٨]. وهناك بعض الجماعات الدينية أكثر تحضراً من غيرها . فالإيرانيون واليهود متحضرون تماماً ، والمسيحيون إلى حد ما . ويبدو أيضاً أن المسلمين أكثر تحضراً من الهندوس[١٩]. كذلك يلاحظ أن سكان الحضر أكثر تعلما كما هو متوقع .

ولا توجد حتى الآن سوى معلومات ضئيلة حول أثر الحياة الحضرية فى طابع العلاقات الاجتماعية ، أو فى المعتقدات والاتجاهات . إذ تكاد تنعدم هذه المعلومات فيما يتعلق بالدين فى المناطق الحضرية ، وقليل جداً ما هو معروف عن عضوية الطائفة ومدى التزام قواعدها. وعموماً فإن هناك ثلاثة مسوح حضرية حديثة هى : بوبى جاماج A. Bopegamage **ديلهى : دراسة فى الاجتماع الحضرى** (بومباى ١٩٥٧) * وبرابهو P.N. Parbhu **دراسة للآثار الاجتماعية للتصنيع على العمال الصناعيين المهاجرين من المناطق الريفية إلى مدينة بومباى**[٢٠] ، وفينكاتارايابا Venkatarayappa **بانجلور : دراسة اجتماعية أيكولوجية** (بومباى ١٩٥٧) ** . وتمثل هذه الدراسات جميعاً بداية طيبة[٢١]. وقد أوضح الدكتور

---

(١٨) قارن ذلك بدراسات سكان الحضر فى أفريقيا وأماكن أخرى من العالم . وقد عرضت مجموعة من هذه الدراسات فى :

Social Implications of Industrialisation and Urbanization in Africa South of the Sahara (UNESCO, Paris 1956) Part 1, "Introductory Survey" (Daryll Forde) and Part 11, "Survey of recent and current field studies" (Merran McCulloch).

(١٩) Kingsley Davis, op. cit, p. 142.

* Delhi : A Study in Urban Sociology.

(٢٠) In Social Implications of Industrialisation and Urbanisation (UNESCO) Calcutta 1956, pp. 49 — 106.

** Bangalore : A Socio-Ecological Study.

(٢١) اهتمت المسوح الاجتماعية – الاقتصادية لإحدى وعشرين مدينة هندية – التى أجريت بإشراف لجنة برامج البحوث المنبثقة عن اللجنة العامة للتخطيط – بالنواحى الاقتصادية فى المحل الأول ومن الدراسات المنشورة التى تحتل أهمية خاصة دراسة :

Kanpur, D.N. Majumdar, Social Contours of an Industrial city, Bombay. 1960.

وهى تشتمل على نتائج بحث تناول تخطيط الأسرة .

بونى جاماج فى دراسة تفصيلية لجماعتى جوار (وهى دراسة كانت تشكل جانباً من المسح الذى قام به) . كيف يكون التأثير المتبادل بين الطائفة والمكانة الاجتماعية ؛ حيث لاحظ « أن أحد الفروق الجوهرية بين الجماعتين هى أن الأفراد ذوى المكانة الاقتصادية التعليمية الواحدة ، لديهم مشاعر أفضل للجوار ، حتى ولو كانوا ينتمون إلى ديانات مختلفة » (ص ١٠٣) . فنى إحدى جماعات الجوار التى تنتشر فيها الديانة المسيحية ، توجد صلات اجتماعية قوية بين المسيحيين والهندوس من الطوائف العليا ، لكن هذه الصلات لا تدفع الهندوس إلى تقبل الطعام — مثلا — من المسيحيين فى حفلات الزواج أو حتى فى منازلهم . وفى إحدى مناطق مدينة ديلهى وهى كارل باج يلاحظ أيضاً أن الفروق الطائفية والتعصب يلقيان تدعيما من المكانة الاجتماعية الاقتصادية . فالتعصب ضد الشامارز Chamars (والذين تتمثل مهنتهم التقليدية فى دبغ الجلود وصناعة الأحذية) قد أدى إلى زيادة تضامنهم الاجتماعى ، والسلوك كجماعة طائفية متماسكة فى الانتخابات . (ص ص ١٠٨ — ١٠٩) .

كذلك كشفت دراسة الدكتور برابهو عن مدى تعلق المهاجرين الجدد إلى المدينة ، بالقرية التى وفدوا منها . فحوالى نصف العينة المدروسة (٥٢٣ مبحوثاً) كانوا يترددون على على قريتهم مرة فى العام ، وكان كل أفراد العينة يرغبون فى التردد بصفة منتظمة ومستمرة . كما أن الذين هاجروا مع أسرهم ، كانوا يسمحون لها بالتردد على القرية كلما سنحت لهم الظروف بذلك . ومن ناحية أخرى ، كان أكثر من نصف العينة يرغبون فى تنشئة أبنائهم فى المدينة نظراً لتوافر فرص التعليم بصورة أفضل منها فى القرية . وهكذا لوحظ — على نحو ما أشار الدكتور برابهو — أن المهاجرين يعيشون بين ثقافتين إحداهما حضرية والأخرى ريفية ، وأن القيم الحضرية لم يكتب لها السيادة حتى الآن . لكن الانتقال المستمر بين القرية والمدينة ساعد على نشر أفكار ، وقيم ، وأساليب جديدة للسلوك ، وكانت الثقافة الريفية تفيد باستمرار من اتصالها بالثقافة الحضرية (ص ٨٥) وقد درس الدكتور برابهو تأثير حياة المدينة على وضع المرأة ، وعلى بعض الاتجاهات الاجتماعية . فنى المدينة يتمتع النساء بحرية أكثر على الحركة والاتصال ، ويقبل أزواجهم ذلك كشىء مرغوب فيه . وقد حدثت أيضاً تغيرات فى الزى وفى تقييم التعليم . كما اختفت القواعد الطائفية الملزمة ، وأصبحت الفروق الطبقية على أساس الثروة أكثر وضوحاً ، وأشد وطأة . يضاف إلى ذلك أن حوالى ثلاثة أرباع المهاجرين عبروا عن استيائهم من نظام الطائفة ،

ولم يعترض أكثر من النصف على الزواج بين الطوائف . كما امتدح معظم أفراد العينة الأسرة المشتركة ، التي أصبحت وظيفتها أكثر وضوحاً في المدينة بوصفها نظاماً يحقق المساعدة المساعدة المتبادلة(٢٢).

ويعتبر التحضر ونتائجه من المجالات الرئيسية للدراسة بين علماء الاجتماع في الهند . وقد كشفت الدراسات التاريخية عن العوامل التي منعت ظهور طبقة حضرية متوسطة من النموذج الغربي فيما قبل فترة الحكم البريطاني(٢٣) ، وعن نموها البطيء خلال القرنين التاسع عشر والعشرين(٢٤). فما هي — إذن — أيديولوجية هذه الطبقة الحضرية المتوسطة وتأثيرها الاجتماعي والسياسي في المجتمع الآن ؟ وما هو الطابع المميز للطبقة العاملة الحضرية ومدى تأثيرها ؟ وكيف تؤثر هذه الطبقات الحضرية في نظام الطائفة ، وكيف تنتقل أفكارها إلى القرى ، وما مدى تقبلها لها ؟ لقد بدأت دراسة هذه المشكلات في الظهور ، لكن هناك حاجة ماسة إلى بحوث تفصيلية أكثر تحديداً ، وتعاون أوثق في هذا المجال بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين .

---

(٢٢) Cf. the comments of Kizaemon Ariga, "Problems of the Asian Family System" Transactions of the Third World Congress of Sociology (London 1957) Vol. VIII.

« تضم الأسرة في آسيا — بوجه عام — أعضاء أكثر من تلك التي تضمها الأسرة في العالم الغربي . . . وهذه الأسرة هي النتيجة الحتمية لانخفاض مستوى الإنتاجية وضعف السياسة الاجتماعية من جانب الحكومة في بلاد آسيا . . . » (ص ص ٢٣٥ — ٢٣٦).

(٢٣) See A. K. Nazmul Karim, Changing Society in India and Pakistan, Ch. 3, "Changing Urban Patterns".

(٢٤) A. R. Desai, Social Background of Indian Nationalism, Ch. II, "Rise of New Social Classes in India".

الفصل السادس

نماذج الجماعة الاجتماعية

إن توزيع السكان فى جماعات اجتماعية ، وحجم هذه الجماعات وعددها ، وخصائصها ، تعتبر من الملامح الهامة لبناء المجتمع . ويرى جينزبرج أن « وصف وتصنيف النماذج الأساسية للجماعات والنظم الاجتماعية يشكل دراسة البناء الاجتماعية[1] » . ومن العسير ، فى البحوث الواقعية ، بل وربما أيضاً من غير المألوف أن نقيم تفرقة جامدة بين دراسة الجماعات ودراسة النظم ، طالما أن الأخيرة (التى يمكن تعريفها بأنها أنماط السلوك الدائمة) تنشأ عن أنشطة الجماعات . إلا أنه من الملائم أن نعالج أولا التجمعات المختلفة بين السكان ، وذلك لأغراض تتعلق بالعرض .

ونستطيع أن نبدأ بالتفرقة بين الجماعات الاجتماعية الحقيقية ، والتجمعات الأخرى التى وصفها بعض الدراسين بأنها تشبه الجماعات . ويمكن تعريف الجماعة الاجتماعية بوصفها تجمعاً للأفراد فيه : (١) تنشأ بينهم علاقات (٢) يكون كل فرد واعياً بالجماعة ذاتها وبالرموز السائدة فيها . وبعبارة أخرى إن للجماعة الاجتماعية بناءاً أو تنظيما أساسياً على الأقل (يتضمن القواعد والطقوس) ، وأساساً سيكولوجياً يتمثل فى وعى أعضائها . وبهذا المعنى تصبح الأسرة ، والقرية والأمة ، والنقابة ، والحزب السياسى جماعات اجتماعية . أما تلك التى تشبه الجماعات فهى « تجمع » ينعدم فيه البناء أو التنظيم ، وقد لا يكون الأعضاء فيه على وعى بوجود الجماعة ؛ ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية ، وجماعات المكانة ، وجماعات العمر والجنس ، والحشد ، تشبه الجماعات غير أن هذه الأمثلة تجعلنا نذهب إلى أن الحد الفاصل بين الجماعات والجماعات الشبيهة ، غير ثابت ومتميع ، ذلك أن الثانية قد تساعد على ظهور جماعات اجتماعية منظمة ،

---

(١) M. Ginsberg, The Scope and Methods of Sociology", in the Study of Society (ed. F.C. Bartlett et al; London 1939), Cf. R. Firth. Human Types (2nd ed. Londong (1956), p. 89.

« يتضمن البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى النماذج المختلفة للجماعات التى يكونها الأفراد والنظم التى يشاركون فيها » .

مثلما تؤدى الطبقات إلى تأسيس الأحزاب السياسية ، أو أن تؤدى جماعة الإناث إلى إنشاء منظمات نسائية ، وكذلك جماعات العمر التى أصبحت فى بعض المجتمعات البدائية طبقات للعمر .

ويمكن تصنيف الجماعات الاجتماعية بطرق مختلفة . فقد نهتم أولا بطبيعة العلاقة بين الأعضاء . والتفرقة الشهيرة فى هذا الصدد هى التى اقترحها تونيز Tonnies لأول مرة بين المجتمع المحلى والمجتمع . ويشير المجتمع المحلى إلى نموذج « للحياة المشتركة القائمة على الروابط الأولية الخاصة » . وقد عرض تونيز لأمثلة لهذا النوع من العلاقات كالأسرة وجماعة القرابة والجوار (القرية) وجماعة الأصدقاء . أما الرابطة (المجتمع) فيعرفها بأنها « حياة عامة » ، حيث تكون عضويتها شعورية ومتعمدة . والأمثلة الأساسية التى يشير إليها تونيز فى هذا الصدد هى الجماعات التى تهتم أساساً بالمصالح الاقتصادية . وقد استخدم تونيز معيارين أساسيين فى تعريفه للمجتمع المحلى والرابطة . **الأول**: أن الأفراد فى المجتمعات المحلية يندمجون فى الجماعة تماماً كأشخاص ، بحيث يستطيعون إشباع رغباتهم فيها ، بينما لا يندمج الأفراد بهذه الصورة الكلية فى الرابطة ، بل إنهم ينظرون إلى إشباع غايات نوعية خاصة **والثانى** : أن المجتمع المحلى يعتمد على الرباط الشعورى أو العاطفة المشتركة بين الأفراد بينما تستمد الرابطة وحدتها من الاتفاق العقلى بين المصالح[٢] .

وقد طبق تونيز فى دراسته هذه التفرقة بين المجتمع المحلى والرابطة على الجماعات الاجتماعية فى المجتمع ، وعلى المجتمعات ذاتها أيضاً . وهى بالمعنى الأخير تقترب من تلك التفرقة التى تقام بين نموذجين كبيرين للمجتمع ، والتى سوف نناقشها فى الفصل القادم . أما حينما تطبق على الجماعات فهى تشبه تلك التفرقة التى أقامها كولى C.H. Cooley بين الجماعات الأولية وغيرها[٣] . « إننى أقصد بالجماعات الأولية تلك التى تتميز بالتعاون والصلات الخاصة القائمة على المواجهة المباشرة . أما النتيجة السيكولوجية لهذه الصلات الصلات الحميمة فهى انصهار الفرديات فى وحدة مشتركة ، بحيث تصبح الذات الفردية

---

(٢) F. Tonnies, Community and Association (1887; English trans. London 1955).

(٣) C.H. Cooley, Social Organization (1909).

يلاحظ أن مصطلح « الجماعة الثانوية » الذى لم يستخدمه كولى . قد ظهر لكى يشير إلى نموذج للجماعة يعارض الجماعة الأولية .

ـ لأغراض متعددة ـ هى الحياة المشتركة وهدف الجماعة . . . وهى أيضاً تنطوى على ذلك النوع من التعاطف والتوحد المتبادل الذى نعبر عنه تلقائياً بكلمة « نحن »(٤) : ويتضمن تعريف كولى السابق للجماعة الأولية ثلاثة شروط هى : التقارب الفيزيقى بين الأعضاء ، وصغر حجم الجماعة ، والطابع الاستمرارى للعلاقة . أما تونيز فقد أراد ـ من ناحية أخرى ـ تطبيق التفرقة التى أقامها على كافة الجماعات الاجتماعية . ومما هو جدير بالملاحظة أن الأمثلة التى ذكرها للمجتمع المحلى (الأسرة ، والقرية ، وجماعة الأصدقاء ، ومدن العصور الوسطى) تتحقق لها ـ بدرجات مختلفة ـ هذه الشروط .

وهكذا يكون لدينا عدداً من المعايير التى يمكن تطبيقها فى تصنيف الجماعات الاجتماعية وهى : الهدف الذى توجد الجماعة من أجله ، والطابع العاطفى أو الفكرى للعلاقات السائدة بين أعضاء الجماعة ، والطبيعة الشخصية أو اللاشخصية لهذه العلاقات ، وحجم الجماعة ، واستمرارها . وقد حظيت بعض هذه العوامل باهتمام أكثر من غيرها. فحجم الجماعات درس من زوايا مختلفة ، حيث فحص زيمل فى مقال شهير له(٥) ، العلاقة بين عدد الأعضاء وبناء الجماعة . كما أوضح فى دراسة أخرى كيف يؤدى تركز السكان فى المدن إلى تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية للأفراد(٦) . ولقد ناقش غيره من علماء الاجتماع المشكلة العامة الخاصة بالتغيرات فى درجة التنظيم الاجتماعى وقد سبق أن رأينا كيف أن دوركايم قد فسر تقسيم العمل وظهور نموذج جديد للمجتمع يعتمد على التضامن العضوى نتيجة نمو السكان ، وكيف أن هوبهوس قد عد زيادة درجة التنظيم هذه باعتبارها أحد معايير التطور الاجتماعى ، وإن كان فحص فى الوقت ذاته نتائج هذه الزيادة بالنسبة للعوامل الأخرى المؤثرة فى التطور . ومن الواضح أن إحدى مشكلات الحياة الاجتماعية تتمثل فى إيجاد التضامن الاجتماعى والمحافظة عليه ، وبخاصة فى الجماعات الكبيرة ، التى يتعذر فيها إيجاد علاقات اجتماعية وثيقة ، كما هو الحال فى الجماعات الأولية(٧) .

---

(٤) Op. cit, p. 23.

(٥) G. Simmel, "The number of members as determining the Sociological Form of the group" American Journal of Sociology, VIII, 1902.

(٦) G. Simmel, "The Metropolis and Mental life" reprinted in Hatt and Reiss, op. cit.

(٧) See G.C. Homans, the Human Group (1948) Ch. 18, "Groups and Civilization"; R. C. Angell, The Integration of American Society (New York and London 1941).

ولقد اتخذت الدراسات الحديثة للجماعات الاجتماعية مسارات مختلفة . فهناك محاولات متعددة للتوصل إلى تصنيف منظم للجماعات. ولعل إحدى المحاولات الشاملة هي تلك التي قام بها جيرفيتش حينما اقترح خمسة عشرة معياراً للتصنيف هي : المحتوى، والحجم والاستمرار والإيقاع ، وتقارب الأعضاء ، وأساس التكوين (الطوعية مثلا) والانضمام إلى العضوية (مفتوحة ، أو شبه مغلقة أو مغلقة) ، ودرجة التنظيم ، والوظيفة ، والتوجيه ، والعلاقة بالمجتمع الأكبر ، والعلاقة بالجماعات الأخرى ونمط الضبط الاجتماعي، ونمط السلطة ، ودرجة الوحدة[٨]. ويتضمن إطار التصنيف هذا كثيراً من الأبعاد التي ارتكزت عليها التمييزات السابق مناقشتها . ويبقى بعد ذلك أن توضح مدى قدرة هذه المعايير الإضافية على التوصل إلى تصنيف يكشف عن الفروق الجوهرية بين الجماعات .

وهناك مدخل آخر تمثله بوضوح دراسة هومانز G.C. Homans للجماعات الأولية[٩]. وقد حدد هومانز عدة مبررات لدراسة هذه الجماعات ، من بينها « أنه ربما يصعب علينا أن نتوصل إلى صيغة سوسيولوجية تأليفية تنطبق على المجتمعات المحلية الكلية والأمم ، ولكن من الممكن جداً أن نتوصل إلى صيغة تنطبق على الجماعة الصغيرة »[١٠] . وهكذا استهدفت محاولته صياغة تعميمات يمكن أن تصدق على كافة الجماعات الاجتماعية ، وذلك على أساس إعادة تحليل بيانات مستقاة من بعض الدراسات الأميريقية الشاملة . ونقطة الاهتمام هنا تتمثل في تتبع أوجه التشابه ، لا في دراسة الفروق ، كما هو الأمر في حالة محاولات التصنيف . وبينما كان التحليل والتفسير الذي قدمته الدراسات الأصلية للبيانات له فائدته ، إلا أن التعميمات التي خلص إليها كانت مخيبة للآمال سواء فيما يتعلق بأهميتها أو باحتمال صدقها . فمن العسير مثلا أن نقبل القضية التي مؤداها: أنه كلما اشتد التفاعل بين الأشخاص — بحيث لا تكون مبادرة شخص معين بالتفاعل أكثر من الأشخاص الآخرين — زادت درجة تقبلهم لبعضهم وشعورهم بالراحة أثناء وجودهم معاً (ص٢٣٤) . والحقيقة أن المثال الذي قدمه عن العلاقات بين الأخوة لم يكن موفقاً، طالما أنه يمكن أن ينشأ بين الأخوة الأشقاء بعض مظاهر النفور الشديد . ويبدو أن الوصف الذي قدمته إيفي كومبتون بيرنيت Burnett للحياة الأسرية أقرب إلى الحقيقة من ذلك الذي قدمه هومانز .

---

(٨) Georges Gurvitch, La Vocation actuelle de la Sociologie (2nd edn. 1957) Vol. I, Ch. 5, "Typologie des groupements Particuliers".

(٩) G.C. Homans. op. cit.

(١٠) أنظر المعالجة الشاملة : J. L. Moreno, Who Shall Survive ? (Washington, 1934).

وعلى أية حال فإن أعمال هومانز قد أعادت الاهتمام بدراسة الجماعات الأولية . كما أن هذا الاهتمام قد تدعم بدوره من خلال التطورات اللاحقة ، مثل الدراسات السوسيومترية (القياس الاجتماعى) التى قام بها مورينو J. L. Moreno[١١]. وأهم ما يجذب الاهتمام فى دراسة الجماعات الصغيرة هو إمكانية التجربة . وقد ظهرت بالفعل بعض الدراسات الهامة — وإن كانت محدودة — التى سارت فى هذا الاتجاه .

وقد أكد هومانز فى مؤلفه أن دراسة الجماعات الصغيرة هى فقط أحد المداخل الممكنة لدراسة المجتمع ، لكنه فى مواضع أخرى ، كان يتحمس لتحليل الجماعة الصغيرة ، بصورة تجعله يتجاهل الحقيقة السابقة .

وتكشف أعمال كولى عن خطأ واضح حيث كتب عن الجماعات الأولية يقول : « إنها أولية بمعانى متعددة أهمها أنها أساسية فى تكوين طبيعة الفرد الاجتماعية ومثالياته » ، وكذلك « من حيث أنها لا تتغير بنفس درجة العلاقات الأخرى ، ولكنها تمثل مصدراً دائماً نسبياً تنبع عنه هذه العلاقات. . . (وهى) مصدر الحياة لا بالنسبة للفرد فحسب ، بل وللنظم الاجتماعية أيضاً » . ويبدو أن كولى وبعض علماء الاجتماع المحدثين يرون أنه من الممكن الانتقال مباشرة من دراسة الجماعات الصغيرة إلى دراسة المجتمعات الشاملة ، وتلك فكرة ترتبط بالنظرة إلى الجماعات الصغيرة باعتبارها تؤثر فى الحياة الاجتماعية تأثيراً بالغاً . ومع ذلك فإن الشواهد كلها تؤيد النتيجة العكسية . فمن وجهة النظر التاريخية نلاحظ أن المجتمع هو الذى يشكل الجماعات الصغيرة لا العكس. فالأسرة الغربية الحديثة — مثلا — هى نتاج التصنيع . كما أن التحول الذى طرأ على مجتمع القرية يرجع إلى عوامل التغير الكبرى فى المجتمع ككل . ويبدو ذلك واضحاً فى الدراسات العديدة التى تناولت الهند والتى سوف نناقشها بعد قليل .

وهناك مدخل آخر لدراسات الجماعات هو ذلك الذى تبناه ريدفيلد R. Redfield فى مؤلفه « المجتمع المحلى الصغير »* . وقد برر ريدفيلد اختياره لميدان الدراسة هذا بصورة

---

(١١) مثل التجارب التى أجريت حول قيادة الجماعة . وهناك مسح عظيم الفائدة لدراسات الجماعات الصغيرة ، ويتضمن أيضاً الدراسات التجريبية فى :

M. Argyle, The Scientific Study of Social Behaviour (London 1957), Pt, II, Ch. V. "Small Social groups". pp. 118 - 60.

* The Little Community

قريبة جداً من هومانز ، حيث كتب يقول : « لقد اخترت المجتمع المحلى الصغير لأنه يمثل وحدة إنسانية ، تزداد خبرة علماء الإنسان بها ، ولأنه من الأيسر تطوير مجموعة أفكار حول القرى والزمر بصفة خاصة ، أكثر مما هو ممكن بالنسبة للشخصيات ، والحضارات ، والآداب » . يضاف إلى ذلك أن « المجتمع المحلى الصغير كان هو الشكل السائد للحياة الإنسانية خلال تاريخ البشرية . . . ولا يزال حتى الآن ثلاثة أرباع بنى البشر يعيشون فى القرى » . وقد عرف ريدفيلد المجتمع المحلى الصغير من خلال أربعة خصائص هى : (١)التميز distinctiveness « إن بداية المجتمع المحلى ونهاية حدوده واضحة » و(٢) الصغر smallness« سواء كان المجتمع نفسه هو وحدة الملاحظة الشخصية أو مجتمع آخر أكبر ولكنه متجانس ، فإنه يعبر عن وحدة ممثلة تماماً للملاحظة الشخصية للكل » . و(٣) التجانس homogeneity « تتشابه الأنشطة والحالات العقلية إلى حد بعيد لدى كل الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات جنسية وعمرية واحدة ، كما أن مستقبل جيل معين يعكس حياة الجيل السابق» و(٤) الاكتفاء الذاتى self-sufficiency « (إنه) يغطى كافة الأنشطة والاحتياجات الخاصة بالأشخاص الذين يقيمون فيه . إن المجتمع المحلى الصغير هو قاعدة البناء الكبير »[١٢] .

وبعد أن انتهى ريدفيلد من تحديد موضوع دراسته ، انتقل إلى تحليله فى ضوء المفاهيم العامة التى استخدمت فى دراسة كافة نماذج الجماعات ، والمجتمعات الشاملة مثل : الايكولوجيا ، والبناء الاجتماعى ، ودورة الحياة ، والشخصية ، والقيم الثقافية ، والتغير الاجتماعى . وقد أسفرت دراسته عن تعديل بعض هذه المفاهيم ، كما ساعدت على توضيحها وهو يفحص فى الفصول الأخيرة مباشرة المشكلة التى أثرناها حول علاقة الجماعات الصغيرة بالمجتمعات المحلية الأكبر ، ثم المجتمع الشامل الذى توجد فيه . أولا هناك نماذج مختلفة لهذه العلاقة . فهنود السيريونو Siriono Indians يمثلون جماعة متميزة ومكتفية ذاتياً ، ولها علاقاتها فقط بالزمر الهندية الأخرى ، بحيث تتجنب الدخول فى علاقات مع البيض . ومن ناحية أخرى يمكن عرض علاقات النوير Nuer (التى وصفها ايفانز بريتشارد) بالمجتمع الكبير بواسطة رسم تخطيطى لمجموعة دوائر مركزية . أما قرية شان كوم Chan Kom (التى درسها ريدفيلد) فقد كانت لها علاقات أشد تعقيداً بمجتمع الياكتان Yucatan والمجتمع المكسيكى ككل ؛ فهناك تجمعات سكنية معقدة تكون كل قرية معها نماذج مختلفة من العلاقات والوظائف » .

---

(١٢) وهكذا يهتم ردفيلد (على عكس هومانز) بنموذج واحد للجماعة الصغيرة ، وتعتبر الأوصاف والتعميمات التى قدمها بالغة القيمة .

ويذهب ريدفيلد إلى أننا بحاجة إلى « الاعتراف بوجود مجتمعات محلية عديدة تختلف في طبيعتها وفقاً لدرجة استقلالها عن المدينة ، والبلدة ، والدولة القومية ، أو أى مركز آخر تسود فيه حياة أكثر تطوراً »[١٣] . ثم انتقل أخيراً — فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية الريفية المتحضرة إلى حد ما — لكى يقدم تفرقة بين نماذج مجردة للحياة هى : مجتمع الفولك (الشعبى) والحضارة . وهو هنا يردد الأعمال التى قام بها أسلافه من علماء الاجتماع أمثال مين maine وتونيز ودوركايم ، الذين ناقشنا الثنائيات التى قدموها باختصار فيما سبق .

ويمكن وضع مشكلة العلاقة بين الجماعات الاجتماعية والمجتمع الشامل بطريقة أخرى . فقد يحق لنا أن نتساءل عن كيفية ومدى إمكانية التفرقة بين نماذج المجتمعات فى ضوء الجماعات الاجتماعية التى توجد بها . وهناك تفرقة مألوفة جداً بين المجتمعات « البدائية » و « المتحضرة » فى ضوء عدد الجماعات الاجتماعية التى توجد بها وتنوعها . وقد استخدم سبنسر — ودوركايم بوجه خاص — هذه الخاصية فى تصنيفهما للمجتمعات . ولم ينظر علماء الأنثروبولوجيا إلى المجتمعات البدائية بوصفها مجتمعات بسيطة ، ولكنها بالتأكيد أقل تبايناً . ويمكن اعتبار التفرقة التى أقامها دوركايم فى مؤلفه « تقسيم العمل فى المجتمع » صادقة على وجه العموم . وهناك مناقشات عديدة يمكن أن تثار فيما يتعلق بالارتباط الذى أشار إليه بين الفردية وزيادة درجة التباين الاجتماعى التى ترجع بصورة مطلقة إلى تزايد تقسيم العمل .

وهناك مدخل آخر يحاول تصنيف المجتمعات فى ضوء نماذج الجماعات الاجتماعية السائدة فيها . وقد اتخذت هذه المحاولات صوراً متعددة . والتفرقة الشائعة فى هذا الصدد بين المجتمعات التى تسود فيها الجماعات الأولية ، وتلك التى تتميز بسيطرة الجماعات الثانوية . ومنذ أن وضع تونيز تفرقته بين المجتمع المحلى والرابطة ، استخدم كثير من علماء الاجتماع هذا المعيار ، بمعانى مختلفة إلى حد ما . إذ من المألوف أن يشير علم الاجتماع الحديث إلى العلاقات اللاشخصية ، والعقلية والانقسامية بين الأفراد فى المجتمعات الصناعية الحضرية ، ويقابلها بالعلاقات السائدة فى المجتمعات البدائية غير الصناعية . ومع ذلك فإن كل هذه الثنائيات تبدو بالغة البساطة . فعلى الرغم من كثرة البحوث السوسيولوجية ، إلا أننا لا نزال نجهل الكثير عن العلاقات الاجتماعية للإنسان الحديث .

---

(١٣) انظر هذه المناقشة فى الفصل الثامن ص ص ١١٣ — ١٣١ .

وسوف تدهشنا تلك الأهمية التى لا تزال تحتلها القرابة (١٤) . وربما أمكن التوصل تصنيف ذى فائدة أكثر بعد تحديد النماذج النوعية للجماعة التى تميز المجتمعات المختلفة ، ويمكن توضيح ذلك بإجراء مقارنة بين الهند والمجتمع الغربى الصناعى .

ولا توجد فى الواقع صعوبة فيما يتعلق بتحديد النماذج الأساسية للجماعة فى مجتمع الهند . فهى تضم : مجتمع القرية المحلى ، وجماعة الطائفة ، والأسرة المشتركة . ويبدو أن نماذج الجماعة الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية الغربية ، والتى تقابل هذه النماذج هى : التنظيمات الاقتصادية ، والطبقات الاجتماعية ، والأسرة النووية . هذا بالإضافة إلى الأهمية الكبرى التى يمثلها المجتمع الشامل ذاته . ماذا يمكن أن يقال — إذن — عن المجتمع الهندى فى ضوء هذه الجماعات المميزة ؟ سوف نناقش فيما بعد الأسرة المشتركة (الفصل العاشر) وجماعات الطائفة (الفصل الحادى عشر) ، ولهذا فمن الملائم الآن أن نذكر شيئا عن مجتمع القرية المحلى ، الذى اعتبر دائماً الخاصية الرئيسية للبناء الاجتماعى ، والذى أدى إلى عديد من المشكلات المرتبطة بعملية التصنيع ، تلك المشكلات التى سبق أن ناقشناها .

أكدت الدراسات المبكرة للقرية الهندية استقلالها الذاتى واستقرارها . ويعنى الاكتفاء الذاتى أن للقرية نظمها السياسية الخاصة والاقتصادية أيضاً . « ان المجتمعات القروية المحلية هى جمهوريات صغيرة ، يوجد داخل حدودها كل شئ تحتاج إليه ، وهى غالبا ما تكون مستقلة عن العلاقات الخارجية ؛ وهى بالإضافة إلى ما سبق تبدو ثابتة على نحو لا يتحقق لأى شئ آخر »(١٥) . كذلك أشار سير هنرى مين إلى بناء القرية الهندية بقوله : « إنه أقل نظم المجتمع عرضة للزوال ، الذى لا يرغب أن يتنازل على الإطلاق عن أى شئ من تراثه للتجديد . ويبدو أن الغزوات والثورات تمر عليه ، دون أن تصيبه بأى اختلال أو تغيير . ولقد كانت أكثر الحكومات نجاحاً فى الهند هى تلك التى اعترفت بأنه أساس الإدارة الهندية(١٦) . وحينما كان كارل ماركس بصدد تأكيد الاكتفاء الذاتى الاقتصادى للقرية ، وجد أنه بمثابة الدليل لفهم الطابع المستقر لمجتمع الهند ، والمجتمعات الآسيوية

---

(١٤) انظر الفصل الحادى عشر .

(١٥) Sir Charles Metcalfe; See Sir J. W. Kaye, Selections from the papers of lord Metcalfe (London, 1855).

(١٦) H.S. Maine, Village Communities in the East and West (1876).

الأخرى : « إن بساطة تنظيم الإنتاج فى هذه المجتمعات المحلية المكتفية بذاتها ، التى تتعاقب بنفس صورتها ، بل وتحافظ على إسمها وكيانها حتى إن تعرضت لتهديد مفاجىء بالصدفة ؛ هذه البساطة هى مفتاح فهمنا لسر عدم قابلية المجتمعات الآسيوية للتغير . وعدم القابلية للتغير هذه تتعارض بشدة مع الإنحلال الدائم لكثير من الدول الآسيوية وإعادة بنائها ، والتغيرات المستمرة فى نظم الحكم . إن بناء الاقتصاد فى المجتمع ظل كما هو دون أن يتأثر بالسحب العابرة فى سماء السياسة »[١٧] .

على أن هناك مشكلات تاريخية لم تحظ بالعناية التى تستحقها من البحث ، مثل عدم نمو العلاقات الإقطاعية فى ظل الحكم الإسلامى ، ثم عدم وجود نمو حضرى فى مرحلة لاحقة . وعلى أية حال ، فإن القرى الهندية ظلت مستقلة ومكتفية ذاتياً إلى حد بعيد حتى بداية القرن التاسع عشر ، حينما بدأ تتطور الرأسمالية أثناء الحكم البريطانى يحدث تأثيره[١٨] . ولا شك أن سرعة معدلات التصنيع والتحضر منذ عام ١٩٤٧ قد أحدثت بعض التغيرات . وقد أشارت بعض الدراسات القروية فى الهند إلى دلائل على هذه التغيرات . فى دراسة لديوب عن قرية شاميربت Shamirpet فى حيدر آباد[١٩] ، أوضح الأثر المتزايد لمدينة حيدر آباد على القرية (التى تبعد عنها بحوالى ٢٥ ميلا) من خلال تطور وسائل النقل ، الذى أدى زيادة الحراك ، والإقبال على التعليم فى الحضر . وهناك مؤثرات أخرى منها ؛ هيئات الرفاهية الحكومية ، وأنشطة الأحزاب السياسية فى الدولة[٢٠] . وكان من نتائج هذا الإحتكاك العميق بالمجتمع الكبير تغير التسلسل الاجتماعى والسياسى فى القرية ، وأصبحت الثروة ، والتعليم ، والمكانة فى الحكومة من بين المصادر الجديد للهيبة والتأثير . ومع ذلك فإن التغير كان بطيئاً ، ولا تزال « قبضة النسق التقليدى على الأمور محكمة » .

وتعتبر دراسة ريدفيلد عن « المجتمع المحلى الصغير » ملائمة تماماً للهند . وقد عقدت

(١٧) Karl Marx, Capital, Vol. 1. (1867) Berlin, Dietz Volksausgabe, I pp. 374 - 76.

(١٨) نوقشت هذه التغيرات فى : A.R. Desai, Social Background of Indian Nationalism (op, cit).

هناك مبالغات حول الاكتفاء الذاتى للقرية فى الوقت الحاضر . انظر فى نقد هذه الفكرة :

M.N. Srinivas, "Village Studies", Economic Weekly, 1954, pp. 605 — 9.

(١٩) S. C. Dube, Indian Village, London 1955.

(٢٠) أوضح ديوب فى مؤلف حديث له هو : القرى الهندية المتغيرة (لندن ١٩٥٨) بصورة أكثر تفصيلا نتائج برامج التنمية الحكومية .

جامعة شيكاجو عام ١٩٥٤ حلقة دراسية حضرها ريدفيلد وسينجر Singer كان موضوعها « القرية الهندية » . وتمثل التسع مقالات التى نشرت حتى الآن[٢١] ونوقشت فى هذه الحلقة ، أفضل مصدر للمعلومات عن الحياة المعاصرة فى القرية . وتكشف هذه الدراسات عن أن التغير حقيقة واقعة . فقد ذكر ريدفيلد وسينجر فى تقديمهما : « أن المعالم التقليدية للقرية الهندية مثل الطائفة ، والأسرة المشتركة ، والمعتقدات والاحتفالات الدينية ، بدأت تفقد صورتها . وأخذت المدرسة ، والحزب السياسى ، ودور السينما ، والتخطيط المحلى تحتل مكانها حتى فى القرى النائية » . غير أن هناك بعض الفروق الإقليمية . والحقيقة أن هذه الدراسات التسعة لم تدعى أكثر من أنها تصف مليون قرية هندية . وقد كشفت دراسة أخرى حديثة [٢٢] عن أهمية العوامل الاقتصادية ؛ وبخاصة نمو التجارة ، فى تغيير الحياة الريفية . ومن الضرورى لدراسة العلاقات بين الريف والحضر فى الهند ، وضع تصنيف للقرى يسمح بالتفرقة بين العوامل المختلفة التى تشجع التغير أو تعوقه . وقد اعتبر ديوب فى خطابه الإفتتاحى عام ١٩٥٨ الذى القاه أمام قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى مؤتمر علم الاجتماع بالهند[٢٣]، أن دراسة عينات مماثلة للقرى هى الأمل البعيد (فى ضوء توافر إمكانيات مادية وخبرات علمية) ولكنه وجه الإهتمام نحو بعض جوانب الضعف التى تظهر فى الدراسات التى تجرى على قرى معينة بالذات ، وبخاصة عدم وجود إطار مرجعى يلائم بناء المجتمع الهندى ككل . كذلك اعترف ريدفيلد وسينجر — فى تقديمهما — بأن التغير الاجتماعى فى الهند لا يتجه فقط نحو أسلوب الحياة الحضرى العالمى ، ولكنه ينطوى على إحياء وانتشار العناصر القديمة من الدين والثقافة الهندوسية . وذهب ديوب إلى أن الإطار التصورى الملائم لدراسة القرية يجب أن يشتمل على مفاهيم مثل : « التقاليد الكبرى والصغرى » ، والسنسكريتية Sanskritixation بالإضافة إلى التفرقة بين الريف والحضر .

وهناك شواهد من مصادر أخرى تشير إلى أن « الثقافة التقليدية » للقرية (وهى ثقافة الغالبية العظمى من سكان الهند) لاتزال تؤثر بعمق فى البناء الاجتماعى للمجتمع الهندى .

---

(٢١) Mckim Marriott (ed). Village India (Chicago 1955).

(٢٢) F.G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (Manchester 1957).

(٢٣) "The Study of Indian Village Communities" (Agra 1958).

ولا شك أن الهند الآن دولة قومية ، بصورة لم تكن قائمة فى الماضى ، كما توجد بها أيضاً أحزاب سياسية قومية ، وتنظيمات اقتصادية ، وسياسية اجتماعية واقتصادية قومية ، وتخطيط مركزى أكثر من ذى قبل ، كما تحسنت وسائل الإتصال الجماهيرى والنقل بصورة واضحة . ومع ذلك كله فإن التصنيع قد يؤدى إلى نتائج تختلف عن مصاحباته فى الغرب . والدليل على ذلك تأثير تعاليم حركة الفينوبا Vinobo المستوحاة من مثاليات غاندى . ويدعم هذه الحركة كثير من الاشتراكيين ، ومن بينهم جايا براكاش نارايان Jaya Prakash Narayan الزعيم الأسبق لحزب براجا الاشتراكى ، والذى ذهب فى دراسة حديثة له إلى أن مجتمع القرية[٢٤] ، حينما يتسم بالتحكم الإرادى فى الرغبات ووحدة الأفكار الاجتماعية والسياسية ، يجب أن يعتبر الغنصر الرئيسى فى النسق السياسى بالهند .

والواقع أن عالم الاجتماع الذى يرغب فى تحديد مكانة مجتمع القرية فى البناء الاجتماعى ، وكشف التغيرات الحادثة فيه ، يحتاج لتحقيق هذا الغرض إلى تصنيف أكثر شمولا للجماعات الاجتماعية من تلك التصنيفات التى عرضناها بالتفصيل . ومن الطبيعى أن يزودنا هذا التصنيف بإطار ملائم لإجراء بحوث مقارنة وتراكمية . إلا أن علم الاجتماع الغربى لم يستطع أن يتوصل إلى شىء من هذا النوع . إننا ما نزال نجهل تماماً كيف يوزع الأفراد أوقاتهم ، وأموالهم ، واهتماماتهم ، وعواطفهم بين العلاقات والجماعات الاجتماعية المختلفة ، كما لا نزال نجهل أيضاً نتائج هذا التوزيع بالنسبة لشخصياتهم . كذلك لا يزال يعرض التقابل بين الحياة الريفية والحضرية بصورة غامضة وانطباعية ورومانسية فى بعض الأحيان . ولم يحدث سوى نقد ضئيل فى هذا الصدد منذ مقالى زيجل واويس ويرث . إن هناك حاجة ماسة إلى خريطة صحيحة « لشبكة الإنتماءات الجماعية » (التى صورها زيمل) ، تعتمد على حصر وتصنيف نماذج الجماعة الاجتماعية .

وهكذا نستطيع داخل هذا الإطار أن نطرح تساؤلات محددة عن البناء الاجتماعى فى الهند ، ونجيب عليها بعد ذلك . فما الذى يحدث للأفراد الذين ينتقلون من القرية إلى المدينة (من نماذج مختلفة للقرى إلى نماذج مختلفة للمدن) ؟ كيف تتأثر حياتهم الاجتماعية ؟ وعلى أى نحو تتغير قيمهم ومعتقداتهم ؟ ثم ما الذى يكتسبونه من المدينة ؟ وما هى

---

(٢٤) J. P. Narayan, A Plea for Reconstruction of Indian Polity, New Delhi, 1959 (mimeographed).

عناصر الحياة والثقافة الريفية التى يقدمونها للمدينة ؟ وإذا كنا قد عرضنا فى الفصل السابق — على سبيل المثال — لبعض نتائج البحوث التى أجريت عن الطائفة والأسرة المشتركة فى المناطق الحضرية ، فإن لنا أن نتساءل : كيف يدخل التغير إلى القرية وكيف تستوعبه ؟ ومن هم الأفراد أو الجماعات ، الذين يساعدون على إحداث التغير وأولئك الذين يعوقونه ؟ إن إجراء بحوث من هذا النوع ، لن يقدم إسهاماً عظيماً فى تحليل البناء الاجتماعى فى الهند فحسب ، ولكنه سوف يساعد أيضاً على توضيح بعض محاولات التمييز بين نماذج العلاقات والجماعات الاجتماعية ، والمجتمعات التى ناقشناها بإختصار فى هذا الفصل ، وهى فى أمس الحاجة إلى إعادة فحص وصياغة .

قراءات مقترحة

أولا – السكان والمجتمع :

١ – مراجع عامة :

Carr-Saunders, A.M. World Population (Oxford, Clarendon Press, 1936).

ويتضمن هذا المؤلف مسحا لنمو سكان العالم .

Penrose, E. F. Population Theories and Their Applications (Stanford, Stanford University Press, 1934).

وفى هذا الكتاب نجد استعراضاً للنظريات الأساسية فى السكان ، كما نجد مناقشة للعلاقة بين السكان والموارد .

Myrdal, Alva. Nation and Family (London, Routledge & Kegan Paul. 1945.

وهى دراسة رائدة عن الأسرة الحديثة والسياسة السكانية فى السويد .

Lorimer, F. Culture and Human Fertility (Paris, UNESCO, 1954).

ويحتوى هذا الكتاب على عدد من المقالات والدراسات قام بها مجموعة من العلماء الاجتماعيين . وتتناول هذه الدراسات الخصوبة فى المجتمعات غير الصناعية أو المجتمعات التى تمر بمراحل تحول .

Political and Economic Planning. World Population and Resources (London, Allen & Unwin, 1955).

وهى دراسة مستفيضة لمشكلة السكان؛ فضلا عن أنها تتضمن عرضاً لدراسات سكانية تناولت تسعة عشر دولة طبقاً لخصائصها السكانية . كذلك فهى تناقش السياسات السكانية .

United Nations. The Determinants and Consequences of Population Trends (New York, Population Division, Department of Social Affairs, United Nations, 1954).

حيث يتضمن تلخيصاً للدراسات العديدة التى أجرتها الأمم المتحدة ، تلك الدراسات التى تعرض بإيجاز للبيانات المتاحة عن السكان فى علاقتها بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

Sauvy, A. Théorie générale de la popu lation. I. Economie et Population (Paris, Presses Universitaires de France, 1952).

وهى دراسة مستفيضة تتناول العلاقة بين السكان والاقتصاد ، فضلا عن أنها تناقش وتحدد مفهوم التخلف .

Thompson, W. S. Population Problems (New York, McGraw-Hill, 1942).

٢ — مشكلة السكان فى الهند :

Chandrasekhar, S. Population and Planned Parenthood in India (London, Allen & Unwin, 1955).

وهى دراسة تتناول اتجاهات نمو السكان ، كما تدافع عن تنظيم الأسرة ؛ فضلا عن أنها تعقد مناقشة للمشكلات المترتبة على تضخم حجم الأسرة .

Davis, Kingsley. The Population of India and Pakistan (Princeton, Princeton University Press, 1951).

هى أكثر الدراسات التى تناولت مشكلة السكان شمولا وعمقاً . ولقد تم العمل فى هذه الدراسة قبل أن تصدر نتائج تعداد سنة ١٩٥١ .

Ghosh, D. Pressure of Population and Economic Efficiency in India (London. Oxford University Press, 1946).

حيث تتناول النفقات الاقتصادية المترتبة على كل من ارتفاع معدلى المواليد والوفيات.

ثانياً — الحضرية . :

١ — مؤلفات عامة :

Glass, D.V. The Town in a Changing Civilization (London, John Lane, 1935).

وفيها نجد عرضاً موجزاً للخصائص الحضرية .

Simmel, G. "The Metropolis and Mental Life".

عبارة عن مقال يتناول الآثار الثقافية للحياة الحضرية .

Wirth, L. 'Urbanism as a way of Life'.

مقال شهير فيه يحاول ويرث تحديد المشكلات السوسيولوجية للحضرية ، فى الوقت الذى يسعى فيه إلى إقامة تصنيف للمدن .

نشرا المقالان السابقان فى مؤلف هات وريس . أنظر :

P.K. Hatt and A. J. Reiss, Cities and Society (Glencoe, The Free Press, 1957).

Lynd, R. A. and H. M. Middletown (New York, Harcourt. 1929), and Middletown in Transition (New York, Harcourt, 1937).

دراستان رائدتان عن المدينة الأمريكية .

McKenzie, R.D. The Metropolitian Community (New York, McGraw-Hill, 1933).

وفيها نجد تحليلا لنمو المدن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما نجد تحليلاً مستفيضاً لايكولوجية المدن الأمريكية .

للاطلاع على الدراسات الحضرية فى كل من فرنسا وبريطانيا والدول الاسكندنافية يمكن للقارئ الاطلاع على مجلة علم الاجتماع المعاصر . انظر :

Current Sociology IV (1) 1955. P. Chombart de Lauwe (France); and IV (4) 1955, Ruth Glass and J. Westergaard (Great Britain and Scandinavia).

Pirenne, H. Medieval Cities (English trans. Princeton University Press. 1925; republish d in Doubleday Anchor Books, New York, 1957).

وهى دراسة كلاسيكية تتناول ظهور ونمو ودور المدن فى أوربا خلال عصر الإقطاع . ولقد كتب بيرن دراسته هذه بعقلية المؤرخ الموجه توجيهاً سوسيولوجياً .

Fustel de Coulanges, N.D. The Ancient City (First English tran- 1873; republished in Doubleday Anchor Books, New York, 1956).

وهى دراسة رائدة تناولت النظم التى كانت سائدة فى كل من المدن اليونانية والرومانية ، مع تأكيد خاص للدور الذى لعبه الدين فى هذه المدن .

Glotz, G; The Greek City and its Institutions (Enghish trans- 1929).

٢ ـ الحضرية فى الهند :

Bopegamage, A. Delhi : A Study in Urban Sociology (Bombay, University of Bombay, 1957).

وتضم هذه الدراسة بيانات مستفيضة عن جماعات الجيرة ، وأساليب الاتصال ، والمهن .

Ghurye, G.S. ,Cities of India'. Sociological Bulletin (Bombay) II (1), March 1953 pp. 47 - 80.

وفيها نجد تحليلا لنمو المدن الهندية : كما نجد المؤلف يلفت الأنظار إلى الإختلافات الإقليمية .

Venkataryappa, K. N; Bangalore : A Socio-Ecological Study (Bombay, University of Bombay, 1957).

UNESCO. The Social Implications of Industrialization and Urbanization (Calcutta, UNESCO Research Centre on the Social Implications of Industrialization in Southern Asia , 1956).

ويضم هذا المؤلف خمس دراسات منها دراستان تتناولان الهند هما :

P. N. Prabhu, ,A Study on the Social effects of urbanization', pp. 49 - 106 (on Bombay). and

M. B. Deshmukh. "A Study of floating migration" pp. 143 - 226.

أما الدراسات الثلاث الأخرى فتتناول كلا من بانكوك وداكا وجاكارتا .

ثالثاً ـ الجماعات الاجتماعية :

١ ـ مؤلفات عامة :

انظر على وجه الخصوص المؤلفات التالية ، وقد سبق أن ناقشناها فى المتن :

Homans, G.C. The Human Group (New York, Harcourt, Brace, 1950).

Redfield, R. The Little Community (Chicago, University of Chicago; Stockholm, Almquist & Wiksell, 1955).

Argyle, M. The Scientific Study of Behaviour (London. Methuen, 1957) Pt. II, Ch. V, pp. 118 - 160, "Small social groups".

أما الدراستان التاليتان فقد تناولتا جماعات أولية بعينها . وهما يمثلان نموذجان جيدان للبحوث فى هذا الميدان :

Thrasher, F. M. The Gang (Chicago, University of Chicago Press, 1936).

Whyte, W.F. Street Corner Society (Chicago, University of Chicago Press, 1943).

٢ — دراسات قروية هندية :

الدراسات الكلاسيكية المبكرة هى :

Baden-Powell. B.H. The Indian Village Community (London, Longmans, Green, 1896).

The Origin and Growth of Village Communities in India (London, Swan Sonnenschein, 1899).

Maine, H. S. Village Communities in the East and West (London, John Murray, 1872).

ومن الدراسات الحديثة التى تناولت القرية الهندية :

Dube, S. C. Indian Village (London, Routledge & Kegan Paul. 1955).

وهى دراسة أنثروبولوجية مستفيضة لشامبيرت وحيدر آباد .

Dube. S. C. India's Changing Villages (London, Routledge & Kegan Paul, 1958).

Marriott. McKim (ed) Village Inida : Studies in the Little Community (Chicago, University of Chicago Press, 1955).

ويضم هذا المؤلف ثمان دراسات عن قرى هندية ، منها واحدة تقارن بين ثقافة الفلاحين فى كل من الهند والمكسيك . وهناك حلقة دراسية بالغة الأهمية ، فيها نجد بيانات وفيرة وتحليلات متعمقة للحياة الريفية بوجه عام والتنظيم الاجتماعى للقرية بوجه خاص . ولقد أشرف على تحرير المؤلف الصادر عن هذه الحلقة الدراسية كل من ريدفيلد وسينجر .

البَابُ الثالث

النظم الاجتماعية

الفصل السابع

البناء الاجتماعى والمجتمعات والحضارات

يعد مفهوم « البناء الاجتماعى » من المفاهيم المحورية فى علم الاجتماع ، ولكنه لا يستخدم — مع ذلك — بطريقة منسقة أو واضحة. فهربرت سبنسر Spencer — الذى يعد من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح — ينطلق من مماثلاته البيولوجية أو (البناء العضوى والتطور) لكى يوضح ما يقصده ببناء المجتمع [1] . أما دوركايم Durkheim فقد ترك — بدوره — المصطلح غامضاً مبهما[2] . ولقد حاول علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا اللاحقون منح مصطلح البناء الاجتماعى معنى أكثر دقة ، بيد أن تصوراتهم للبناء الاجتماعى جاءت مختلفة ومتباعدة إلى حد كبير . فمثلا نجد رادكليف براون Radcliffe-Brown

ينظر إلى « كل العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الأشخاص بوصفها جزءاً من البناء الاجتماعى . . . . فى دراسة البناء الاجتماعى يصبح الواقع الملموس الذى نعنى به هو مجموعة العلاقات الواقعية القائمة »[3] . وما لبث رادكليف براون أن ذهب بعد ذلك إلى أن الموضوع الذى يجب وصفه وتحليله هو الشكل البنائى Structural form أى العلاقات ذات الطبيعة العامة بغض النظر عن الاختلافات الضئيلة أو نوعية الأفراد الذين تنشأ بينهم هذه العلاقات[4] . والواقع أن تعريف رادكليف براون يعد تعريفاً فضفاضاً . فكما أشار فيرث Firth : « أن التعريف الذى قدمه براون لا يقيم تفرقة بين كل من عناصر النشاط الاجتماعى الدائمة والمؤقتة ، وأنه (أى التعريف) جعل من المستحيل التمييز بين فكرة بناء المجتمع وبين تصور المجتمع بوصفه كلا »[5] .

وهناك علماء آخرون حاولوا تضييق المصطلح ليشمل فقط العلاقات الدائمة والمنظمة

---

(١) H. Spencer, Principles of Sociology (3rd revised edn. 1885) Vol. I, Part II.

(٢) E.Durkheim, The Rules of Sociological Method, Ch. IV; The Division of Labour in Society, Ch. VI.

(٣) A.R. Radcliffe-Brown, "On Social Structure". op. cit. p. 191 - 2.

(٤) Ibid; p. 192.

(٥) R. Firth, Elements of Social Organization, p. 30.

لأفراد المجتمع . ومن هؤلاء موريس جينزبرج Ginsberg الذى عرف البناء الإجتماعى بأنه مركب من جماعات ونظم أساسية تشكل المجتمعات[٦] . ويعد هذا التعريف هاماً أيضاً لأنه يؤكد الصلة بين العلاقات الاجتماعية المجردة والجماعات الاجتماعية الملموسة . ومن هنا يمكن دراسة البناء الاجتماعى فى ضوء الإجراءات النظامية أو فى ضوء العلاقات التى تنشأ بين الجماعات الاجتماعية أو فى ضوئهما معاً . وتنطوى مثل هذه الدراسة على فوائد محققة عندما يحاول الباحث إجراء دراسة واقعية على مجتمعات بعينها[٧] . وإذا ماقصرنا مصطلح « البناء الاجتماعى » على الإشارة إلى تلك العلاقات والجماعات الدائمة ذات الأهمية ، فإننا سنكون حينئذ بحاجة إلى مصطلح آخر للإشارة إلى النشاطات الأخرى الدائمة فى المجتمع والتى غالباً ماتختلف عن الأشكال البنائية . ولقد اقترح فيرث مصطلح « التنظيم الاجتماعى » Social Organization للإشارة إلى « التدرج المنظم للعلاقات الاجتماعية الذى يتم من خلال عمليتى الإختيار واتخاذ القرار» . « فعلى مستوى البناء الاجتماعى يوجد مبدأ استمرار المجتمع وعلى مستوى التنظيم يوجد مبدأ التنوع أو التغير ، ذلك المبدأ الذى يسمح بتقييم المواقف والإختيارات الفردية المختلفة »[٨] .

وثمة اتجاه ثالث ينظر إلى البناء الاجتماعى من منظور أكثر ضيقاً وتحديداً ، لأنه ينطلق بصفة أساسية من فكرة « الدور الاجتماعى » Social Role . ويعبر عن هذا الاتجاه مؤلفان حديثان هما : **نظرية البناء الاجتماعى** * لناديل Nadel **والطابع والبناء الاجتماعى** ** لجيرث Gerth ورايت ميلز Mills . فلقد ذهب ناديل إلى أن « باستطاعتنا التعرف على بناء المجتمع من خلال تجريد نمط أو شبكة العلاقات السائدة بين الأفراد وذلك بعد التعرف على قدراتهم على أداء الأدوار المختلفة . كذلك ذكر جيرث وميلز أن مفهوم الدور « يعد مفهوماً

(٦) M. Ginsberg, op. cit. (see above p. 92).

(٧) As we noted above: p. 92.

(٨) R. Firth, op. cit. pp. 35 - 40.

ومع ذلك فلنا أن نتساءل عما إذا كان التنظيم الاجتماعى يتيح الفرصة لدراسة مبدأ التغير . فهناك تغيرات بنائية واسعة النطاق لا يمكن أن تخضع لضروب التقييم والإختيار التى قدم فيرث أمثلة عديدة عليها . انظر الفصل الثامن عشر من مؤلف فيرث .

* The Theory of Social Structure.

** Character and Social Structure.

أساسياً فى تعريفنا للنظام » ، وأنه « إذا كان الدور هو الوحدة التى تقيم عليها تصورنا للنظام ، فإن النظام — بدوره — يعد الوحدة التى نقيم عليها تصورنا للبناء الاجتماعى »[٩].

ومن الواضح أن تعريف جيرث وميلز — شأنه تعريف ناديل — يؤكد أن تحليل البناء الاجتماعى فى ضوء الأدوار الاجتماعية لايختلف اختلافا أساسياً عن تحليله فى ضوء النظم الاجتماعية ، طالما أن النظام هو كل مركب من أدوار مترابطة .ومع ذلك فيبدو لى أن ثمة اختلافاً بين هذين التعريفين . فهناك بعض الفوائد التى يمكن أن تتحقق بتبنى مفهوم الدور ، طالما أنه يشكل — كما يقول جيرث وميلز — حلقة وصل بين الطابع والبناء الاجتماعى . إنه يتيح الفرصة لخلق التعاون الضرورى بين علم النفس وعلم الاجتماع فى دراسة السلوك الاجتماعى . ويستطيع هذا التعاون أن يؤدى بعد ذلك إلى ظهور تصور فردى مجدد للسلوك الاجتماعى ؛ بمقتضاه يمكن النظر إلى المجتمع بوصفه تجمع مؤلف من أفراد يرتبطون فيما بينهم بنسق أدوار معقد سائد فى المجتمع ككل ؛ وحينئذ تصبح دراسة الجماعات الاجتماعية غير ذات أهمية . ولسوف نرى فيما بعد كيف أن هذا التصور قد ورد فى بعض النظريات الحديثة التى درست التدرج الاجتماعى فى ضوء الدور والمكانة ، والتى لم تهتم اهتماماً يذكر بوجود الجماعات الاجتماعية (كالطبقات الاجتماعية) وبعلاقات المنافسة والصراع التى تنشأ بينها . ومن الأمور التى تستحق التسجيل هنا أن مفهوم الدور قد أصبح الآن يلقى قبولا شديداً من جانب علماء النفس الذين يهتمون أساساً بالسلوك الفردى ، أو علماء الأنثربولوجيا الاجتماعية الذين يدرسون مجتمعات لا يوجد بين جماعاتها الاجتماعية تنوع كبير .

وهناك بعد ذلك نقطة أخرى جديرة بالذكر . لقد أقام البعض تفرقة بين البناء الاجتماعى بوصفه نسقا من العلاقات « المثالية » السائدة بين الأشخاص ، والبناء الاجتماعى بوصفه نسقا من العلاقات الواقعية . وقد تكون هذه التفرقة ممكنة بالنسبة للأنثربولوجيين الذين يدرسون مجتمعات محلية صغيرة ، يستطيعون من خلالها مقارنة تقارير الإخباريين عن العلاقات القائمة وضروب السلوك السائدة بملاحظاتهم الشخصية لهذه العلاقات وتلك من السلوك . أما علماء الاجتماع فلا يستطيعون تحقيق ذلك فى دراستهم للمجتمعات التاريخية ، بل إنهم لا يستطيعون تحقيقه فى دراستهم للمجتمعات الحديثة التى تفرض

---

(٩) Op. cit. p. 12.

(١٠) Op. cit. pp. 22 - 3.

عليهم — بحكم كبر حجمها وشدة تعقدها — التركيز على النظم « المثالية » التى يسهل ملاحظتها بالرجوع إلى القوانين الوضعية والقواعد الأخلاقية والنصوص الدينية . والواقع أن هذه التفرقة تعد مسألة بالغة الأهمية ، لذلك يتعين على البحوث الاجتماعية أن تواجهها بطريقة حاسمة . والمؤكد أن لديها من المناهج الملائمة ما يعاونها على تحقيق ما استطاع الأنثربولوجيون تحقيقه بفضل استعانتهم بمنهج الملاحظة فى تسجيل السلوك الاجتماعى الواقعى .

وأعتقد أن أكثر هذه التصورات المختلفة[١١] أهمية وفائدة هو ذلك الذى ينظر إلى البناء الاجتماعى بوصفه كلاً مركباً يشتمل على النظم الأساسية السائدة فى المجتمع والجماعات المختلفة التى يتألف منها . وليس هناك بعد ذلك صعوبة كبيرة فى تحديد هذه النظم وتلك الجماعات . أن من اليسير علينا إثبات أن وجود المجتمع الإنسانى يتطلب توافر إجراءات معينة وعمليات محددة ، أى أن هناك «متطلبات وظيفية» للمجتمع لما يذهب كما يذهب البعض[١٢] . وأهم هذه المتطلبات : ١— نسق اتصال ٢— نسق اقتصادى يختص بأمور الإنتاج وتوزيع السلع ٣ — أجهزة (مثل الأسرة والمدرسة) تتولى تنشئة الأجيال الجديدة ٤ — نسق سلطة وتوزيع محدد للقوة وربما أيضاً ٥ — نسق طقوس يصون التماسك الاجتماعى ويدعمه ، ويمنح الأحداث الشخصية الهامة إقراراً وتقديراً اجتماعياً . وأهم هذه هذه الأحداث : الميلاد ، والبلوغ ، والاتصال الجنسى ، والزواج ، والموت . أما النظم والجماعات الأساسية فهى تلك التى تعنى بمواجهة هذه المتطلبات الأساسية (باستثناء المطلب الأول الذى يواجه بمجرد وجود لغة مشتركة) . ومن خلال هذه النظم تنشأ نظم أخرى مثل التدرج الاجتماعى الذى يؤثر بدوره عليها . ولا يزال هناك حتى الآن خلاف ضئيل بين علماء الاجتماع حول تحديد النظم الأساسية . ولسوف نحاول خلال الفصول التالية دراسة « عناصر » البناء الاجتماعى بشىء من التفصيل .

ويتعين علينا بعد بذلك أن نواجه مشكلة هامة . لكل مجتمع بناء اجتماعى . ومع ذلك قد نجد مجتمعات مختلفة تتشابه فى بناءاتها الاجتماعية . ولكى نواجه هذه المشكلة

---

(١١) لم أناقش هنا وجهة نظر ليفى شتراوس C. Lévi-Strauss التى تذهب إلى أن « مصطلح » البناء الاجتماعى لا علاقة له بالواقع الامبيريقى ، وأنه مرتبط أساساً بالنماذج التى تقام بعد التعرف عليه انظر :

(Social Structure, in Anthoropology Today (ed. A. L. Kroeber).

والواقع أن وجهة نظر شتراوس هذه تثير قضايا فلسفية أكثر مما تثير قضايا سوسيولوجية .

(١٢) See Aberle D; A. Cohen, A. Davies, M. Levy and F. Sutton, "The functional prerequisites of Society", Ethics L. (2), 1950.

يتحتم تحديد المعنى الذى نقصده بكلمة « مجتمع »؛ بعبارة أخرى يتحتم تحديد نطاق البناء الاجتماعى . هل كانت اليونان مجتمعا متكاملا ، أم مدنا مستقلة تشكل فى النهاية مجتمعات مختلفة محددة ؟ وهل كانت الهند — حتى وقت قريب — مجتمعا واحداً ، أم أنها كانت مجموعة مجتمعات شكلت بعد ذلك وحدة قائمة على اعتبارات سياسية ودينية على وجه أن من العسير علينا — فى أغلب الأحوال — أن نضع حدوداً فاصلة للمجتمع . ولقد قال فيرث « ...لو لم تكن هناك عزلة مكانية محددة، فإنه من المستحيل أن نقيم حدوداً قاطعة للمجتمع » . ومع ذلك نجد بعض الباحثين يعتبرون الاستقلال السياسى محكاً لتفرد المجتمع واستقلاله . ويبدو ذلك واضحا عند شابيرا Schapera الذى كتب يقول : « المجتمع السياسى — فى نظرى — هو مجموعة من الأفراد قد انتظمت فى وحدة اجتماعية وأصبحت تدير بنفسها شئونها وأمورها مستقلة فى ذلك عن أية رقابة خارجية . . . ولا يوجد فى حقيقة الأمر مجتمع مستقل تماماً . . . ولكن إذا كان المجتمع يحدد بنفسه شئونه الخاصة ، ولا تمارس عليه وصاية من الخارج ، ولا تخضع قراراته وتصرفاته لسلطة أعلى منه؛ فإنه يمكن القول — حينئذ أن لدى هذا المجتمع استقلال سياسياً » . ويثير الاعتماد على هذا المحك مشكلة هامة تبدو واضحة عندما يكون هذا الاستقلال السياسى استقلالاً نسبيا؛ حينئذ يتعين علينا أن نحدد درجة الإستقلال التى تلزم لوصف المجتمع بأنه مجتمع مستقل . وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى دراسة أمثلة عديدة للموقف الذى تستوعب فيه وحدات اجتماعية كبرى وحدات اجتماعية صغرى ، أو العكس . فمثل هذه الدراسة قادرة على الكشف عن الظروف التى أسهمت فى ظهور — أو إعادة ظهور — مجتمعات مستقلة داخل مجتمعات كبيرة . ومن الأمثلة البارزة على ذلك المجتمعات الإقطاعية التى ظهرت بعد انهيار الأمبراطورية الرومانية . ولقد لاحظنا أيضا كيف أن بعض الدراسين قد وصفوا القرى الهندية — خلال فترات زمنية — بأنها « جمهوريات صغيرة» . وبرغم هذه الصعوبات جميعها ، يظل محك الاستقلال السياسى هاما ومفيدا . فإذا ما وجدنا أن الاستقلال السياسى قد بدا واضحاً فى النظم الاقتصادية والدينية والأسرية ، فباستطاعتنا — حينئذ — أن نصف المجتمع الذى يشهد هذا الاستقلال بأنه يشكل وحدة قائمة بذاتها .

وإذا كنا قد تناولنا تأثير البعد المكانى أو الجغرافى على المجتمعات ، فاننا نجد هنا ضرورة ملحة لتناول تأثير البعد الزمانى عليها . هل بريطانيا سنة ١٩٦٢ هى بريطانيا

سنة ١٨٦٢ أو سنة ١٧٦٢ ؟ وهل الهند الحديثة هى الهند التى كانت تعيش قبل قرن أوقرنين من الزمان ؟وهنا قد نجد بأيدينا محكا هاما،لكن تطبيقه تطبيقاً واقعياً لن يكون أمراً سهلا . فحينما يطرأ تغير هام على بناء مجتمع معين ، يتعين علينا أن تنظر إلى هذا المجتمع بعد ذلك التغير بوصفه مجتمعا جديدا ومتميزاً . علينا إذن أن نحدد العوامل التى تسهم فى إحداث التغيرات الهامة ، وتلك مهمة ليست يسيرة ؛ بعبارة أخرى علينا أن نقول إن ثمة تغيراً قد حدث وأدى بدوره إلى تغير فى كل نظم المجتمع أو معظمها . إن بريطانيا وفرنسا الرأسماليتين تختلفان عن بريطانيا وفرنسا الاقطاعيتين ، كما أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يختلف عن روسيا القيصرية . بيد أن حكمنا هنا يتأثر إلى حد ما باعتبارات عامة تتعلق بتصنيف المجتمعات ، ذلك التصنيف الذى ننتقل على الفور لمناقشته .

أنماط المجتمعات :

لعل أول مهمة يتعين على علم الاجتماع مواجهتها — شأنه فى ذلك شأن أى علم آخر — هى إقامة تصنيف منظم للظواهر التى يتناولها بالدراسة. ولقد ناقشنا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب تصنيف العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية وسنحاول هنا معالجة تصنيف المجتمعات أو البناءات الاجتماعية .

ومن الطبيعى أن تبدأ هذه المعالجة بتحليل الثنائيات العديدة المألوفة فى التراث مثل ثنائية تونيز « المجتمع المحلى والمجتمع » ، وثنائية دوركايم « التضامن العضوى والتضامن الآلى » ، وثنائية مين « المكانة والعقد » ، وثنائية سبنسر « مجتمعات عسكرية ومجتمعات صناعية » . إن أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التى توجد بالفعل أو التى وجدت من قبل فى مراحل تاريخية معينة . وإذا أمعنا النظر فى هذه الثنائيات ، لاحظنا وجوه شبه كبيرة بينها فالعلماء الأربعة يقابلونا بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفاً ثابتاً لا يتغير أبداً بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية والدخول فى علاقات تعاقدية

مع الأفراد الآخرين[١٣] . ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق ببعض التفاصيل . فهم يختلفون في معالجتهم لكيفية حدوث التغير ، وفي تقييمهم لهذا التغير . بيد أن ذلك لا يؤثر على القضية الأساسية التي أشرنا إليها قبل قليل ؛ وهي أن هذه الثنائيات تنطوي على تشابه لا يمكن إغفاله . ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلى تأثر هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها ، مما جعلهم يلجأون إلى المقابلة بين المجتمعات الصناعية الحديثة وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى . والمؤكد أن هذه المقابلة كانت — من وجهة نظرهم — هي أعظم محاولة لإقامة تفرقة بين المجتمعات .

ويبدو ذلك أوضح ما يكون في أعمال تونيز وبعض علماء الاجتماع الذين أتوا من بعده . فالتفرقة التي أقامها تونيز بين « المجتمع المحلي » و« المجتمع » ، ما هي إلا تفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة الرشيدة القائمة على التعاقد وكل المجتمعات السابقة على الرأسمالية . ولقد تكرر ذلك في مؤلف زيمل Simmel « فلسفة النقود » *(١٩٠٣) الذي تناول فيه الخصائص الثقافية المميزة للمجتمع الموجه نحو تحقيق أقصى درجات الإنتاج وجمع أكبر قدر من الثروة . والملاحظ أن زيمل قد تأثر في مؤلفه هذا بكتابات ماكس فيبر Weber التي اهتم فيها بابراز الترشيد المتزايد الذي طغى على الحياة الاجتماعية الحديثة . وقد نتفق مع هؤلاء العلماء حول السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية ، ولكننا لا نستطيع قبول تصنيفهم الذي يضع كل أنماط المجتمعات الأخرى في فئة أو مقولة واحدة .

ولقد كان من الطبيعي أن يدرك كل من سبنسر ودوركايم أن المجتمعات يمكن أن تخضع لتصنيفات من نوع مختلف . لذلك نجد سبنسر يميز بين أربعة أنماط من المجتمعات هي : **(١) مجتمعات بسيطة (٢) مجتمعات معقدة (٣) مجتمعات أشد تعقيداً (٤) مجتمعات بالغة التعقيد**[١٤] . وعلى الرغم من أن سبنسر قد استند في تمييزه بين هذه الأنماط من المجتمعات إلى بعد النطاق (أو الحجم) ، إلا أنه أخذ في

---

(١٣) نستطيع أن نجد هذه المقابلة عند كارل بوبر Popper الذي ميز بين مجتمعات « قبلية » وأخرى « مفتوحة » .

* Philosophie des Geldes.

(١٤) H. Spencer, The Principles of Sociology, (3rd. rev. edn. 1885) Vol. I, Pt. II, Ch. X., "Social types and constitutions".

اعتباره أيضاً عند إقامة هذا التمييز أبعاداً أخرى مثل درجة تقسيم العمل ومدى وضوح التنظيم السياسى ، وتوافر تسلسل رئاسى ديني ، ووجود تدرج اجتماعى محدد . . . إلخ . ويبدو قصور هذا التصنيف واضحاً إذا ما علمنا أن الأنماط الثلاث الأولى من المجتمعات لا تشتمل إلاّ على المجتمعات البدائية ، بينما يستوعب النمط الأخير كل ، المجتمعات المتحضرة ، التى تضم — كما يقول سبنسر — المكسيك القديم ، والمملكة الآشورية ، والإمبراطورية الرومانية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا وإيطاليا ، وروسيا . ولقد أقر سبنسر بأن تصنيفه يتعارض مع التفرقة التى أقامها بين المجتمعات العسكرية والمجتمعات الصناعية ، لذلك نجده بعد ذلك يقدم تصنيفا مركبا يشتمل على ثمانية أنماط من المجتمعات ، ذاهباً إلى أن إقامة أنماط « خالصة » يعد مطلباً صعباً نظرا لعوامل عديدة من بينها البقايا أو المخلفات وامتزاج السلالات.

كذلك قدم دوركايم تصنيفاً مماثلاً لتصنيف سبنسر ، وإن كان قد انتقد تصنيف سبنسر . فلقد ميز دوركايم بين **مجتمعات بسيطة** (مثل العشيرة) **ومجتمعات انقسامية متعددة** (مثل قبائل الأيروكوا Iroquois) ، **ومجتمعات انقسامية متعددة بسيطة التركيب** مثل اتحاد قبائل الأيركوا والقبائل الثلاث التى كونت روما **ومجتمعات انقسامية متعددة معقدة** (مثل المدن القديمة والقبائل الجرمانية)[١٥] . وإذا كان دوركايم لم يذهب إلى أبعد من هذه الأمثلة ، إلاّ أن موريه Moret وداڤى Davy قد قدما فيما بعد تصنيفاً أكثر وضوحاً ، إستناداً فيه إلى حجم المجتمعات وتباينها الداخلى وعرضاه فى مؤلفهما : **من القبيلة إلى الامبراطورية**[١٦] .

وعلى الرغم من أن أغلب هذه التصنيفات قد انطلقت من النزعة التطورية الخالصة ، إلا أن ذلك لم يمنع بعض العلماء التطوريين من تقديم تصنيفات أخرى مستندة إلى شكل محدد من التطور هو التطور الفكرى . فكونت Comte صاغ « قانون المراحل الثلاث » ، مستنداً إلى طبيعة التفكير الإنسانى الذى تطور من المرحلة الثيولوجية إلى المرحلة الميتافيزيقية حتى وصل إلى المرحلة الوضعية . ولقد ربط كونت بعد ذلك كل مرحلة من هذه المراحل بالحياة المادية السائدة فيها ونمط الرحدة الاجتماعية والعواطف التى تربط بين الأفراد . أما

---

(١٥) E. Durkheim, The Rules of Sociological Method Ch, IV, "Rules for the Constitution of Social types".

(١٦) English trans, London 1926.

هوبهوس Hobhouse فقد قدم تصنيفاً مماثلاً ميز فيه بين خمس مراحل للتطور الفكرى هى :

١ — مرحلة تكامل عناصر التفكير المشتت السائد فى المجتمعات البدائية .

٢ — مرحلة ما قبل العلم فى الشرق (بابل ومصر والصين القديمة) .

٣ — مرحلة الانعكاس على الشرق (الصين وفلسطين والهند) .

٤ — مرحلة الفكر النقدى المنظم فى اليونان .

٥ — مرحلة « إعادة البناء التجريبى » التى يعبر عنها العلم الحديث .

ولقد حاول هوبهوس فى مؤلفه **السنن فى تطور** * (١٩٦٠) ربط أنماط النظم الاجتماعية (مثل التنظيم السياسى ، والأسرة والملكية والتدرج الإجتماعى) بكل مرحلة من هذه المراحل الفكرية . وفى هذا المؤلف أيضاً نجده يطور تصنيفين آخرين ؛ يتناول الأول منهما المجتمعات البدائية فى ضوء مستوياتها الاقتصادية ، يتناول الثانى تصنيف مختلف أنماط المجتمعات فى ضوء طبيعة الروابط الاجتماعية التى تربط كل منها . وعندما استعان هوبهوس بالتصنيف الثانى تمكن من إقامة تفرقة بين ثلاثة أنماط من المجتمعات مستنداً فى ذلك إلى ثلاثة محكات هى : القرابة ، والسلطة ، والمواطنة . وفى مؤلف لاحق له هو **التطور الاجتماعى** (١٩٢٤) نجد هوبهوس يستعين بمحكات أخرى مثل الحجم والكفاية والتبادلية والحرية عند تصنيفه للمجتمعات . والملاحظ أن هوبهوس لم يحاول الاستعانة بمحكات مختلفة فى وقت واحد عند إقامة تصنيفاته ، ولذلك يمكن القول أن كونت وهوبهوس لم يقدما لنا تصنيفا دقيقا يعبر عن المجتمعات الواقعية . لقد انشغلا بدراسة مستويات الحضارة ؛ وهذا ما قد يبرر قولنا بأن الأعمال التى قدماها تدخل فى نطاق التاريخ الفكرى للجنس البشرى . ومن هنا يمكن القول بأن التصنيفات التى قدماها أقل فائدة وقيمة من التصنيفات التى قدمها سبنسر ودوركايم ، اللذان تناولا المجتمعات بوصفها وحدات ملموسة يمكن أن تخضع للدراسة .

وهناك إتجاه مختلف فى التصنيف يحاول التمييز بين الأشكال المختلفة لنظام أو نظم أساسية فى المجتمع ويعد النظام الاقتصادى من النظم الهامة والحاسمة فى هذا المجال . وربما كان تصنيف ماركس Marx من أكثر التصنيفات شيوعاً . فى مقدمة كتابه

* Morals in Evolution.

أسهام في نقد الاقتصاد السياسي * (١٨٥٩) كتب يقول : « نستطيع أن نميز عموما بين وسائل الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبرجوازية الحديثة ، طالما أن هناك حقبا عديدة يمكن على أساسها التمييز الشكل الاقتصادى للمجتمع » . وفى موضع آخر نجد ماركس وانجلز Engels يذهبان إلى أن كلاً من الشيوعية البدائية ، والمجتمع القديم ، والمجتمع الإقطاعى ، والرأسمالية تشكل حقباً أساسية فى تاريخ الجنس البشرى. وإذا ما ربطنا بين هذين التصنيفين استطعنا التمييز بين خمسة أنماط أساسية من المجتمعات هى : البدائية ، والآسيوية والقديمة والإقطاعية ، والرأسمالية، والواقع أن هذا التصنيف الأولى ينطوى على فوائد عظيمة ، مما شجع عدداً من علماء الاجتماع على الإستعانة به بشكل مباشر وصريح بيد أن هذا التصنيف لا يزال مع ذلك — بحاجة إلى مزيد من التعديل والتدعيم فمن الواضح أولاً أن الأنماط الأساسية قد تشتمل على أنماط فرعية. ولقد استطاع هو بهوس وهويلر Wheeler وجينزبرج Ginsberg فى مؤلفهم **الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية** ** (١٩١٥) تصنيف أكثر من أربعمائة مجتمع بدائى فى ضوء تطور مستوياتها الاقتصادية ، كما استطاعوا الكشف على أشكال النظم الاجتماعية الأخرى حينما ربطوها بنمط الإقتصاد السائد وبنفس الطريقة يمكننا التمييز بين أنماط المجتمعات الفرعية التى تتفرع عن أنماط أساسية ، على الرغم من صعوبة هذا التمييز نظراً لضآلة عدد المجتمعات «المتحضرة» إذا ما قورن بعدد المجتمعات البدائية ومع ذلك فباستطاعتنا التمييز بين أنماط فرعية للمجتمع الاقطاعى (المجتمعات الأوربية والمجتمع اليابانى من القرن الحادى عشر حتى القرن التاسع عشر .. إلخ) ، وأنماط فرعية للمجتمع الرأسمالى (المجتمعات الليبرالية القديمة ، والمجتمعات الرأسمالية القائمة على المنافسة ، والمجتمعات الرأسمالية الإحتكارية القائمة على سيطرة الشركات الكبرى) . وقد يكون من المفيد بعد ذلك استخدام مصطلح « المجتمع الصناعى » للإشارة إلى النمط الخامس من المجتمعات ، وأن نعتبر الأشكال المختلفة للمجتمع الصناعى الرأسمالى أنماطاً فرعية متفرعة عنه .

ويتعين على هذا الاتجاه التصنيفى أن ينفصل عن النظرية التطورية وأن يستقل عن

* Contribution to the Critique of Political Economy.

** Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples.

فلسفة التاريخ . إذ أن تصنيف المجتمعات يجب أن يسمح بصياغة قوانين عامة ، لا مجرد وصف وتحديد لعملية تطورية وعلى أية حال فنحن نشك كثيراً — على الأقل فى الوقت الحاضر — فى أن يتمكن أى تصنيف ملائم للمجتمعات من تقديم أساس لوصف عملية تطورية واحدة .

وعلى هذا الإتجاه التصنيفى بعد ذلك أن ينفصل عن نظرية الحتمية الاقتصادية . فتصنيف المجتمعات فى ضوء نظمها الاقتصادية لا يمكن أن نجد له تبريراً ، إلا إذا وجدنا أن المجتمعات التى تتضمنها كل فئة من الفئات تتشابه عموما فى جوانب أخرى مثل التدرج الاجتماعى والبناء السياسى والبناء الأسرى ، وأنها تشكل بالفعل طبقات أصيلة ذات ظواهر متماثلة . إن تفسير الإرتباط بين النظام الاقتصادى والنظم الاجتماعية الأخرى لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحوث والنظريات السوسيولوجية

ولا يجب أن نتوقع بعد ذلك وجود حالات «خالصة» لأنماط مختلفة من المجتمعات . فالأفضل أن ننظر إليها كما لو أنها « نماذج مثالية » على حد تعبير ماكس فيبر ؛ أى بناءات لا تصف أى مجتمع واقعى ، ولكنها تنطوى على قيمة عظيمة عند تحليل ودراسة المجتمعات الواقعية[١٧] ولقد قدم فيبر نموذجاً مثالياً للرأسمالية ، يمكن فى ضوئه صياغة نموذج للمجتمع ولأنماطه الفرعية[١٨] .

ولقد سبق أن أشرنا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب إلى أن التصنيف الشامل للمجتمعات يتطلب بطبيعة الحال تعريفاً محدداً لأنماط المجتمعات فى ضوء نسق النظم وعدد الجماعات الاجتماعية وطابعها وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ونستطيع الآن أن نختبر بعض أسس التصنف الذى اقترحناه إذا ما طبقناها على المجتمع الهندى .

وإذا كنا قد تناولنا فى الفصل السابق الأنماط الأساسية للجماعات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، فإننا نجد هنا ضرورة للتركيز على نسق النظم فإلى أى نمط اجتماعى تنتمى الهند ؟ لقد عرف ماركس النمط الآسيوى من المجتمعات بأنه ذلك الذى يسوده اقتصاد زراعى مؤلف من وحدات إنتاجية صغيرة ، فى الوقت الذى

---

(١٧) التعرف على استعانة فيبر بالنموذج المثالى انظر : Aron. German Sociology, pp. 72 - 5.

(١٨) يعد مارك بلوش Bloch أول من قدم نموذجا مثاليا للاقطاع انظر :

Marc Bloch, La Société féodale, Vol. II, Book III, Ch. I, "La féodalité comme type Social".

يخضع للدولة مركزية وبيروقراطية حاكمة تعتمد فى قوتها على عملية توزيع الماء . ولقد درس ماركس الهند بصفة خاصة وكتب فى ذلك يقول : «خلقت الظروف المناخية والإقليمية وعلى الأخص مساحات الصحراء الشاسعة التى وجدت فى شبه الجزيرة العربية وفارس والهند والمرتفعات الآسيوية؛ خلقت هذه الظروف الحاجة إلى رى صناعى بواسطة القنوات وشبكات المياه . وكان هذا النوع من الرى هو أساس الزراعة الشرقية ولقد أدت ضرورة الاستغلال الاقتصادى العام للماء —والذى أدى فى الغرب إلى ظهور المشروعات الخاصة — إلى ظهور قوة حكومية مركزية ، عاون على ذلك انخفاض مستوى حضارة الشرق واتساع نطاقها الجغرافى وهنا نجد الوظيفة الاقتصادية تسيطر على كل الحكومات الآسيوية ، ولكنها ما لبثت أن اتخذت خدمات شكل عامة ولقد أدى هذين الظرفين إلى ظهور حكومة مركزية فى الهند تتولى الخدمات العامة شأنها فى ذلك شأن كل الشعوب الشرقية . كذلك أدى اعتماد هذه الشعوب على الزراعة والتجارة وتركزهما فى مراكز صغيرة تمارس نشاطات زراعية وحرفية ، فضلا عن اتساع رقعة الأراضى التى تعيش عليها هذه الشعوب ، أدى ذلك إلى ظهور نسق اجتماعى ذو سمات خاصة ، يمكن أن يطلق عليه نسق القرية الذى منح لكل من هذه الإتحادات الصغيرة استقلالها التنظيمى وحياتها المتميزة[١٩] . ولقد ذكر ماركس بعد ذلك فى مؤلفه رأس المال Capital أن « عملية توزيع مياه الرى كانت أحد الأسس المادية التى كانت تستند إليها الدولة فى هندوستان لممارسة قوتها على الكيانات العضوية الإنتاجية المبعثرة التى كانت قائمة فى هذا البلد »[٢٠] .

ولقد استعان ماكس فيبر فيما بعد أفكار ماركس ، عندما حاول دراسة الفروق بين الشرق والغرب فيما يتعلق بنمو المدن وظهور البرجوازية . وعندما تناول فيبر هذه الفروق انطلق من قضية مؤداها أن التطور الثقافى الذى مرت به كل من مصر وغرب آسيا والهند والصين قد فرض مطلب الرى كقضية حاسمة . وكان لخطورة قضية الرى دوراً بارزاً فى ظهور

---

(١٩) Karl Marx, "The British Rule in India", New York Daily Tribune, June 25, 1853.

(٢٠) Karl Marx, Capital (Everyman edn). Vol. I, p. 558.

ويلاحظ أن ماركس لم يحلل هذا النمط الآسيوى من المجتمعات تحليلا مستفيضاً ، ولكنه عالجه — مع ذلك — معالجة منظمة فى مسودة كتابه رأس المال التى نشرت فيما بعد تحت عنوان :

Grundrisse der Kritik der Politischen Oekonomic (Rohentwurf) (Moscow, 1939 and 1941); pp. 375 - 413.

بيروقراطية حكومية تابعة للملك تتولى بنفسها تنظيم الرى ومراقبته . ومن الأسس الأخرى التى استند إليها فيبر فى دراسته للفروق بين التنظيم العسكرى فى آسيا والغرب، أن الملوك كانوا يعتمدون فى تدعيم قوتهم على الإحتكار العسكرى ويترتب على ذلك حقيقة هامة هى أن الموظفين الملكيين والعسكريين كانوا يعدون منذ البداية أبرز رجال الدولة ، بينما لم يكن لهم مثل هذا الوجود فى الغرب »(٢١).

وخلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تناولت ما يمكن أن يطلق عليه **حضارات الرى** irrigation civilizations أو المجتمعات الهيدروليـة(٢٢) hydraulic Societies . ولقد ارتبطت هذه الدراسات عموما بموضوع البيروقراطية ولكنها تفتقد – مع ذلك – المقارنات الحضارية الواسعة النطاق للمجتمعات المنظمة تنظيما بيروقراطياً(٢٣)، لذلك نجد كاريم Karim يستخدم مفهوم « حضارة الرى » عند تفسيره لعدم وجود مدن ذات نمط غربى فى الهند ، وعند تفسيره لقدرة البرجوازية على على ممارسة التأثير الاجتماعى والسياسى(٢٤) . ولقد كتب كاريم يقول : « لقد كانت الوظيفة الأساسية للدولة الإشراف على توزيع مياه الرى . . . وكان ذلك فى حد ذاته مصدراً لقوتها ، لأنها تراقب أخطر الأمور التى تهم الإنسان . ولكى تتمكن الدولة من مراقبة وتنظيم الأمور العامة ثم جمع ضرائب الأطيان ، لجأت إلى الإستعانة بوكلاء أو معاونين لها ثم طلبت إليهم الإقامة فى الأقاليم التى أصبحت فيما بعد مدناً »(٢٥) . بيد أن هذه المدن كانت تختلف عن المدن الأوروبية فى العصور الوسطى ، ذلك لأن الأخيرة كانت قائمة عه طبقة وسطى تجارية وتنظيم جماعى ، فضلا عن أنها كانت تمثل – بذاتها – دولة اقطاعية مستقلة نسبيا(٢٦) . وأغلب الظن أن أخطر التغيرات التى

(٢١) Max Weber, General Economic History (Eng. trans. 1950), pp. 321 - 22.

(٢٢) See especially J.H. Steward (ed.) Irrigation Civilizations: A Comparative Study (Pan-American Union, 1955), and K. Wittfogel, Oriental Despotism (New Haven, 1957). See also the Criticisms in E.R. Leach, "Hydraulic Society in Ceylon", Past and Present, April. 1959.

(٢٣) للتعرف على مدخل لهذا الموضوع أنظر :

S. N. Eisenstadt; "Political struggle in bureaucratic Societies", World Politics IX (1), Oct. 1956, pp. 15 - 36.

(٢٤) A.K. Nazmul Karim, op. cit.

(٢٥) Op. cit.; pp. 45 - 6.

(٢٦) See H. Pirenne, Medieval Cities (op. cit).

طرأت على البناء الاجتماعى الهندى قد حدثت خلال فترة الحكم البريطانى . وأهم هذه هذه التغيرات تقلص الخدمات العامة ونمو المشروعات الرأسمالية ، ونمو المدن (والملاحظ أن هذا النمو لم يكن متعلقا بحجم هذه المدن بقدر ما كان متعلقاً بأهميتها الاجتماعية والسياسية)[٢٧] . ولقد كانت الحركة الوطنية أحد علامات ظهور طبقة وسطى حضرية لديها وعى ذاتى ، تلك الطبقة التى شكلتها ودعمتها كل من الجماعات المهنية العليا والبرجوازية التجارية والصناعية .

وقد يكون من التعسف أن نصف الهند فيما قبل الاحتلال البريطانى بأنها كانت تمثل « حضارة رى » ذات بيروقراطية مركزية ونظام إنتاجى قائم على وحدات صغيرة هى القرى . إذ أن وحدة المجتمع الهندى واستقراره تتوقف على عاملين هما : الطائفة ، والدين . ولا نود أن نؤكد هنا عند حديثنا عن الطائفة ذلك الجانب المرتبط بالتسلسل الرئاسى الجامد وما ترتب على ذلك من فصل الطبقات وإقامة التفرقة بينها بقدر ما نود تأكيد الوظيفة التكاملية التى تؤديها الطائفة جنباً إلى جانب الدين . ولقد ذكر شرنفاس Srinivas فى معرض مناقشته للبناء الاجتماعى الهندى أن « الطائفة تضمن للمجتمع المحلى الاستقرار ، وأنها فى الوقت ذاته تسهم فى إقامة علاقات بين هذا المجتمع المحلى والمجتمعات المحلية الأخرى . وما تلبث هذه العلاقات أن تتخذ طابعاً تدرجياً يعبر عن أوضاع طبقية متباينة . وتبدو أهمية هذا النظام فى مجتمع كبير كالهند ، ظل منذ نشأته مجالا خصباً لالتقاء ثقافات مختلفة عديدة . وعلى الرغم من الاستقلال الملحوظ الذى تتمتع به الطوائف الفرعية ، إلا أنها تضطر اضطراراً إلى إقامة علاقات مع الطوائف الأخرى ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى ظهور طبقات محددة تعبر عن هذه الطوائف . وبمرور الزمن ظهرت قيم معينة تسند هذه الطبقات وتدعم النظرة المشتركة إليها . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت كل طائفة تميل إلى محاكاة الطوائف العليا فى عاداتها وطقوسها . ولقد كانت هذه المحاكاة سبباً فى سيادة وانتشار إتجاهات هندية عامة ، وبذلك نجد الطائفة تسهم فى توحيد الهندوس دون الحاجة إلى كنسية تؤدى هذه الوظيفة .

(٢٧) سنناقش هذه التغيرات بشىء من التفصيل فى الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

(٢٨) See A. R. Desai, Social Background of Indian Nationalism (op. cit), Ch. II, especially pp. 171-80.

(٢٩) M. V. Srinivas, Religion and Society Among the Coorgs South India (Oxford 1952), Ch. 2, "Social structure", p. 31.

وهكذ يبدو واضحا أن القرى الهندية المنعزلة قد اندمجت وتكاملت فى إطار نسق اجماعى وسياسى أكبر ولم يكن ذلك ليتم فقط من خلال البيروقراطية المركزية المتحكمة فى عملية توزيع مياه الرى ، ولكنه تم أيضا من خلال نسق من القيم تبنته طائفة دينية سعت إلى إقناع الأفراد به وتوحدهم معه ولكن إلى أى مدى توجد ظواهر مماثلة لهذه الظواهر فى حضارات رى» أخرى ؟ إن الإجابة على هذا السؤال لا تزال بحاجة إلى دراسات مقارنة مستفيضة . ومن الطريف أن نشير هنا إلى أن ويتفوجيل Wittfogel قد ذكر فى مؤلفه السالف الذكر أنه قد وجد وجوه شبه هامة بين المجتمع الهندى ومصر القديمة وبيزنطة فيما يتعلق بالوظائف الاجتماعية لرجال الدين ، وفيما يتعلق بالأسس التى تستند إليها الطوائف فى هذه المجتمعات عند تنظيمها لعملية تقسيم العمل .

ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض أسس التدرج الاجماعى كما أشرنا إلى بعض الخصائص المميزة للمجتمع الهندى ، والتى قد تسمح لنا بالقول بأن المجتمع ينتمى إلى نمط اجتماعى معين . بيد أن هذا القول لا يزال بحاجة إلى دراسات تدعمه قبل أن نسلم به . ومن الموضوعات الهامة التى يجب أن تحظى بمزيد من الدراسات موضوع السلطة السياسية فى الهند وتغير طبيعتها خلال المراحل الزمنية المختلفة . فلقد ظلت لفترات طويلة تمثل مجموعة من الأنساق الاجتماعية والسياسية أكثر مما تمثل مجتمعا واحداً متجانساً . إن كثيراً مما قيل حول البيروقراطية المركزية يمكن أن ينطبق فقط على الهند خلال فترات الحكم الاستعمارى ، ذلك لأن الهند فيما قبل فترة الحكم البريطانى كانت تمثل وحدة سياسية وإدراية حقيقية . ولقد قال أومالى O'Malley « تربط مختلف قطاعات الهند ثقافة مشتركة ظلت مستمرة لقرون عديدة . . . والمؤكد أن الهندوكية قد خلقت وحدة معينة بين أولئك الذين لم تكن لهم لغة مشتركة وأولئك الذين افتقدوا أصولاً اجتماعية وسياسية قوية »[٣٠] . ولقد ظهرت هذه الثقافة المشتركة فى الهندى خلال تاريخها ، وبدت أوضح ما تكون لدى الجماعات الاجتماعية الأساسية التى ناقشناها فى موضع سابق . وأهم هذه الجماعات — كما قلنا — الأسرة المشتركة ، ومجتمع القرية ، والطائفة . ومن خلال نظام الطائفة — وعلى الأخص طائفة البراهما — ظهرت وحدة ثقافية ، تبلورت — فيما بعد — فى شكل بناء اجتماعى واحد .

(٣٠) L. S. S. O'Malley, Modern India and the West, p. I.

وتمر الهند الآن بفترة تحول هامة . فلقد طرأت تغيرات سريعة وعميقة على كل النظم والجماعات التقليدية . ولا شك أن هذا الموقف يتيح فرصاً رائعة لدراسة التغيرات الأساسية التى تطرأ على البناء الاجتماعى . بيد أن مثل هذه الدراسة ليست بالأمر اليسير ؛ إذ أنها تتطلب – بادىء ذى بدء – وصف النسق الاجتماعى التقليدى وتحليله تحليلاً دقيقاً . وهنا يمكننا عقد مقارنة بين جهود الأنثروبولوجيين الاجتماعيين وعلماء الإجتماع فى هذا المجال : فلقد قدم الأنثربولوجيون دراسات رائعة حول البناء الاجتماعى لكثير من المجتمعات البدائية . أما فيما يتعلق بالمجتمعات المتحضرة – وخاصة المجتمعات الصناعية الحديثة – فلا نجد إلا القليل النادر من الدراسات التى اهتمت بتناول البناء الاجتماعى تناولاً شاملاً . فلا يوجد – مثلاً – دراسة منظمة واحدة تناولت البناء الاجتماعى لانجلترا ولعل أقرب دراسة لهذا الموضوع تلك التى قاربها كارسوندرز Carr-Saunders وجونز Jones والمعنونة « **البناء الاجتماعى لإنجلترا و ويلز** » * . وتمثل هذه الدراسة وصفاً عاماً احصائياً للسكان وبعض النظم الاجتماعية الأساسية(٣١) ، ولكنها لا تتضمن تحليلاً سوسيولوجياً لكيفية أداء النظم لوظائفها وعلاقاتها المتبادلة وفى الولايات المتحدة ظهرت دراسة حديثة لروبين وليامز Williams هى « **المجتمع الأمريكى** » ** . وتتضمن هذه الدراسة تحليلاً سوسيولوجيا لبناء المجتمع الأمريكى . وفيما عدا ذلك لا نجد – فيما نعلم – دراسات شاملة تناولت البناء الاجتماعى لفرنسا وألمانيا وايطاليا والأقطار الأوربية الأخرى . ولم يحاول عالم اجتماع واحد الاستعانة بالمصادر التاريخية المتاحة فى إجراء دراسة مفصلة حول البناء الاجتماعى لإيطاليا الفاشية أو المانيا النازية ، وإن كنا لا نستطيع أن نغفل فى هذا المجال دراسة فرانز نيومان Neumann عن المانيا النازية والتى نشرها فى مؤلف بعنوان **فرس البحر** *** . وتنطوى هذه الدراسة المبكرة الرائعة على قيمة سوسيولوجية لا يمكن إنكارها .

---

* The Social Structure of England and Wales.

(٣١) ظهرت طبعة جديدة لهذا الكتاب تحمل أسماء كل من كارسوندرز وجونز وموزر Moser ، كما تحمل عنواناً جديداً للكتاب هو :

A Survey of Social Conditions in England and Wales as illustrated by statistics (Oxford 1948).

ولا شك أن هذا العنوان يعبر عن مضمون الكتاب بشكل أكثر دقة .

** American Society (New York 1954).

*** Behemoth (Now York 1942).

وإذا ما وسعنا من نطاق نظرتنا ، أمكننا القول أن هناك دراسة تاريخية وسوسيولوجية هامة قدمها مارك بلوس Bloch ، تناول فيها المجتمع الإقطاعى ونشرها فى مؤلف بعنوان **المجتمع الاقطاعى** La Société féodale. ومع ذلك لا نجد دراسة مماثلة شاملة عن المجتمع الرأسمالى المعاصر . ومن الممكن أن نعتبر مؤلف ماركس رأس المال دراسة سوسيولوجية ، وان كان ماركس لم يذهب فى تحليلة إلى أبعد من النظام الاقتصادى . ومن الدراسات اللاحقة التى حاولت معالجة البناء الاجتماعى ككل بطريقة أكثر شمولا وأكثر تحرراً من الأبعاد الاقتصادية الخالصة دراسة ماكس فيبر التى ضمنها مؤلفه **التاريخ الاقتصادى العام** * ، ومؤلف سومبارت **الرأسمالية الحديثة** ** ومؤلف شومبيتر Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** *** . ولقد حاول ريمون آرون Aron مؤخراً — وبطريقة أولية دراسة بعض النظم الاجتماعية الأساسية للمجتمعات الصناعية فى محاضراته بعنوان **تطور المجتمع الصناعى** **** . أما مؤلف جون ستراشى Strachey المعنون **الرأسمالية المعاصرة** ***** فيعد أول مؤلف يهتم بمعالجة النظم الاقتصادية النظم الاقتصادية معالجة شاملة . ومن المتوقع أن يظل هذا المؤلف من أهم المؤلفات التى قدمت تحليلاً شاملاً للمجتمع الرأسمالى خلال القرن العشرين .

ولقد سبق أن أشرنا إلى دراسات عديدة تناولت النمط « الآسيوى » من المجتمعات وخاصة دراسة ويتفوجل Wittfogel المعنونة « الاستعباد الشرقى » Oriental Despotism . ويبدو أن مفهوم المجتمع الآسيوى ينطوى على فوائد عظيمة عند دراسة البناء الاجتماعى الهندى وتحليل التغيرات الحديثة التى طرأت عليه . ومع ذلك فيجب أن يستخدم هذا المفهوم بوصفه موجها للبحوث التى يتعين أن يتعاون فى إجرائها علماء الاجتماع والمؤرخين . ومن الموضوعات التى يجب أن يولونها اهتماماً خاصاً نظام الملكية ، ونمو المدن ، ودور الموظفين ومدى تغلغل العلاقات الإقطاعية وتأثير العوامل الثقافية وعلى الأخص الدين خلال المراحل

---

* General Economic History (Chapters 22 - 30).

** Der Moderne Kapitalismus.

*** Capitalism, Socialism and Democracy.

**** Le Développement de la Société Industrielle (2 parts, mimeographed, Paris, 1956 and 1957).

***** Contemporary Capitalism.

التاريخية المختلفة التى مر بها المجتمع الهندى . وتعد هذه المشكلات من بين المشكلات الهامة التى يجب أن يتجه إليها البحث السوسيولوجى فى الهند .

الحضارة والثقافة :

شاع استخدام مصطلحى « الحضارة » Civilization و « الثقافة » Culture شيوعاً عظيما ، وإن كان يستخدمان بمعان مختلفة سواء على مستوى الأحاديث العادية أو على مستوى الكتابات السوسيولوجية . فلقد عرف قاموس أكسفورد كلمة «يتحضر» Civilize بأنها «حالة التخلص من البربرية وتعلم فنون الحياة وتمثل التنوير واكتساب التذوق» فالحضارة إذن هى الحالة المتحضرة . أما الثقافة فهى تدريب العقل وصقله من خلال الأذواق والطرائق ، بعبارة أخرى هى « حالة التدريب والصقل المتعلقة بالجانب الفكرى من الحضارة » . ولقد استخدم هذين المصطلحين بهذه الطريقة فى الكتابات العامة التى تناولت الجوانب الفكرية والفنية للمجتمع الإنسانى ، فكليف بيل Bell استخدمهما فى مؤلفه الحضارة (١٩٢٨) Civilization للإشارة إلى حالة تنوير وتثقيف الصفوة الصغيرة فى المجتمع [٣٢] .

ولقد استخدم عدد من العلماء الاجتماعيين الأوائل المصطلحين بنفس الطريقة للتمييز بين المجتمعات « المتوحشة » Savage والمجتمعات « المتحضرة » Civilized ، أو بين « شعوب الفطرة » nature peoples « والشعوب المتعلمة » culture peoples .

وتعد عملية اختراع الكتابة هى الحد الفاصل بين هذين النمطين من المجتمعات . وباستطاعتنا أن نجد أمثلة عديدة على هذا الاستخدام فى أعمال مؤرخى القرن الثامن عشر الاسكتلنديين ، وفى مؤلف مورجان Morgan المجتمع القديم (١٨٧٧ Ancient Society الذى أقام تفرقة بين « الوحشية » ، و « البربرية » ، والحضارة . وأخيراً نجد هذا الاستخدام فى الكتابات الأنثربولوجية المبكرة . ولا يزال هذا الاستخدام قائماً حتى

---

(٣٢) فريموند وليامز Williams فى مؤلفه الثقافة والمجتمع .Culture and Society (London 1958) لا يقدم فقط عرضاً شاملا للاستخدامات المختلفة والمتغيرة لمصطلح الثقافة ، ولكنه يشير إلى أن هذا المصطلح لم يستخدم بمعانيه الواسعة إلا بظهور المجتمع الصناعى الحديث .

الآن عند الذين يقيمون تفرقة بين المجتمعات «البدائية» والمجتمعات «المتحضرة» ، برغم وعيهم الشديد باجرائية هذه التفرقة .

وخلال فترة لاحقة حاول بعض العلماء إقامة تفرقة مختلفة لا تحاول التمييز بين « الحضارة أو الثقافة » من ناحية و « الوحشية » من ناحية أخرى ، بل بين « الحضارة » و « الثقافة » كما توجدان بالفعل فى كل المجتمعات الإنسانية . ويعد ألفرد فيبر Weber (٣٣) من أبرز الذين قدموا تفرقة واضحة فى هذا المجال . فلقد ميز بين ثلاث عمليات فى التاريخ الإنسانى هى : العملية الاجتماعية ، والحضارة ، والثقافة . ولسوف نناقش وجهة نظره هذه بشيء من التفصيل عند تناولنا لمشكلات التغير الاجتماعى على أننا سنكتفى هنا بالقول بأن ألفرد فيبر قد استخدم مصطلح الحضارة للإشارة إلى المعرفة العلمية والفنية ومدى سيطرتها على الموارد الطبيعية ، بينما استخدم مصطلح الثقافة للإشارة إلى النتاج الفنى والدينى والفلسفى للمجتمع . وباستطاعتنا أن نجد استخداما مماثلا لهذا الاستخدام فى الكتابات الأنثروبولوجية والأركيولوجية التى تقيم عادة تفرقة بين « الثقافة المادية » و « الثقافة غير المادية » .

وخلال السنوات الأخيرة أصبح مفهوم « الثقافة » من المفاهيم المحورية فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وإن كان قد اكتسب معنى واسعاً جداً . ويعد مالينوفسكى Malinowski من أظهر الذين أسهموا فى هذا المجال . فلقد ذهب إلى أن الثقافة تشمل فيما تشمل «الحرف الموروثة ، والسلع ، والعمليات الفنية ، والأفكار ، والعادات والقيم» (٣٤) . كذلك أدخل مالينوفسكى مفهوم البناء الاجتماعى فى إطار فكرة الثقافة ، طالما « أنه يصعب فهم مفهوم البناء الاجتماعى فهماً حقيقيا إلا بمعالجته بوصفه جزءاً من الثقافة» . وفى مقال لاحق كرر مالينوفسكى وجهات نظره هذه قائلا : « من الواضح أن الثقافة هى الكل المتكامل

---

(٣٣) See especially, A. Weber, Kulturgeschichte also Kultursoziologie (Leiden 1935, 2nd rev. edn 1950).

(٣٤) B. Malinowski, "Culture" in Encyclopaedia of the Social Sciences (New York 1933).

وهناك فى الواقع تعريفاً مماثلا قدمه فى فترة لاحقة تايلور Taylor فى مؤلفه الثقافة البدائية (١٧٨١) Primitive Culture حيث ذهب إلى أن الثقافة هى « ذلك الكل المركب الذى يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والقانون والسنن والأعراف وكل القدرات والعادات التى يتكسبها الإنسان بوصفه عضواً فى مجتمع » .

الذى يشمل فيما يشمل سلع المستهلكين ، والمواثيق التى تتعاهد عليها الجماعات المختلفة ، والأفكار والحرف الإنسانية ، والمعتقدات والأعراف » . ولقد ذهب مالينوفسكى إلى أبعد من ذلك حين قال : « إن الثقافة هى فى حقيقة الأمر كل ما نعيشه ونخبره ، وكل ما نلاحظه ملاحظة علمية ، هى باختصار كل ما يتعلق بعملية تنظيم بنى البشر فى جماعات دائمة[٣٥] » . ومن الواضح أن أهم ما يميز استخدام مالينوفسكى لمصطلح الثقافة هو تصوره له على أنه كل متكامل ، يمكن من خلاله دراسة الوظائف التى تؤديها الأجزاء المختلفة[٣٦] .

وهناك دراسات أنثربولوجية حديثة استخدمت مفهوم «الثقافة» بمعنى واسع مشابه[٣٧] وإن كانت تميل إلى إقامة تفرقة دقيقة بين الثقافة والبناء الاجتماعى . فلقد ذكر فيرث أن هذين المصطلحين يمثلان طريقتان إلى نفس الظاهرة : « فالبناء الاجتماعى» يشير إلى العلاقات التى تنشأ بين الأفراد ثم الشكل النهائى الذى تتخذه هذه العلاقات أما « الثقافة » فتشير إلى جماع المصادر المتراكمة سواء كانت مادية أو غير مادية ، تلك المصادر التى يرثها الناس ويستخدمونها ويتناقلونها هى ختصار «كل السلوك المتعلم الذى يكتسبه الفرد من المجتمع »[٣٨] . ويبدو أن هذا التمييز ينطوى على قدر من الصدق ، لأنه يتطابق عموما مع التمييز السائد فى علم الاجتماع بين دراسة البناء الاجتماعى (الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية) ، وما يطلق عليه سوسيولوجياً الروح الاجتماعية sociologie de l'esprit أو ما أطلق عليه هنا سوسيولوجياً العقل أو الثقافة ، التى تشكل جانباً هاماً

---

(٣٥) B. Malinowski, A Scientific Theory of Culture (Chapel Hill 1944), pp. 36, 43.

(٣٦) للتعرف على تقييم لوجهات نظر مالينوفسكى انظر :

Audrey I. Richards, "The Concept of Culture in Malinowski's Work" in R. Firth (ed)., Man and Culture (op. cit).

(٣٧) See, for example, Clyde Kluckhohn, "Universal categories of culture", in A.L. Kroeber (ed.), Anthroplogy Today (Chicago 1953). pp 507 - 23, and A. Irving Hallowell, "Culture, Personality and Society" Ibid. pp. 597 - 620.

(٣٨) R. Firth, Elements of Social Organization (op, cit)., p. 27.

وهناك — مع ذلك — اختلافات كبيرة حول استخدام مصطلح « الثقافة » كما يتضح ذلك من مسح للتعريفات والاستخدامات المختلفة لهذا المصطلح . أنظر :

A. L. Kroeber and C. Kluckhohn, Culture (Papers of the Peabody Museum of Harvard, XLVII (1), 1952).

من علم الاجتماع المعرفى فعندما ندرس الثقافة نهتم بالأفكار والقيم التى تتضمنها كل من النصوص الدينية والأخلاقية والتراث والعلم والفلسفة والفن والموسيقى .

أما مصطلح « الحضارة » فلم يكتسب نفس الأهمية التى اكتسبها مفهوم « الثقافة » سواء فى علم الاجتماع أو الانثربولوجيا الاجتماعية ، فضلا عن استخدامه استخداماً عاماً غير دقيق[٣٩] وبرغم وضوح تفرقة ألفرد فيبر بين مصطلحى الحضارة والثقافة ، إلا أنها لم تحظ بتبنى علماء الاجتماع لها ومع ذلك نجد ماكيفر MacIver يدافع عن هذه التفرقة ويبرز أهميتها وفائدتها فى الدراسات الاجتماعية[٤٠] ولقد ظل مصطلح الحضارة أحد المصطلحات التاريخية التى تستخدم لوصف ما يقصده الانثربولوجيون بمصطلح الثقافة كما هو الحال فى مؤلف بوركهارت Burckhardt **حضارة النهضة فى ايطاليا** *

ومع ذلك نجد أرنولد توينبى[٤١] Toynbee فى مؤلفاته يستخدم مصطلح « الحضارة » بمعنى مختلف يستطيع أن يسهم فى منح التصور السوسيولوجى للمفهوم مزيداً من الدقة والتحديد . فلقد ميز توينبى بين إحدى وعشرين حضارة مستقلة (أطلق عليها أيضاً دون تمييز واع « مجتمعات ») تمثل فى رأيه « المجالات الحقيقية للدراسة التاريخية » . وتختلف هذه « الحضارات » عن « المجتمعات البدائية » طبقا للأبعاد التى ذكرناها من قبل[٤٢] ونحن لا نهتم هنا بوجهة نظر توينبى القائلة بأن الحضارات — لا المجتمعات (والتى أطلق عليها الأمة — الدولة ، والمدنية — الدولة . . إلخ . . . إلخ) تشكل المجالات الحقيقية للدراسة[٤٣] ، ذلك لأن العكس هو الصحيح من وجهة نظر عالم الاجتماع .

---

(٣٩) هناك مناقشات مفيدة لاستعمالات مصطلح الحضارة فى المصدر التالى :

Civilization, Le mot et l'idée (Centre International de Synthèse, Paris 1930), with acontribution from a Social anthoropologist, Marcel Mauss.

(٤٠) R. M. MacIver, The Modern State (1926), Ch. 10, ii, "Civilization and Culture"; Our culture is what we are, our civilization is what we use (p. 325).See also R.M.MacIver and C.H. Page, Society (English edn. 1950), ch. 21, "Functional Systems".

* The civilization of the Renaissance in Italy.

(٤١) Arnold Toynbee, A Study of History (10 vols; London 1934 - 56).

(٤٢) For Toynbee's distinction See op. cit. I, pp. 147 - 9.

(٤٣) Op. cit I, pp. 44—45. ويلاحظ أن توينبى قد استخدم مصطلحى « المجتمع » والمجتمع السياسى كمترادفين . وهذا ما يحاول عالم الاجتماع دائما تفاديه .

فالمجتمعات الواقعية هى المجالات الحقيقة للدراسة (٤٤) وبرغم ذلك تظل وجهة نظر توينبى هذه على جانب كبير جدا من الأهمية ، لأنها لفتت الأنظار إلى الحقيقة التى مؤداها ، أن المجتمعات ذات الكيان المحدد ترتبط فيما بينها من خلال ثقافة مشتركة . والمجتمعات التى ترتبط فيما بينها على هذا النحو قد تمثل فى حد ذاتها سمة هامة من سمات التطور الاجتماعى . ومن المهم أن نلاحظ هنا أن دوركايم وموس Mauss قد قصدا نفس هذا المعنى فى مقال لهما بعنوان « **ملاحظة حول فكرة الحضارة** »* . فلقد ذهبا إلى أنه برغم إمكان دراسة الظواهر الاجتماعية من خلال وحدات محددة تماما كالمجتمعات إلا أن هناك بعض الظواهر تتجاوز هذه الحدود وتجبر الباحث على أن يطلق عليها « ظواهر الحضارة » .

ونستطيع الآن تقديم تعريفين متسقين — وإن كانا عامين— لمصطلحى **الثقافة والحضارة** . **فالثقافة** هى المظاهر الفكرية للحياة الاجتماعية ، وهى بذلك تتميز عن العلاقات الواقعية وأشكال العلاقات المختلفة التى تنشأ بين الأفراد . واذن فالثقافة هى المظاهر الفكرية لمجتمع معين . وهنا يمكننا أن نقر التفرقة التى أقامها الفرد فيبر بين مصطلحى « الثقافة » و« الحضارة » كأساس للتمييز بين الجوانب المادية وغير المادية للثقافة . ولهذين المصطلحين الأخيرين فوائد معينة طالما أنهما يميزان بين عنصرين داخل الثقافة ككل ، ولا يسمحان بظهور حواجز مصطنعة بين نمطين أساسيين مختلفين من الظواهر . ولقد أقام ألفر فيبر تفرقته هذه لأنه رغب فى المقابلة بين نمو وانتشار العلم من ناحية ، والتكنولوجيا وتفردها واستقلالها عن النتاج الثقافى فى كل حقبة وكل زمان من ناحية أخرى . بيد أن هذه التفرقة لا تشير إلى عدم وجود تطور فى المجال الثقافى ولا توضح أن النتاج الثقافى لا يمكن أن ينتشر وأنه خلال الفترة الزمنية الواحدة وفى داخل مجتمع معين ترتبط العناصر المادية بالعناصر غير المادية ارتباطاً وثيقاً. **أما الحضارة** فهى ذلك المركب الثقافى الذى يتشكل من خلال السمات الثقافية الأساسية المماثلة السائدة فى عدد معين من المجتمعات . وبهذا المعنى يمكننا مثلا— أن نطلق على الرأسمالية الغربية مصطلح حضارة لأن هناك أشكالا معينة للعلم والتكنولوجيا والدين والفن سائدة فى عدد من المجتمعات . ولست أحاول هنا تقديم تصنيف للحضارات ، ولكننى أود تسجيل ملاحظة أساسية وهى أن التصنيف السوسيولوجى يختلف — بالضرورة — عن

(٤٤) See above, p. 115.

* Note sur la notion de Civilisation (Année Sociologique, XII, 1913).

تصنيف توينبى فى كثير من الوجوه برغم أهمية الأخير وقيمته كموجه للبحوث[٤٥] .

ولا شك أن مفهومى « الثقافة » و « الحضارة » ينطويان على فوائد محققة عند دراسة المجتمع الهندى ، ذلك لأن وحدة الهند — كما لاحظنا ظلت عبر تاريخ هذا هذا البلد وحدة ثقافية قبل أن تكون وحدة اجتماعية أو سياسية . ولقد أشرنا وسنشير تفصيلا فيما بعد إلى التأثير الذى مارسته التصورات الدينية والفلسفية على النظم الاجتماعية الهندية . بيد أن الدراسات السوسيولوجية التى تناولت الثقافة الهندية لا تزال ضئيلة . أما التراث الهائل المتعلق بالهندوكية فأغلبه دينى و فلسفى[٤٦] ولقد أكد الذين كتبوا عن نظام الطوائف الدور الذى لعبه الدين فى خلق هذا النظام وتدعيمه . ومع ذلك يمكننا أن نجد دراسات أخرى قليلة حول التأثير الاجتماعى للمبادئ والمعتقدات الهندوكية. فلقد درس ماكس فيبر فى مؤلفه **علم الاجتماع الدينى** Religionssoziologie الدور الاجتماعى للبراهما ، كما درس الأخلاق الإقتصادية للهندوكية ، تلك الأخلاق التى تتعارض تماما مع الأخلاق البروتستانتية[٤٧]. وهناك مؤلفات حديثة تناولت المبادىء الاجتماعية للهندوكية ، ولكنها — مع ذلك — اهتمت بالمبادئ فى ذاتها أكثر من اهتمامها بالآثار السوسيولوجية التى تحدثها هذه المبادىء على الأفراد الذين يؤمنون بها . ولقد درس برابهو Prabhu فى مؤلفه **التنظيم الاجتماعى الهندوكى** * تأثير التعاليم الهندوكية على بعض جوانب الحياة الاجتماعية مثل التعليم والزواج والحياة الأسرية والطائفة ولكنه لم يهتم كثيرا بالسلوك الاجتماعى الواقعى (سواء كان تاريخيًّا أو معاصراً فى علاقته بهذه التعاليم . وهناك دراسة سوسيولوجية أكثر تحديداً قام بها نارين Narain يهدف تحليل الثقافة الهندوكية ونشرها فى مؤلف بعنوان **الطابع الهندوكى** ** ولقد تأثر نارين فى دراسته

---

(٤٥) فن العسير — مثلا — أن تعتبر الحضارة الغربية — خلال تاريخها — ذات نمط واحد .

(٤٦) من الجدير بالذكر أن تقريراً عاماً كتب حول علم الاجتماع الدينى لم يذكر إلا ثلاث بنود تحت عنوان واسع جدا هو « الهندوكية » أنظر :

"Sociology of Religions", Current Sociology, v. (1), 1956.

ولا يرجع ذلك — فيما يبدو — إلى عدم اهتمام الدارسين بالتراث ، بقدر ما يعود إلى ندرة الكتابات السوسيولوجية حول هذا الموضوع .

(٤٧) Max Weber. The Religion of India (Glencoe 1959). English translation of the relevant parts of Religionssoziologie.

* Hindu Social Organization (2nd rev. edn. Bombay, 1954).

** Hindu Character (Bombay 1957).

هذه بمدرسة الثقافة والشخصية[٤٨] . وعندما درس الباحث بعض السمات العامة السائدة فى الثقافة الهندوكية ، أضاف إليها تحليلا للأفلام السينمائية ، وتنشئة الأطفال ، والفولكلور كما تعبر عنه الحكم والأمثال السائدة . ويوضح نارين فى دراسته الطابع الإيجابى الهادىء الذى يتصف به الإنسان الهندى ، ذلك الطابع الذى يرتبط بفكرة التأكيد على الواجب التى تؤكدها الديانة الهندوكية . ويسلم نارين بوجهة نظر تايلور Taylor القائلة بأن مبادىء الكارما Karma والتناسخ « تخلق لدى الأفراد شعوراً بأن كل خبرات الحياة لاتنطوى على أهمية كبيرة ، باستثناء تلك الواجبات والشعائر التى تحكم وتضبط المستقبل الغامض وأنها ،(أى المبادىء)« تقاوم أى جهد يبذل فى أى مجال باستثناء ذلك الذى يفرض المبادءة من أجل طاعة « الدهارما »[٤٩] Dharma . كذلك يسلم نارين بقول نهرو : ان لدى الناس قدرة مدهشة على طلب المساعدة، كما أن لديهم عجزاً مدهشاً عن صنع أى شىء بأنفسهم »[٥٠] . وبرغم أهمية دراسة نارين إلا أن كثير من أحكامها تتصف بالإنطباعية مما يجعل من الصعب التسليم بها تسليما كاملا .

ولا يمكن الاكتفاء هذا الاستسلام وطلب العون بالعناصر الثقافية السائدة ، بل يجب ربطها أيضا بخصائص« الاستعباد الشرقى وبسيطرة الأسرة المشتركة التى سلبت من الفرد القدرة على الاختيار والمبادأة وتعد هذه النقطة مجالا هاما لبحوث جديدة ، يتعين عليها أن تأخذ فى اعتبارها الفروق المختلفة بين كل من المدينة والقرية ، وبين الجماعات الدينية المختلفة وبين الطوائف والطبقات ، بل وبين الأجيال . فهناك — مثلا — جماعات دينية معينة مثل المسيحيين واليهود أكثر تحضرا من جماعات دينية أخرى كالهندوس ، مما مكن الجماعات الأولى من ممارسة نشاطات صناعية وتجارية ناجحة . وباستطاعتنا أيضاً أن نعرف الكثير عن عمليات التغير فى الهند ، إذا ما حللنا الدراسات التى تناولت تأثير وسائل الإتصال الجماهيرى مثل الصحافة والراديو والأفلام.

---

(٤٨) See A. Irving Hallowell, "Culture, Personality and Society, in A. L. Kroeber (ed.) Anthoropology Today (op. cit.) pp. 597 - 620.

(٤٩) W. S. Taylor, "Basic personality in orthodox Hindu culture patterns", The Journal of Abnormal and Social Psychology, XL. 1948.

(٥٠) Jawaharlal Nehru. Reported in Indian Express, November 21, 1957.

وتواجه الثقافة الهندية الحديثة مشكلة هامة هى العلاقة بين الثقافة التقليدية من ناحية ، والقيم والمعتقدات التى وفدت إليها من الغرب من ناحية أخرى. وهنا يمكننا أن ندرس موضوع العناصر المادية وغير المادية فى الثقافة. لقد استوردت الهند من الغرب العلم الحديث والتكنولوجيا ، بينما ظلت ثقافتها غير المادية ثابتة بعيدة عن التغير الذى طرأ على الثقافة المادية وهنا نجد ضرورة لذكر ما ذهب إليه ألفرد فيبر فى هذا المجال من أن الثقافة المادية . قابلة للانتقال والتواصل ، بينما تظل الثقافة غير المادية محتفظة بطابعها ، لأنها غير قابلة للتواصل ، ولأنها أيضاً مرتبطة بالزمان والمكان. لقد أخذت الهند العلم والتكنولوجيا عن الغرب ، ولكنها ظلت محتفظة بأديانها ومحلفاتها وفنونها. ويبدو أن التغير الضئيل الذى طرأ على هذه الجوانب الثقافية كان بتأثير بعض الأفراد البارزين الذين كانوا يعملون فى إطار هذه الثقافة . والملاحظ أن وجهة نظر ألفرد فيبر تبالغ فى استقلال كل من العناصر المادية وغير المادية فى الثقافة . فإذا ما أخذنا الهند كمثال توضيحى ، لأحظنا أن وجود الحزبين الاشتراكى والشيوعى قد أسهم فى إدخال الفلسفات السياسية والقيم الغربية ، بل إن حزب المؤتمر ذاته قد تبنى مبادىء سياسية استوحاها من مصادر غربية وفضلا عن ذلك أدى وجود حكومة برلمانية فى الهند إلى ظهور قيم سياسية وتصورات معينة لكيفية تنظيم المجتمع السياسى ، بالإضافة إلى ما أدى إليه من وجود نظام الأجهزة الحكومية . ولا شك أن كثيراً من هذه القيم مرتبط بعناصر معينة سائدة فى المبادىء الأخلاقية للديانة الهندوكية هبيد أن هذا الإرتباط يعود فقط (على عكس ماذهب إليه ألفرد فيبر) إلى وجوه الشبه العديدة بين الديانات العالمية الأساسية. ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى أن الأهمية التى قد نمنحها لبعض هذه المبادىء قد تختلف باختلاف التغيرات التى تطرأ على كل من الثقافة المادية والبناء الاجتماعى .

وإذا كنا لا ننكر هنا أن الثقافة الهندية بعض السمات الفريدة ، إلا أننا نطالب بدراسة العلاقة بين هذه السمات الفريدة وتلك التى لايمكن وصفها بالتفرد ، كما نطالب أيضاً بدرسة علاقتها بالتغيرات الاجتماعية الحالية فلم تعد الهند والصين واليابان وغيرها من الأقطار الآسيوية تشكل ما يطلق عليه « الشرق الغامض » . إنها تختلف فقط فى بعض الوجوه عن الأقطار الأوربية (والتى تختلف أيضاً فيما بينها) ، ولكنها

تماثل أيضاً — وبنفس الدرجة — فى وجوه هامة أخرى ولا نجانب الصواب كثيرا إذا ما قلنا أن الثقافة الهندية قد لا تبعد عن الثقافات الأوربية قدر ابتعاد ثقافات الدول الأوربية خلال العصور الوسطى عن ثقافاتها الحالية وباستطاعتنا أن ننطلق من هذه التعميمات لاجراء مزيد من البحوث السوسيولوجية حول هذا الموضوع . وهناك تساؤلات عديدة يمكن أن نطرحها قبل اجراء هذه البحوث من ذلك مثلا كيف يتبنى الأفراد بوصفهم أفرادا أو بوصفهم أعضاء فى جماعات عناصر كل من الثقافتين التقليدية والغربية ؟ كيف تظهر هذه العناصر فى التراث الشعبى (مثال ذلك العلم فى مقابل الراميانا Ramayana) . وهناك مؤلف حديث حاول دراسة تأثير التغيرات الثقافية على الطبقة العاملة الانجليزية[٥١] وباستطاعتنا أن نجد فى الهند فرصاً عظيمة لإجراء دراسات مماثلة ، خاصة وأن هناك مصادر عديدة للبيانات مثل الأفلام والإذاعة والصحافة فضلا عن التراث المكتوب وبالإضافة إلى ذلك يمكننا تحليل النظام التعليمى والتعرف على القيم الثقافية السائدة فيه على النحو الذى سنفصله فيما بعد وما يقال عن النظام التعليمى يقال أيضاً عن القانون .

وعندما نشرع فى إجراء بحوث سوسيولوجية فى هذه الموضوعات ، يتعين علينا الكشف عن كيفية تغير الثقافة أو ثباتها ، وكيفية قبول العناصر الجديدة أو رفضها ، وكيفية تعديل العناصر التقليدية أو التخلص منها .

ولسوف نحاول خلال الفصول التالية دراسة « عناصر البناء الاجتماعى » بشىء من التفصيل وتشكل هذه العناصر النظم والجماعات الأساسية السائدة فى المجتمع . وفى الباب الرابع سنحول إهتمامنا لدراسة سوسيولوجيا الثقافة وسنعالج الثقافة من وجهة نظر الضبط الاجتماعى ، الذى يعد من وجهة النظر السوسيولوجية ، ذلك الجانب الهام الذى يتشكل من الأفكار والقيم التى توجه وتنظم نشاطات أفراد المجتمع

---

(٥١) Richard Hoggart, The Uses of Literacy (London, Chatto and Windus, 1957).

الفصل الثامن

النظم الاقتصادية

لم تحتل النظريات الاقتصادية الحديثة بصفة عامة مكانة بارزة فى دراسة البناء الاقتصادى ، على الرغم من أن المؤلفات الاقتصادية العامة تشتمل على كثير من التحليلات المتعلقة بتنظيم الصناعة وتقسيم العمل وبناء المشروعات الصناعية والتجارية . أما علم الاجتماع الاقتصادى فلا يزال يهتم اهتماما أساسياً بمشكلات البناء الاقتصادى . ولسوف نعالج هنا الموضوعات الأساسية التى احتلت أهمية خاصة فى دراسة النظم الاقتصادية . وأهم هذه الموضوعات : تقسيم العمل والتخصص المهنى ، ونظام الملكية وأنماط الاقتصاد والتغيرات البنائية (وخاصة عملية التصنيع) ، وبناء المشروع الصناعى أو المصنع ، وأخيرا العلاقات الصناعية .

تقسيم العمل :

تعد دراسة دوركايم عن تقسيم العمل[1] من أهم دراساته التى كتب لها الذيوع والانتشار . ففيها نجده يحلل الوظائف الاجتماعية لتقسيم العمل ولقد سعى بعد هذا التحليل إلى توضيح كيف أن تقسيم العمل فى المجتمعات الحديثة يمثل المصدر الأساسى للتماسك الاجتماعى أو التضامن الاجتماعى وذلك على النقيض من المجتمعات البدائية . وفى هذه الدارسة نجد دوركايم يميز بين نمطين أساسيين من التضامن : الأول آلى ، والثانى عضوى ؛ ثم يربط هذين النمطين من التضامن بنمطين من القانون أطلق على على الأول منهما القانون الرادع repressive ، وعلى الثانى القانون التعويضى restitutive . وفى الباب الثانى من الكتاب يناقش دوركايم الأشكال الشاذة لتقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة كذلك الذى يضعف التماسك الاجتماعى أكثر مما يقويه ويدعمه . ولقد فرق دوركايم بين شكلين شاذين من أشكال تقسيم العمل : الأول

---

(١) E. Durkheim, The Division of Labour in Society (op. cit.).

تقسيم العمل « الأنومى » Anomic ، والثانى تقسيم العمل الاضطرارى «forced . ويقصد دوركايم بالشكل الأول حالة الإفراط فى التخصص الذى يؤدى بالفرد إلى الإحساس بالعزلة فى تخصصه ؛ هو على وجه التحديد الحالة التى تشهد فصلا كاملا بين رأس المال والعمل . ولقد اقترح دوركايم علاجا لهذا الشكل من تقسيم العمل هو تدعيم الصلة بين الأفراد عن طريق الروابط المهنية والاتحادات وعن طريق الإجراءات النظامية التى تكون موضوعا للمناقشة والتفاوض بين رأس المال والعمل. أما الشكل الشاذ الثانى لتقسيم العمل فيقصد به دوركايم الحالة التى لا يكون فيها الأفراد أحراراً فى اختيار مهنهم ، والتى يضطرون بمقتضاها إلى الإلتحاق بها. ولقد اعتبر دوركايم أن التفاوت الذى ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى مصدراً أساسياً من مصادر الصراع الطبقى . ولقد طالب دوركايم المجتمعات الحديثة بضرورة التخلص من هذين الشكلين الشاذين من أشكال تقسيم العمل . ومن الطريف هنا أن نوضح إلى أى مدى صدقت توقعات دوركايم فى كثير من المجتمعات الصناعية اتخذت العلاقة بين رأس المال والعمل طابعا نظامياً ، بدأ بوضوح فى إجراءات التشاور والتفاوض والتحكيم على كما بدا بنفس الدرجة من الوضوح فى مبدأ اختيار المهنة الذى أصبح ينطوى على حرية أكبر نتيجة لظهور مبدأ تكافؤ الفرص . وكان لهذه التغيرات دوراً هاماً فى الحد من شدة وعنف الصراع الطبقى[٢] .

ولقد اهتم عدد آخر من علماء الاجتماع بدراسة تقسيم العمل فى علاقته بالتدرج الاجتماعى. فماركس قدم نظرية فى التدرج الاجتماعى ، مفسراً إياه بأنه نتاج لتقسيم العمل ، وخاصة ما أطلق عليه « أول تفرقة هامة بين العمل اليدوى والعمل الفكرى »[٣] . أما شمولر Schmoller فقد قدم نظرية أكثر وضوحاً عرف فيها الطبقات بأنها جماعات مهنية يخلقها تقسيم العمل وتدعمها الوراثة[٤] . وتتلاءم مثل هذه النظريات مع نظام

---

(٢) فنى الأقطار التى تطورت فيها إجراءات التشاور والتحكيم تطوراً ضئيلا والتى ظل مبدأ تكافؤ الفرص فيها هدفا بعيد المنال لفترة طويلة ، نجد الصراع الطبقى قد استمر حاداً . ومن أمثلة هذه الأقطار فرنسا .

(٣) See The German Ideology (English trans. 1938) and T.B. Bottomore (ed.), Karl Marx : Early Writings (London 1963).

(٤) G. Schmoller, Das wesen der Arbeitsteilung und der sozialen klassenbildung, Schmollers Jahrbuch XIV, 1890. pp. 45 - 195.

الطائفة الهندى ، الذى يستند فيه التباين إلى المهن التقليدية ، بل إنها تتلاءم مع هذا النظام أكثر من ملاءمتها مع أى نظام آخر للتدرج يقوم على تفسير المجموعات المهنية ككل أو جماعات المكانة بوصفها جماعات ذات طابع مشترك عام .

ومن خلال هذا الاهتمام بالنتائج الاجتماعية لتقسيم العمل ، ظهرت دراسات سوسيولوجية معاصرة هامة كتلك التى عنيت بالمها . ويلاحظ أن هذا النوع من الدراسات لا يهتم فقط بتحليل العلاقة بين المهنة والمكانة الاجتماعية ، بل يهتم أيضاً بمشكلات الالتحاق بالمهن (وتلك إحدى القضايا التى درسها دوركايم). ومن الموضوعات الهامة التى عنيت بها هذه الدراسات هيبة مهن معينة بالذات ، وعلى الأخص المهن الحرة .

وهناك دراسات أخرى اهتمت بتحليل تقسيم العمل الدقيق فى الصناعة الحديثة والآثار الاجتماعية والسيكولوجية الناجمة عنه . ولقد درس جورج فريدمان(٥) Friedmann فى مؤلف حديث له الآثار التى أحدثها تقسيم العمل الحديث على كل من العمل ووقت الفراغ ، كما قدم مسحاً رائعاً للبحوث التى تناولت هذا الموضوع . كذلك قدم فريدمان فى مؤلفه تحليلا نقدياً لنظرية دوركايم فى الوظائف الاجتماعية لتقسيم العمل ، زوده بملحق إحصائى طويل عرض فيه بيانات مستفيضة حول مدى التخصص وطابعه فى عدد من المجتمعات الصناعية .

والملاحظ أن تقسيم العمل فى الهند لم يصل بعد فى شدته إلى الدرجة التى وصل إليها فى الأقطار الصناعية المتقدمة . بيد أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن التصنيع فى هذا البلد بالذات قد أدى إلى ظهور صعوبات ومشكلات مماثلة لتلك التى واجهتها الأقطار الصناعية المتقدمة ، مما يفرض – بطبيعة الحال – على الباحثين ضرورة الاهتمام بدراسة المناطق الصناعية فى الهند . وعلى الباحثين أن يهتموا أيضا بتحليل الآثار التى أحدثتها زيادة تقسيم العمل على نظام الطائفة . ففى الماضى تشكلت طوائف جديدة عندما حدثت تغيرات تكنولوجية معينة ، أو عندما ظهرت إلى حيز الوجود مهن جديدة . ومن المهم فى هذا المجال أن تتعرف على ما إذا كانت هذه الظاهرة تحدث بالنسبة للمهن الصناعية الحديثة أم أن العكس هو الصحيح ، حيث تخضع الخطوط الطائفية لتأثير النقابات العمالية والتقسيمات الطبقية ومن المهم أيضا أن ندرس العلاقة بين

---

(٥) G. Friedmann, Le travail on mittes, Paris 1958.

الالتحاق بالمهن الحرة والتقسيمات الطائفية وكيف تتخذ هذه التقسيمات أشكالا جديدة .
وهناك بعد ذلك مشكلة هامة تستحق الذكر هنا فبحكم الشكل التنظيمى الذى تتخذه الطائفة ، يصبح لتقسيم العمل وظائف تكاملية على النحو الذى أشار إليه دوركايم .
فى ظل اقتصاد القرية نجد الطائفة الهندية – شأنها شأن الطوائف الحرفية التى كانت سائدة فى العصور الوسطى – تسعى إلى ضمان انجاز الوظائف الضرورية (عن طريق التدريب على المهارات الحرفيه) . وتحاول الطائفة الهندية تنظيم هذه الوظائف عن طريق تبادل الخدمات مع الوظائف الأخرى (من خلال مايطلق عليه نظام الجاجمانى Jajmani)
أما فى الاقتصاد الصناعى القائم على النقود ، فإن تقسيم العمل يتخذ بالضرورة شكلا أكثر تعقيداً ، بحيث يتم تبادل الخدمات من خلال السوق أو من خلال التخطيط المركزى أو من خلالهما معاً . وكنتيجة لذلك تقل أهمية الطائفة من وجهة نظر تقسيم العمل ، بل أن الأمر قد يصل إلى حد اعتبارها عقبة خطيرة تعوق الاقتصادية[٦] كما هو الحال بالنسبة للطوائف الحرفية التى كانت سائدة فى أوربا خلال العصور الوسطى . ومع ذلك يظل نظام الطائفة محتفظا ببعض الوظائف التكاملية . بيد أن هذه الوظائف لا تنطوى على قيمة كبيرة لأن التماسك الاجتماعى يميل – بشكل متزايد – إلى الاعتماد على تقسيم العمل الاقتصادى الذى تدعمه مشاعر وطنية أو قومية .

الملكية :

يقول هوبهوس : « إن أفضل فهم لظاهرة الملكية يمكن أن يتحقق إذا ما حللنا مبدأ سيطرة الإنسان على الأشياء» ، تلك السيطرة التى تلقى قبولا أو رفضاً من المجتمع[٧] .
والملكية قد تكون خاصة (فردية أو جماعية) أو عامة . ولقد لاحظ هوبهوس خلال تحليله لتطور الملكية أن هناك قدرا من الملكية الخاصة الشخصية شائع فى كل المجتمعات ، وإن كانت بعض المجتمعات البدائية تنفرد بشيوع ملكية المصادر الاقتصادية الأساسية مثل مناطق الصيد ، والمراعى . أما فى المجتمعات الزراعية الأكثر تقدماً ، فإن الملكية

---

(٦) حول الآثار الاقتصادية العامة للطائفة أنظر :

V. Anstey. The Economic Development of India (op. cit.). pp. 52 - 9.

ويتضمن هذا المؤلف أيضاً دراسة موجزة عن تأثير الطائفة على سياسة تشغيل العمال وتدريبهم خلال فترة بداية التصنيع .

(٧) L.T. Hobhouse, "The Historical Evolution of Property, In Fact and in Idea", in Property, its Duties and Rights (ed. Bishop Gore, London 1913).

الخاصة تميل إلى الإنتشار . ومع ذلك نجد هوبهوس يشير إلى أنه برغم اختفاء الملكية العامة القبلية ، إلا أن الملكية العامة قد تظهر إلى حيز الوجود فى ظل نظام الأسرة المشتركة. ولقد توصل لوى Lowie إلى نفس هذه النتيجة فى بحث قصير رائع عن الملكية استند فيه إلى بيانات مقارنة عن مجتمعات بدائية ومتحضرة (٨). وهناك ملكية خاصة شخصية شائعة فى كل الشعوب البدائية مثل الأسماء والرقصات والأغانى والأساطير والهدايا والأسلحة والمعدات المنزلية .

ولقد عرفت مجتمعات كبيرة نظام الملكية العامة على مستوى الأسرة المشتركة . فنى أوربا مثلا تعد الزادروجا Zadruga اليوغوسلافية مثلا شهيراً على ذلك . كذلك نجد نظم ملكية مماثلة فى مجتمعات قروية أخرى. إن هذه النظم هى التى سمحت بظهور الملكية الفردية منذ أوائل القرن العشرين . وإذا ما تناولنا طبيعة حقوق الملكية فى الأسرة المشتركة الهندوسية خلال المرحلة الفيدية Vedic Period وجدناها غير واضحة تماما . ولقد أوضح ماكدونيل Macdonell وكيث Keith أن هذه المرحلة كانت معارضة للفكرة التى مؤداها أن ما تملكه الأسرة كان ملكاً مشتركا لها ؛ ذلك أنه من الواضح أن الملكية كانت ملكية رب البيت — الذى عادة ما يكون الأب — وأن أعضاء العائلة الآخرين لم تكن لهم إلا بعض الدعاوى الأخلاقية على هذه الملكية ؛ تلك الدعاوى التى كان يجهلها الأب . . . (٩). ومع ذلك نجد كباديا Kapadia يذهب إلى أنه لم يجد دليلا قاطعاً فى التراث الهندى على أن الأسرة الأبوية كانت النمط الوحيد للتنظيم العائلى (١٠) . وتتضمن دراسة كاباديا شواهد عديدة تشير إلى الميل نحو إضعاف الأسرة المشتركة وتوسيع نطاق الملكية الفردية ، والدور الذى لعبته التقاليد الأبوية لتقوية الأسرة المشتركة (١١) .

ويمكن القول بصفة عامة أن نمو الزراعة والصناعة التحويلية والتجارة قد أدى إلى اتساع نطاق الملكية الفردية أو الجماعية لمصادر الانتاج ، وإن كان ذلك لم يمنع استمرار الملكية العامة فى أغلب المجتمعات كما هو الحال فى أوربا الإقطاعية ، حيث احتفظت المجتمعات بمباشرة مراقبة شئون الزراعة وبعض الحقوق الخاصة بتسوية الخلافات.

---

(٨) R. H. Lowie, Social Organization (London 1950) Ch. 6, "Property".

(٩) A. A. Macdonell and A. B. Keith, Vedic Index (1912) I, p. 351.

(١٠) K. M. Kapadia, Marriage and Family in India (2nd ed. Bombay 1958), p. 194.

(١١) Op. cit., pp. 200 sqq.

ولقد ظلت هذه الرقابة المجتمعية سائدة فى روسيا حتى القرن الحالى . والسمة المميزة لنظم الملكية هذه – كما يقول هوبهوس – أنها كانت تتعلق بملكية الاستعمال ، وأنه حينما كانت تتخذ الملكية الفردية شكلا متطرفاً ، فإن المجتمع كان يحتفظ لنفسه بالمراقبة والمسئولية حتى يضمن ألا يصبح أى فرد معدماً . أما الملكية من أجل القوة وحصول الفرد غير المحدود على الثروة فكانا من نتائج الرأسمالية التى مكنتهما من الوصول إلى أبعد مدى خلال القرن التاسع عشر فى أوربا وأمريكا الشمالية . والواقع أن التاريخ الحديث للملكية ما هو الا تاريخ المحاولات المختلفة التى بذلتها المجتمعات لفرض قيود على الذين يمتلكون المصادر الاقتصادية ، ثم توزيع هذه المصادر بما يكفل للمجتمعات مراقبتها وتوجيهها نحو الصالح العام .

ولقد حاول عدد من العلماء التمييز بين نظم الملكية المختلفة أو مراحل تطور الملكية ذاتها . ولعلنا لاحظنا نظرية هوبهوس فى هذا المجال . فهو يفرق بين ثلاث مراحل : الأولى يكون فيها التباين الاجتماعى ضئيلا ، نظراً لملكية المصادر الاقتصادية ملكية عامة أو تحكم المجتمع فيها تحكماً شديداً . وفى المرحلة الثانية تزداد الثروة ، ويتسع نطاق التباين ، وتفلت الملكية الفردية والجماعية من سيطرة المجتمع . وفى المرحلة الثالثة تبذل محاولات واعية للحد من التفاوت بين الناس ولتحقيق سيطرة المجتمع . وتشبه نظرية هوبهوس – بعض الوجوه – التفرقة التى أقامها ماركس بين ثلاث مراحل هى : المجتمع البدائى اللاطبقى الذى يتبعه تباين طبقى وعدم مساواة يمهدان – بدورهما – لمرحلة المجتمع اللاطبقى على مستوى أعلى. أما فينوجرادوف Vinogradoff (١٢) فقد ميز بين أربعة مراحل أساسية هى : تأسيس حقوق الملكية فى المجتمع القبلى أو الشيوعى البدائى ، ثم الأخذ بفكرة ملكية الأرض ، ثم نمو الملكية الفردية ، وأخيرا فرض قيود معينة تحت تأثير الأفكار الجماعية الحديثة .

أما العلماء المحدثون فيؤكدون تعقد نظم الملكية ويرفضون فكرة التطور ذى الخط الواحد. وتشير الدراسات المقارنة التى تناولت نظام الملكية فى المجتمعات البدائية إلى صعوبة تحديد طابع حقوق الملكية ومداه (١٣) . أما تطور نظام الملكية فى أوربا الغربية فواضح

---

(١٢) P. Vinogradoff, Historical Jurisprudence (Oxford 1920).

(١٣) See especially, M. J. Herskovits, Economic Anthroplogy, Ch. 14 - 17, and R. H. Lowie, op. cit.

كل الوضوح . فلقد كتب عنه المؤرخون الاقتصاديون الكثير ، كما أن مراحله الحديثة تنعكس بوضوح على أيديولوجيات الملكية ابتداء من نظرية الحق الطبيعى عند جون لوك Locke حتى المذاهب الاشتراكية الحديثة[١٤].

أما تاريخ الملكية فى الهند فأقل وضوحاً. فلقد ظلت الأرض حتى وقت قريب جداً هى الشكل الأساسى للملكية الإنتاجية، ثم نظمت حيازة الأرض بالقانون العرفى الهندوسى ، الذى استكمل فيما بعد القانون الاسلامى ولم تتخذ حيازة الأرض شكلها الدقيق إلا خلال فترة الحكم البريطانى ؛ أى بعد اتفاقية البنغال الدائمة التى أبرمت فى سنة ١٧٩٣ . ومن الأمور التى لا تزال موضع شك كبير ما إذا كانت هناك أية حقوق لملكية الأرض فى ظل القانون الهندوسى الذى تعبر عنه مجموعة قوانين مانو . فلقد كان للملك نصيب فى المنتجات ، كما كان للمزارع حق حماية أرضه وانتقالها إلى ورثته . ويبدو أن الأخذ بالقانون الإسلامى فى الهند ابتداء من القرن الثانى عشر قد خلق بعض حقوق الملكية[١٥]. غير أن الاتفاقية الدائمة التى أبرمت فى سنة ١٧٩٣ قد خلقت فى البنغال — وفى أجزاء أخرى من الهند فيما بعد — حقوق ملكية محددة لطبقة الزامندراس Zamindras التى كانت تشكل فى الأصل مجموعة المأجورين الذين عملوا لدى الغزاة المسلمين والذين شكلوا فيما بعد طبقة الأعيان[١٦]. وفى بومباى ومدراس ظهرت اتفاقية مختلفة (نظام الرويتوارى Ryotwari كان لها أكبر الأثر فى ظهور طبقة الملاك الفلاحين . ومن النتائج العامة التى أدى إليها التشريع البريطانى فى الهند تدعيم حقوق ملكية الأرض واعتبارها سلعة منقولة تخضع للبيع والتحويل ، واعتبارها جزءاً من نظام ملكية عام سائد فى الاقتصاد الرأسمالى .

وتهتم الدراسات السوسيولوجية الحديثة التى تتناول الملكية بجانبين هامين : الأول توزيع الملكية والآثار الاجتماعية لهذا التوزيع ، والثانى الفصل بين الملكية وإدارة

---

(١٤) حول نظريات الملكية انظر :

Hobhouse, op. cit; and R. Schlatter. Private property (London 1951).

(١٥) للحصول على دراسة قصيرة وواضحة حول هذا الموضوع أنظر .

Sir Benjamin Lindsay "Law" in L.S.S. O'Malley, Modern India and the West, Section on Land Law, pp. 115 - 27.

(١٦) أنظر الدراسة الرائعة التى قدمها جوبال Gopal بعنوان :

The Permanent Settlement in Bengal and its Results (London, Allen and Unwin, 1949).

المشروعات الصناعية فى ظل الرأسمالية الحديثة . وهناك دراسات عديدة حول توزيع الثروة والدخل . ففى بريطانيا نجد تاونى Tawney فى مؤلفه عن **المساواة** * يدرس بشىء من التفصيل عدم المساواة فى الثروة والدخل وعلاقة ذلك بالنسق الطبقى . كذلك أوضح دالتون H. Dalton فى دراسته المبكرة **عدم المساواة فى الدخول** ** أن التوزيع غير المتكافىء فى الثروة يعد العامل الأساسى فى ظهور عدم المساواة فى الثروة . وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية نجد رايت ميلز Mills يقدم بيانات مستفيضة عن توزيع الثروة والدخـــل فى مؤلفه **صفوة القوة** *** . وتشير هذه الدراسات جميعها إلى أن ثمة حركة عدالة أكبر فى عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة منذ بداية القرن العشرين ، وان بدت هذه العدالة أوضح فى مجال الدخول منها فى مجال الملكية . ففى بريطانيا — مثلا — كان ١ ٪ من السكان يملكون ٦٥ ٪ من مجموع الملكية الخاصة فيما بين سنتى ١٩١١و١٩١٣ . وفى سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ظلت هذه النسبة من السكان تمتلك ٥٠ ٪ من مجموع الملكية الخاصة . أما العدالة فى مجال الدخول فكانت أوضح من ذلك بكثير ، نتيجة ارتفاع الضرائب التصاعدية واتساع نطاق الخدمات العامة . والملاحظ أن مدى الدخول فى الأقطار الشيوعية الحديثة يكاد يماثل مدى الدخول فى الأقطار الديموقراطية الرأسمالية ، برغم صعوبة الوصول إلى نتائج محددة قاطعة فى هذا المجال نظراً لقلة البحوث السوسيولوجية الجادة حول هذا الموضوع .

وليس هناك سوى قدر ضئيل البيانات الصادقة عن التوزيع العام للملكية والدخول فى الهند . والملاحظ أن متوسطى الدخل والثروة لكل نسمة ينخفضان ملحوظاً عن قريناها فى الأقطار الصناعية ، بينما يزداد مدى الدخول المكتسبة زيادة كبيرة . ففيما بين سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٨ أجرى مسح فى مدينة بونا لأصحاب المهن مستند إلى تصنيف مهنى مؤلف من عشر فئات مهنية . ولقد أوضح هذا المسح أن متوسط الدخول السنوية للذين يعملون فى الفئة المهنية رقم (١) (العمال اليدويين غير المهرة) كان ٨٠ روبيه ، بينما كان بالنسبة للأفراد الذين يعملون فى الفئة رقم (١٠) (ملاك المصانع وكبار المنظمين يزيد على

---

* Equality (4th rev. edn. London 1952).

** The Inequality of income.

*** The Power Elite (New York 1956; Ch. 5 "The very rich" and Ch. 7, "The Corporate rich").

٢٠٠٠ روبيه بكثير [١٧]. ولقد خلص المؤلف — طبقا للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى أقرته إحدى اللجان المتخصصة فى بومباى — إلى أن ٦٥٪ من الأسر فى مدينة بونا كانوا يعيشون فى حالة فقر أولى ، بينما كان يعيش ١٥٪ من الأسر تحت « خط الفاقه » [١٨]. ولقد عرض ميكيرجى Mukergee بيانات خاصة بالهند فى الفترة فيما بين سنتى ١٩٤٣ و ١٩٤٦ ، توضح الفروق بين دخول الطبقة العاملة فى المراكز الصناعية المختلفة والأقاليم ، كما عرض بيانات تتناول علاقة الدخل باحتياجات الأفراد من الطعام والملبس و ... إلخ . ومن واقع هذه البيانات توصل ميكيرجى إلى نتيجة هامة هى أن : « الأرقام تشير بوضوح إلى أن الوجبات الغذائية التى يحصل عليها العمال فى الهند لا تحقق لهم المعدل المطلوب من السعرات الحرارية الذى يجب أن يكون ٣٠٠٠ سعراً حرارياً فى اليوم الواحد » [١٩] ، على الرغم من ارتفاع نسبة ماينفق على الطعام (فيما بين ٦٠٪ و ٧٥٪ من مجموع الدخول) . ولقد انتهى ميكيرجى إلى أن ظروف العمال كانت أفضل ما تكون فى بعض المراكز الصناعية الكبيرة مثل بومباى وأحمد آباد .

أما موضوع فصل ملكية المشروعات الصناعية عن إدارتها فقد لفت أنظار علماء الاجتماع المهتمين بتطور الرأسمالية الحديثة . ولقد ظهر هذا الفصل نتيجة لاتساع نطاق مبدأ رأس المال المشترك . ففى أوائل القرن التاسع عشر كان الرأسماليون الصناعيون هم ملاك مشروعاتهم ومديروها فى آن واحد . وبنمو حجم المشروعات ، زاد الاعتماد على رؤوس الأموال التى تأتى من الخارج ، مما دفع إلى وضع تشريعات تنظم المشاركة فى رأس المال . وهناك فى الوقت الحاضر شركات كبرى تسيطر على نشاطات صناعية أساسية ، تخضع لإدارة وتوجيه أفراد لا يمتلكونها . ولقد أصبح رأس مال المشروع الواحد عبارة عن آلاف أصحاب الأسهم الذين لا يعنيهم من أمر المشروع إلا تحقيق الربح ، بل قد يصل عدم اكتراثهم بالمشروع إلى الجهل بنوع الصناعة التى يمارسها هو. ولقد درس بيرل Berle وميتز Means طبيعة الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونشرا نتائج هذه الدراسة فى مؤلف لهما بعنوان **الشركات الحديثة والملكية الخاصة*** . ولقد

---

(١٧) D.R. Gadgil, Poona : A socio-Economic Survey (Part I, Gokhale 1945) ch. VI.

(١٨) Op. cit. Ch. VII.

(١٩) R. Mukerjee, The Indian Working Class (3rd rev. edn. 1951), especially Ch. XIV.

* The Modern Corporation and Private Property (New York, 1933).

شكلت نتائج هذه الدراسة أساساً لإقامة نظريات حول «الثورة الإدارية» وتحول الرأسمالية [٢٠].

ولقد بالغ بعض العلماء فى شأن هذه التغيرات . فعلى الرغم من أن المديرين فى الصناعة الحديثة لا يملكون المشروعات تماماً ، إلا أنهم يسهمون بجانب كبير من الأسهم ، كما أنهم بحكم أوضاعهم فى التنظيمات يكتسبون قوة فوق قوة . وبهذا المعنى — كما يذهب هؤلاء العلماء — لم يتم الفصل التام بين ملكية المشروع وإدارته ويبدو أن ذلك هو ما دفع سارجانت فلورنس Florence فى مؤلف له بعنوان « **منطق الصناعتين البريطانية والأمريكية** ** » إلى القول بأن هناك « شواهد محددة توحى بأن الثورة الإدارية لم تنشب بعد كما يظن البعض ، وأن القيادة والقرارات الهامة المتعلقة بالسياسة العليا فى كثير من الشركات والمؤسسات لا تزال فى أيدى كبار حملة الأسهم . أما رايت ميلز فقد أوضح فى مؤلفه « صفوة القوة » كيف أن الملكية والإدارة « يتشابكان تشابكا معقداً فى الصناعة الأمريكية ، وكيف أن كبار المديرين والأثرياء لا يشكلون جماعتين مهنيتين منفصلتين » .

وتقدم لنا الدراسات الحديثة التى أجريت فى بريطانيا والولايات المتحدة صورة واضحة لتركز القوة الاقتصادية . ويبدو هذا التركز فى سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد . ففى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ٢ ٪ من مجموع الشركات الصناعية التحويلية والتعدينية توظف نصف الذين يعملون فى هذه الصناعات [٢١] . وفى بريطانيا نجد ١٢,٠٠٠ شركة ذات أسهم مشتركة تتولى تأدية نصف النشاط الاقتصادى الكلى [٢٢]. أما ملكية الأسهم فى الشركات الكبرى فليست شائعة ؛ فنسبة الراشدين من السكان الذين يملكون أسهما فى شركات لا تعدو فى بريطانيا ٥ ٪ وفى الولايات المتحدة ٧ ٪ . وفضلا عن ذلك يمكننا أن نلحظ فروقا ملحوظة داخل جماعات حملة الأسهم . فهناك قلة قليلة من الأفراد تملك نسبة كبيرة من الأسهم ، بينما تمتلك الكثرة الكثيرة النسبة القليلة منها .

ومن الواضح أن هذه البيانات تقدم لنا صورة مختلفة عن تلك التى قدمناها عند

---

(٢٠) See James Burnham, The Managerial Revolution (New York 1941; A. A. Berle, The Twentieth Century Capitalist Revolution (London 1955).

** The Logic of British and American Industry (London 1953).

(٢١) See C. Wright Mills, op. cit : and J.K. Galbraith, American Capitalism (1952).

(٢٢) For details See J. Strachey, Contemporary Capitalism, p. 23 sqq.

مناقشتنا للتوزيع العام للثروة والدخل . ولسوف تتضح أهميتها عند دراسة المجتمعات الصناعية التى هى موضوع مناقشتنا التالية .

أنماط الاقتصاد :

أوضحنا فى فصل سابق أن تصنيف المجتمعات قد استند — غالبا — إلى تصنيف أولى للنظم الاقتصادية . ولقد بدا ذلك واضحا عند ماركس الذى ميز بين خمسة أنماط أساسية من المجتمعات هى : المجتمع البدائى ، والمجتمع القديم ، والمجتمع الآسيوى ، والمجتمع الاقطاعى ، والمجتمع الرأسمالى . والملاحظ أن تصنيف ماركس لم يستند فقط إلى مستوى التكنولوجيا وأسلوب الانتاج ، ولكنه استند أيضا إلى طبيعة الملكية ونمط العلاقات الطبقية . وهناك فى الواقع تصنيفات مماثلة أمثال بوشر Bücher وسومبارت Sombart . ويبدو أن هذه التصنيفات الواسعة لأنماط الاقتصاد قد لقيت قبولا عاما ، مما شجع البعض على بذل جهود للتمييز بين أنماط فرعية عديدة نابعة من أنماط عامة . فلقد ميز هوبهوس وهويلر وجينزبرج[٢٣] بين أنماط مختلفة للتنظيم الاقتصادى فى المجتمعات البدائية ، كما أوضحوا أن الاختلافات فى النظم الاجتماعية الأخرى (التدرج ، والحكومة . إلخ) كانت تتوقف على طبيعة التنظيم الاقتصادى . ويبدو أن ثمة اتفاقاً عاماً حول النشاطات الاقتصادية فى المجتمعات البدائية ؛ فهناك جامعو الطعام والقناصون والرعاة والمزارعون . ومع ذلك نجد دراسات حديثة نسبيا تلقى بعض الشكوك على العلاقة بين نمط الاقتصاد وأشكال النظم الاجتماعية الأخرى . ففى مسح شامل لعدد من المجتمعات البدائية[٢٤] قام به داريل فورد Forde اتضح أن هناك اختلافاً ملحوظاً جداً فى النظم داخل النمط الاقتصادى الواحد .

وإذا ما تناولنا الرأسمالية الحديثة ، وجدنا بيرن Pirenne يميز بين مراحل مختلفة فى « التاريخ الاجتماعى للرأسمالية » مستنداً إلى الموجهات الأساسية للنشاط الاقتصادى والجماعات الاجتماعية التى تتولى دور القيادة فى كل مرحلة[٢٥] . ولقد أولى علماء الاجتماع منذ نشرت

---

(٢٣) The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples.

(٢٤) Daryll Forde, Habitant, Economy and Society (London, 1941).

(٢٥) H. Pirenne, "The Stages in the Social History of the Capitalism" American Historical Review XIX (3), 1914.

أعمال ماكس فيبر جانباً كبيراً من اهتمامهم لتحليل الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصاديا واجتماعيا . وبغض النظر عن الجدل الذى أثير حول نشأة الرأسمالية الحديثة، فإن أغلب اهتمام العلماء قد انصب على دراسة التطورات الحديثة للرأسمالية الحديثة وعلى الأخص نمو المشروعات الكبيرة الحجم . ولقد أقام الكتاب الماركسيون تفرقة بين رأسمالية القرن التاسع عشر و « الرأسمالية الاحتكارية » التى سادت القرن العشرين والتى ارتبطت بالامبريالية وعلى الرغم من قبول علماء الغرب للظواهر التى أثارها الماركسيون ، إلا أن عدداً قليلا جداً منهم هم الذين قبلوا التفسير الماركسى لهذه الظواهر . وأيا كان الأمر فإن المجتمعات الصناعية الحديثة قد شهدت نمواً سريعاً فى مشروعاتها الكبرى ، وتركز فى القوة الاقتصادية ، بغض النظر عما إذا كانت الملكية السائدة فيها خاصة تماما أو خليط من الخصوصية والعمومية أو جماعية تماماً . وقد يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن مفهوم « ملكية وسائل الانتاج » لايزال بحاجة إلى دراسة وتحليل ، ذلك لأن هناك قلة من الأفراد سواء فى الاتحاد السوفييتى أو بريطانيا أو الولايات المتحدة يديرون المشروعات الكبرى التى يتوقف عليها مستقبل الاقتصاد واستغلال الموارد القائمة . ففى كل هذه الأقطار — برغم اختلاف أيديولوجياتها — نجد هذه القلة تتمتع بقوة عظيمة ، فى الوقت الذى تتزايد فيه صعوبة مراقبة الجماهير للسلطة التى تمارسها هذه القلة . وعلى النقيض من وجهة النظر الماركسية المتزمتة ، نجد الرقابة الشعبية لهذه السلطة أعظم فى الأقطار الرأسمالية إذا ما قورنت بالأقطار الشيوعية . ففى الأولى (الرأسمالية) تستطيع نقابات العمال المستقلة ممارسة ضغوط عديدة الإدارة العليا فضلا عن أن المنافسة بين الجماعات السياسية قد تحول دون ظهور صفوة متحكمة تملك فى يدها كل شىء .

وتواجه الأقطار الرسمالية التى أممت بعض صناعاتها الأساسية مشكلات حادة تتعلق بمراقبة الشركات العامة التى تتولى هذه الصناعات . فمن وجهة نظر الموظف أو المواطن العادى يكون التعامل مع التنظيمات البيروقراطية أمراً غير يسير ، لأنها لا تهتم بتدعيم قيم المساواة أو الصالح العام إذا ما قورنت بالإدارات الخاصة . ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة المشكلات التى واجهتها التنظيمات البيروقراطية فى عدد من الأقطار الشيوعية . وباستطاعتنا أن نجد فى هذه التطورات ما يمنح تحليل ماكس فيبر أهمية كبيرة ففى مقال له بعنوان « السياسة كمهنة »[٢٦] نجده يذهب إلى أن ثمة توازيا بين تركز القوى الإنتاجية وتركز القوى الإدارية . وعندما ناقش تطور الدولة الحديثة لاحظ أن الأمير فى صراعه

(٢٦) In H. Gerth and C. W. Mills, From Max Weber (op. cit).

مع النبلاء قد مهد الطريق لسلب استقلال الذين ينفردون بالقوة الإدارية ، أولئك الذين كانوا يمتلكون أساليب الإدارة والرفاهية . . إلخ .وهكذا « أصبحت هذه العملية فى مجموعها — موازية تماما لتطور المشروعات الرأسمالية من خلال تجريد المنتجين المستقلين ممتلكاتهم تجريداً تدريجيا » وعندما حاول فيبر تحليل مستقبل المجتمع الصناعى ، خشى أن تؤدى الاشتراكية إلى تقييد حرية الانسان ، وأن تحوله البيروقراطية إلى [illegible] مهمته الوحيدة الطاعة والإذعان .

ولقد أثارت الدراسات السوسيولوجية التى تناولت نمط الاقتصاد جدلاً سياسيا حديثاً . فى مؤلف جون ستراشى Strachey « **الرأسمالية المعاصرة** » نجد مناقشة ممتعة للصراع بين الديموقراطية السياسية والاتجاهات الاوليجاركية فى الرأسمالية الحديثة . وفى مؤلف رايت ميلز **صفوة القوة** نجد تحليلا لظهور المجتمع الجماهيرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، الذى تصبح فيه القوة ماكرة فى أيدى قادة التنظيمات الكبيرة التى تعمل فى النشاط الاقتصادى وغيره من النشاطات . وفى المجتمعات القائمة على تركز السلطات نجد عملية تركز القوى فى أيدى صفوة صغيرة تصل أقصاها . ولقد أدت هذه التغيرات الاجتماعية إلى إعادة الاهتمام بدراسة مشكلات مراقبة القوى الاقتصادية عن طريق اللامركزية والديموقراطية الصناعية (التى سنناقشها بعد قليل) ، كما أعادت الاهتمام بتحليل الميول الاوليجاركية فى التنظيمات السياسية (التى سنناقشها فى الفصل التالى) فضلا عن الخصائص العامة للتنظيمات البيروقراطية .

ولا شك أن دراسة أنماط الاقتصاد قد كشفت بوضوح عن قيمة الاتجاه السوسيولوجى الذى يحاول إلقاء نظرة شاملة على العلاقات المتشابكة بين نظام الملكية وتنظيم الصناعة والتدرج الاجتماعى والتنظيم السياسى . وهذا ما بدا واضحا أيضا فى دراسة التغير من نمط اقتصادى معين إلى نمط آخر. فلقد ثار جدل مبكر فى علم الاجتماع بدأه ماركس ثم واصله ماكس فيبر حول نشأة الرأسمالية[٢٧] . ومن الصعب علينا هنا أن نلخص هذا

---

(٢٧) يوجد الآن تراث هائل حول هذا الموضوع. وفيما يلى عينة لأهم ما كتب :

Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1904; English trans. Glencoe, 1903); W. Sombart, Der Moderne Kapitalismus, (3 Vols. Munich, 1924 - 7; English trans. of Some parts in F.L. Nussbaum, A History of Economic Institutions of Modern Europe, New York, 1933; R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism (London 1927); H.M. Robertson, Aspects of the Rise of Economic Individualism : A criticism of Max Weber and His School =

الجدل ؛ لكننا نستطيع — مع ذلك — تقديم صياغة مبدئية لأهم النتائج التي أسفر عنها: تطلب نمو الرأسمالية شيوع اتجاهات معينة نحو العمل والثروة لم تكن مألوفة من قبل لدى المجتمعات الانسانية[٢٨]، وأن الأخلاق الاجتماعية للبروتستانتية قد عاونت على انتشار هذه الاتجاهات، لأنها عاونت على التعجيل بنمو الرأسمالية فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، وربما أسهمت — بدورها — فى ظهور سمات خاصة (كما يذهب فيبر) وتتضمن الكتابات اللاحقة التي تناولت تدهور الرأسمالية تحليلا للدور الهام الذي لعبته القيم والأيديولوجيات فى تأدية النظم الاقتصادية لوظائفها . ومن أمثلة ذلك مؤلف شومبيتر Shumpeter **الرأسمالية ، والاشتراكية والديمقراطية*** الذى ذهب فيه إلى أن انهيار الرأسمالية سيكون نتيجة لرفض القيم البرجوازية ، لا نتيجة لا نهيار اقتصادى ويعيد ذلك إلى أذهاننا قول ماكس المأثور : « يريد الانسان أن يصبح العمل مهنته وحرفته . إننا جميعاً مضطرون للرغبة فيه » .

ومن الأمور الهامة التي تستحق التحليل هنا ذلك النمو الحديث الذى طرأ على نظرية المجتمعات والتصنيع ، والذى كانت أحد مظاهره إتاحة الفرصة لدراسة تأثير العوامل الاجتماعية وعلى الأخص الأيديولوجيات ولقد شكل هذا النمو الآن نقطة التقاء أساسية بين علمى الاقتصاد والاجتماع . وتؤكد الدراسات التى أجريت فى هذا المجال[٢٩] التفرقة

(London 1933); A. Fanfani, Catholicism, Protestantism and Capitalism (English trans 1935).=

ومع أن الكتاب الأخير يقوم على وجهة نظر خاصة ، إلا أنه يقدم تلخيصاً للجدل ، أنظر أيضا :

K. Polanyi, The Origins of our Time (London 1944).

ويمكننا أن نجد تحليلا ماركسيا رائعا للرأسمالية فى :

M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism (London 1946).

ويعالج هذا المؤلف نشأة الرأسمالية ونموها المبكر بشئ من التفصيل أنظر أيضا :

Paul Sweezy, The Theory of Capitalist Development (New York 1942).

وبالإضافة إلى ذلك هناك مسح مفيد للتصورات المختلفة للرأسمالية

W. Sombart, 'Capitalism' Encyclopaedia of Old Social Scfences.

(٢٨) حول هذا الموضوع أنظر المناقشة المختصرة المتضمنة فى المرجع التالى :

R.L. Heilbroner, The Great Economists, (English edn. London 1955) Ch. II, "The Economic Revolution).

* Capitalism, Socialism & Democracy.

(٢٩) أشرنا فى موضع سابق إلى أهمية المصادر التالية : =

بين نمطين من الاقتصاد : الصناعى وغير الصناعى ، كما تهتم بالنمو الصناعى أكثر من اهتمامها بالرأسمالية ، طالما أن التصنيع يتم بأساليب مختلفة وفى ظروف اجتماعية وسياسية متباينة . فآرثر لويس[٣٠] يعالج باستفاضة العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادى مثل الرغبة فى الحصول على السلع ، والاتجاهات نحو العمل وتأثير نظم الملكية ، والحراك الاجتماعى ، والبنائين الدينى والأسرى ، وآثار النمو السكانى ، ودور الحكومة . أما ولبرت مور Moore فقد درس فى مؤلفه التصنيع والعمل (*) مشكلات ناجمة عن التصنيع أكثر تحديدا مثل مشكلة الالتحاق بالعمل الصناعى والتدريب عليه فى الأقطار الزراعية . والواقع أن المشكلة التى عالجها مور تعد مشكلة أساسية فى كل الأقطار غير الصناعية ، لأن العامل الزراعى الذى يلتحق بعمل صناعى يضطر إلى الانتقال من القرية إلى المدينة ، حيث يواجه ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة . ولقد لفتت مشكلة تكيف العمال الزراعيين وعائلاتهم فى أوربا أنظار عدد من الدراسين . بيد أن الدراسات التى ظهرت فى هذا المجال كانت مقصورة على دولتين اشتراكيتين هما : بولندا ويوغوسلافيا .

وللدراسة النمو الاقتصادى أهمية خاصة فى الهند . فلقد ظل الاقتصاد الهندى لفترة طويلة معتمداً اعتماداً أساسيا على اقتصاد القرية وهناك الآن أكثر من أربعة أخماس السكان يعيشون فى قرى ، بينما يعمل ٧٠ / من السكان فى مهن زراعية . ولقد بدأ التصنيع فى الهند حوالى سنة ١٨٥٠ ، ثم نما نمواً بطيئاً للغاية . ولقد أطلقت أنستاى Anstey على هذا النمو البطىء « التطور الاقتصادى المكبل »[٣١] ، وأوضحت أن نسبة السكان الذين

R. Aron, Le développement de la Société Industrielle and W. Arthur Lewis, the Theory of = Economic Growth.

كما أشرنا إلى العرض الشامل للتراث الهائل حول هذا الموضوع والمتضمن فى :

Lyle W. Shannon, "Social Factors in Economic Growth", Current Sociology, VI (3) 1957.

وهناك مؤلف حديث أثار مناقشات مستفيضة أنظر :

W. W. Rostow, The Stages of Economic growth, (Cambridge 1960).

(٣٠) Op. cit.

* Industrialization and Labour (New York 1951).

(٣١) وذلك فى طبعة سنة ١٩٣٦ من كتابها التطور الاقتصادى فى الهند .

The Economic Development in India.

يعيشون فى مدن لم تحقق زيادة ملحوظة فيما بين سنتى ١٨٨١—١٩٣١ ، بينما انخفضت نسبة العمال الصناعيين بالنسبة لمجموع السكان العاملين فيما بين سنتى ١٩١١ و ١٩٤١[٣٢] . ولقد ظل النمو الصناعى حتى سنة ١٩٤٧ نموا من جانب واحد . فالصناعات الخفيفة احتلت المرتبة الأولى بين الصناعات ، بينما كان انتاج الحديد والصلب منخفضا إلى حد كبير ، فى الوقت الذى انعدمت فيه الصناعات الهندسية الثقيلة . ومنذ أن حصلت الهند على استقلالها تمت حركة التصنيع نمواً سريعا[٣٣] كما بذلت جهود ضخمة لرفع مستوى الانتاجية(الذى كان منخفضاً جداً) فى الزراعة بوصفها الأساس الهام لتراكم رأس المال والتوسع فى التصنيع .

ولا نريد هنا الخوض فى تحليل الجوانب الاقتصادية الخالصة[٣٤] ، على الرغم من أن البحوث السوسيولوجية التى تناولت هذه المشكلات الهامة لا تزال ضئيلة للغاية وهناك تقرير للأمم المتحدة عالج — بصفة عامة — مشكلات الدول النامية ، ولكنه لفت الأنظار إلى بعض العوامل السوسيولوجية الديموجرافية المرتبطة بالتصنيع فى هذه الدول[٣٥] ويعد مؤلف ولبرت مور **التصنيع والعمل** من أفضل المؤلفات السوسيولوجية التى تناولت مشكلات الالتحاق بالعمل الصناعى . وتشير الدراسات المتاحة لنا إلى أن هناك عوامل اجتماعية عديدة عاقت النمو الاقتصادى فى الهند أهمها : ارتفاع معدلات الخصوبة ، ونظام الطائفة ، ومقاومة التجديدات استنادا إلى معتقدات دينية ، واعتماد الفرد على الأسرة المشتركة وما إلى ذلك من عوامل . أما الدور الذى تلعبه كل من هذه العوامل فى إعاقة النمو الاقتصادى فلا يزال أمراً غير معروف تماماً ومع ذلك فيبدو لنا أنه لا مبرر

---

(٣٢) R. Mukerjee The Indian Working Class, p. 2.

(٣٣) أنظر التقرير المتضمن فى مسودة الخطة الخمسية التالية :

The Third Five Years Plan : Draft Outline (Delhi 1960).

(٣٤) نوقشت المشكلات الاقتصادية العامة فى :

Arthur Lewis, op. cit; Colin Clark, The Conditions of Economic Progress (2nd edn. London 1951); W.W. Rostow, The Process of Economic Growth (New York 1962); Gunnar Myrdal, Economic Theory and Under-developed Regions (London 1957).

وهناك مناقشة ممتعة لمشكلات الهند فى :

B. Datta, The Economics of Industrialisation (Calcutta 1952).

(٣٥) UNITED NATIGNS. Department of Economic and Social Affairs, Processes and Problems of Industrialization in under-developed Countries (New York 1955).

للافتراض هنا بأن القيم الثقافية ككل تعوق التطور الاقتصادى والاجتماعى ، فنمو القوميات — مثلا — ابتداء من القرن التاسع عشر قام إلى حد ما — على نهضة ثقافية . والواقع أن للثقافة الهندوكية قدرة على امتصاص كثير من عناصر العالم الصناعى الغربى ، كما أنها — بذاتها — تتضمن عناصر مماثلة يمكن اكتشافها . فالزهد الذى قد يكون من معوقات النمو الاقتصادى ليس هو المبدأ الوحيد فى الهندوكية بل إنه يلعب الآن دوراً خطيراً . وهناك فى الواقع دلائل قوية على الرغبة فى التقدم الاقتصادى ، كما أن هناك تأييداً عاماً لكل من التخطيط القومى وتشجيع الحكومة للمشروعات الخاصة . أما كيف تؤثر هذه القيم على الفرد عند اختياره لمهنته وعلى سلوكه أثناء العمل ، فذلك أمر غير معروف تماما . إن كل ما نعرفه حتى الآن عن هذه المشكلة مصدره الدراسات التى تناولت — أساساً موضوعات أخرى ، وعلى الأخص الدراسات المركزة التى تناولت قرى بعينها ، والمسوح التى قدمت صورة عامة عن الحياة الحضرية وهكذا يبدو واضحا أن أن التصنيع والنمو الاقتصادى لا يتوقفان فقط على الحسابات الاقتصادية البحتة ، ولكنهما يتوقفان أيضا على فهم هذه العوامل الاجتماعية . وهذا يكشف بدوره عن الدور الذى يمكن أن تلعبه البحوث السوسيولوجية فى هذا المجال .

المشروعات الصناعية والعلاقات الصناعية :

نشأ عن ميدان دراسة المجتمعات الصناعية خلال العقود الأخيرة فرع محدود من الدراسة يطلق عليه الآن علم الاجتماع الصناعى . ولقد احتل هذا الفرع مكانة بارزة فى علم الاجتماع ككل بسبب حجم البحوث التى أجريت فى مجاله وبسبب عدد المشتغلين به . ولقد اهتم علم الاجتماع الصناعى بجانبين أساسيين من جوانب الحياة الصناعية ؛ الأول هو التنظيم الداخلى للمشروع والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ داخله ، والثانى العلاقات الصناعية التى تنشأ بين الجماعات المختلفة المرتبطة بالصناعة ؛ وعلى الأخص الملاك والمديرين والموظفين والعمال اليدويين .

وهناك مؤلفان حديثان يتضمنان مسحا لجانب كبير من ميدان علم الاجتماع الصناعى : الأول لويلبرت مور Moore بعنوان **العلاقات الصناعية والنظام الاجتماعى***) والثانى لفريدمان

* Industrial Relations and the Social Order (New York 1946).

لفريدمان Friedmann بعنوان المجتمع الصناعى[٣٦] . وفى هذين الكتابين نجد المؤلفان يقدمان صورة عامة عن كيفية تطور الدراسات السوسيولوجية فى مجال الصناعة . ففى البداية كان الاهتمام موجها نحو دراسة المشكلات العملية مثل التعب والملل والغياب والعوامل الأخرى التى تؤثر على الانتاج . ولقد اتخذت دراسة هذه المشكلات شكلا ملحا خلال الحرب العالمية الأولى نتيجة للطلب المتزايد على الصناعة . ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على الولايات المتحدة ، ولكنها امتدت إلى بريطانيا فى نفس الوقت، حيث أجرى علماء النفس أول بحوث منظمة فى هذا المجال . أما المرحلة الثانية فتمثل ظهور حركة « التنظيم العلمى للعمل » التى استهلها المهندس الأمريكى تايلور Taylor ثم لقيت قبولا حماسيا من أصحاب المشروعات أمثال فورد Ford . ولقد مهد ذلك لظهور المرحلة الثالثة التى كان أحد دعائمها دراسات التون مايو Mayo الرائدة ، تلك الدراسات التى اتخذت طابعا سوسيولوجيا محدداً . ولقد اهتمت كل هذه الدراسات اهتماما أساسيا بالانتاجية وبكل العوامل السيكولوجية والاجتماعية المؤثرة عليها . كذلك ظهر اهتمام بدراسة النقابات العمالية والحركة العمالية وعلى الأخص الضغوط التى مارستها لتحسين ظروف العمل ، وإيجاد بيئة عمل مشبعة من الناحية الإنسانية ، وإتاحة الفرص لتقدم الفرد وترقيته . ولقد كان للاهتمام بهذه الموضوعات أكبر الفضل فى دفع الدراسات السوسيولوجية للعلاقات الاجتماعية فى المشروع خطوات إلى الأمام ، خاصة وأن مشكلات الصناعة كانت قد تفاقمت بنمو الإنتاج الكبير وزيادة الآلية .

وخلال السنوات العشر الأخيرة كانت الموضوعات الأساسية للدراسة هى : العلاقات الشخصية بين جماعات العمل وتأثيرها على الانتاجية ، ودور المشرفين ، ومشكلات الإدارة والبيروقراطية ، وآثار العمل المتخصص ، والمشكلات التى خلقها التغير التكنولوجى . كذلك ظهر اهتمام خاص بدراسة جماعات معينة مثل العمال الشبان ، والنساء العاملات . والواقع أن حجم البحوث والدراسات فى ميدان علم الاجتماع الصناعى قد نما نمواً هائلا . وباستطاعتنا أن نجد تلخيصا مفيدا لها فى مؤلفى فريدمان ومور المشار إليهما آنفاً، وفى مؤلف أحدث لفريدمان* .

---

(٣٦) الترجمة الانجليزية للطبعة التى صدرت بالفرنسية بعنوان :

Problèmes humains du machinisme industrie. (2nd rev. edn. parts, (1954).

* Le travail en miettes (Parts, 1950).

والملاحظ أن البحوث فى مجال الصناعة قد شملت الصناعات المملوكة ملكية عامة والمشروعات الخاصة على السواء ، كما أنها قد أصبحت تجرى فى كل من الأقطار الرأسمالية والشيوعية والنامية . ولقد أشرنا قبل إلى أن تركز القوى الاقتصادية قد أعاد الاهتمام بدراسة مشكلات « الديموقراطية الصناعية » ؛ عاون على ذلك ما اكتشفه البعض من أن الملكية العامة للصناعة لم تحل كل المشكلات التى تواجه المشروع ، وأن الصراع قد ظل قائماً (برغم ما بذلته الحكومات المتسلطة من كبح للصراع) ،وأن ظاهرة الاغتراب قد ظلت قائمة فى العمل الصناعى المتخصص وما يرتبط بذلك من آثار على الفرد وعلى انتاجيته . ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة تجارب عديدة حول موضوع « مشاركة العمال فى الإدارة » . ولا تزال هذه التجارب فى الواقع مقصورة على علماء الاجتماع . وباستطاعتنا أن نجد فى مؤلف فريدمان المجتمع الصناعى تحليلا لبعض هذه البحوث ، كما نستطيع أن نجد تحليلا مماثلا فى مؤلف صادر عن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع [٣٧] . ويتضمن هذا المؤلف أعمال مؤتمر عقد حول هذا الموضوع وقدمت فيه دراسات تشير فى مجموعها إلى تشابه المشكلات التى تواجهها المجتمعات فى هذا المجال برغم اختلاف أنظمتها السياسية .

ويبدو أن الدراسات التى اهتمت بتناول المشروع كتنظيم قائم بذاته قد عاقت نمو الجانب الثانى لعلم الاجتماع الصناعى وهو دراسة العلاقات الصناعية من منظور واسع . وهناك اتجاه عام سائد بين علماء الاجتماع الأمريكيين مؤداه ؛ تفسير العلاقات الصناعية بين المشروعات المختلفة فى ضوء العلاقات داخل المصنع ، ورد هذه الأخيرة إلى المشكلات المتعلقة بشخصية الفرد والعلاقات الأسرية . ويتجاهل هذا الاتجاه تماماً الإطار النظامى العام الذى يتضمن الملكية ، والنسق الطبى ، والنظم السياسية . بيد أن هذه المرحلة قد انقضت الآن ؛ فهناك فى الوقت الحاضر دراسات عديدة تتناول الجماعات المختلفة التى تدخل فى صراع ومفاوضات برغم تركيز هذه الدراسات على نقابات العمال متجاهلة الدور السياسى الذى يلعبه الفنيون والمديرون والملاك ومن الممكن تفسير ذلك فى ضوء النمو الذى طرأ على نقابات العمال بعد الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص فى بريطانيا والولايات المتحدة ، والمناخ الاجتماعى الملائم لظهور دولة الرفاهية ؛ فضلا عن أن اتساع

---

(٣٧) International Sociological Association, Symposium on Workers Participation in Management, Archives Internationales de Sociologie de la Cooperation, I (2) 1957.

نطاق الملكية العامة قد خلق مشكلات حادة تتعلق بالعلاقة بين نقابات العمال والإدارات التي تدير الصناعات المؤممة . ومع ذلك كله ظهرت بحوث عديدة حول القيادة فى نقابات العمال والتنظيمات عموما[٣٨] .

كذلك نالت عمليات التفاوض والتحكيم والصراع اهتماماً ملحوظاً من الدارسين المحدثين ومن التحليلات البارزة التي تناولت الصراع الصناعى تلك المتضمنة فى مؤلف نويلز Knowles **الاضرابات : دراسة فى الصراع الصناعى*** . ولقد عقد مؤتمر هام حول الصراع الصناعى فى مجتمعات مختلفة نشرت أعماله فى « المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع »** وفى فصل سابق أشرنا إلى الدراسات السوسيولوجية الأساسية التي تناولت التفاوض وتحديد الأجر ، والتي أكملت دراسات علماء الاقتصاد فى هذا الميدان[٣٩] .

ويبدو أن الهند لم تشهد بعد مشكلات التصنيع الواسع النطاق ولكنها — مع ذلك — تشهد الآن مشكلات العلاقات الصناعية والصراع الصناعى ، تلك التي ناقشها علماء مختلفون[٤٠] . والملاحظ أن المشكلات الأساسية التي تواجه الهند الآن هي المشكلات العامة المرتبطة بالتصنيع والتي ناقشناها فى موضع سابق .

---

(٣٨) للتعرف على دراسة عامة لهذه المشكلة فى بريطانيا أنظر :

V.L. Allen, Power in Trade Unions. (London 1954).

أما فى الولايات المتحدة فنجد عدداً أقل من دراسات نقابات العمال على مستوى قومى . ومن هذه الدرسات دراسة ليبست وآخرون أنظر :

S.M. Lipset, M. Trow and J. Coleman, Union Democracy (Glencoe 1955).

* Strikes : A study of Industrial Conflict (London, 1952).

** American Journal of Sociology Lx (3) November 1954.

(٣٩) See Above, p. 63.

(٤٠) للحصول على دراسة موجزة أنظر :

R. Mukerjee, The Indian Working Class. Ch. XVIII and XVIII. See also V. B. Singh and A.K. Saran (ed.) Industrial Labour in India (Bombay 1960).

وتتضمن هذه الدراسة مسحاً عاماً مفيد للأجور والضمان الاجتماعى والبناء الرسمى للعلاقات الصناعية فى الهند . بيد أن المؤلفين لم يتمكنا من عرض أية دراسات حقلية تفصيلية عن العلاقات الصناعية أو علاقات العمل فى مشروعات صناعية معينة .

الفصل التاسع

النظم السياسية

تختص النظم السياسية بتوزيع القوة فى المجتمع . ولقد عرف ماكس فيبر الدولة بأنها ذلك « المجتمع الإنسانى الذى يستطيع — بنجاح — احتكار الاستخدام ، الشرعى للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين» . ومن ذلك يتضح أن الدولة تعد إحدى الوسائل الهامة للضبط الاجتماعى ، حيث تمارس وظائفها من خلال القانون الذى يستند إلى قوة فيزيقية مطلقة : فالدولة إذن — وفقا لتعريف فيبر — ما هى إلا جهاز ، داخل المجتمع ، وليست المجتمع ككل . ولقد اتخذ فيبر من عنصر الإقليم أحد خصائص النظام السياسى : وفى موضع سابق ناقشنا التفرقة بين « المجتمع المدنى » والدولة[1] ، تلك التفرقة التى كانت أحد الدعائم التى أسس عليها علم الاجتماع علميه ولقد حاول علماء الاجتماع الأوائل الذين تبنوا هذه التفرقة دراسة العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة ، كما حاولوا تصنيف النظم السياسية طبقا للأشكال المختلفة التى يتخذها المجتمع المدنى. بيد أن اتجاهاتهم فى الدراسة كانت تطورية خالصة ، لأنهم انشغلوا — أساساً — بدراسة نشأة الدولة وتطورها . ولقد كان لنظرتهم إلى الدولة بوصفها هيئة داخل المجتمع لها حدودها الأقليمية المحددة ، كما كان للتراث ، الأثنوجرافى المتزايد الذى ينفى وجود تنظيم سياسى فى المجتمعات البدائية ، كان لذلك كله تأثيراً كبيراً على طريقة بحثهم ، فلجأوا إلى إثارة تساؤلات تتعلق بالنشأة ، بل إن فريقا منهم راح يتأمل مستقبل الدولة متأثراً فى ذلك بفلسفة التاريخ . ولقد انعكست فلسفة التاريخ هذه على دراسة الأشكال التاريخية المختلفة للدولة . والواقع أننا لا نستطيع الآن قبول كثير من الأطر الفكرية التى قدمها هؤلاء العلماء والتى قامت — عادة — على فكرة التطور ذى الخط الواحد . لقد ظلت مسألة تصنيف الأنساق السياسية تشكل المهمة الأساسية لعلم الاجتماع السياسى ، لأنها تمثل الدعامة

---

(١) See above, p. 15.

التى تستند اليها التعميمات . ونستطيع أن نعرف الكثير عن هذا الموضوع اذا ما درسنا أعمال علماء القرن التاسع عشر .

وسنحاول الآن دراسة أنماط الأنساق السياسية ، على أن نعقبها بمناقشة تفصيلية للتنظيم والسلوك السياسيين فى المجتمعات الحديثة مستندين فى ذلك إلى التراث الذى قدمه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية حول هذا الموضوع[٢] .

أنماط النسق السياسى :

أقام علماء الاجتماع التطوريون تفرقة بين المجتمعات التى لديها نسقا سياسيا ، وتلك التى لا يتوافر فيها هذا النسق بيد أن هذه التفرقة تمت بطرق مختلفة نتيجة لاختلاف نظرتهم لكيفية نشأة الدولة . فى تصنيف سبنسر للمجتمعات نجده يميز داخل فئة « المجتمعات البسيطة » بين المجتمعات التى ليس لديها زعامة ، أو رئاسة ، وتلك التى لديها رئاسة موسمية أو غير مستقرة . ولقد ذهب سبنسر إلى أن التنظيم السياسى الواضح يظهر فقط فى فئة « المجتمعات الأشد تعقيداً » . أما هو بهوس فقد ميز بين ثلاثة أنماط من المجتمعات تتصف بروابط اجتماعية أساسية مختلفة هى : القرابة ، والسلطة ، والمواطنة . وفى مؤلف لاحق[٣] نجده يدرس — بشكل أكثر دقة — نظم المجتمعات البدائية ، ويكشف عن العلاقة بين مستوى التطور الاقتصادى وزيادة التباين الاجتماعى ، وظهور السلطة السياسية المنتظمة . ويتفق هذا التصنيف فى شكله العام مع التصنيف الماركسى . فلقد طور ماركس وانجلز تصنيفا للمجتمعات ذهبا فيه إلى أن الدولة تظهر فقط إلى حيز الوجود فى مرحلة التطور الاقتصادى التى تظهر فيها طبقات اجتماعية متصارعة . ولقد وجد ماركس وانجلز تأييداً لوجهة نظرهما فى البحوث الأنثروبولوجية التى أجراها مورجان Morgan . والواقع أن الصياغة المنظمة التى قدمها إنجلز لوجهة النظر الماركسية فى مؤلفه **أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة** *

---

(٢) أما وجهة النظر التى تذهب إلى أن القانون يمثل نمطا من أنماط الضبط الاجتماعى معتمداً على وجود الدولة فسنناقشها بالتفصيل فى الباب الرابع .

(٣) The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples (op. cit).

* The Origins of the Family, Private Property and the State.

(١٨٨٤) تستند استناداً أساسياً إلى مؤلف مورجان[٤] والملاحظات الأولية التى كان ماركس قد دونها .

وتتخذ تفسيرات ظهور الدولة شكلين عامين . فلقد ذهب سبنسر وكونت إلى أن ظهور الدولة يعد نتيجة لكل من زيادة حجم المجتمعات وتعقدها ، اللذان نجما عن الحروب ؛ فسبنسر يقرر أن الحرب قد ألفت « المجتمع المعقد » ، وأنها زادت « المجتمع الأشد تعقيداً » ألفة وتضامناً . أما كونت فيعتقد أن الحرب هى « السبب الأول والهام » الذى أسهم فى اتساع نطاق المجتمعات الإنسانية وتأسيس سلطة سياسية مستقرة . وتتفق هذه الآراء – فى بعض الوجوه – مع نظرية أو بنهايمر Oppenheimer الذى اكتشف فيها – منتقداً بذلك الماركسية – أن نشأة الدولة والطبقات الاجتماعية يعود إلى الهزيمة التى تلحقها قبيلة بقبيلة أخرى : « فالدولة هى النظام القضائى الذى تفرضه جماعة منتصرة على جماعة مهزومة بهدف واحد أساسى هو إخضاع الجماعة المهزومة لنظام الجزية »[٥] . وعلى النقيض من وجهة نظر أو بنهايمر نجد النظرية الماركسية تذهب إلى أن ظهور الدولة ينجم على التباين بين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع ، ذلك التباين الذى يتبعه نمو فى القوى الانتاجية والثروة . أما دراسة المجتمعات البدائية التى قدمها هو بهوس وهويلر وجينز برج فقد أشارت إلى العلاقة بين التباين الاجتماعى ، والسلطة السياسية المستقرة ، على الرغم من أنها لم تقدم تفسيرا لهذه العلاقة .

وتؤكد الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية الحديثة بعضاً من هذه الآراء ، بينما تعدل البعض الآخر . وهناك اتفاق عام على أن المجتمعات البدائية تفتقد السلطة السياسية[٦] .

---

(٤) L.H. Morgan. Ancient Society. (op. cit.).

(٥) Franz Oppenheimer, System der Soziologie, Vol. II, Der Staat (1926).

(٦) ذهب شابيرا Schapera مؤخرا – مستندا إلى دراسة مقارنة لأربعة مجتمعات قبلية أفريقية – إلى أن التنظيم السياسى فى هذه المجتمعات أكثر وضوحا وتبلور مما يظنه كثير من علماء الاجتماع ، وأن ذلك الوضوح يتخذ شكلا قاطعا إذا تخلى المجتمع عن الإصرار على فكرة القهر الفيزيقى . ولقد لاحظ شابيرا أيضا أن « . . القوة المنظمة لاتعدو أن تكون واحدة من الميكانزمات التى تستخدم لتنظيم الحياة فى أى مجتمع ، وأن تبنيها كأساس محدد للتنظيم السياسى يعنى تجاهل الأسس الأخرى التى تعمل على توحيد الناس فى جماعات تحكم نفسها حكما ذاتيا » .

I. Schapera, Government and Politics in Tribal Societies (London. 1956) p. 218.

ولا يمكن فى الواقع إنكار الجزء الأول من عبارة شابيرا . فلقد أشرنا من قبل أن الدولة لا تعدو أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعى . ومع ذلك نجد فى عبارة شابيرا شيئاً قاطعاً ، لأنه أكد فكرة احتكار الاستخدام =

ولقد كتب لوى Lowie فى هذا الصدد يقول : « تتصف المجتمعات البدائية بالصغر وضعف النمو . فهى تتألف فى الغالب من جماعات تشيع فيها روح المساواة وتشبه إلى حد كبير المعسكرات التى تقيمها قبائل الاسكيمو وفضلا عن ذلك تتألف هذه المجتمعات من جماعات تربطها وشائج القرابة . . . . »[٧] . ومع ذلك فيجب ألا يبالغ فى أهمية الدور الذى تلعبه القرابة فى تحقيق الوحدة الاجتماعية لما هو الحال عند هوبهوس ومورجان وآخرون . فلقد ذهب هنرى مين Maine فى مؤلفه **المجتمع القديم** Ancient Law إلى أن القرابة فى المجتمعات القديمة كانت هى « الأساس الوحيد الممكن الذى تستطيع هذه المجتمعات من خلالها ممارسة وظائفها السياسية » . ولقد لاحظ لوى أن ذلك « يعد مبالغة فى وجهة نظر صحيحة هى أن القرابة قد لعبت دوراً هاماً فى الحياة الاجتماعية للشعوب البدائية » ثم استطرد قائلا : « لانستطيع أن ننكر الدور الذى لعبته الروابط الاقليمية فى قبيلتين تسيطر عليهما علاقات القرابة هما : الافيوجاو Ifugao واليوروك[٨] Yurok . ومن السمات المميزة للمجتمعات البدائية والقديمة ، أنه حينما تنفصل السلطة السياسية ، فانها تميل إلى الإرتباط بالقرابة والدين والنظم الأخرى.

ولسنا بحاجة هنا إلى الأفاضة فى تحليل دراسات التطور السياسى التى قدمها علماء الاجتماع التطوريون . ولكننا — مع ذلك — بحاجة إلى لفت الأنظار إلى نقطتين هامتين . لقد ناقش هؤلاء العلماء مشكلة ذات أهمية سوسيولوجية عامة ففريق منهم — شأنه فى ذلك شأن سبنسر وكونت — يؤكد الدور الذى يلعبه القهر العسكرى ، وتلك نقطة سنناقشها بالتفصيل فيما بعد : أما الفريق الآخر فيؤكد التكامل الذى ينجم عن التطور فى مجال الاقتصاد أو الدين . فعلى سبيل المثال نجد فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges يذهب فى مؤلفه **المدينة العتيقة** Ancient City إلى أن الدين كان العامل الحاسم فى تشكيل المدن الإفريقية والرومانية . أما الدراسات الحديثة فتشير

الشرعى للعنف . ومثل هذا القطع لا يفيد كثيراً التحليل السوسيولوجى ، لأنه يعنى — حتما — التخلى عن التفرقة التى تمكننا من التمييز لا فقط بين المجتمعات التى تعرف فكرة الدولة أو التى لا تعرفها ، بل أيضا بين المجتمعات المنظمة تنظيما سياسيا ، والتى تتفاوت فيما بينها طبقا لدرجة تحقيق النظام الاجتماعى عن طريق القوة أو عن طريق وسائل أخرى .

(٧) R. H. Lowie, Social Organization (1950) Ch. 14. "The state".

ويعد هذا الفصل من أفضل ما كتب حول البناء السياسى .

(٨) Lowie, op. cit. هذا وقد أبدت دراسة شابيرا وجهة النظر هذه أنظر : op. cit. ch. 1.

إلى أن كلا من الصراع والتعاون قد لعبا دوراً هاما فى أزمان وأماكن مختلفة[٩]. وتدلل هذه الدراسات على ذلك بما يحدث فى المجتمعات البدائية التى تعقد فيما بينها اتفاقات ومعاهدات . وتستند هذه الدراسات أيضا فى تدعيم وجهة نظرها إلى ما يحدث فى العالم الحديث . فهى تذهب إلى أن الدين قد لعب دوراً هاماً فى تحقيق الوحدة السياسية لكثير من الدول مثل الهند والدول العربية فى الشرق الأوسط واسرائيل .

أما النقطة الثانية التى نود توضيحها فهى أن علماء الاجتماع التطوريين قد وافقوا على أن اتجاه التطور فى الحضارة الغربية يبدأ من الدول التسلطية حتى الدول ذات النظم السياسية الأقل قهراً ، والتى أطلقوا عليها مسميات مختلفة منها « المجتمع الصناعى » و« المواطنة » ، و« المجتمع اللاطبقى » . بيد أن وجهات نظرهم التفاؤلية هذه لقيت معارضة شديدة من جانب بوركهارت Burckhardt وشبنجلر Spengler وماكس فيبر وآخرين . ولن أناقش هنا تنبؤاتهم التاريخية ، ولكننى سأكتفى بالقول بأن هؤلاء العلماء قد أقاموا تنبؤاتهم هذه على تحليل العلاقة بين السلطة السياسية والظواهر الاجتماعية الأخرى مثل القوة الاقتصادية والتدرج الاجتماعى . ولا شك أن هذا التحليل ينطوى على أهمية بالغة برغم اختلاف النظرة حول مضمونه والنتائج التى تم التوصل اليها من خلاله .

والملاحظ أن أنماط الأنساق السياسية التى حددها علماء اجتماع القرن التاسع عشر كانت قليلة نسبياً ، كما أنهم عرفوها تعريفاً عاماً مشتقاً من نزعتهم التطورية وأهم هذه الأنماط : المجتمع البدائى أو الموغل فى القدم ، والمدينة — الدولة ، والدولة الاقطاعية ، والديموقراطيات الحديثة : ولم يشر هؤلاء العلماء إلا إشارات طفيفة للنمط الآسيوى من المجتمعات والحكومات الذى ناقشناه فى فصل سابق ومن الممكن — فى المرحلة الحالية — تقديم إطار تصنيفى شامل على النحو التالى :

(أ) المجتمعات البدائية :

١ — بدون بناء سياسى محدد ودائم .

٢ — ذات بناء سياسى محدد ودائم ، ولكنه يخضع للقرابة والدين خضوعاً شديداً .

---

(٩) للحصول على دراسة عامة أنظر : A. Moret and Davy, From Tribe to Empire (op. cit.).

(ب) المدينة ــ الدولة :

امبراطوريات قائمة على المدن التي شكلت دولا مستقلة .

(جـ) الدول الاقطاعية :

الدول الآسيوية ذات البيروقراطية المركزية .

(د) الدولة ــ الأمة :

١ ــ الدول الديموقراطية الحديثة .

٢ ــ الدول الحديثة القائمة على تركز السلطة .

(هـ) الامبراطوريات القائمة على الدول التي تشكل أمما

ومن الواضح أن هذا التصنيف يتخذ طابعاً وصفياً إلى حد كبير ، ولكنه ــ مع ذلك ــ يأخذ فى اعتباره نطاق المجتمعات ، وأنساقها الاقتصادية ، وتدرجها الاجتماعى ، وأديانها ، وكل العوامل الأخرى التى يعتقد أنها ذات أهمية خاصة فى تشكيل البناء السياسى . ومن الممكن إقامة تصنيف أكثر دقة وشمولا من هذا التصنيف ، على أن يستند التصنيف الجديد إلى الدراسات السياسية الحديثة . وليس هناك ــ فيما نعلم ، محاولات جادة لإقامة تصنيفات مستندة إلى التراث السياسى . ولا يسمح المجال هنا بعقد مناقشة تفصيلية لهذه المشكلة ، ولكننا سندرس بعد قليل النظم السياسية فى المجتمعات الحديثة . وقبل أن نبدأ هذه الدراسة نجد من المفيد عرض بعض الإنطباعات حول البناء السياسى فى الهند خلال الفترات السابقة . ولقد سبق أن ناقشنا مدى انطباق مفهوم «المجتمع الآسيوى» على الهند . والواقع أن هذه المناقشة تفيد التصنيف السياسى إفادة مباشرة ، طالما أن السمة الأساسية للنمط الآسيوى من المجتمعات هى وجود حكومة متسلطة تحكم من خلال بيروقراطية مركزية : وعلينا أن ندرك فى نفس الوقت أن هذا النمط من الحكومة قد فرض سيطرته على المجتمعات المحلية الصغيرة التى كانت تحكم حكما ذاتيا . وهناك فى الواقع مستويين للتنظيم السياسى والعمل فالحكومة المركزية لا تعدو أن تكون جامعة للضرائب أو هيئة للخدمات العامة وإذن فليس هناك تكامل سياسى أساسى ، بل على العكس من ذلك، هناك اتجاه قوى لإيجاد وحدات مستقلة

داخل الدولة . ولو حاولنا تحليل التطور الحقيقى للوحدة السياسية فى الهند ، أمكننا أن نجد بالفعل قوى القهر والتعاون التى أشرنا اليها من قبل . فلقد حققت الهند وحدتها خلال مراحلها التاريخية المختلفة نتيجة للغزوات التى تعرضت لها . وخلال هذه المراحل الزمنية والمراحل التى شهدت انهياراً فى السلطة المركزية ، حققت الهند وحدتها عن طريق نظام الطائفة والدين ، ولقد أدت هذه الظروف إلى ارتفاع مكانة رجال الدين . بيد أن ، السلطتين العلمانية والدينية امتزجتا فى أغلب الأحوال مما كان له أبلغ الأثر فى زيادة التأثير الذى كانت تمارسه طائفة البراهما . « فلقد كان للملك رجل دين مرتبط بشخصية يطلق عليه « بوروهيتا » Purohita وكان رجل الدين هذا بمثابة مستشار للملك فى كل الأمور الهامة »[١٠]. وفضلا عن ذلك ظهر نشاط ملحوظ فى مجال تدوين القوانين ، حيث حاولت البراهما تفسيرها . ولقد ظل القانون فى الهند محتفظاً حتى وقت قريب جداً (ولا يزال حتى الآن) بطابع دينى قوى[١١]. والواقع أن موقف الهند فى هذا المجال يشبه إلى حد كبير موقف « المجتمعات الآسيوية » الأخرى التى درسها ويتفوجل مثل بيزنطة ومصر الفرعونية . ويبدو أن الدور السياسى الهام الذى لعبه رجال الدين كان مرتبطا — إلى حد ما — بنسق التدرج الجامد الذى كان يتطلب تبريراً دينياً يسنده . والواقع أن البناء السياسى فى الهند قد ازداد تعقيداً خلال فترة زمنية لاحقة وعلى الأخص عندما ظهرت العلاقات الاقطاعية بعد الفتح الاسلامى . ومن الصعب تحليل خصائص البناء السياسى فى الهند فى ضوء علم الاجتماع التاريخى وحده ، اذ أن التقاليد السياسية لا تزال باقية حتى الآن ، بل ولا تزال تمارس تأثيراً بعيداً على السلوك السياسى فى الهند . ولا نستطيع أن ننكر أن مجتمع القرية والبيروقراطية والدين والدور السياسى للبراهما تسهم جميعها فى تشكيل الفكر السياسى والقضايا السياسية التى تهتم بها الهند الحديثة . وقد تكون للنظم السياسية الغربية — وعلى الأخص خلال الاحتلال البريطانى — تأثيراً واضحاً ، ولكنها مع ذلك ليست التأثير الوحيد الذى يخضع له البناء السياسى فى الهند .

النظم السياسية المعاصرة والسلوك

نستطيع أن نميز فى عالمنا المعاصر بين ثلاثة أنماط من المواقف السياسية . هناك

---

(١٠) K. Wittfogel, op. cit. P. 98.

(١١) See below PP. 237 - 8.

أولا : موقف المجتمعات القبلية التى أخذت بالتصنيع وبعض النظم السياسية الحديثة نتيجة للتأثيرات الغربية والتوجيه الغربى المباشر . وتقع الغالبية العظمى من هذه المجتمعات فى أفريقيا . وليس هناك فى الواقع دراسات سوسيولوجية كافية حول التغيرات التى حدثت فى هذه المجتمعات[١٢] . وعلى الرغم من الانتظام الواضح الذى يمكن أن نلحظه فى هذه المجتمعات ، والمشكلات المشتركة التى تواجهها ، إلا أن البيانات المتاحة لا تزال غير كافية لإقامة تعميمات .

وهناك ثانياً موقف الأقطار غير الصناعية التى كان لها حضارات قديمة ، والتى أخذت بالتصنيع بعد تحررها من الحكم الاستعمارى أو الاقطاعى أو الأتوقراطى . وتشمل هذه الفئة كثيراً من أقطار آسيا والشرق الأوسط وبعض أقطار أمريكا اللاتينية . ولقد حظيت التغيرات السياسية التى طرأت على هذه المجتمعات باهتمام كثير من الدارسين . وسنحاول فيما بعد أن ندرس موقف الهند بشيء من التفصيل .

وهناك ثالثاً الأقطار الصناعية التى نشأ فيها علم الاجتماع ذاته ، والتى ظلت حتى الآن الموضوع الأساسى للبحوث السوسيولوجية . ونستطيع أن نميز هنا بين نمطين أساسيين من أنماط النسق السياسى : الأول الرأسمالى الديموقراطى أو الاشتراكى الديموقراطى ، والثانى الشيوعى القائم على تركيز السلطة (مع اختلاف درجة التركيز)[١٣] . وسنزيد هذا التمييز وضوحا فى موضع لاحق . أما الخصائص السياسية العامة المميزة للمجتمعات الصناعية الحديثة فيمكن تحديدها على النحو التالى :

١ — اتخاذ المجتمع السياسى شكل الدولة — الأمة .

٢ — وجود أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة .

٣ — انتخاب القادة السياسيين طبقاً لمحكات عامة .

٤ — إدارة الشئون العامة بواسطة بيروقراطية مركزية كبيرة .

---

(١٢) هناك — مع ذلك — دراستان محليتان قيمتان يتعين علينا الإشارة إليهما وهما :

D.E. Apter, the Gold Coast in Transition (Princeton 1955), and A. L. Epstein, Politics in an Urban African Community (Manchester 1957 (on Rhodesia).

(١٣) من المعروف أن هناك مشكلات حول مدى دقة المصطلحات المعبرة عن الأنساق السياسية المعاصرة ، ذلك لأن أغلب المصطلحات المتداولة تحمل معنى أيديولوجيا أو عاطفيا . أود أن أنبه القارئ إلى أن المصطلحات التى أشرنا إليها فى المتن لا يقصد بها سوى هدفا وصفيا خالصا

والواقع أن الخاصية الأولى لم تحظ حتى الآن باهتمام ملحوظ من علماء الاجتماع [١٤]. وقد تثار هنا قضية مؤداها ، أن أهمية الدولة – الأمة قد انخفضت خاصة عندما حاول بعض الدارسين ربطها بتطور الرأسمالية . وبالمثل نجد أن فكرة القومية بوصفها عقيدة أو أيديولوجية ومدى ارتباطها بالدين أو المصالح الطبقية قد لقيت تجاهلا من الدارسين إذا ما قورنت بالأيديولوجيات السياسية الأخرى . والواقع أن العالم الحديث لا يشهد الآن قوى قومية هائلة لا يمكن عزلها عن المشكلات التى تخلقها الآن فى النظام الدولى . وهناك مشكلات أساسية فى العالم الحديث نشأت – أصلا – عن التناقض بين الحاجة إلى سلطة سياسية دولية من ناحية ، والصراع بين القوميات الجديدة والامبريالية القديمة أو الحديثة من ناحية أخرى .

أما دراسة الأحزاب السياسية والانتخابات فقد نمت نمواً سريعاً خلال العقود القليلة الماضية ، واتخذت مسارات متعددة ومختلفة . فلقد أجريت دراسات عديدة تناولت العلاقة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية ، تلك العلاقة التى تشكل ركنا هاماً من أركان النظرية الماركسية فى السياسة والدولة . كذلك نجد دراسات أخرى تناولت العلاقة الوثيقة بين كل من المصالح الطبقية ، والانتماء الحزبى ، والاختيار الانتخابى . ولقد أوضحت بحوث عديدة أن المنتخبين يدركون الأحزاب السياسية الأساسية فى أغلب الدول بوصفها أجهزة تمثل مصالح طبقية ، وأن أغلب المنتخبين يصوتون للحزب الذى يعتقدون أنه يعبر عن مصالحهم الطبقية . بيد أن هذه العلاقة ليست بسيطة أو دقيقة كما تذهب الآراء الماركسية الشائعة . فالأحزاب السياسية تمثل أيضًا عناصر متنوعة داخل إطار قومى ، وأنها (أى الأحزاب) تهتم بالأمور العامة أكثر مما تهتم بالمصالح الطبقية أو الإقليمية . ولا نستطيع أن نسلم تماماً بأن كل الأفراد يصوتون طبقًا لأوضاعهم ، الطبقية . ففى الانتخابات العامة البريطانية التى أجريت فى سنة ١٩٥١، اتضح أن أفراد كل من الطبقة العاملة (العمال اليدويين) والطبقة الوسطى قد صوتوا للحزبين الأساسيين فى بريطانيا على النحو التالى :

---

(١٤) من الاسهامات القليلة الأساسية فى هذا المجال الدراسة التالية :

F. Znaniecki, Modern Nationalities : A Sociological Study (Urbana 1952).

وهناك دراسة أخرى تناولت بشكل مستفيض – ومن وجهة نظر سوسيولوجية – نمو العاطفة القومية فى الهند أنظر : A.R. Desai; Social Background of Indian Nationalism.

الطبقة الاجتماعية	عدد الأصوات	
	حزب المحافظين	حزب العمال
	بالمليون	
الطبقة العاملة	٦,٢	١١,٢
الطبقة الوسطى	٦,٢	٩,٥

ومن ذلك يتضح أن أكثر من ثلث الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة قد صوتوا ، لصالح حزب المحافظين ، بالرغم من أن الغالبية العظمى من المنتخبين يعتقدون أن هذا الحزب هو حزب الطبقة العليا[١٥] . وعلى الرغم من اختلاف النسق الطبقى الأمريكى عن الأنساق الطبقية الأوربية ، الا أن الولايات المتحدة تشهد ارتباطا مماثلا بين المكانة الاجتماعية – الاقتصادية والاختيار الانتخابى . ولا نستطيع أن ننكر التأثيرات المختلفة التى تمارسها الانتماءات الإقليمية والدينية على الارتباط بالأحزاب والسلوك الانتخابى عموما[١٦] . ولقد أحدثت هذه التأثيرات تبايناً سياسيًّا واضحاً فى فرنسا برغم ما تشهده من صراعات طبقية عنيفة وأيديولوجيات سياسية متطرفة . فالطبقة العاملة الفرنسية – مثلاً – لا تشكل كياناً سياسيًّا متجانساً ، بل إنها لا ترتبط بالأحزاب ، اليسارية ارتباطًا واضحًا . فى الانتخابات الفرنسية التى أجريت فى يونيو من عام ١٩٥١ ، لوحظ أن ٦٣ ٪ فقط من أفراد الطبقة العاملة قد صوتوا للحزبين الاشتراكى والشيوعى[١٧] . وبالإضافة إلى الدراسات التى تناولت الانتخابات ، نجد دراسات العضوية الحزبية توضح أيضاً أن تأثير الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية – الاقتصادية ليس هو التأثير الوحيد الذى يخضع له الانتماء السياسى .

---

(١٥) حول موضوع الطبقة والحزب أنظر :

M. Denney, A. P. Gray and R. H. Pear, How People Vote (London 1956).

(١٦) للاطلاع على مناقشة عامة حول هذا الموضوع أنظر :

R. Heberle, Social Movements; An introduction to Political Sociology (New York. 1951) especially Ch. 12.

وانظر الدراسات المقارنة التى استندت إلى بحوث حديثة كثيرة فى :

S.M. Lipset, Political Man (London 1960).

(١٧) M. Duverger, Partis politiques et classes sociales en France (Paris 1955) p. 33.

ولقد أثارت هذه الدراسات الامبيريقية الشكوك حول نظرية « المصلحة » فى علم السياسة ، ذلك لأنها كشفت عن مشكلات جديدة للدافعية السياسية ، كما لفتت، الأنظار إلى وجود « جماعات مصالح » مستقلة عن الأحزاب السياسية . ويطلق على هذه الجماعات فى بعض الأحيان تعبير « الجماعات الضاغطة » : والملاحظ أن لهذه الجماعات وظائف سياسية هامة فى كل المجتمعات الحديثة . وقد تكون هذه الوظائف مفيدة للمجتمع أو ضارة عليه ، من حيث أنها تؤثر على استقراره أوتقدمه . وحينما تكون السلطة السياسية مستقرة ، تستطيع الجماعات الضاغطة أن تكون أداة إضافية مفيدة فى يد الأفراد ، يستطيعون من خلالها التعبير عن رغباتهم الأقليمية او استيائهم . ومن خلال هذا التعبير تستطيع الإدارة أن تحصل على بيانات ومعلومات هامة حول اتجاهات الأفراد . أما حينما تكون السلطة السياسية ضعيفة ، فإن وجود جماعات ضاغطة قوية سيشكل حينئذ تهديداً للوظائف الحكومية مما يؤثر على أوضاع بقية أفراد المجتمع كما حدث فى فرنسا خلال فترة ما بعد الحرب[١٨] .

وهناك اهتمام أخر بدراسة الأحزاب السياسية ، نشأ عن مؤلف روبرت ميشيلز Michels **الأحزاب السياسية**[١٩] Political Parties وفى هذا المؤلف نجد ميشيلز — الذى كان زميلاً وصديقاً لماكس فيبر — يتوصل بعد دراسته للأحزاب الجماهيرية الحديثة إلى أن هذه الأحزاب لم تكن — ولن تكن — قائمة على دعائم ديموقراطية حقيقية ، لأنها انشغلت كثيراً بالكفاح من أجل القبض على مقاليد القوة . فهى تحكم بواسطة قلة صغيرة العدد سرعان ما تتخذ شكل الجهاز البيروقراطى . ولقد أيدت دراسة حديثة عن الأحزاب السياسية البريطانية ما ذهب اليه ميشيلز[٢٠] ، كما أيدته أيضًا — وبدرجات متفاوتة — دراسات عديدة أجريت على الأحزاب الشيوعية فى الأقطار الشيوعية . فلقد أوضحت هذه الدراسات أن الأحزاب الثورية تتخذ — بسهولة — شكلا بيروقراطيا وأوليجاركيا . وفى دراسة مقارنة قام بها دوفرجية[٢١] Duverger كشف فيها عن وجود

(١٨) انظر على سبيل المثال :

J.D. Stewart, British Pressure Groups (London 1958); H., W. Ehrmann. Organised Business in France (Princeton, 1957).

(١٩) Leipzig 1911, 2nd edn, 1925. English trans. Glencoe 1949.

(٢٠) R.T. McKenzie, British Political Parties (London 1955).

(٢١) M. Duverger. Political Parties (English trans. London 1955).

الطابع الاوليجاركى فى قيادة الحزب ، وخاصة فى المجتمعات التى تأخذ بنظام الحزب الواحد . ولقد صاغ دوفرجية عدداً من التعميمات حول العلاقة بين النظام الانتخابى وعدد الأحزاب ، مع إشارة خاصة إلى آثار التمثيل النسبى فى فرنسا .

ومن الواضح أن ميشيلز قد تأثر فى آرائه هذه تأثراً شديداً بنظرية ماكس فيبر فى نمو البيروقراطية فى المجتمعات الحديثة . ومنذ أن كتب فيبر فى هذا الموضوع زاد الاهتمام بدراسة البيروقراطية سواء فى مجال الإدارة العامة ، أو الصناعة ، أو النقابات أو الأحزاب السياسية . وعلى الرغم من أن دراسة البيروقراطية قد اتخذت مسارات مختلفة[٢٢] ، إلا أنها تؤكد أساساً الفصل بين القادة والجماهير فى التنظيمات الحديثة الكبيرة الحجم ، فى الوقت الذى تؤكد فيه ظهور طبقة بيروقراطية أو إدارية حاكمة .

هذا وقد بذلت بعض المحاولات لدراسة المشكلة الأخيرة فى الأقطار الشيوعية على على وجه الخصوص . لذلك نجد من الملائم هنا أن ننتقل إلى معالجة هذا النمط الثانى من أنماط النسق السياسى . بيد أننا لا نجد — لسوء الحظ — سوى دراسات سوسيولوجية ضئيلة فى المجتمعات الشيوعية (باستثناء بولندا ويوغسلافيا خلال السنوات الأخيرة) . لذلك نجد من العسير معالجة النظم السياسية فى هذه المجتمعات بنفس الدرجة من الدقة والتفصيل التى يمكن أن نعالج بها قريناتها فى المجتمعات الرأسمالية ، كما أنه من المستحيل تحليل السلوك السياسى للمواطنين فى المجتمعات الشيوعية . ومع ذلك يمكننا القول أن السمة الأساسية التى تميز هذه المجتمعات هى وجود حزب واحد يحتكر القوة السياسية . ومن اليسير تبرير هذا الموقف فى ضوء النظرية الماركسية التى تذهب إلى أن سيطرة الحزب إنما هى تعبير عن الوحدة الاجتماعية الناجمة عن تصفية الطبقات الاجتماعية المتعادية[٢٣] . وتمثل ديكتاتورية الحزب ديكتاتورية البروليتاريا فى فترة التحول التى خلالها ترسى دعائم المجتمع اللاطبقى . وطبقا للنظرية الماركسية ، فان الدولة وكل الأحزاب السياسية ستختفى حتماً بعد تحقيق المجتمع اللاطبقى . ولقد

---

(٢٢) See P. Blau, Bureaucracy in Modern Society (New York 1956); S.N. Eisenstadt, "Bureaucraey" Current Sociology, VII (2), 1958.

(٢٣) بررت كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية نظام الحزب الواحد بأنه تعبير عن الوحدة الوطنية . ونستطيع أن نجد هذا التبرير فى أسبانيا فى الوقت الحاضر .

تعرضت النظرية الماركسية وتطبيقاتها لهجوم عنيف . من ذلك مثلا أن جهاز الدولة الذى يمارس على الأفراد قهراً قد نما نمواً سريعاً فى المجتمعات الشيوعية ، وأنه قد شكل عقبة حالت دون ممارسة الحرية الفردية ، وأن المسافات الاجتماعية قد ازدادت اتساعاً بين القادة والموظفين من ناحية والجماهير من ناحية أخرى . وخلال السنوات الأخيرة ظهرت فى المجتمعات الشيوعية انتقادات تهاجم تركيز القوة . ولقد اتخذت هذه الانتقادات شكل هجوم على « الفترة الستالينية » و « الميول البيروقراطية » . وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت فى دولة كيوغوسلافيا محاولات ترمى إلى تحقيق لامركزية السلطة . على أن أخطر الانتقادات السوسيولوجية التى وجهت إلى الماركسية ، هو تجاهلها حقيقة أساسية مؤداها أن القوة السياسية تستند دائماً — وبالضرورة — إلى القوة الاقتصادية ، وأن الماركسية قد فشلت فى تحليل فكرة « القوة الاقتصادية » تحليلاً علمياً دقيقاً ولقد سبق أن ناقشنا هذه النقطة فى الفصل السابق ، حينما لفتنا الأنظار إلى غموض مبدأ « ملكية وسائل الإنتاج » . ولعل العلاقة السببية بين كل من القوة الاقتصادية والقوة السياسية يعود إلى تفرقة القرن الثامن عشر بين « المجتمع المدنى » والدولة ، كما يعود إلى الانطباع الذى أسس عليه علماء النظرية الاجتماعية تصورهم لانفصال الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية خلال المراحل الأولى للرأسمالية الصناعية . وإذا ما استعنا بمنظور تاريخى واسع أمكننا القول أنه برغم التأثير الهام الذى يحدثه البناء الاقتصادى على النظم الاجتماعية الأخرى ، إلا أنه يجب التسليم بالاستقلال النسبى للنظم السياسية . ولسوف نناقش هذه المشكلة فى فصل لاحق ، عندما نتناول موقفها من النظرية الماركسية فى الطبقة الاجتماعية . ونستطيع أن نختتم هذه المناقشة بتسجيل الإسهامات السوسيولوجية التى تناولت دراسة القوة السياسية وأهم هذه الإسهامات — بالطبع — تحليل ماكس فيبر للبيروقراطية ثم الدراسات الأحدث التى تناولت القوة البيروقراطية[٢٤] ، ونظرية باريتو Pareto فى الصفوة ، تلك النظرية التى تضمنت تحليلات تاريخية رائعة ومفيدة للدافعية السياسية والكفاح من أجل الحصول على القوة[٢٥]. ولقد أدرك علماء الاجتماع المعاصرون خطورة مشكلة القوة ،

---

(٢٤) Wittfogel (op. cit). and S. N. Eisenstadt (op. cit).

(٢٥) V. Pareto, The Mind and Society (English Trans. New York 1935.

فقدموا دراسات — متأثرين فيها بفيبر وميشيلز وباريتو — أسهمت فى فهم الإشكال المعقدة التى تتخذها القوة ، والمشكلات التى تخلقها فى التنظيمات الكبيرة الحجم . وفى هذه الدراسات نجد شجبا للقضايا الماركسية المترمته ، حتى أن بعضاً منها قد وصفتها بأنها لا تحتل فى النظرية الاجتماعية مكانة أكبر من مكانة الفيزياء الأرسطية .

ولقد اهتم علم الاجتماع السياسى بموضوعات أخرى غير تلك التى ناقشناها فهناك — مثلا — دراسات عن السلوك الإدارى والتنظيم . ولا شك أن هذه الدراسات قد زودتنا بقضايا هامة يمكن الإفادة منها فى رفع مستوى الكفاية الإدارية كذلك كان للصراع الأيديولوجى — سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات — دوراً هاماً فى النهوض بالدراسات التى تناولت التأثيرات الاجتماعية على المعتقدات السياسية . ولقد أسهم كارل مانهايم Mannheim فى ذلك الفرع المسمى بعلم الاجتماع المعرفى ، خاصة فى مقالة الكلاسيكى « الفكر المحافظ »[٢٦] Conservative Thought ومع أن الأيديولوجيات الاشتراكية لم تنل حظاً وافراً من الدراسة ، إلا أننا نجد بوجليه Bouglé يحلل تأثير البناء الاجتماعى على ظهور وانتشار الأفكار الداعية إلى المساواة[٢٧] ، كما نجد آرون Aron — مؤخراً — يدرس العوامل الاجتماعية المؤثرة على تقبل الماركسية[٢٨]. ولقد ساعدت هذه الدراسات المختلفة على زيادة الاهتمام ، بدراسة دور المثقفين فى الأقطار النامية ، أولئك الذين يعبرون عن الثقافة الغربية الحديثة ، والذين يجدون أنفسهم — باستمرار — فى صراع مع القيم الثقافية التقليدية ، التى يتبناها مواطنيهم . ويمثل هذا الموقف أحد مصادر التوتر فى هذه المجتمعات كما هو الحال فى الهند التى أخذت بالتصنيع مؤخراً ، كما أن هذا الموقف يمثل مصدراً للتسلط السياسى ، لأن العزلة الثقافية التى يعيشها المثقفون تؤكد — بطبيعتها — التفرقة بين الصفوة والجماهير .

وللحصول على دراسة موجزة عن نظرية الصفوة أنظر :

James Burnham, The Machiavellians (London 1943) and F. Borkenau, Pareto (London 1936).

ويمثل المؤلف الأخير دراسة نقدية رائعة .

(٢٦) English trans., in K. Mannheim. Essays on Sociology and Social Psychology (London 1953).

(٢٧) C. Bouglé, Les idées égalitaires (Paris 1925).

(٢٨) R. Aron, The Opium of the Intellectuals (Eng. trans. London 1956).

السياسة فى الهند :

تبنت الهند – بقدر ملحوظ من النجاح – النظم السياسية الغربية فلقد ذكر موريس – جونز Morris-Jones فى ختام دراسة شاملة له عن الحكم البرلمانى فى الهند أن « التجربة لاتزال قائمة ، وأن المنظمات البرلمانية قد تأسست ، بالطريقة التى تتفق مع أسلوب حياة الشعب الهندى ، وأنها بذلك قد حققت قدراً من المواءمة يفوق قرينتها فى أى بلد أوربى(٢٩) . وتؤدى الأحزاب السياسية فى الهند وظيفتها بنفس الطريقة التى تؤدى بها أحزاب العالم الغربى وظيفتها . والواقع أن الأمية لم تشكل عائقا خطيراً حال دون ممارسة الاختيار الانتخابى .

وتشير سيادة الأحزاب فى الهند بأسرها إلىٰ المدى الذى وصلت اليه الوحدة السياسية من استقرار ورسوخ . فالإختلافات الإقليمية فى الثقافة واللغة خلقت تعبيراً سياسياً تمثل فى الجدل الذى كان يثار حول عدد الولايات التى يجب أن يشمله الاتحاد الهندى . غير أن هذه الاختلافات لم تؤدى – حتى وقت قريب جداً – إلى ظهور حركات سياسية منظمة هامة . وفى هذا المجال حاول بعض الدارسين تحليل التأثير الذى تمارسه الطائفة على الحياة السياسية . فبعض منهم يذهب إلى أن هذا التأثير قد ازداد بشكل واضح خلال السنوات الإخيرة وإن كانت الشواهد على ذلك غير واضحة تماما . ويعتقد موريس – جونز أن الصراع بين البراهما وغير البراهما يمثل عاملا أساسياً فى تحديد طابع السياسة فى مدراس Madras(٣٠). فالعدد القليل جداً من الأفراد الذى أمكن استخراجه من قوائم انتخاب الطوائف والذى صوت للمقاعد غير الاحتياطية فى البرلمان الهندى يشير إلى أن عدداً محدوداً من الطوائف الهندوكية على استعداد للتصويت لصالح المرشحين غير الهامين . كذلك لوحظ عند فحص المقيدين فى كشوف اتحاد الطوائف ، والذين كانوا يتنافسون على المقاعد المتبقية أنهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً ، وأن السبب فى ذلك يعود إلى أن اتجاهات التصويت لم تكن لصالح الأحزاب التى كانت منظمة بوضوح على أساس طائفى .

---

(٢٩) W. H. Morris-Jones, Parliament in India (London 1957). p. 332.

(٣٠) Op. Cit; p. 28.

ولقد كشفت الانتخابات التى أجريت فى الهند خلال سنتى ١٩٥١ : ١٩٥٢ و١٩٥٧ عن تفضيل قوى للأحزاب ذات النمط الغربى . فى سنة ١٩٥٧ ظل حزب المؤتمر أقوى الأحزاب برغم فقدانه للأصوات . أما الحزب الاشتراكى فقد استعاد كيانه ، فى الوقت الذى كسب فيه الحزب الشيوعى مزيداً من الأصوات . وأهم من ذلك كله أن الأحزاب الهندوكية وأحزاب المعارضة الصغيرة قد فقدت جميعاً مقاعدهم فى البرلمان .

ولقد ناقشت إحدى الدراسات التى تناولت انتخاب سنة ١٩٥١/١٩٥٢ فى الهند تأثير الطوائف على المناطق المختلفة(٣١). فى دلهى لم يكن للطائفة أو الطبقة أو الانتماء الدينى تأثيراً هاماً على المنتخبين الذين صوتوا بكثرة لصالح حزب المؤتمر غير أن تأثير كل من الطائفة والدين كان قويا فى المناطق الريفية . ومع ذلك نجد تقريراً عن ولاية راجاستان Rajasthan يشير إلى أن . « الطائفة والتقاليد والمعتقدات الدينية بل حتى التهديد والرشوة قد أثرت جميعها المصوتين فى هذه الولاية إذا ما قورنت بأية ولاية أخرى»(٣٢) ولقد كشفت الدراسة المستفيضة الوحيدة فى هذا الموضوع التى أجراها سومجى(٣٣) Somjee عن أن الطائفة والدين لم يؤثر تأثيراً كبيراً على السلوك الانتخابى لأفراد القرية التى درسها وهى قرية تابعة لولاية جوجارات Gujarat . فكل طوائف القرية كانت مخلصة لمرشيحها باستثناء طائفة واحدة ، حاولت التأثير على أفرادها لكى يصوتوا لمرشح معين. كذلك أوضحت هذه الدراسة أن المصلحة الاقتصادية كانت العامل الأساسى المحدد لاختيارات المصوتين . فكبار ملاك الأرض كانوا ضد حزب المؤتمر ، بينما كان يصوت لصالحه كل من موظفى الحكومة وصغار ملاك الأرض .

أما الدراسات التى تتناول بناء الحزب والتنظيم والأيديولوجية والتى تستطيع تزويدنا بفهم التأثيرات المختلفة التى يخضع لها الانتماء السياسى فلا تزال ضئيلة ومحدودة للغاية(٣٤) ومع ذلك يمكننا القول — فى حدود البيانات المتاحة — إن أعضاء كل الأحزاب

---

(٣١) S. V. Kogekar and R.L. Park (eds.), Reports on the Indian General Elections, 1951 - 52 (Bombay 1956.

(٣٢) Op. cit; p. 234.

(٣٣) A.H. Somjee, Voting Behaviour in an Indian Village (Barada 1959).

(٣٤) يمكننا أن نجد دراسة أولية تاريخية أكثر منها سوسيولوجية فى :

M. Weiner, Party Politics in India: The Development of a Multi-Party System (Princeton 1957).

السياسية يأتون أساساً من الطبقة الوسطى والحضر وفئات العمر الصغيرة نسبيًّا . ولقد أوضح مسح أجرى على الحزب الاشتراكى فى بومباى (١٩٥٣) أن من بين ٤٦٩ عضواً نشطاً كان هناك فقط ١٣٦ منهم من العمال الصناعيين ، بينما كانت بقية هذا العدد من الطبقة الوسطى[٣٥]. كذلك اتضح من خلال البيانات المتاحة أن أعضاء البرلمان قد أتوا من دائرة اجتماعية ضيقة ، فنسبة ملحوظة منهم تعمل بالمهن الفنية العليا وعلى الأخص القانون . وباستطاعتنا القول – استناداً إلى مصادر عديدة – بأن المثقفين بالمعنى الواسع – يسيطرون على الحياة السياسية فى الهند ، وأن المشاركة الفعالة فى السياسة لم تصبح بعد نشاطاً طبيعياً بالنسبة لجماهير السكان . فالطلبة لا يزالون يشكلون المصدر الأساسى للالتحاق بالعمل السياسى الفعال ، وهذا يؤدى – بطبيعة الحال – إلى ظهور الانقسامات داخل الأحزاب السياسية الهندية . ولقد ذهب فاينر Weiner إلى أن جماعات الطلبة لا تزال تؤدى دوراً بارزاً فى الحياة السياسية ، وأن هذه الجماعات – التى شكلت فيما بعد رمزاً ذات كيان محدد – قد خولت للفرد «كثيراً من وظائف الأسرة المشتركة التقليدية والطائفة والتنظيم القروى»[٣٦] . ومع ذلك نجد دراسات أخرى تذهب إلى أن شيوع الروح الحزبية يمثل خاصية من خصائص الثقافة القروية التقليدية[٣٧] .

وبالإضافة إلى تأثير الطائفة – الذى يصعب تحديده بالطبع فى ضوء المعرفة الحالية – وشيوع الانقسامات ، يمكننا القول بأن الحياة السياسية فى الهند تتميز بسمات معينة أخرى نشير إليها هنا بشىء من الإيجاز . وأحد هذه السمات أن نظام الحزب لم يتخذ بعد شكله النهائى . ولقد فسر فاينر وجود نظام الأحزاب المتعددة فى الهند فى ضوء تحليله لطريقة «القرعة على الأغلبية الوحيدة البسيطة» ، تلك الطريقة التى

---

(٣٥) انظر التقديرات الواردة فى مؤلف موريس – جونز السالف الإشارة إليه ص ١٢٠ . ولقد لوحظ أن حوالى ٥٠٪ من أعضاء كل من مجلس الشعب ومجلس الولايات كانوا من ذوى المهن الفنية العليا . كذلك لوحظ أن مجلس الشعب لم يتضمن أعضاء من الطبقة العاملة الصناعية أو من العمال الريفيين العاديين . ولعل أبرز السمات التى سجلتها هذه الدراسة ، تلك النسبة العالية من الأعضاء المتفرغين للعمل فى الحزب .

(٣٦) Op. cit.

(٣٧) See Oscar Lewis, Group Dynamics in a North Indian Village : A study of Factions (Delhi 1954); and symposium introduced by R. Firth, "Factions inIndian and Overseas Indian Societies". British Journal of Sociology, VIII, (4) 1957.

تتلاءم — كما يقول فاينر — مع الأخذ بنظام الحزبين[٣٨]. فلقد شجع الاحتفاظ بمقاعد معينة للطوائف والقبائل المقيدة فى سجلات الانتخاب على ظهور أحزاب صغيرة. بيد أن السبب الأساسى لوجود نظام الأحزاب المتعددة — فيما يبدو لنا — هو الوضع الهام الذى حصل عليه حزب المؤتمر، ذلك الوضع الذى كان أحد نتائج كفاح هذا الحزب من أجل الحصول على الاستقلال، وما ترتب على ذلك من شلل أى حزب آخر يحاول معارضة ذلك من أجل الحصول على القوة. وفضلاً عن ذلك أدى التعارض بين الثقافة التقليدية والحضارة الغربية إلى ظهور الأحزاب التقليدية الهندوكية. ومع ذلك فمنذ أن أجريت الانتخابات العامة الأولى، طرأت تغيرات تشير إلى ظهور نظام ذى حزبين. فبعد إجراء هذه الانتخابات حدث ائتلاف ناجح كان ثمرته تشكيل الحزب الاشتراكى. وفضلاً عن ذلك فقدت كثير من الأحزاب الصغيرة كيانها بعد انتخابات سنة ١٩٥٧ على نحو ما أشرنا من قبل. ولقد أصبحت هذه الأحزاب مجرد جماعات ضاغطة لا تنهض إلى حد تشكيل أحزاب سياسية بالمعنى الغربى. ويبدو أنها ستتحول فى المستقبل إلى مجرد جماعات ضاغطة ضئيلة التأثير.

أما السمة الثانية فهى وجود نمط مميز من الفكر والسلوك السياسيين مشتق من العقيدة الدينية والمبادئ السياسية التى تركها غاندى، والملاحظ أن هذا النمط يتعارض بشكل مباشر مع الإجراءات السياسية التى يتضمنها نظام الحزب الغربى[٣٩]. وباستطاعتنا أن نلمس هذا النمط فى الأهمية التى خلعت على حركة إصلاح القرية التى تزعمها فينوباباف Vinoba Bhave، وفى التأييد الذى حصلت عليه هذه الحركة من القادة السياسيين المتأثرين بالغرب أمثال جايا براكاش نارايان Jayaprakash Narayan. ومن الصعب علينا فى نفس الوقت أن ننظر إلى هذا النمط من السياسة على أنه بديل عن نظام الحزب، إنه يكشف عن تصادم ثقافات مختلفة فى الهند. وقد يتوقف مستقبل هذا التصادم على تأكيد الأسس الأخلاقية المتضمنة فى السياسة العادية أكثر مما يتوقف على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية بعيدة عن الأمور السياسية.

---

(٣٨) Op. cit; Ch. XI.

(٣٩) Morris-Jones, op. cit; p. 37 وللتعرف على دراسة ممتعة حول هذا الموضوع أنظر:

D.M Brown, The White Umbrella : Indian Political Thought from Manu to Gandhi : (Berkeley 1953).

ويمكننا أن نستنتج من هذا التحليل للنظم السياسية وجود مشكلات مماثلة لتلك التى وجدناها عند تحليلنا للنظم الاقتصادية . وأهم هذه المشكلات وجود صراع بين التدابير الاجتماعية التقليدية الكامنة فى نظام الطائفة والدين من ناحية والعلاقات الجديدة التى أحدثها النمو الاقتصادى من ناحية أخرى . ومن الواضح أيضاً كيف أن الروابط السياسية قد تدعمت – فى بعض الأحيان – من خلال علاقات اجتماعية أخرى ، وكيف أنهما قد دخلا فى صراع حاد أحياناً أخرى .

الفصل العاشر

الأسرة والقرابة

الأسرة النووية :

تمثل الأسرة النووية الفردية ظاهرة اجتماعية عالمية . ولقد كتب لوى Lowie يقول : « بصرف النظر عما إذا كانت العلاقات الزواجية دائمة أو مؤقتة ، وما إذا كان الزواج تعدديا بالنسبة للزوجات أو تعدديا بالنسبة للأزواج فقط أومتسامحا فى العلاقات الجنسية وبصرف النظر أخيراً عما إذا كانت ظروف الأسرة تنعقد باشتمالها على أعضاء لا تضمهم الأسرة الشائعة لدينا ، فإن الحقيقة الهامة التى تكمن وراء ذلك كله هى أن الزوج والزوجة والأطفال الصغار يشكلون جميعاً وحدة مستقلة عن بقية المجتمع المحلى »[1] .

وباستطاعتنا أن نعزو عالمية الأسرة النووية إلى الوظائف الأساسية التى تؤديها ، والمشكلات التى قد تترتب على قيام أية جماعة أخرى بهذه الوظائف . « ويمكننا أن نلمس أربعة وظائف أساسية تؤديها الأسرة النووية للحياة الاجتماعية الإنسانية هى ، الوظائف : الجنسية ، والاقتصادية ، والتناسلية ، والتربوية »[2]. ويمكننا أيضاً التمييز بين الوظائف الاجتماعية والسيكولوجية التى تؤديها الأسرة النووية . فلقد ميز كنجزلى دافيز Davis بين أربعة وظائف اجتماعية أساسية هى : التناسل ، والرعاية (الأطفال والصغار) والوضع Placement والتنشئة الاجتماعية[3] . ومن بين هذه الوظائف نجد الوظيفتين الأوليين والوظيفة للرابعة تحتل الأهمية الكبرى ؛ ذلك لأن وظيفة الوضع التى تعنى ربط الفرد بنسق مهنى أو تسلسل رئاسى ليست وظيفة عالمية للأسرة النووية . فهى توجد فقط فى المجتمعات القائمة على نسق تدرجى جامد (كما هو الحال فى مجتمع الطائفة) ، بينما لا توجد بنفس الدرجة من الشيوع فى المجتمعات الصناعية الحديثة ؛

(١) R. H. Lowie, Primitive Society (1920), pp. 66 - 7.

(٢) G. P. Murdock, Social Structure (1949), p. 10.

(٣) Kingsley Davis, Human Society, p. 395.

أما الوظائف السيكولوجية فتتمثل — أساساً — فى إشباع الحاجات الجنسية للزوجين ، ثم تحقيق الأمان العاطفى للزوجين والأطفال على السواء . وللأسرة أيضاً وظائف أخرى ، غير تلك التى ذكرناها . فلقد ذكر ميردوك Murdock : « أن الأسرة بوصفها كيانا اجتماعيًا تكتسب دائماً — وإن لم يكن ذلك عالميا — وظائف مختلفة أخرى . فهى غالباً ما تكون مركزاً للعبادة الدينية حيث يلعب فيها الأب دور رجل الدين ؛ كما أنها تمثل وحدة أولية مالكة للأرض . وقد تتوقف المكانة الاجتماعية على الوضع الأسرى أكثر مما تتوقف على إنجاز الشخص أو كفاءته وهكذا »[٤].

ولقد أكد الأنثربولوجيون فى دراساتهم الوظائف الاقتصادية التى تؤديها الأسرة فى المجتمعات البدائية . فالرابطة التى تربط الأب بالأم لا تمثل فقط امتيازاً جنسياً ممنوحاً للقرينين ، ذلك لأن عدداً من المجتمعات البدائية يسمح بوجود علاقات جنسية غير مقيدة فيما قبل الزواج ، كما أن هناك عدداً آخر من هذه المجتمعات يسمح بعلاقات جنسية خارج نطاق الزواج سواء كانت غير مقيدة أو مقصورة على مجموعة من الأقارب . ويبدو أن العامل الأساسى فى تدعيم الأسرة النووية هو ذلك التعاون ، الاقتصادى المستند إلى تقسيم العمل بين الجنسين. ولقد تناول ليفى شتراوس Lévi Strauss فى أحد مؤلفاته الموقف السيىء الذى يواجهه غير المتزوجين فى إحدى قرى وسط البرازيل . يقول شتراوس : « يجلس الشبان غير المتزوجين القرفصاء لساعات طويلة فى أحد أركان الكوخ ؛ بائسين ، لا يجدون رعاية أو عناية ، أجسامهم هزيلة ويعيشون حالة نفسية فى غاية الكآبة . . . ولا يستطيع الشاب غير المتزوج أن يتريض إلا فى حدود الكوخ . وحينما تشرع الأسرة فى تناول طعام الغذاء حول مواقد النار ، لا يستطيع الشاب غير المتزوج أن يتناول معهم غذائه . ويظل على هذه الحال ما لم يزوده أحد ، أقربائه من وقت لآخر بكمية ضئيلة يتناولها فى هدوء . وحينما سألت أفراد الأسرة عما إذا كان هذا الشاب يتعرض لمرض خطير يمنعه من المشاركة فى تناول الطعام ، ضحكوا من ذلك وقالوا « أنه أعزب »[٥]. والواقع أن التعاون الاقتصادى يقوى الروابط التى تربط بين كل من الآباء والأطفال والأقارب . ولقد أصبح فقدان الوظائف الإنتاجية المتمثلة

---

(٤) G. P. Murdock. op. cit; p. 11.

(٥) C. Lévi-Strauss, Les structures élémentaires de la parenté (1949), p. 49.

فى العمل التعاونى الذى يؤديه عضو الأسرة سمة أساسية من السمات التى تميز الأسرة الأسرة النووية فى المجتمعات الصناعية الحديثة .

ويستند البناء الأساسى للأسرة النووية على مبدأ تحريم الزواج من المحارم ، ويترتب على ذلك نتيجة هامة هى ؛ أن الأسرة النووية لا تستمر عبر الزمان ، بل إنها تقتصر على جيلين . أما الجيل الثالث فيمكن أن يظهر فقط عندما تتشكل أسر جديدة عن طريق تبادل ذكور وإناث الأسر النووية القائمة . « ومعنى ذلك . . . أن كل راشد طبيعى فى مجتمع ينتمى لأسرتين نوويتين على الأقل : **أسرة التوجيه** Family of orientation التى يولد ويتربى فيها والتى تضم أباه وأمه وأخوته وأخواته ، وأسرة **التناسل** Family of Procreation التى يقيمها بزواجه والتى تشمل زوجته وأولاده الذكور والإناث[٦] » . ويعد تحريم الزواج من المحارم داخل نطاق الأسرة النووية وخارجها – فضلا عن قواعد النسب – من العوامل الأساسية لتعقد مصطلحات القرابة التى سنشير إليها بإيجاز فيما بعد . ونود أن نشير هنا إلى أن امتداد مبدأ تحريم الزواج من المحارم قد أسهم فى تحقيق الاعتماد المتبادل بين الأسر والأقارب والطبقات ، مما كان له دوراً هاما فى تكامل المجتمعات البدائية .

أنماط البناء الأسرى :

لا تعنى عالمية الأسرة النووية أن البناء الأسرى متماثل فى كل مكان . إنه على العكس من ذلك يختلف اختلافاً شديداً باختلاف الزمان والمكان . ولقد أورد كنجزلى دافيز Davis قائمة لبعض البنود الأساسية التى تختلف وفقاً لها العلاقة الزوجية (مثل عدد القرينات أو القرناء ، والسلطة ، وقوة الرابطة بين الطرفين ، واختيار القرين ، والإقامة . . إلخ) . كما أورد قائمة أخرى لبعض البنود التى تختلف وفقاً لها علاقة الأطفال بالآباء وعلاقات الأقارب . ويمكننا أيضاً أن نقيم تفرقة عامة بين أنساق الأسرة التى تكون فيها الأسرة النووية مستقلة نسبياً ، والأنساق التى تكون فيها الأسرة النووية مرتبطة –

---

(٦) Murdock op. cit; p. 13 ولا نستطيع أن نناقش هنا بالتفصيل التفسيرات المختلفة لفكرة تحريم الزواج بالمحارم . فلقد درست هذه الفكرة بالتفصيل . فى Lévi Strauss : op. cit., Ch. 2. كما عالجها ميردوك باستفاضة . أنظر : Murdock, op. cit; Ch. 10.

أو خاضعة — بجماعة أكبر هى الأسرة القائمة على الزواج التعددى أو الأسرة الممتدة[٧] .

وتعد الأسرة النووية المستقلة خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة . ويعود شيوع هذه الأسرة إلى عدد من العوامل أهمها سيطرة النزعة الفردية التى انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسعادة الفرد ورضائه الذاتى ، لما يعود إلى شدة كل من الحراك الجغرافى والاجتماعى . ولقد خضعت الأسرة النووية الحديثة لمؤثرات عديدة منها عدم قدرة الدولة على تحقيق السعادة للإنسان ، مما اضطره إلى الاعتماد على الأسرة فى أوقات الأزمات . ومن الطبيعى أن يكون الاستقلال النسبى الذى حققته الأسرة النووية ظاهرة حديثة . بيد أنها ظهرت بشكل واضح فى المجتمعات الصناعية التى حققت شوطاً كبيراً من التقدم كالولايات المتحدة الأمريكية . ويعتمد هذا النمط من الأسرة فى تحقيق تضامنه على الجاذبية الجنسية ورفقة الآباء والأطفال[٨] . ومن الصعب أن نجد مثل هذا الأساس الواضح فى الحالات التى تتعقد فيها الحقوق والالتزامات (الاقتصادية والجنسية . . إلخ) كما هو الحال فى الأسرة الممتدة . أن فقدان الوظائف الاقتصادية للأسرة ليس بالأمر اليسير الذى تصوره بعض علماء الاجتماع . والملاحظ أن معدلات الطلاق قد ارتفعت فى الولايات المتحدة وفى أغلب الأقطار الأوربية[٩]، كما أن تضامن الأسرة النووية المستقلة يزداد بوجود أطفال صغار للأبوين . وعندما يكبر الأطفال تميل رابطة الزوجين إلى الضعف مرة أخرى ، إما نتيجة لتأثير جماعات القرناء أو نتيجة للحراك الاجتماعى والجغرافى .

وإذا كانت الأشكال المركبة للأسرة تشكل نمطاً شائعاً فى المجتمعات البدائية ،

---

(٧) أقام ميردوك Murdock (انظر : op. cit; p. 2.) تفرقة بين الأسرة النووية المستقلة والأشكال المركبة من الأسرة . فالأسرة القائمة على الزواج التعددى Polygamous family « تتألف من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط بزواج جمعى ويكون لها أب واحد مشترك » . أما الأسرة الممتدة فتتألف من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط من خلال امتداد علاقة الابن بالأب كما هو الحال حينما يرتبط الزوجين بآبائهما . ولقد أوضح ميردوك أن من بين ١٩٢ مجتمعا — حصل منهم على بياناته — كان ٤٧ لديهم فقط أسرا نووية طبيعية ، و٥٣ لديهم أسراً قائمة عن الزواج التعددى و ٩٢ لديهم أسرا ممتدة .

(٨) من الدراسات الحديثة الهامة التى تناولت هذه النقطة دراسة بيرجس Burgess ولوك Locke انظر :

. E.W. Burgess and H.J. Locke, The Family : From Institution to Companionship..

(٩) See below, p. 171.

إلا أنها توجد أيضًا فى المجتمعات غير الصناعية . ففى أوربا وجد شكل يوغوسلافى للأسرة الممتدة أطلق عليه « الزادروجا » Zadruga حيث ظل باقيا حتى بداية القرن الحالى . ولا تزال هناك حتى الآن أشكالا مختلفة للأسرة الممتدة فى آسيا ، بل وفى بلد صناعى كاليابان(١٠) .

وفى الهند وجدت الأسرة المشتركة منذ أقدم العصور ولقد كانت هذه الأسرة فى الماضى عبارة عن جماعة متضامنة ؛ الملكية فيها عامة ، والعبادة فيها مشتركة لا له وصى على كل شىء . أما السلطة فكانت أساسًا لرئيس الأسرة (الذى يكون عادة أكبر الذكور المسنين المنحدرين من خط الذكور) . وطبقًا للقانون الهندوسى فإن ملكية الأسرة لا تقبل التقسيم أو التوزيع ، مما اضطر الأسر إلى التوفيق بين ثلاثة أجيال أو أكثر حتى أنهم كانوا يعملون ويتناولون طعامهم معًا(١١) . وإلى جانب الملكية والعمل ، كان

---

(١٠) See K. Ariga, "The contemporary Japanese family in transition", Transactions of the Third World Congress of Sociology (London 1956), Vol. VI, pp. 215-21. and K. Ariga; Problems of the Asian family system", Ibid; Vol. VIII, pp. 233 - 41.

وفى المقال الأخير ناقش أريجا Ariga الدور الذى تلعبه « الدوزوكو » dozoku اليابانية (وهى عبارة عن تجمع أسرى) فى الحياة الاقتصادية . ففى اليابان « .. لوحظ أن الأجهزة الإدارية التى تدير المشروعات أجهزة عائلية فى طابعها . . . . » ويتألف « الدوزوكو » من الأسرة الأم والأسر المعتمدة عليها والتى ترتبط فيما بينها بروابط المصاهرة أو أية علاقة أخرى . وحينما ينمو المشروع ويبلغ من الضخامة قدراً كبيراً بحيث يصعب على « الدوزو و » إدارته ، فإن الأمر يقتضى حينئذ تقسيم هذا المشروع الكبير إلى شركات مساهمة يتولى فيها أفراد « الدوزوكو» إدارة التنظيم ككل . ومن هنا ظهرت « الزاتباتسو » Zaitbatsu (وهى جماعات اقتصادية) فيما قبل الحرب العالمية الثانية . وخلال القرن التاسع عشر ظلت الملكية الأسرية (الأرض والمبانى . . . إلخ) مقصورة على الأسرة بوصفها وحدة ، إلى أن ظهرت الاصلاحات الضريبية فيما بين سنتى ١٨٧٣ ، ١٨٧٦ ، فسمحت بقدر ضئيل من الملكية الفردية . والملاحظ أن تأثير كل من الأسرة المركبة « والدوزوكو » قد تلاشى منذ سنة ١٩٤٥ .

(١١) See H. S. Maine, Ancient Law (Everyman edn)., p. 154.

فحينما يولد ابن يصبح له حق التصرف فيما يمتلكه والده ، وفى قضاء سنوات من عمره حر التصرف . وفى بعض الحالات يسمح له — بحكم القانون — أن يطلب نصيبا من ممتلكات الأسرة . بيد أن هذه القسمة لا تحدث فى الواقع إلا بعد وفاة الأب ، ومن ثم تظل الملكية باقية غير مقسمة لأجيال عديدة . على الرغم من أن كل فرد من أفراد كل جيل له حق قانونى فى الملكية غير المقسمة . وقد يتولى مدير منتخب إدارة الأملاك المملوكة ملكية جماعية غير أنها تدار فى بعض الولايات بواسطة أكبر كبار السن من ذوى القرابة العاصبة أو أحد كبار السن من المنحدرين من أقدم خطوط القرابة .

الدين يشكل قوة هامة من قوى توحيد أفراد الأسرة المشتركة سواء بالنسبة للموتى منهم أو الذين لم يولدوا بعد أو الأحياء . ولقد كتب برابهو Prabhu يقول : « يمكن اعتبار أعضاء الأسرة الأحياء أمناء على البيت الذى ينتمى إلى البيترس Pitris أى الأسلاف . ويكون ذلك عادة لصالح البوتراس Putras(١٢) ، أى الأعضاء الذين ستنجبهم الأسرة . والفكرة الأساسية وراء ذلك هى عبادة الأسرة (الكولا Kula) بوصفها معبدا يحتوى على كل التقاليد المقدسة (البارامبارا) Parampara . الواجبات الهامة الملقاة على عاتق أعضاء الأسرة المحافظة على دوام اشتعال النار المقدسة »(١٣) .

ويمكننا أن نعتمد فى توضيح هذه الخصائص العامة على الدراسة الدقيقة التى أجراها شرانفاس Srinivas عن الأسرة المشتركة فى قبائل الكورجس Coorgs بجنوب الهند ، تلك القبائل التى تعتبر نفسها جزءاً من طائفة الكشتارية ، بعبارة أخرى جزءاً من الطائفة التى تحتل المرتبة الثانية من حيث المكانة بين الطوائف الهندية المختلفة(١٤) .

« فالأوكا Okka أو الأسرة المشتركة المنتسبة إلى الأب والمقيمة فى مسكنه تمثل الجماعة الأساسية لدى قبائل « الكورجس » . ومن المستحيل أن نجد أحد أفراد هذه القبائل منفصلا عن « الأوكا » الذى هو عضو فيها . وتؤثر « الأوكا » على حياة الفرد ، كما أنها تحدد علاقاته بالعالم الخارجى . أما الذين لا ينتمون إلى « أوكا » فلا يكون لهم وجوداً اجتماعياً على الإطلاق . ويحاول المسنون دائما ممارسة ضغوط مختلفة على الأطراف المعينة لكى يكسبوا الأطفال غير الشرعيين عضوية « الأوكا » التى ينتمى إليها آباؤهم أو أمهاتهم .

وتكتسب عضوية « الأوكا » بمجرد الميلاد . لذلك فإن العالم الخارجى يربط دائماً بين الإنسان « والأوكا » التى ينتمى إليها . ولا يسقط ارتباط الفرد « بالأوكا » بوفاته ،

---

(١٢) P.N. Prabhu, Hindu Social Ortanization (Revised edn. 1954), p. 219.

(١٣) يلاحظ هنا وجه شبه واضح بين الأسرة الهندوكية والأسرة الإغريقية والرومانية . انظر :

Fustel de Coulanges, The Ancient City (Doubleday 1956). p. 42.

« فأعضاء الأسرة القديمة كانوا يتحدون من خلال شىء أقوى من الميلاد أو العاطفة أو القوة الجسمية هو دين النار المقدسة أو الأسلاف الموتى » .

M. N. Srinivas, Religion and Society Among the Coorgs of South India. Ch. 5, "The cult of okka".

لأنه يصبح بمجرد الوفاة جزءاً من الأسلاف المألهين (كارافانا Karanava) الذين يرعون « الأوكا » التى كانوا قبل وفاتهم أعضاء فيها . ويقدم أعضاء « الأوكا » لأسلافهم الطعام والماء (بهارنى Bharani) فى المناسبات المختلفة .

وأولاد « الأوكا » هم — من الناحية الرسمية — أبناء لكل الذكور الذين يرتبطون فيما بينهم بقرابة عاصبة . ويقوم الأطفال برعى ماشية « الأوكا » وصيد الطيور وممارسة الألعاب المختلفة . وحينما يكبرون يتولون — معاً — إدارة الممتلكات التى تركها الأسلاف تحت إشراف رئيس « الأوكا » .

أما اختيار القرين أو القرينة فيتوقف إلى حد كبير على العضوية فى « الأوكا » . فالعلاقات الزواجية محرمة بين أعضاء « الأوكا » الواحدة . وحينما تمتد القرابة العاصبة فى « الأوكا » يزداد نطاق تحريم الزواج من الأقارب ولو كانوا من غير أعضاء « الأوكا » ولا يسمح لأبناء الأخوات أيضا بالتزاوج .

أما الملكية الثابتة الموروثة عن السلف فلا تقبل التقسيم أوالتجزئة . فهى تنتقل — عادة — من جيل الذكور الذين تربطهم قرابة عاصبة إلى الجيل التالى دون أن تخضع للتقسيم خلال عملية الانتقال هذه . ومع ذلك فمن الممكن أن تحدث القسمة إذا ما أعلن كل عضو راشد فى « الأوكا » رغبته فى ذلك . بيد أن حدوث ذلك أمر نادر جداً كما يقول أحد أفراد هذه القبائل . وهناك عاملان أساسيان أسهما فى تقوية « الأوكا » وتدعيمها : الأول هو صعوبة عملية التقسيم ذاتها ، والثانى تفضيل الاتحادات الليفراتية Leviratic unions . وعلى أعضاء « الأوكا » أن يعيشوا عيشة مشتركة من المهد إلى اللحد . وهم يرتبطون فيما بينهم بروابط قوية عديدة ، تبدو أوضح ما تكون فى تعاونهم من أجل إنجاز المهام المشتركة . ويصبح الأفراد — بعد وفاتهم — أسلافاً يستمرون فى الاهتمام « بالأوكا » التى كانوا ينتمون إليها وبمقتضى ذلك يستحقون العطف من خلفهم . و« الأوكا » شىء أكبر من مجرد جماعة تشتمل على أعضاء أحياء فى فترة زمنية معينة . أنها مستمرة عبر الزمن ، كما أن الأعضاء الأحياء فى أى فترة زمنية هم مجرد نقاط عليها . ولقد ذكر أفراد قبائل « الكورجس » أن « الأوكا » شىء أبقى وأدوم من أعضائها . بيد أن هؤلاء الأفراد على وعى شديد أيضاً بأن الفرد يحيا فقط حياته

الاجتماعية ما دامت « الأوكا » باقية . ولدى الأفراد — فى الواقع — رغبة قوية فى استمرار « الأوكا » ودوامها . وليس هناك شىء يفزعهم ويؤرقهم أكثر من انهيار « الأوكا » أو ضعفها . وحينما تتعرض « الأوكا » للانهيار ، يلجأ أفرادها إلى إجراءات تقليدية معينة حتى يتمكنوا من تدعيمها أو رد الحياة إليها .

ولقد فقدت الأسرة المشتركة أهميتها تدريجياً خلال السنوات الأخيرة . وفى هذا المجال يقول شرنفاس Srinivas : « لاشك أن نظام « الأوكا » السائد بين قبائل الكورجس أقوى بكثير من نظام الأسرة المشتركة السائدة لدى الطوائف ذات المكانة الأعلى التى تعيش فى جنوب الهند . ذلك لأن استناد « الأوكا » لمبدأ عدم تقسيم ملكيتها ثم تفضيل الاتحادات الليفراتية قد عاقا انقسام « الأوكا » وتفككها. يضاف إلى ذلك تفاصيل زواج أولاد العمومة والخئولة الذى منح الأوكا قوة فوق قوة. ومن الواضح أن هذه العوامل تجعلنا نقرر أن نظام الأسرة المشتركة أضعف بكثير من نظام « الأوكا »[١٥].

ولا يوجد بأيدينا دراسات كثيرة حول نظام الأسرة المشتركة فى أماكن أخرى غير الهند (خاصة فى المناطق الحضرية) . ومن الطبيعى أن يعوقنا ذلك عن إجراء مقارنات متعمقة لهذا النظام. ومع ذلك فيمكننا أن نتناول هنا الأسباب العامة التى أدت إلى حدوث تغير فى الأسرة المشتركة . وسيكون تناولنا لهذه الأسباب مستنداً إلى بيانات إضافية ، حصلنا عليها من بحث حديث أجرى بطريقة العينة فى مجال الحضر ومن دراسات أخرى[١٦] . وأول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن الظروف الاقتصادية قد مارست تأثيراً هاماً خاصة فيما يتعلق بتنوع العمالة، وتدعيم الأحساس بالفردية ، واكتساب ، روح الإنجاز[١٧] . ولقد انعكست النقطة الأخيرة على التغيرات التى طرأت على قانون

---

(١٥) op. cit; p. 155 « ولقد ازداد تضامن الأسرة النووية — التى هى جزء من « الأوكا » على حساب تضامن « الأوكا» ذاتها . . . . وتظهر وحدة الأسر الأولية (النووية) داخل « الأوكا » فى ظروف طقوسية . مثال ذلك حينما يتجنب الآباء وأطفالهم أفراداً آخرين فى « الأوكا » فى حالة حدوث شجار دائم بين الأطفال » .

(١٦) See K. M. Kapadia, Marriage, and Family in India (rev. edn 1953), Ch. 12; the Symposium "Caste and Joint Family", Sociological Bulletin IV(2), September 1955,pp.85- 146; and Census of India (1951), Vol. I.

(١٧) O'Malley, "The Hindu System", in O'Malley, op. cit.

« فالأسرة المشتركة نظام توجد جذوره فى نسيج المجتمع القديم ، حينما كانت كثافة السكان ضئيلة ، والزراعة هى النشاط الأساسى ، والمحاصيل تكفى حاجات الأسر . حينئذ كانت كل أسرة تعتمد على عملها الخاص . وكلما

الملكية فبعد استقرار الحكم البريطانى فى الهند ، طالب الهندوس بضرورة التصرف فى وصايا الملكية . ولقد صدر بالفعل قانون سنة ١٨٧٠ الذى أقر ذلك بنفس الطريقة التى أقرها القانون الإنجليزى . وفصلا عن ذلك عدلت التشريعات اللاحقة الوضع القانونى للأسرة المشتركة . فقانون التعليم الصادر فى سنة ١٩٣٠ أقر حق الفرد فيما يؤول اليه من ممتلكات الأسرة لكى يواجه نفقات تعليمية . بينما سمح قانون الميراث الهندوسى الصادر فى سنة ١٩٢٩ للفرد بالحصول على نصيبه من الميراث المنحدر من خط الأم أو خط الأب على السواء . ويعد القانون الهندوسى اللاحق الصادر فى سنة ١٩٥٦ بمثابة خطوة تقدمية نحو تدعيم وتأكيد حقوق الملكية الفردية .

وبأيدينا دراسة مستندة إلى تعداد الهند الذى أجرى فى سنة ١٩٥١. وتتضمن هذه الدراسة بيانات وتحليلات مختلفة للظروف التى مرت بها الأسرة المشتركة . ولقد اعتمدت الدراسة فى تحليلاتها على تصنيف للعائلات طبقا لعدد أفرادها ومن النتائج الهامة التى توصلت اليها أن الأسرة « لا تستمر مشتركة طبقا للعرف التقليدى السائد فى الهند ، وأن الميل إلى الإنفصال عن الأسرة المشتركة وتكوين عائلات مستقلة قد أصبح الآن قويا[١٨] . ولقد انتقد ديساى Desai هذه النتائج مستنداً إلى عدد من الحقائق[١٩] ، الأولى طبيعة توزيع الأفراد على أنماط العائلات المختلفة . فمن واقع البيانات الأحصائية الخاصة

= زاد حجم الأسرة زاد عدد العاملين بها. . . ولقد ساعد ذلك على وجود ظروف ملائمة لاستقرار المجتمع ، بحيث أصبح أعضاء الأسرة يعيشون فى مكان واحد ويقومون بنفس الأعمال من جيل إلى جيل . ولقد ازداد التعقد الاقتصادى خلال القرن الماضى ، حيث أدت زيادة السكان إلى مزيد من الضغط على الأرض الزراعية . . . ولم يعد ممكنا حينئذ أن يظل المجتمع على هذه الحال ، فظهرت الحاجة إلى العمل بمهن مختلفة غير الزراعة . . . . ولقد كان لتقدم وسائل الاتصال دوراً هاماً فى التشجيع على الهجرة التى اتخذت إما شكلا موسميا أو دائماً) » .

(١٨) Census of India, Vol. I Report, p. 50.

(١٩) J.P. Desai, in the Symposium "Caste and Joint Family", op. cit; pp. 97 - 117.

أما توزيع العائلات وفقاً لعدد أفرادها فكان على النحو التالى :

نمط العائلة	النسبة المئوية للعائلات من كل نمط فى القرى	المدن
صغيرة (٣ أفراد فأقل)	٣٣	٣٨
متوسطة (من ٤ إلى ٦ أفراد)	٤٤	٤١
كبيرة (من ٧ إلى ٩ أفراد)	١٧	١٦
كبيرة جدا (١٠ أفراد فأكثر)	٦	٥

بولاية بومباى ، اتضح له أن ٤٠٪ من أفراد هذه الولاية ينتمون لعائلات متوسطة الحجم و٤٠٪ أيضا ينتمون لعائلات كبيرة الحجم و٢٠٪ فقط ينتمون لعائلات صغيرة الحجم . أما ثانى هذه الحقائق فكامنة فى مناقشته العامة للقضية التى تذهب إلى أن الظروف ، الخارجية المتغيرة قد أدت إلى أضعاف خصائص الأسرة المشتركة مثل الإقامة المشتركة والروح الجمعية ، والملكية الجماعية . . . » . « فعاطفة الأسرة المشتركة لم تختفى بحدوث الانفصال المكانى» . الا أن ذلك ليس مقنعاً تماماً ، إذ أنه من المنطقى هنا أن نفترض أنه باختفاء الخصائص الأساسية للأسرة المشتركة التقليدية ، ضعفت العواطف التقليدية وإن كنا لا نجد شواهد على عكس ذلك . فما حدث بالفعل إن ما تبقى من نظام الأسرة المشتركة هو مجرد علاقات قرابة أكثر غموضًا وأقل تأثيراً . وعلى الرغم من ذلك كله نجد ديساى يشير بوضوح فى دراسة حديثة له عن الأسرة فى مدينة صغيرة بولاية سوراشترا Saurashtra إلى أن عاطفة الأسرة المشتركة ظلت باقية قوية . كما نجد كباديا Kapadia يوضح فى دراسة له على ٥١٣ من مدرسى المدارس الثانوية فى ولاية بومباى[٢٠] أن غالبيتهم (٥٧٪) ينتمون إلى أسر مشتركة ، وأن (٦١٪) يفضلون الانتماء إلى هذا النمط من الأسر .

وبغض النظر عن دراسة ديساى ، فلا زلنا بحاجة إلى دراسات شاملة حول كيفية أداء الأسرة المشتركة المعاصرة لوظائفها ، وضروب العلاقات التى توجد بين أعضائها خاصة فى المناطق الحضرية . ومن المستحيل — ونحن لا نملك هذه الدراسات — أن نحلل بدقة عمليات التغير ، خاصة وأن هذه المشكلة بالذات قد خضعت لمعارك أيديولوجية بين التقليديين (الذين يمجدون عادة نمط الأسرة الهندوسية وخصومهم فى بريطانيا الذين يمجدون بدورهم نمط الأسرة الفيكتورية) وأنصار التغير . ومع ذلك فباستطاعتنا أن نستنتج بعض العوامل التى ربما تكون قد أسهمت فى بقاء نظام الأسرة المشتركة واستمرار العواطف المرتبطة به . فعلى الرغم من أن أهمية هذه الأسرة كوحدة إنتاجية قد تلاشت ، إلا أنها لا تزال تؤدى وظائف هامة بوصفها هيئة للخدمة الاجتماعية . ولقد أشار ديساى إلى أن الفرد لا زال ينظر إلى أسرته المشتركة على أنها خير معين له فى حالة مرضه أو تعطله عن العمل أو كبر سنه ، وأنها كثيراً ما قد تمده

(٢٠) Op. cit.

له يد المساعدة للحصول على فرص تعليمية أفضل . كذلك ذكر كابادیا أن الأسس الثلاث الأساسية التى استند اليها مبحوثوه عند تفضيلهم انمط الأسرة المشتركة هى :

١ — أنها تتحمل الأعباء الاقتصادية .

٢ — أنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الضمان الاجتماعى .

٣ — وأنها تعمق خصائص وصفات محببة لدى الفرد .

الزواج :

تختلف أشكال الزواج بنفس الطريقة التى تختلف بها أنماط النسق الأسرى . واذا كان البناء الأساسى للأسرة النووية لم يتأثر كثيراً بتنوع أعراف الزواج ، إلا أن الزواج نفسه قد تأثر بشكل واضح بالاختلافات بين الأسرة النووية المستقلة والأشكال المركبة من الأسرة . وحينما تسود الأسرة الممتدة فى مجتمع من المجتمعات ، يميل الزواج الجمعى إلى الشيوع فى هذا المجتمع (طالما أنه يتضمن مزايا اقتصادية) ومن المتوقع فى مجتمع شأنه هكذا أن يتم اختيار القرين عن طريق رئيس العائلة ، وأن تصاحب الزواج صفقات اقتصادية ، وأن يكون الطلاق محدود النسبة إلى أبعد حد[٢١] . وحينما تقوم الأسرة النووية على زواج أحادى مستقل نسبيا ، يصبح الأفراد أحراراً فى اختيار قريناتهم ، كما تقل الصفقات الاقتصادية المرتبطة بالزواج ، وتزداد حالات الطلاق .

وهناك — مع ذلك — وجوه شبه معينة فيما يتعلق بأعراف الزواج ، فالزواج الأحادى Monogamy هو الشكل الشائع للزواج فى كل المجتمعات . والسبب الأولى والهام لذلك هو أن نسبة الجنسين هى ١ : ١ فى أغلب الأزمان والأماكن . ولقد قال صومويل جونسون Johnson : « لا يستطيع الإنسان أن يمتلك زوجتين ، إلا إذا حرم إنساناً آخر من امتلاك زوجة » . أما نظام تعدد الأزواج Polyandry (أى زواج إمرأة واحدة من رجلين أو أكثر) فهو نظام نادر الوجود ، بل إنه كما يقول ميردوك « تحفة

---

(٢١) بعد الطلاق من الأمور السهلة نسبيا لدى بعض الشعوب البدائية . ومع ذلك يقول لوى فى هذا المجال « يجب أن نأخذ فى اعتبارنا صعوبة الحصول على قرينة فى كثير من المجتمعات ، وانتشار فكرة الزواج بوصفه التزاما جماعياً . ومن هنا تبدو قوى رادعة تمارس تأثيرها على المتزوجين . وإذا ما أضفنا إلى ذلك الالتزامات الاقتصادية الثقيلة الملقاة على المتزوجين ، اتضح لنا على الفور الضغوط التى يخضع لها أفراد هذه المجتمعات » .

اثنوجرافية » . ويوجد هذا النظام فى المجتمعات التى يسود فيها وأد البنات كما هو الحال فى قبائل التودا Toda بجنوب الهند . أما نظام تعدد الزوجات Polygyny (أى زواج رجل من امرأتين أو أكثر) فاكثر شيوعا وانتشاراً من نظام تعدد الأزواج ويعود انتشاره إلى وجود فائض من النساء نتيجة لارتفاع عمعدل الوفاة بين الذكور . ومع ذلك فحينما يسمح بممارسة نظام تعدد الزوجات ، يظل الزواج الأحادى هو النمط الشائع للزواج بحيث يقتصر تعدد الزوجات على الذكور الأغنياء أو الأقوياء . ويخضع الطلاق لقيود وحدود معينة فى كل المجتمعات ، ذلك لأن ارتفاع معدل الطلاق يهدد بطبيعة الحال وظائف الأسرة المتمثلة فى رعاية الأطفال وتنشئتهم وتخضع عملية تقييد الطلاق لعوامل كثيرة . ولا شك أن الدين يمارس تأثيراً قويا على العلاقات الزواجية ، بل أن بعض الديانات الأساسية مثل الهندوكية والمذهب الكاثوليكى الرومانى قد حرمت الطلاق . وفضلا عن ذلك يتأثر حدوث الطلاق — كما أشرنا من قبل — بمدى اتساع نطاق العائلة ، والجماعات القرابية التى ينتمى اليها الشخص ، وبوجود التزامات اقتصادية تترتب على الطلاق . ولا يتأثر حدوث الطلاق بذلك فقط ؛ ولكنه يتأثر أيضا بمدى توافر أساليب بديلة للإشباع الجنسى والعاطفى من خلال الزواج الجمعى أو السماح بممارسة علاقات جنسية خارج نطاق الزواج . فطبقا للقانون الهندوكى ، فان الزواج يمثل سراً مقدسا لا عقداً يبرم بين طرفين . وبمقتضى هذا السر المقدس يصبح من ، المستحيل — رسميا — حل هذا العقد (وذلك باستثناء بعض الطوائف ذات المكانة ، الدنيا التى لديها أعراف تسمح بالطلاق ، وحالة اعتناق أحد الزوجين للديانة المسيحية) . ومع ذلك كله ظل نظام تعدد الزوجات قانونيـاً ومعترفاً به ، بل وجدت نصوص قانونية تبيح معاشرة المحظيات .

ولقد كان اتخاذ هذه الإجراءات بمثابة مواجهة لاحتياجات السكان الذكور فقط . وفى سنة ١٩٤٦ صدى فى بومباى قانون هندوسى يحرم الزواج التعددى ، مما كان له أكبر الأثر فى تدعيم الزواج الأحادى فى ولاية بومباى ، ثم صدرت بعد ذلك قوانين مقيدة للطلاق (كما هو الحال بالنسبة لقانون الطلاق الهندوسى الصادر فى سنة ١٩٤٧ والخاص بولاية بومباى) ومنذ ذلك الحين انتشر الزواج الأحادى وازدادت قيود الطلاق فى الهند بأسرها كما يؤكد ذلك قانون الزواج الهندوسى الصادر سنة ١٩٥٥ .

والملاحظ أن معدلات الطلاق قد ارتفعت ارتفاعاً سريعاً فى المجتمعات الصناعية الغربية منذ بداية القرن العشرين[٢٢]، مما دفع علماء الاجتماع إلى إجراء بحوث عديدة حول مشكلات « عدم الاستقرار الأسرى »[٢٣] ، التنبؤ « بالتوافق الزواجى »[٢٤]. والواقع أن أسباب ارتفاع معدلات الطلاق ليست واضحة تماما حتى الآن . إلا أن مقارنة المجتمعات الصناعية الحديثة بكل من المجتمعات البدائية والمجتمعات غير الصناعية قد تزودنا ببعض الأمور الهامة . ففى المجتمعات الأخيرة يمثل الزواج إجراءاً اقتصادياً من خلاله يمكن انجاب الأطفال (لأسباب اقتصادية ودينية) ، وليس مجرد إشباع لحاجات جنسية ، وفضلا عن ذلك فان الزواج يحظى بتأييد الجماعة القرابية الأوسع بينما تقل أهمية الاشباع الشخصى الذى يمكن أن يحصل عليه الطرفان المتزوجان . وفى بعض المجتمعات العربية — وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية — تنطوى رابطة الزواج الأحادى على أخلاق تزمتية جامدة تدين بشدة العلاقات الجنسية التى تتم فيما قبل الزواج أو التى تتم خارج نطاقه . ولقد أدى هذا النمط من الزواج إلى ظهور الحب الرومانسى الذى أسهم بدوره فى ظهور نموذج من العلاقات الزواجية يصعب ، إن لم يكن من المستحيل — تحديده . مع ذلك ظل الزواج شركة اقتصادية تلقى تأييداً من الجماعات القرابية الأوسع . وأخيراً حلت الرغبة فى تحديد حجم الأسرة محل الرغبة فى إنجاب نسل كثير . وهكذا تحولت رابطة الزواج إلى مجرد علاقة بسيطة قائمة على الجاذبية المتبادلة ولا شك أن هذا الأساس قد قوض أركان شبكة المصالح الاقتصادية

---

(٢٢) فى الولايات المتحدة ارتفع معدل الطلاق من ٧٣ لكل ألف من السكان فى سنة ١٩٠٠ إلى ١,٨٨ فى سنة ١٩٣٨ ، وفى انجلترا وويلز ارتفع المعدل بالنسبة لكل ألف من السكان من ٠,٠٢ فى سنة ١٩٠٠ إلى ٠,١٥ فى سنة ١٩٣٨ ، وهو يبلغ الآن (١٩٥٧) حوالى ٠,٦٥ .

(٢٣) كان لوبلاى Le Play ، أول من استخدم مصطلح « الأسرة غير المستقرة » (فى دراسته عن أسر الطبقة العاملة الأوروبية) للاشارة إلى نمط من الأسرة يستقل فيه الأطفال عن أسرهم بمجرد نضجهم ، وغالبا ما يفقدون الصلة بالأسرة التى نشأوا فيها . وتستمر هذه العملية حتى تتفتت الأسر إلى وحدات صغيرة بحيث يتلاشى التضامن الأسرى الشائع فى الأسر الأبوية . ولقد اتسع الآن معنى مصطلح الأسرة غير المستقرة ليشمل أيضاً التفكك الأسرى الذى يحدث بانفصال الزوجين .

(٢٤) See the trend report by Reuben Hill, "Sociology of Marriage and Family Behaviour 1945 - 56", Current Sociology VII (1), 1958.

ويوضح هذا التقرير أن أكثر من ٢٨٪ من كل البحوث التى أجريت فى الولايات المتحدة قد اهتمت بدراسة الاختيار للزواج والتكيف الزواجى (ص ٧) .

والطقوسية والقرابية التي تلعب – بالفعل – دوراً هاماً في ربط وتقوية الأسرة في مجتمعات أخرى . ونستطيع القول بصفة عامة أن الارتفاع النسبي في معدلات الطلاق قد صاحب النزعة الفردية الحديثة ، والسعى الدائم لتحقيق السعادة ، والمراقبة الدقيقة للعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج . والملاحظ أن المجتمعات الغربية قد تساهلت إلى حد كبير فيما يتعلق بالسلوك الجنسى خلال العقود القليلة الأخيرة . ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على معدلات الطلاق ، من حيث أنها قد تزيد من المتعة الجنسية في في الزواج .

القرابة :

أشرنا من قبل إلى أن نظام تحريم الزواج من المحارم وما نجم عن ذلك من أن كل فرد قد أصبح عضواً في أسرتين نوويتين (أسرة توجيه وأسرة إنجاب) قد أدى إلى ظهور أنساق قرابة . ولقد أصبح تشعب القرابة وتفرعها من الأمور المألوفة تماما . فلكل فرد قرابة من الدرجة الأولى في الأسر النووية التي ينتمى اليها . وخارج نطاق هذه الأسر يستطيع الفرد أن يجد ٣٣ نمطا من قرابة الدرجة الثانية ١٥١ نمطا من قابة الدرجة الثالثة . وهكذا يزداد عدد أنماط القرابة بانخفاض درجاتها . ولا يوجد مجتمع – حتى ولو كانت القبائل الاسترالية التي يلعب فيها نسق القرابة دورا بالغ الأهمية – يأخذ في اعتباره عند تحديد نسق القرابة كل الدرجات التي يشتمل عليها هذا النسق ، لذلك يمكن القول أن تصنيف المجتمعات قد يكون أكثر فائدة وقيمة إذا ما تم في ضوء أنماط العلاقات الهامة في هذه المجتمعات كما تتبدى في مصطلحات القرابة وسلوك الأفراد على السواء . ولقد ميز لوى Lowie وكيرشهوف Kirchhoff بين أربعة أنماط أساسية من مصطلحات القرابة استنداً إلى طريقة تناول جيل الآباء لها[٢٥] أما ميردوك فقد قدم تصنيفا أكثر وضوحا يشتمل على أحد عشر نمطاً للتنظيم الاجتماعي ، ثم أقام تصنيفا داخليا لها بحيث أصبح هناك ستة أنماط متباينة طبقـًا لمصطلحات القرابة ، والخمس الأخرى متباينة ، طبقا لخط الإنتساب[٢٦] .

---

(٢٥) Lowic, op. cit; p. 63.

(٢٦) Murdock, op. cit; p. 224 ويلاحظ أن ميردوك قد خصص الفصل الثامن بعنوان « التنظيم الاجتماعي » لتحليل هذه الأنماط المختلفة .

ولقد أولى علماء الأنثربولوجيا الاجتماعية اهتماما كبيرا بتحليل أنساق القرابة فى مجتمعات معينة ، والنهوض بالدراسة المقارنة للقرابة . ومن الطبيعى أن يعكس هذا الاهتمام حقيقة هامة هى : أن القرابة تحتل أهمية كبيرة فى المجتمعات البدائية . إنها العامل الأساسى فى تحقيق الوحدة الاجتماعية[٢٧] ، وهى الإطار الذى من خلاله يعهد المجتمع إلى الفرد بوظائف اقتصادية وسياسية ، ويمنحه حقوقه ويطالبه بتأدية التزاماته ويمده بالمساعدات المختلفة . . إلخ . ويذهب كثير من العلماء إلى أن أفضل وأنجح وسيلة لدراسة البناء الاجتماعى للمجتمع البدائى هى البدء بتحليل القرابة . وبرغم التراث الهائل الذى تركه الرعيل الأول من علماء الأنثربولوجيا التطوريين ، إلا أن الدراسة المقارنة لأنساق القرابة لم تحظ حتى الآن باهتمام كبير من جانب الدارسين المحدثين. وهذا هو ما دفع لوى إلى القول بأن «كل نقطة تقريبا فى هذا الميدان بحاجة إلى دراسة» . ومع أن هناك تصنيفات مختلفة لأنساق القرابة (كتصنيفى لوى وميردوك) ، إلا أننا نجد صعوبة بالغة فى الحصول على إطار تفسيرى يستطيع تفسير وجود أو شيوع أنساق قرابة معينة بالذات . فميردوك — مثلا — أكد أهمية بعد الإقامة ، ولكنه ما لبث أن أوضح كيف أن هذا البعد يتأثر تأثيراً كبيراً بالعوامل الاقتصادية والسياسية والدينية[٢٨] . ولا نستطيع أن نقنع فى الوقت الحاضر بمثل هذه التفسيرات الجزئية .

ولا يهتم علماء الاجتماع المحدثون اهتماما كبيراً بموضوع القرابة ، طالما أنها تلعب دوراً ضئيلا فى المجتمعات الصناعية التى هى بطبيعة الحال المجال الخصب لدراساتهم . وربما كان سبب إهمال دراسة ظاهرة القرابة انشغالهم الشديد (وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية) بأسر الطبقة الوسطى الحضرية التى تعبر بحق عن أبرز خصائص الأسرة النووية المستقلة . بيد أن القرابة — كما تشير إلى ذلك دراسات عديدة تلعب دوراً هاماً لدى الطبقات العاملة الصناعية من حيث إنها تمثل ضابطا لسلوك الفرد ومجالا للمساعدة المتبادلة[٢٩] . وفضلا عن ذلك فإن القرابة قد لعبت — ولا تزال

---

(٢٧) حتى ولو وجد نسق سياسى وتصور محدد للإقليم .

(٢٨) Murdock op. cit; p. 202 « فالإقامة تحدث تغيرات فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والملكية والحكومة والدين من حيث إنها تغير طابع العلاقات البنائية السائدة بين الأقارب ، وتدفع إلى إجراء تعديلات لاحقة على أشكال الأسرة سواء فى مجال المصاهرة أو تآلف جماعات القرابة أو مصطلحات القرابة ذاتها » .

(٢٩) ففى دراسة أجريت على أحياء الطبقة العاملة فى باريس أوضح شومبار دى لوى Chombatt de Lauwe

تلعب — دوراً هاماً فى تدعيم وحدة الطبقات العليا وربط الصفوات المختلفة فى المجتمع وإذا كنا نقول بذلك ، فإن علينا أن نقرر حقيقة هامة هى أن القرابة والبناء الأسرى، لا يمارسان تأثيراً أساسيا على البناء الاجتماعى للمجتمعات الحديثة .

وتحتل القرابة أهمية أكبر فى المجتمعات القديمة والمجتمعات الحديثة غير الصناعية . ولقد كشفنا من قبل عن أهميتها فى الهند برغم عدم وجود إقامة مشتركة وحياة جماعية فى بعض الأحيان . فلقد ظلت الأسرة المشتركة باقية بوصفها جماعة من الأقارب ، لكل عضو فيها حقوقا معينة يحصل عليها من الآخرين والتزامات محددة يؤديها لهم . ومع أن الطائفة والطبقة تلعبان هنا دوراً أوضح من القرابة فى تحديد مكانة الفرد فى المجتمع إلا أن الشىء الذى لا يقبل الشك كثيراً هو أن الطائفة والأسرة المشتركة يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا ، وإن كانت الطائفة لا تزال تمثل أساسا بنائيا يختلف اختلافا شديداً عن القرابة .

الأسرة والمجتمع :

عندما حاول علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الأوائل دراسة القرابة والأسرة اهتموا اهتماما شديداً بإقامة أطر تصورية ذات نزعة تطورية . فلقد افترضوا أن الزواج والأسرة قد تطورا من مرحلة الإباحية الجنسية إلى الأشكال المختلفة من الزوج الجمعى حتى وصلا إلى مرحلة الزواج الأحادى . فالقرابة — وفقا لوجهة النظر هذه — تطورت من مرحلة الانتساب إلى خط الأم إلى مرحلة الانتساب إلى خط الأب حتى وصلت إلى مرحلة الانتساب الثنائى التى تعبر عنها الأسرة النووية المستقلة . ويعد باخوفن Bachofen أول من قدم الفرض الخاص بأسبقية الانتساب إلى خط الأم وارتباطه بالمستويات الدنيا من الثقافة البدائية[٣٠]. ولقد لقى هذا الفرض قبولا واسعا آنئذ ، مما شجع بعض

= فى مؤلفه Paris et l'aggimération Parisienne : (Paris 1954) أن الأقارب فى هذه الأحياء يعيشون فى مساكن متقاربة ، وأن علاقتهم الاجتماعية خلال أوقات الفراغ كانت مقصورة عليهم . ولقد كشفت دراسة حديثة أجريت فى لندن انظر :

M.Young and P.Willmett, Family and Kinship in East London (London 1957).

عن أهمية القرب المكانى بين الأسر ، كما كشفت عن أهمية الدور الاجتماعى الذى تلعبه والدة الزوجة .

(٣٠) J.J. Bachofen. Das Mutterrecht (S

الدارسين — من الذين ظهروا قبل بداية هذا القرن — على إقامة أطر تصورية مماثلة ذات نزعة عضوية[٣١] .

والملاحظ أن المؤلفات الحديثة قد هجرت الاتجاه التطورى تماما ، ذلك لأن علماء الأنثربولوجيا المحدثين قد ركزوا اهتمامهم على الدراسة الوظيفية أو التاريخية لأنساق قرابية معينة أو أشكال من الأسرة محددة ، بينما قصر علماء الاجتماع اهتمامهم على المشكلات التى تواجه الأسرة فى المجتمعات المعاصرة . ولا شك أن الاعتقاد فى التطور ذى الخط الواحد قد تزعزع أمام الشواهد الأنثربولوجية العديدة[٣٢] ، فضلا عن استحالة الحصول على إطار تفسيرى يستطيع تفسير التباين فى مصطلحات القرابة والبناء الأسرى أو التغيرات التى تطرأ على أنساق القرابة أو أشكال الأسرة . ومع ذلك فيبدو أن مصطلحات القرابة تختلف بطريقة عشوائية وتعسفية عن مصطلحات الزواج والأسرة . ولعل ذلك هو السبب الذى من أجله أمكن صياغة طائفة من التعميمات الهامة حول أشكال الأسرة والتغيرات التى طرأت عليها . ولقد حاولت هذه التعميمات الربط بين أشكال الأسرة وتغيراتها بعناصر البناء الاجتماعى الأخرى .

أما أول هذه التعميمات فيتناول طبيعة العلاقة بين الأسرة والمجتمع . فالأسرة النووية — كما ذكرنا من قبل — تعد ظاهرة عالمية ، لأنها تؤدى وظائف اجتماعية ضرورية يتحتم عليها تأديتها . هى إذن جماعة ذات أهمية أساسية فى أى مجتمع من المجتمعات. بيد أن أهميتها — مع ذلك — من نوع خاص جدا . فالأفراد يظلون لفترة طويلة نسبياً من حياتهم دون النضج الضرورى ، لذلك فهم بحاجة خلال هذه الفترة إلى الرعاية والتنشئة ، وتلك هى الوظيفة الأساسية للأسرة النووية . والواقع أن أداء هذه الوظيفة لا يتوقف كثيراً على شكل الأسرة أو نطاق القرابة أو أعراف الزواج أو نمط مراقبة

---

(٣١) من المؤلفات الشهيرة فى هذا المجال :

J.F. Mc Lennan, Studies in Ancient History (London 1876)، L.H. Morgan, Ancient Society (New York 1877), H. Spencer, Principles of Sociology, Vol. I (3rdedn. London 1885).

وفى فترة أحدث ظهر هوبهوس الذى تأثر بسبنسر تأثرا شديدا ، وقدم فى مؤلفه السنن فى تطور Morals in Evolution (1905) إطارا مماثلا ذا نزعة عضوية . أما مؤلف مورجان فهو — كما نعلم تماماً — الأساس الذى استند إليه إنجلز فى مؤلفه أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة . ويضم هذا المؤلف الكتابات الماركسية اللاحقة التى تناولت الأسرة .

(٣٢) See especially Murdock, op. Ch. 8.

السلوك الجنسى أو حتى أداء الأسرة لوظائف إضافية . فكل هذه الأمور تختلف — أساسا — بالاختلاف الذى نلمسه فى النظم الاجتماعية الأخرى ، بل أن الوسائل التى من خلالها تؤدى الأسرة النووية وظيفتها الأساسية تتوقف أيضا على طبيعة العناصر الأخرى فى المجتمع . فالأسرة تتولى أولا تنشئة الطفل ، ولكنها لا تخلق — بذاتها — القيم التى تلقنها إياه ، ذلك لأن هذه القيم آتية — فى الأصل — من الدين والأمة ، والطائفة وغيرها من المصادر . ومن هنا يمكن القول أن الطابع الخاص للأسرة النووية فى أى مجتمع يتحدد من خلال النظم الأخرى السائدة فيه ، وعكس ذلك غير صحيح . كذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعى يطرأ أولا على النظم الأخرى ، وما تلبث الأسرة أن تتغير كاستجابة لذلك . ولسوف نتناول هذه النقطة بشىء من التفصيل فيما بعد ، عندما ندرس علاقاتها بآثار التصنيع . غير أننا نود أن نشير هنا إلى أن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالأسرة النووية تنسحب على **الجماعات الأولية ككل .** ففى فصل سابق تناولنا وجهة نظر كولى التى تذهب إلى أن جماعات كالأسرة والجيرة تعد أولية لأنها « أساسية فى تشكيل طبيعة الفرد الاجتماعية ومثالياته »[٣٣] . والواقع أن دراسة الأسرة النووية تكشف عن زيف القضية التى ذهب إليها كولى . فالأسرة تنقل قيما تحددت — قبلا — فى مكان آخر . هى إذن مجرد وسيط وليست هى المصدر . وقد تعاوننا الجماعات الأولية على دراسة آثار « القوى الاجتماعية » الأساسية ، ولكنها — مع ذلك — لا تستطيع تفسير هذه القوى ذاتها تفسيراً شاملا يكشف عن اتجاهاتها ومساراتها .

وهناك خاصية أخرى للعلاقة بين الأسرة والمجتمع تجاهلها كثير من علماء الاجتماع المحدثين . فليس هناك جماعة من جماعات المجتمع خضعت لتأثير القواعد الدينية والأخلاقية خضوع الأسرة . وقد يكون ذلك مدهشا ؛ فالرغبة فى المال والسعى للحصول على القوة قد أصبحا يمثلان حافزين فرديين لهما نفس قوة الحافز الجنسى ، من حيث إنهما ينطويان على ما يمكن أن يحطم أو يقوض أركان المجتمع الإنسانى . والواقع أن المجتمع الإنسانى المعاصر يعانى من تهديد الأسر النووية التى تأثرت بالحروب أكثر من معاناته من الطلاق أو انتشار المخالطة الجنسية فيما قبل الزواج . والملاحظ أن

(٣٣) See above, pp. 95 - 6.

النصوص الدينية والقواعد الأخلاقية لم تهتم بتنظيم الشئون الاقتصادية والسياسية قدر اهتمامها بتنظيم السلوك الجنسى والاسرة[٣٤] . ونستطيع فى الوقت الحاضر أن نلمس العلاقة بين الأسرة والدين إذا ما درسنا مدى انشغال المجتمعات الغربية بمسألتى « الاباحة الجنسية » والطلاق[٣٥] ، وإذا علمنا مدى اهتمام الهند بمستقبل الأسرة المشتركة . ولقد كان لهذه العلاقة فى الواقع نتيجتين هامتين : الأولى أن البحوث العلمية فى مجال السلوك الجنسى والحياة الأسرية قد ظلت — حتى السنوات الأخيرة — صعبة إن لم تكن مستحيلة ، والثانية صعوبة اكتشاف التغيرات الرشيدة فى ميدان الأسرة ، إذا ما قورن بميادين الحياة الاجتماعية الأخرى .

وفى الوقت الذى تحاول فيه الأديان المحافظة على الأشكال الأسرية القائمة ، تخضع هذه الأشكال للتغيرات التى تطرأ على النظم الاقتصادية ، فتحدث فيها بدورها — تغيرات لاحقة . ولقد لاحظ دور كايم أن قصور التصور « المادى الاقتصادى للتاريخ قد بدأ واضحاً فى دراسة الأسرة[٣٦] . بيد أننا نشك فى صحة ما ذهب اليه دور كايم . فعلى الرغم من رفض الأطر التصورية ذات النزعة التطورية — بما فى ذلك الإطار الذى قدمه إنجلز — إلا أننا لا نستطيع أن ننكر صحة التغيرات المتعاقبة ذات النطاق المحدود التى اكتشفها بعض الدارسين ، كما لا نستطيع أن ننكر الدور الذى لعبته العوامل الاقتصادية فى إحداث هذه التغيرات . ولقد أكد الانثربولوجيون (على الأخص لوى وميردوك) الذين أجروا دراسات مقارنة على القرابة والأسرة هذه النقطة ،

---

(٣٤) هناك — بالطبع — فروق بين الأديان الرئيسية . فالتأكيد على تنظيم السلوك الجنسى أقوى ما يكون فى اليهودية والمسيحية . أما الهندوكية والبوذية فقد أولتا اهتماماً أكبر نسبيا بمشكلتى العنف وتأكيد الذات . فى كتابات رادا كريشنان Radhakrishnan عن الديانة الهندوكية وفلسفتها ، نجد مناقشة مستفيضة للمشكلات الاجتماعية وعلى الأخص العنف وعدم العنف . أنظر على وجه الخصوص مؤلفه الدين والمجتمع .

Religion and Society (Lopdon 1947).

(٣٥) التعرف على إدانة غير منصفة — من وجهة النظر المسيحية — للأسرة الغربية الحديثة أنظر :

E.O. James, Marriage and Society (London1952). Ch. 10.

E. Cross. Die Formen der Familie und die Formen der Wirtschaft, in L'Année Sociologeque, I, 1898.

(٣٦) للحصول على عرض شامل لذلك أنظر :

E. Cross. Die Formen der Famille und die Formen der Wirtschaft, in L'Année Sociologeque. I 1898.

تأكيداً واضحاً[٣٧] .

كما أن هناك اعترافاً عالميا بتأثر التصنيع الحديث على الأسرة ، بل إن البعض قد عزى الخصائص المحددة للأسرة الغربية الحديثة إلى تطور المجتمع الصناعى[٣٨] . وفى الهند ارتبطت التغيرات التى طرأت على الأسرة المشتركة — كما أشرنا من قبل — بظهور ونمو الاقتصاد الصناعى . ولقد ذكر كابادیا — فى معرض مناقشته للاتجاهات الحديثة المؤثرة على الأسرة الهندوكية[٣٩] — أن الحكم البريطانى أدخل نظاماً اقتصادياً جديداً وأيديولوجية وأجهزة إدارية حولت بالفعل الثقافة الهندية تحولا ملحوظا . فالرأسمالية والليبرالية يؤكدان — بطبيعتهما — الجهد الفردى والرشد . ومجرد انتشار مثل هذه الأيديولوجيات يمثل تحدياً كبيراً للعواطف المتجهة نحو تدعيم الأسرة المشتركة . ولقد صاحب التطور الصناعى نمو المدن والقضاء على عزلة القرية ، مما أسهم فى شيوع النزعة الفردية وحدوث تمرد الوضع السيء الذى كانت تحتله المرأة فى الأسرة المشتركة . ولقد أوضح كابادیا ، أيضا كيف أن تطور نظام التأمين الاجتماعى خلال السنوات الأخيرة قد قلل من أهمية الأسرة المشتركة بوصفها منظمة للضمان الاجتماعى .

والواقع أن الأسرة المشتركة فى الهند لم تتغير نتيجة التصنيع وحده . فلقد كان عليها أن تتغير ، لأنها لم تكن لتتلاءم — فى كثير من الوجوه — مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتتعارض الأسرة المشتركة — بطبيعتها — مع استقلال الفرد وجهده الخاص ، ذلك لأنها تمثل مجتمعا محليــاً واسعــاً وضيقا فى آن واحد واسعاً من حيث أنه يضغط الأفراد ويقيدهم وعلى

---

(٣٧) فيردوك (أنظر : Murdock, op. cit.) خلال مناقشته لمحددات مصطلحات القرابة يصوغ أحد افتراضاته على النحو التالى : « . . . أن أشكال البناء الاجتماعى لا تتحدد وفقا لأنماط القرابة أو مصطلحاتها ولا تتأثر تأثراً واضحاً بها ، ولكنها تظهر إلى حيز الوجود بفعل قوى خارجة عن التنظيم الاجتماعى وعلى الأخص العوامل الاقتصادية . واستناداً إلى ذلك يمكننا أن نذهب إلى أن مصادر الطعام المتاحة وفنون طهيه تؤثر على تقسيم العمل بين الجنسين وعلى المكانات النسبية للجنسين وعلى مدى تقبل الناس للقواعد المنظمة للإقامة ، تلك الإقامة التى تستطيع أن تسهم تلقائياً فى تشكيل أسر ممتدة أو عشائر . ويمكننا أن نذهب أيضاً إلى أن أساليب توزيع الملكية تشجع على ظهور قواعد معينة للتوريث ، وأن وجود الثروة أو عدم وجودها يؤثر على الزواج (من حيث أنه يشجع أو لا يشجع — على تعدد الزوجات) ، وأن هذه الحقائق وغيرها من الحقائق الخارجة عن نطاق البناء الاجتماعى تستطيع أن تؤثر بقوة وبعنف على قواعد الإقامة والزواج . ومن خلالها أيضا يطرأ التغير على أشكال التنظيم الاجتماعى وبناء القرابة (ص ١٣٧) .

(٣٨) See W. F. Ggburn and M. F. Nimkoff, Technology and the Changing Family (Boston 1955).

(٣٩) K· M. K. Kapadia, Marriage and Family in India. Ch. 12.

الأخص النساء ، وضيقاً من حيث أنه يحد من العلاقات الاجتماعية للفرد ويضعف الأحساس بالولاء للوحدة الوطنية الجهد[٤٠] . وفضلا عن ذلك فالأسرة المشتركة تشجع ارتفاع معدل المواليد ، لأنها تجد فى ذلك زيادة لقوتها وتدعيماً لإمكانياتها الاقتصادية . بل أن زيادة المواليد تمثل ضماناً لاستمرار أداء الخلف للشعائر الدينية للأسرة . ومن هنا يمكن القول أن الأفكار الدينية والاجتماعية المرتبطة بأسلوب حياة الأسرة المشتركة تعوق المهمة الأساسية التى تسعى الهند إلى إنجازها الآن وهى تخفيض معدل المواليد .

ويبدو أن نمو حركة التصنيع سيؤدى فى المدى البعيد إلى اختفاء القول بأن نسق الأسرة الهندى يختلف اختلافاً كبيراً عن نسق الأسرة السائد اليوم فى المجتمعات الغربية . ففى البناء الأسرى السائد فى هذه المجتمعات نجد معدلات مواليد منخفضة (طالما أن معدلات الوفيات منخفضة أيضاً) ، وقصر فترة تربية الأطفال ، وزيادة نسبة النساء العاملات ، وتكفل الدولة بتعلم الأطفال ، وانكماش الوظائف الأسرية على نحو
النساء العاملات ، وتكفل الدولة بتعليم الأطفال ، وانكماش الوظائف الأسرية على نحو
ما ناقشنا فى موضع سابق . إلا أن التصنيع نفسه يعتمد فى المدى القصير — إلى حد ما — على مدى سرعة تحول الأسرة المشتركة . وهذا فى حد ذاته يتوقف — إلى حد كبير — على العلاقة بين الأسرة والدين .

ولقد ذهب بانيكار[٤١] K. M. Panikkar إلى أن الطائفة والأسرة المشتركة يكن لها أساس فى الديانة الهندوكية . لما ذهب آخرون إلى أن الأسرة المشتركة تمثل — أساساً — جماعة طقوسية ، وأن قوتها يجب أن تفهم فى ضوء ذلك . والواقع أن البحوث السوسيولوجية لم تلق بعد الأضواء الكافية على هذه المشكلة . ولعل النقطة الوحيدة الهامة فى هذا المجال هى أن المسوح الحديثة — كما أشرنا — قد أوضحت أن الإتجاهات الإيجابية نحو الأسرة المشتركة (على الأقل الظاهرة منها) قد استندت إلى اعتبارات نفعية . ومع ذلك لا نجد اهتماما يذكر بدراسة العاطفة الدينية الكامنة وراء هذه الاتجاهات .

---

(٤٠) أنظر : K.M. Panikkar, Hindu Society at Cross Roads (Bombay 1955).
ولا نستطيع أن ننكر أن تنظيم الحياة الهندوكية على أساس الطائفة الفرعية والأسرة المشتركة قد أخمد الاحساس الاجتماعى والشعور بالالتزام نحو الكل الاجتماعى ، وجعل من تصور المجتمع الهندى كلا واحداً أمراً مستحيلا (ص ٢٣) .

(٤١) op. cit

الفصل الحادى عشر

التدرج الاجتماعى

من الظواهر الهامة التى لفتت أنظار الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية عبر التاريخ ظاهرة تقسيم المجتمع إلى طبقات ومستويات تشكل فى النهاية تسلسلا يعبر عن درجات متباينة من الهيبة والقوة . ومع أن هذه الظاهرة تعبر عن جانب هام من جوانب البناء الاجتماعى، إلا أنها لم تخضع للدراسة النقدية والتحليل إلا بنمو العلوم الاجتماعية الحديثة . ولقد درج علماء الأجتماع على التمييز بين أربعة أنماط أساسية للتدرج الاجتماعى : الرق[1]، والطبقات الإقطاعية ، والطائفة ، والطبقة الاجتماعية — والمكانة — ولسوف نتناول هنا بايجاز النمطين الأوليين ، على أن نتناول بعد ذلك — بشىء من التفصيل — ظاهرتى الطائفة والطبقة الاجتماعية ، اللتان احتلتا أهمية خاصة فى الهند الحديثة . وسنختتم ذلك كله بمناقشة بعض النظريات العامة فى التدرج الاجتماعى .

الرق :

عرف هو بهوس الرقيق بأنه « رجل ينظر إليه كل من العرف والقانون على أنه ملكا لرجل آخر . وفى الحالات المتطرفة لا تكون لدى الرقيق حقوقاً على الإطلاق شأنه فى ذلك شأن قطع الإثاث وفى حالات أخرى قد يجد حماية فى بعض الجوانب ،

---

(١) يفضل الآن كثير من علماء الاجتماع دراسة الرق بوصفه « نظاماً صناعياً» أكثر منه نظاماً من نظم التدرج . وهناك ما يبرر ذلك بالفعل . فالرق – بطبيعته – يقسم المجتمع إلى قسمين متميزين . أما الذين لا يعدون رقيقاً فيخضعون عادة لنظام يحدد مكانتهم النسبية . وإذن فالرق – بذاته – لا يشكل نظاماً للتدرج . بيد أن وجهة النظر هذه ليست مقنعة تماماً لأسباب عديدة . فى المجتمع الاقطاعى أيضاً يمكن القول بأن هناك تمييزاً أساسياً بين الأقنان Serfts والأحرار ، كما يخضع الأخيرون لنظام يحدد مكاناتهم . والواقع ان كل نظام للتدرج يمكن اعتباره نظاماً صناعياً كما هو الحال فى النظرية الماركسية التى ضمت الرقيق والأقنان والمأجورين فى فئة واحدة أطلقت عليهم « المنتجين المباشرين » . بل أننا لو درسنا التدرج الاجتماعى فى ضوء عدم المساواة الاجتماعية ، فسنجد من الشرعى مقارنة ومقابلة كل من الرق والقنانة والطائفة والطبقة .

ولكن هذه الحماية لا تتعدى حماية ثور أو حمار » . ويستطرد هو بهوس قائلا ، « إذا كان (للرقيق) — بحكم وضعه — حقوقا مساوية لحقوق الأحرار مثل الارث (والتى قد يحرم منها نتيجة لبعض الأخطاء التى قد يرتكبها) فإنه لا يصبح حينئذ رقيقاً ، بل قناً[٢] . واذن فالرق يمثل شكلا متطرفا من أشكال عدم المساواة ، فيه تحرم جماعات معينة حرماناً كاملا من الحقوق والامتيازات وبهذا المعنى يمكن القول أن الرق قد وجد فى أزمان مختلفة وأماكن متفرقة[٣] . غير أن هناك حالتان أساسيتان تعبران عن نظام الرق : الأولى هى مجتمعات العالم القديم التى كانت تقوم على الرق (وعلى الأخص اليونان وروما) ؛ والثانية الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ولقد قدم نيبور Nieboer تحليلا رائعاً للظروف الاجتماعية المحيطة بالأرقاء فى مثل هذا النظام « فلكل رقيق سيد يخضع له . وهذا الخضوع من نوع خاص . وتختلف سلطة السيد على الرقيق عن سلطة الأحرار على بعضهم فى أن الأولى غير محدودة على الأقل من حيث المبدأ . والواقع أن القيود التى تفرض على ممارسة السيد لسلطته تعد من قبيل التخفيف من قهر الرق وليست بأى حال من الأحوال جزءاً من نظام الرق ذاته كما هو الحال فى القانون الرومانى الذى كان يسمح للمالك بالتصرف فى ملكيته ما لم يتعارض ذلك مع قوانين معينة . أما العلاقة بين السيد والرقيق فتعبر عنها كلمات معينة شائعة مثل « الاقتناء » و « الملكية » . وإذن فالأرقاء هم — بالضرورة — فى وضع أدنى من وضع السادة . ويترتب على ذلك نتائج عامة ؛ من ذلك أن الرقيق لا يتمتع بالحقوق السياسية ، ولا يشارك فى اختيار حكومته ، ولا يحق له حضور المجالس العامة . وباختصار فالرقيق لا وزن له على الإطلاق من الناحية الاجتماعية . وأخيراً فنحن دائما ما نربط بين الرق وفكرة العمل القهرى . فالرقيق يجبر على العمل إجباراً . وقد يعفيه العامل الحر من العمل إذا ما رغب فى ذلك . وعلى الرغم من أن العمل القهرى ليس مقصوراً على الأرقاء ، إلا أن العمل الذى يؤدونه عادة ما يكون من طبيعة قهرية خاصة تعبر عنها بوضوح

---

(٢) L.T. Hobhouse. Morals in Evolution, Ch. VII.

(٣) يمكننا أن نجد تفرقة بين الرق فى كل من المجتمع البدائى والقديم والوسيط والحديث فى :
Article "Slavery" in the Encyclopaedia of the Social Sciences.

كلمتى « الاقتناء » أو « الملكية » على نحو ما أشرنا قبل قليل[٤] .

والأساس الذى قام عليه نظام الرق كان فى الغالب أساساً اقتصادياً ، لأنه (أى الرق) نظام صناعى لما يقول نيبور . وبظهور نظام الرق ظهرت أيضًا أرستوقراطية من نوع خاص عاشت على عمل الأرقاء . على أننا نجد أغلب الكتاب يذهبون إلى أن عدم كفاية عمل الأرقاء كان السبب الأساسى فى انهيار نظام الرق .

وفضلا عن ذلك هناك عامل آخر أسهم فى انهيار نظام الرق الذى كان سائداً فى العالم القديم . فلقد نشأ صراع بين تصور الرقيق بوصفه شيئًا مملوكا وتصوره بوصفه كائنا بشريًا له حقوقا . ولقد ظهر فى كل من اليونان وروما تفرقة بين الأرقاء الأجانب والأرقاء الذين نشأوا داخل المجتمع كنتيجة لنمو فكرة اعتبار الأرقاء سلعة يمكن أن تسدد بها الديون . والمعروف أن هذا النظام قد ألغى فى أثينا فى عهد صولون، كما ألغى تماماً فى روما نتيجة للتأثير الذى مارسه الرواقيون . ولقد أشار هوبهوس إلى أن « ظهور هذا النظام كان له تأثير هام على تخفيف وطأة نظام الرق ذاته ، ذلك لأنه بينما يظل الرقيق الأسير عدواً فى نظر القانون والأخلاق ، فإن المدين أو المجرم كان يعد فى الأصل عضواً فى المجتمع ، وإن كان الأمر لم يكن يخلو من خضوع سلطة السيد لبعض القيود » . ولقد طرأت — تدريجيا — بعض التعديلات على نظام الرق فى العالم القديم — من ذلك مثلا وضع قيود على حق السيد فى معاقبة الرقيق ، وضمان الحقوق الشخصية للرقيق (مثل الزواج والامتلاك والإرث) ، وإتاحة الفرصة لعتقه وتحريره فى ظروف خاصة . ولقد لقيت هذه التعديلات تأييداً وتشجيعاً كبيراً من الكنيسة المسيحية فى الإمبراطورية الرومانية ، لما وجدت تشجيعا لاحقاً من أوروبا الأقطاعية .

الطبقات الاقطاعية :

تميزت الطبقات الاقطاعية التى سيطرت على أوربا خلال العصور الوسطى بثلاث خصائص هامة : الأولى أنها كانت محددة تحديداً قانونياً . فلكل طبقة اقطاعية مكانة محددة ، بعبارة أكثر دقة إطاراً قانونيًا ينظم الحقوق والواجبات والامتيازات والالتزامات

(٤) H.J. Nieboer, Slavery as an Industrial System.

« فلكى نعرف الوضع الحقيقى للشخص ، علينا أن نعرف — بالضرورة — القانون الذى يعيش فى ظله » . وحينما كانت القنانة فى ازدياد دائم والنظرية القانونية للدولة الأقطاعية فى تبلور مستمر خلال القرن الحادى عشر ، قدم المحامى الانجليزى جلانفيل Glanville قائمة بالأمور المحرمة على الأقنان منها : عدم القدرة على اللجوء إلى الملك طلباً للعدالة ، وعدم وجود حقوق لتملك منازلهم وما فيها من أثاث ، وعدم القدرة على تحمل مسئولية الغرامات التجارية وباستطاعتنا أن نتعرف على الاختلافات بين الطبقات الأقطاعية المختلفة فيما يتعلق بالعقوبات التى كانت توقع على الجرائم المتماثلة .

أما الخاصية الثانية فهى أن الطبقات الأقطاعية كانت تشهد تقسيم عمل واسع النطاق ، بحيث يمكن القول — فى ضوء التراث السوسيولوجى المعاصر — بأنها كانت تستند فى أداء نشاطاتها إلى وظائف محددة تحديداً واضحاً . « فالنبلاء يتولون الدفاع عن الجميع ، ورجال الدين يصلون للجميع ، والعامة يقدمون الطعام للجميع » .

أما الخاصية الثالثة والأخيرة فهى أن الطبقات الإقطاعية كانت تشكل جماعات سياسية . ولقد كتب ستيوبس Stubbs فى مؤلفة **التاريخ الدستورى فى انجلترا*** يقول : « أن مجلس الطبقات الإقطاعية يمثل مجموعة منظمة .. تعبر عن المكانات المختلفة وتمثل كل الذين يملكون قوة سياسية » . وبهذا المعنى فإن الأقنان لا يعدون جزءاً من الطبقات الإقطاعية . ولقد شهد الاقطاع الكلاسيكى جماعتين أساسيتين ، الأولى تضم النبلاء والثانية تضم رجال الدين . وعندما تعرض الإقطاع الأوربى للانهيار بعد انتهاء القرن الثانى عشر ، ظهرت جماعة ثالثة لا تمثل الأقنان ولا العبيد ، ولكنها تمثل سكان المناطق المختلفة الذين كانوا — لفترة طويلة — يعملون بوصفهم جماعة متميزة داخل النظام الإقطاعى .

والواقع أن نظام الطبقات الأقطاعية كان أكثر تعقداً وأشد تبايناً . ويستطيع القارئ أن يتعرف على الفروق بين الطبقات الاقطاعية المختلفة والجوانب السياسية للاقطاع إذا ما رجع إلى المؤلف الرائع الذى نشره مارك بلوش Bloch بعنوان **المجتمع الاقطاعى**** . وباستطاعة القارىء أيضًا أن يتعرف على فرص الأفراد فى تغيير

---

* Constitutional History of England.

** Marc Bloch, La Société féodale (Vol. II "Les classes et le gouvernement des hommes"

أوضاعهم فى المجتمع إذا ما رجع إلى مؤلف سازوثيرن R. W. Southern **تكوين العصور الوسطى** * ، ومؤلف لين بول Poole بعنوان **التزامات المجتمع فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر** * *

ولقد اهتم بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع اهتماماً كبيراً بدراسة وجوه الشبه بين المجتمعات الأقطاعية الأوربية والمجتمعات الأخرى التى شهدت إقطاعاً مماثلا . ومن هؤلاء مارك بلوش (أنظر مؤلفه السالف الإشارة إليه) الذى درس النظام الاجتماعى فى اليابان ابتداء من القرن الثانى عشر والذى وصفه بأنه نظام اقطاعى ، وكولبورن R. Coulborn فى مؤلفه **الاقطاع عبر التاريخ** Feudalism in History أما قضية وجود الإقطاع فى الهند فقد خضعت لجدل شديد . على أننا يجب أن نقرر هنا عدداً من الاعتبارات الهامة : أولها أنه إذا كانت العلاقات الاقطاعية قد وجدت خلال بعض فترات التاريخ الهندى ، فإنها لابد وأن تكون قد استمرت لفترة زمنية معينة ، وأن تكون قد تداخلت وتشابكت مع العلاقات التى يحددها نظام الطائفة . وهذا يعنى — بطبيعة الحال — أن النسق الاجتماعى لا يمكن وصفه بأنه اقطاعى ، إلا إذا توافرت مواصفات هامة . والاعتبار الثانى أن الاقطاع الذى ساد فترات امبراطوريات المايورا والجوبتا والمغول قد افتقد بعض الخصائص التى كانت تميز الاقطاع الأوربى . ويتفق الدارسون على أن « الاقطاع » الهندى قد استند استناداً أساسياً إلى القرية الزراعية المستقلة لا إلى الاقطاعيين الذين كانوا يملكون مساحات شاسعة من الأرض . وبتعبير شيلفانكار L. S. Shelvankar « فان الاقطاع الهندى ظل اقطاع ضريبى وعسكرى فى طابعه ، إن لم يكن اقطاعاً زراعياً بالمعنى الدقيق[٥] . ويتفق كثير من الدارسين أيضاً على أن تصور القوة الملكية فى الهند كان مختلفاً إلى حد كبير عنه فى الغرب من حيث أنه لم يستطع إقامة نظام إقطاعى « ففى الهند لم يكن الملك على الأقل نظرياً — ليستطيع إيجاد ملاك للأرض تابعين له ، لأنه هو نفسه لم يكن — من الناحية النظرية المالك الاسمى للأرض . وكل ما يستطيع تفويضه لأعوانه هوحق نوعى وفردى يطلق عليه

---

* The Making of the Middle Ages.

* * Obligations of Society in the Twelfth and Thirteenth Centuries.

(٥) K. S. Shelvankar, Problem of India (London 1940), p. 79.

« الزامين » Zamin أى سلطة جباية الضرائب »(٦). وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه لا تلقى قبولا عاماً(٧) : إلا أن هناك – على الأقل – اتفاقا على الحقيقة التى مؤداها أن العلاقات الاقطاعية قد نمت بقوة أكبر حينما كانت الامبراطوريات فى طريقها إلى الانهيار ، ذلك لأن جباة الضرائب خلال هذه الفترات قد استطاعوا بسهولة الحصول على حقوق ملكية أجزاء من الأرض . بل وتولوا بعض الوظائف السياسية والقضائية الهامة .

والواقع أن البيانات التاريخية المتاحة لنا فى الوقت الحاضر لا تكفى لتحديد التأثير النسبى الذى مارسه كل من نظام الطائفة والأدارة المركزية للرى وظهور العلاقات الإقطاعية . ويبدو ذلك واضحاً تماماً خلال الفترة التى قضاها المعول فى الهند ، وبدرجة أقل خلال الفترات المبكرة من تاريخ الهند . فالسجلات التاريخية المتعلقة بهذه الفترات المبكرة غير متاحة على الإطلاق ، وإن كانت الفرصة لا تزال متاحة أمام المؤرخين الاجتماعيين لكى يكشفوا طبيعة التدرج الاجتماعى وعلاقته بالملكية والسلطة السياسية فى الفترة التى تفصل بين استقرار الحكم المغولى فى الهند وبداية الحكم البريطانى فيها.

الطائفة :

ينفرد نظام الطائفة الهندى بخصائص وسمات تميزه عن تظم التدرج الأخرى . بيد أن ذلك لا يعنى استحالة مقارنة هذا النظام بنظم التدرج الأخرى ، كما أنه لا يعنى عدم وجود بعض عناصر الطائفة فى مناطق أو أماكن أخرى غير الهند . وأول ما يمكن أن يقال هنا أن الطائفة لديها خاصية عامة ارتباطها الواضح بالتباين الاقتصادى . ويبدو ذلك جليا إذا ما درسنا الجماعات الطائفية الفعالة (جاتيس Jatis) أو الجماعات التقليدية المؤلفة للطوائف الأخرى مثل الفارنا Varnas فى طائفة البراهما ، والكشتارية ، والفيزا ، والسودرا . والفارنا – لما يقول سينارت Senart فى دراسة كلاسيكية تمثل فى الأصل جماعات إقطاعية من وجوه عديدة(٨). فهى تشبه

---

(٦) A.-K. Nazmul Karim, Changing Society in India and Pakistan.

(٧) See D. D. Kosambi, An Introduction to the Study of Indian History (Bombay 1956)Chapters 9 and 10, for some qualifications.

(٨) E. Senart, Caste in India (1894 : English. trans. London 1930).

الطبقات الاقطاعية في طابعها العام، وتماثلها في نظامها التسلسلي للجماعات (رجال الدين، والمحاربين ، والنبلاء ، والتجار ، والأقنان) وهي تشبهها بعد ذلك كله في أنها جماعات ليست مقفلة تماماً . فالأفراد يستطيعون التحرك من فارنا إلى فارنا أخرى ، كما أن التزاوج بينها ممكن .

وتمثل « الجاتيس » الوحدات الأساسية التي يتألف منها نظام الطائفة التقليدي . ولقد نمت الجاتيس في فترة لاحقة واستمرت في النمو نتيجة لاتساع تقسيم العمل واتحاد القبائل وبعض العوامل الأخرى مثل التجديد الديني . وفي الهند الآن ٢٥٠٠ جاتي في كل منطقة أساسية . والزواج في الجاتي انضوائي ، فضلا عن أنها تشكل الجماعة المرجعية الأساسية للفرد ، لأنها تعبر عن أسلوب معين في الحياة توصلت إليه بعد ممارسة طويلة للجزاءات العرفية القضائية . *تنطوي الجاتيس على أهمية اقتصادية كبيرة لأنها تمثل — في أغلب الأحوال — جماعات مهنية . الواقع أن نظام الطائفة في الاقتصاد القروي التقليدي غالبا ما يتخذ شكلا آليا يقوم على تبادل السلع الخدمات (٩) .

على أننا نستطيع أن نلمس بعض عناصر نظام الطائفة في مجتمعات أخرى ، وعلى الأخص تلك التي تقيم تمييزا بين جماعات معينة كما هو الحال في المجتمعات التي تفرق بين الذين يعملون بالمهن « الوضيعة » والذين ينتمون إلى جماعات عنصرية من ناحية ، وبقية السكان من ناحية أخرى . بيد أن هذه السمات الفردية لا تنهض وحدها لتشكل نظام الطائفة . ولعل الحالتين الوحيدتين اللتين استطاع فيهما نظام الطائفة الظهور خارج نطاق الهند الهندوسية هما على وجه التحديد : الجماعات غير الهندوسية في الهند (كالمسلمين) ، والهندوس الذين استقروا خارج الهند وعلى الأخص في سيلان .

والمشكلة السوسيولوجية الأساسية الكامنة في نظام الطائفة هي اكتشاف وجوده ، وتفرده كنمط متميز من أنماط التدرج الاجتماعي . وتفسير هذه المشكلة يمكن أن يتم بطريقتين ؛ أما في ضوء الأحداث التاريخية أو في ضوء العوامل القائمة في المجتمع

---

(٩) The Jaimani System; See H. Wiser. The Hindu Jajmani System; A Socio-Economic System (Lucknow, 1936).

(١٠) علينا أن نلاحظ أيضا أن التفسير التاريخي لابد وأن يتضمن الإشارة إلى بعض التعميمات أو القوانين سواء كانت سيكولوجية أو سوسيولوجية .

الهندى لا أى مجتمع أخر . بيد أن أى تفسير تاريخى لا بد وأن يسلم بنا إلى التأمل نظراً لقلة البيانات المتاحة فى الوقت الحاضر . وعلى ذلك فان قيمة هذا التفسير التاريخى يتوقف على اجتيازه هذه العقبة وإثارته الرغبة فى إجراء بحوث تاريخية جديدة(١٠) . ومن الدراسات الهامة التى ظهرت(١١) فى هذا المجال دراسة هوتون J. H. Hutton التى ذهب فيها إلى أن الغزاة الآريين للهند ـــ بما حملوه من مراتب محددة ـــ قد أدخلوا مبدأ التدرج ، الاجتماعى الذى بمقتضاه انقسم المجتمع إلى جماعات قبلية ذات محرمات مرتبطة بالطعام ، ما لبثت أن أصبحت وسيلة لإقامة مسافة اجتماعية بينها وبين المحكومين. وبهذه الطريقة تدعم مبدأ التدرج بين الجماعات بعد أن استند فى بداية الأمر إلى جزاءات قوية مستمدة من العقيدة الدينية والسحرية المتعلقة بنجاسة الطعام، ثم استناده بعد ذلك إلى مبدأ نجاسة الصلة بالآخرين .

أما الطريقة الثانية لتفسير نظام الطائفة فى ضوء السمات الخاصة بالمجتمع الهندى فتتطلب اهتماماً خاصاً بالعلاقة بين **الجاتى** و**الفارنا** . فلقد اهتم دارسو نظام الطائفة المحدثون بتأكيد الدور الذى لعبته الأفكار السحرية والدينية فى نظام **الفارنا** ، والذى يبدو واضحاً فى التراث الدينى القديم . ومن هؤلاء شرنفاس Srinivas الذى ذهب إلى أن أفكاراً مثل **الكارما** Karma « التى تلقن الهندوس أنه يولد فى طائفة فرعية معينة لأنه يستحق أن يولد فيها » ، أفكاراً مثل **الدهارما** Dharma « أى قواعد الواجبات (أو قواعد الطائفة) قد أسهمت إسهاماً خطيراً فى تقوية تدعيم فكرة التسلسل، تلك الفكرة التى كانت كامنة فى نظام الطائفة ذاته(١٢) . واستطرد شرنفاس قائلا إن مفهوم النجاسة يعد « مفهوماً أساسياً فى نظام الطائفة ، وأنه يحكم علاقة كل طائفة بشكل مباشر» . مع ذلك نجد بانيكار(١٣) Panikkar يذهب ـــ بعد تفرقته التى أقامها بين الجاتى والفارنا ـــ إلى

---

(١١) J. H. Hutton, Caste in India, Ch. XI.

ولقد أكد روساس Rosas التماثل بين الجاتى والقبيلة فى مقال بعنوان : الطائفة والطبقة فى الهند انظر :

P. Rosas „Caste and Class in India", Science and Society, VIII (2), 1943.

ولقد استشهد روساس ببعض الأمثلة التاريخية على سهولة التحول من القبيلة إلى الطائفة .

(١٢) M. N. Srinivas, Religion and Society among the Coorgs of South India, Ch. 11.

(١٣) K.M. Panikkar, Hindu Society at Crossroads (1955).

أن نظام الطائفة ليس له أساس فى الدين الهندوسى ، وأنه نتاج للقانون التقليدى الهندوسى وضعف السلطة السياسية المركزية خلال أغلب فترات تاريخ الهند . وعلى الرغم من أن هذا التفسير قد لفت الأنظار إلى العوامل الأخرى التى ربما تكون قد لعبت دوراً هاماً فى تدعيم نظام الطائفة ، إلا أنه (أى التفسير) يمثل فى حد ذاته دعوة إلى إعادة تفسير الهندوكية . والواقع أن نظام الطوائف والطوائف الفرعية يرتبط بشكل مباشر بنظام الفارنا ، ذلك النظام الذى يمثل – لما يقول شرنفاس – إطاراً مرجعيًّا للهند بأسرها ، يستطيع أن يضم آلاف الطوائف الفرعية فى وقت واحد ، فى الوقت الذى يعبر عن تدرج مقبول للقيم والهيبة . ويبدو أن التفرقة التى أقامها بانيكار بين تأثير الدين وتأثير القانون لم تعد تحتل نفس المكانة التى احتلتها فى بداية الأمر ، ذلك لأن القانون الهندوسى التقليدى يخضع إلى حد كبير للأفكار الدينية . فأفكار الكارما والدهارما والنجاسة وجدت بشكل واضح فى كل من الفكر الدينى والقانونى ، وأنهما قد شكلا مذهباً يعد – من غير شك – قوة أساسية مدعمة لنظام الطائفة .

ونستطيع أن نستنتج مما سبق أن تفسير نظام الطائفة لابد وأن يتضمن الإشارة إلى النظرية العامة فى التدرج الاجتماعى وإلى السمات المميزة للديانة الهندوكية ، كما لابد وأن يشير – ما أمكنه ذلك – إلى تفتت المجتمع الهندى وتدعيم الاقتصاد التقليدى . ويجب أن نختبر هذا التفسير بإجراء دراسات عن تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية البعيدة المدى على نظام الطائفة . والواقع أن عدد الدراسات التى أجريت فى هذا المجال لايزال محدوداً للغاية . فالدراسات الامبيريقية التى أجريت خلال العقد الأخير لم تهتم إلا بتقديم معرفة دقيقة حول نظام الطائفة التقليدى[١٤] ، فضلا عن أن أغلبها قد أجرى على مناطق ريفية حيث نجد تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية ضعيفاً ، وإن كان ذلك لم يمنع بعض الدراسات من تسجيل بعض التغيرات الهامة فى هذه المناطق . ومن هذه التغيرات أن الثروة والتعليم قد أصبحا فى متناول أيدى كل من أفراد الطوائف الدنيا والعليا وإن تباينت فرص الحصول عليهما . ولقد أوضح ديوب S.C. Dube كيف أن ذلك

---

(١٤) وهذا ما يبدو واضحاً فى استعراض رائع للدراسات الحديثة انظر :

M.N. Srinivas, Y.B. Damle, S. Shanani and A. Beteille : "Caste", current Sociology, VIII (3) 1959.

قد أثر على مجتمع القرية[١٥]، بحيث أصبح كل من الثروة والتعليم والخصائص الشخصية يحدد هيبة الفرد وقوته بغض النظر عن عضويته فى طائفة دنيا . غير أن هذه التغيرات صدرت عن قوى خارجية ولم تستطع تهديد النظام القديم تهديداً سافراً. وفى هذا المجال يقول ديوب « ... أن سطوة النظام التقليدى لا تزال قوية . فعلى الناس الذين ينتمون إلى طوائف دنيا والذين ينتمون إلى أصول متواضعة أن يتصرفوا بلباقة إذا ما كانوا يسعون إلى تدعيم تأثيرهم وأهميتهم فى المجتمع المحلى » . وإلى ذلك أيضا انتهى بيلى F.G. Bailey فى دراسة له على قرية هندية[١٦] ؛ حيث أوضح كيف أن « الحدود الممتدة للاقتصاد والنظام الحكومى قد أديا إلى ظهور تغيرات . فبنمو التجارة واقتصاد النقود لم تعد الأرض هى المصدر الأساسى للثروة . ولقد عمدت الطوائف الدنيا إلى جمع الثروة بممارسة التجارة ، ثم استغلال هذه الثروة فى شراء الأرض واكتساب مزيد من الهيبة والقوة . كذلك أدى اتساع نطاق الحكومة والإدارة إلى تغير فى ميزان القوة . فالطوائف الدنيا فى القرية أحست بقدر كبير من الحماية والحضانة ، لأنها استطاعت أن ترفع دعاواها وشكاواها إلى الموظفين العموميين والأجهزة الإدارية القائمة خارج القرية . ومع ذلك نجد بيلى يخلص إلى أن الطائفة فى القرية قد ظلت قوية لأنها شكلت عائقا حال دون حدوث حراك اجتماعى ، فضلا عن أن مظاهرها الطقوسية قد دعمت التدرج الطائفى التقليدى فى القرية .

ومن المتوقع بعد ذلك أن تكون التغيرات التى طرأت على الطائفة فى المناطق الحضرية أشد وأوضح من تلك التى طرأت عليها فى المناطق الريفية ، ذلك لأن التغير الاقتصادى أكثر شدة وعمقا فى المناطق الأولى ، فضلا عن أن حياة المدنية تتيح فرص تحقيق حراك اجتماعى وتمثل مجالا خصباً ملائما للتغير . والواقع أن مجموعة الدراسات التى تناولت الطائفة فى المناطق الحضرية والصناعية لا تمكننا — للأسف — من تحديد مبلغ تأثير النشاطات الجديدة والروابط والايديولوجيات على الطائفة . فلقد عرض كابادیا بعض البيانات التى تتناول مدى شيوع عاطفة الطائفة فى دراسة له على عدد من المدرسين فى ولاية بومباى[١٧]، حيث

---

(١٥) S. C. Dube, Indian Village (1955).

(١٦) F. G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (1957).

(١٧) K. M. Kapadia, "Changing patterns of Hindu marriage and family", Sociological Bulletin (Bombay), III (1) March 1954.

أوضح أنه بينما كانت نسبة عالية من المدرسين تفضل التزاوج بين الطوائف حتى ولو بالنسبة لأطفالهم — إلاّ أن هناك فى الواقع هيئات ومؤسسات عديدة تدعم عاطفة الطائفة وتشجع على التمسك بالزواج من داخلها . كذلك أوضح كاباديا مدى شيوع منظمات وهيئات خيرية تخدم الطائفة ، وكيف أن الطوائف تصدر مجلات دورية وتقوم بتنظيم الوظائف الاجتماعية . ومن النتائج الهامة التى توصل اليها الباحث أن ثلث المدرسين الذين درسهم يواظبون على قراءة المجلات الصادرة عن طوائفهم وأنهم يرغبون — باستمرار فى المشاركة فى النشاطات الاجتماعية التى تشرف عليها طوائفهم . ولقد استنتج كاباديا من ذلك أن ٤٢ ٪ من أفراد عينته لديهم شعوراً طائفياً قوياً .

ولقد أدت ندرة الدراسات التى أجريت فى المناطق الحضرية إلى استمرار الخلاف حول مدى قوة أو ضعف نظام الطائفة فى المجتمع الهندى ككل . فكثير من علماء الاجتماع يذهبون إلى أن روابط الطائفة قد نمت نمواً سريعا وعلى الأخص فى المدن. ولقد كتب شرنفاس يقول : هناك دلائل قوية تشير إلى أن الوعى الطائفى قد ازداد فى الهند الحديثة . وآية ذلك ما لوحظ من اهتمام الطوائف بإقامة بنوك وفنادق وتعاونيات وجمعيات خيرية وصالات الاحتفالات الزواج ومجلات خاصة بها فى المدن الهندية[١٨] . أما تأثير الطائفة على السياسة فى الهند فلا يزال موضع خلاف وجدل ، وإن كان ذلك لا يمنع من القول بأن هذا التأثير يختلف من منطقة لأخرى . وليس هناك من شك فى أن الطوائف تلعب دوراً هاماً بوصفها منظمات انتخابية ، وبوصفها أيضاً هيئات لجمع الأصوات . إلاّ أن الدراسات الامبيريقية كشفت عن أن الطوائف المحلية غالباً ما تختلف حول القضايا السياسية ، وأن هناك اعتبارات كثيرة أخرى تؤثر على تحالفها أو تماسكها السياسى[١٩] وفى مجال التعليم وفرص الحراك المهنى ، نجد أن الطائفة تمارس ضغطاً واضحاً . فالتعليم العالى يكاد يكون مقصوراً على الطوائف العليا[٢٠] .

وفضلا عن ذلك كله هناك مناقشات عامة حول الآثار التى أحدثها كل من التشريع

(١٨) M.N. Srinivas, "The Indian Road to Equality", Economic Weekly, August 20, 1960.

(١٩) See above, p. 150.

(٢٠) See B.V. Shah, "Inequality of Educational Opportunities", Economic Weekly, August 20, 1960.

والديموقراطية السياسية والتصنيع على نظام الطائفة . فمن الواضح أن التمييز الطائفى الصريح فى طريقة الآن إلى الزوال ، وان أوضاع الكادحين فى تحسن مستمر . ولكن ذلك لا يلغى شكناً فى قدرة العوامل السالفة الذكر على إضعاف الوعى أو التحالف الطائفى . وربما أمكن القول أن الوقت لم يحن بعد لكى تمارس هذه العوامل تأثيرها على نظام الطائفة . فالتصنيع – على وجه الخصوص – لم يتقدم بعد إلى الدرجة التى يستطيع من خلالها ممارسة تأثير حاسم فى هذا المجال . والواقع أن آثار التصنيع تعد من المسائل التى يصعب التنبؤ بها تنبؤا دقيقا . ففى الأقطار الأوربية التى أخذت بالتصنيع منذ القرن التاسع عشر ، لم يخضع العمال الصناعيين الجدد لأية روابط تقليدية وثيقة كالطائفة والأسرة المشتركة ، ومن ثم لم يجدوا ما يعوقهم عن تشكيل روابط اقتصادية وسياسية من النمط الحديث . كذلك لم يخضع كل من العمال وأصحاب المشروعات لتأثير الأديان التقليدية . ولقد اهتم بعض الدارسين بتناول العلاقة بين التصنيع والتغيرات التى طرأت على الطائفة (وكذلك الأسرة المشتركة) فى الهند ، مما تطلب بحوثاً جديدة تهتم بالمناطق الحضرية أكثر من اهتمامها بالمناطق الريفية ، وتركز على الجماعات المهنية الهامة فى المجتمع الصناعى الحديث أكثر من تركيزها على المهن الطائفية التقليدية . ولقد أشار شرنفاس فى مسحه المشار اليها آنفا[٢١] إلى عدد من الميادين المحددة التى تتطلب مزيداً من البحوث مثل : العلاقة المتبادلة بين الطائفة والطبقة ، والعلاقة بين كل من الطائفة والطبقة والإقامة الريفية – الحضرية من ناحية ، والإفادة من التسهيلات التعليمية من ناحية أخرى ، ودور الطائفة والطبقة فى التنظيمات البيروقراطية ، والدور الذى تلعبه الطائفة فى نقابات العمال والحياة السياسية بمستوياتها المختلفة ، وتحضر طوائف معينة فى أجزاء مختلفة من الهند ، والعلاقة بين الطائفة والتنمية الاقتصادية ، والطوائف ، الأساسية فى أجزاء من الهند ، ودور أفكار الطهارة والنجاسة فى الطوائف التى تقع فى شمال الهند وجنوبها . ومن الضرورى أن نضيف إلى ذلك أن الأفكار الدينية التى تدعم نظام الطائفة تستحق مزيداً من الدراسة والتحليل . والواقع أننا لا نجد حتى الآن سوى عدداً محدوداً من الدراسات الأمبيريقية عن الدين فى الهند الحديثة ، على الرغم من أن هذا الموضوع يعد من أكثر الموضوعات أهمية وحيوية .

(٢١) M. N. Srinivas, "Caste", "Current Sociology" VIII (3).

ولقد رأينا كيف أنه لا يزال هناك خلافاً حول مبلغ قوة الطائفة وميلها نحو التغير. وتفسير ذلك كامن فى ندرة التراث وعدم وضوح مضمونه . ومهما قيل حول قوة الطوائف ذاتها ومدى ارتباط الأفراد بطوائفهم ، إلا أن الحقيقة البارزة والهامة فى هذا المجال هى أن نظام الطائفة التقليدى قد تغير تغيراً عميقاً[٢٢] . فى هذا النظام أصبح لكل طائفة مكانة مكتسبة بمقتضاها تتعاون مع الطوائف الأخرى فى ظل اقتصاد تقليدى وطقوس معينة . ولا شك أن هناك دائماً قدراً من المنافسة بين الطوائف ، كما أن هناك تغيرات دائمة تطرأ على هيبة الطوائف ووضعها فى التسلسل الطائفى . وليس هناك من شك فى أن هذه المنافسة عامة ومطلقة . وتشهد الهند الآن روابط طائفية حديثة تتنافس من أجل الحصول على الثروة والفرص التعليمية والهيبة الاجتماعية ، بشكل يشير إلى أن ثمة مجتمعاً مفتوحاً فى طريقه الآن إلى الوجود . وتمثل هذه الروابط فى الواقع « جماعات مصالح » مماثلة لجماعات المصالح التى تشهدها أقطار العالم الغربى . . وإذا ما استعرنا مفاهيم تونيز Tonnies أمكن القول أن هذه الجماعات تشكل « روابط» محددة ، بينما تشكل الجماعات الطائفة التقليدية التقليدية « مجتمعات محلية » ذات كيان قائم بذاته . وإذا كان من السهل علينا إدراك أن هذه الجماعات يجب أن تنمو فى ظل الطوائفة التقليدية ، إلا أنه من السهل علينا أيضاً إدراك مدى تعارضها مع نظام الطائفة ، ذلك التعارض الذى أدى بالفعل إلى ظهور جماعات علمانية كنقابات العمال والروابط المهنية والطبقات الاجتماعية .

الطبقة الإجتماعية والمكانة الاجتماعية :

تختلف الطبقة الاجتماعية اختلافاً شديداً عن أشكال التدرج الأخرى التى أشرنا إليها . فالطبقات الاجتماعية هى فى حقيقة الأمر جماعات (لا تخضع لتحديد قانونى أو دينى)، وهى مفتوحة نسبيا وليست مقفلة . وعلى الرغم من وضوح الأساس الاقتصادى للطبقات ، إلا أنها أكبر من كونها جماعات اقتصادية . وخير مثال على الطبقات تلك الجماعات المتميزة التى نمت منذ القرن السابع عشر فى المجتمعات الصناعية . وتنشأ مشكلات عديدة عند محاولة تحديد عدد الطبقات الاجتماعية أو تحديد حجم العضوية

(٢٢) Cf. F. G. Bailey, Tribe, Caste and Nation (Manchester 1960) pp. 190 - 191.

فيها . ومع ذلك فأغلب علماء الاجتماع يوافقون على وجود طبقة عليا (تتألف من مالكى الجانب الأكبر من المصادر الاقتصادية للمجتمع) ، وطبقة عاملة (تتألف من المأجورين فى الصناعة) ، وطبقة وسطى أو طبقات وسطى (وهى جماعة كبيرة الحجم تضم ، الفراغ الذى يفصل بين الطبقتين العلياء والعاملة ، وان كانت تشمل بصفة خاصة ، الموظفين وأصحاب المهن الحرة) . وفى بعض المجتمعات يمكننا أن نجد طبقة رابعة هى طبقة المزارعين .

ولقد بدأ الخلاف بين علماء الاجتماع حول قضايا محددة أهمها ؛ تماسك الطبقات المختلفة ، ودورها فى المجتمع ومستقبلها . ولسوف نناقش هذه القضايا بعد ذلك بشيء من التفصيل عند معالجتنا لبعض نظريات التدرج الاجتماعى . على أن الشيء الجدير بالذكر هنا هو أن هناك دراسات عديدة تناولت الطبقات المختلفة وعلى الأخص الطبقة الوسطى . أما فيما يتعلق بالطبقة العاملة فقد ظهر مؤلف كلاسيكى لبريفس G. Briefs بعنوان **البروليتاريا** * انطلق فيه من التعريف الماركسى ثم وسع نطاقه لكى يميز بوضوح بين الطبقة العاملة وطبقة ذوى الياقة البيضاء الوسطى . ومن الدراسات العامة التى تناولت الطبقة الوسطى دراسة رايت ميلز Mills عن **ذوى الياقة البيضاء** ** ودراسة لويس Lewis ومود Maude بعنوان **الطبقات الوسطى الانجليزية** *** . وفضلا عن ذلك هناك دراسات عديدة تناولت جماعات محددة داخل الطبقات الوسطى على والأخص جماعة ذوى المهن الحرة . ومن الطبيعى أن تكون دراسة الطبقة العليا أكبر سهولة ويسرا ، لذلك نجد الدراسات السوسيولوجية التى اهتمت بهذه الطبقة تتحول من الاعتماد على التحليل النظرى والتاريخى للصفوات إلى الاعتماد على البيانات الأحصائية المتعلقة بالملكية ، والحيازة ، والدخل ، والامتيازات التعليمية . . . الخ [٢٣] .

وتتخذ صورة التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية شكلا معقداً بسبب وجود **جماعات المكانة** status groups فضلا عن الطبقات الاجتماعية . ولقد

---

* The Proletariat.

** White Collar.

*** The English Middle Classes.

(٢٣) من الدراسات الحديثة فى هذا المجال رايت ميلز أنظر : C. Wright Mills, The Power Elite.

كان ماكس فيبر أول من ميز تمييزاً دقيقاً بين الاثنين ودرس علاقاتهما المتبادلة . ويقول فيبر فى هذا الصدد : « يمكننا – مع شىء من التبسيط– القول بأن «الطبقات » تتخذ طابعا تدريجيا طبقا لعلاقتها بالانتاج والحصول على السلع ، وأن « جماعات المكانة » تتخذ طابعا تدريجيا طبقا لأسس استهلاكها للسلع كما يعبر عنها « أسلوب حياتها » الخاص »[٢٤] . وبالإضافة إلى فيبر تناول عدد من الكتاب المحدثين وعلى الأخص مارشال T.H. Mar hall فكرة المكانة الاجتماعية بشىء من التحليل . فى أحد مقالاته حول هذا الموضوع[٢٥] ، درس العوامل التى تؤدى إلى ظهور فروق فى المكانة فضلا عن الفروق بين أنماط المكانات المختلفة . وفى مقال أحدث ناقش التغيرات التى طرأت على التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية ، ذاهباً إلى أن ثمة تحولا من التنظيم القائم على الطبقة إلى التنظيم القائم على المكانة . وبتعبيره فان ثمة تحولا من الجماعات المتعددة الروابط التى لا أبعاد لها إلى الجماعات ذات الأبعاد الخالية من الروابط[٢٦] .

ويزخر التراث بدراسات امبيريقية عديدة حاولت تحليل جماعات المكانة فى ضوء التباين المهنى ، كما يزخر ببحوث حديثة تناولت التدرج الاجتماعى والحراك الاجتماعى فى ضوء مقاييس الهيبة المهنية[٢٧] . والواقع أن اهتمام علم الاجتماع الحديث بدراسة المكانة الاجتماعية والحراك يعكس أمامنا عدداً من المؤثرات . فالحاجة إلى البحث شجعت على الاستعانة بالمقاييس المهنية طالما أنها أثبتت قدرتها على تصميم البحوث واجرائها . ولقد كان لسيطرة علم الاجتماع الأمريكى وشيوعه تأثيراً هاماً فى هذا المجال .

---

(٢٤) Max Weber, "Class, Status, Party", in From Max Weber (ed. H. Gerth and C.W. Mills).

(٢٥) "The Nature and Determinants of Social Status", Year Book of Education, London 1953.

(٢٦) "General Survey of Changes in Social Stratification in the Twentieth Century", Transactions of the Third World Congress of Sociology, Vol. III, pp. 1 - 17.

(٢٧) والدراسة الرائدة فى هذا المجال هى :

D.V. Glass (ed)., Social Mobility in Britain (London 1954).

ولقد أدى هذا البحث إلى ظهور بحوث مماثلة فى مجتمعات أخرى انظر على سبيل المثال :

Modern Japanese Society : Its Class Structure, by the Research Committee, Japan Sociological Society (Tokyo, 1958) (In Japanese, With an English Summary).

ففى الولايات المتحدة الأمريكية – حيث نجدها تنفرد دون المجتمعات الصناعية الغربية بعدم وجود تقاليد قوية للتنظيم الطبقى أو صراع إيديولوجى – نجد علماء الاجتماع ، يهتمون بتحليل التدرج الاجتماعى المرتبط بالجوانب المميزة للمجتمع الأمريكى مثل المكانة والحراك . بيد أن علماء الاجتماع الأمريكيين لم يفطنوا إلى تفرد المجتمع الأمريكى ببعض الظواهر ؛ لذلك نجد بعضهم يخلط – عن وعى أو غير وعى – بين المكانة والطبقة[٢٨] ، بينما يحاول البعض الآخر تحليل التدرج الإجتماعى فى كل المجتمعات فى ضوء النموذج الأمريكى[٢٩] .

وهناك مؤثر ثالث هو التغيرات الفعلية التى حدثت فى المجتمعات الغربية ، والناتجة عن محاولات الحد من الفروق الطبقية والصراعات الطبقية . ولا يمكن لعملية التغير هذه أن تتضح وتجلو أمامنا إلا إذا فصلنا أولا ظواهر الطبقة عن ظواهر المكانة وحللنا علاقاتهما المتبادلة . ولقد ناقشت هذه المشكلة فى موضع آخر وانتهيت إلى أن « التسلسل الإجتماعى فى المجتمعات الغربية قد أصبح لا يعتمد فى تشكله على الطبقات الإجتماعية قدر الاجتماعية قدر اعتماده على جماعات المكانة . والفرق اذن واضح تماماً بين تدرج جماعات منظمة صغيرة الحجم قائمة – إلى حد ما – على أساس اقتصادى تتصف علاقات أفرادها نحو بعضهم بالعداوة ، وتدرج جماعات عديدة يمكن وصفها – بدقة بأنها مجموعات أفراد ذات مكانات اجتماعية متساوية تستند إلى تماثل ليس اقتصادياً بالضرورة ، وتقوم بين أفرادها علاقات ليست عدائية أساساً ولكنها تنافسية فى جانب منها . وحينما تسعى طبقات معينة إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب بقية المجتمع ، فان المجتمعات الديمقراطية تتحرك دائماً لتتخذ شكل جماعات أقل وضوحاً وتحديدا بحيث تختفى مصالحها الحمامية المحدودة »[٣٠] . ولقد ظهرت هذه التغيرات نتيجة للزيادة المستمرة الدخل القومى ، والنمو الذى طرأ على المهن الإدارية ومهن الياقة البيضاء ، والحراك الاجتماعى ، وإعادة توزيع الثروة والدخل ، والمساواة المتزايدة فى الفرص التعليمية .

---

(٢٨) E.J.W. Lloyd Warner and P.S. Lunt.The Social Life of a Modern Community and The Status System of a modern Community (New Haven 1942).

(٢٩) See below, p. 196.

(٣٠) T.B. Bottomore, Classes in Modern Society (London 1955).

والواقع أن تحليل التدرج الإجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية الغربية المعاصرة يعد من الأمور المعقدة والصعبة . وربما انطبق ذلك – وبدرجة أكبر – على التدرج الإجتماعى السائد فى النمط الثانى من المجتمعات الصناعية الحديثة والذى يعبر عنه بوضوح الاتحاد السوفيتى ودول الديموقراطيات الشعبية عموماً . والعقبة الأساسية التى تحول دون دراسة التدرج الإجتماعى فى هذه المجتمعات هى عدم توافر البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل والفرص التعليمية والاتجاهات والعواطف الجماعية نظراً لقلة البحوث السوسيولوجية التى تجرى فى هذه المجتمعات[٣١] . وفضلا عن ذلك نجد فى هذه المجتمعات محاولات متعمدة لإخفاء الواقع وعلى الأخص خلال فترة الثورة الأيديولوجية . فلقد أعلن الماركسيون المتزمتون أن الطبقات الإجتماعية – أو على الأقل التسلسل الطبقى – قد تلاشت فى المجتمعات التى اقتفت اثر النموذج السوفيتى بتلاشى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . أما نقاد الماركسية فيذهبون إلى أن هذه المجتمعات لا تزال تشهد تباينا اقتصادياً شديداً وامتيازات اقتصادية واحتكار الصفوة الصغيرة للسلطة السياسية ، فضلا عن الخصائص والعناصر الأخرى التى تشكل معا نسق التدرج الاجتماعى ، ولقد دار حوار نظرى طويل حول العلاقة بين البناء الطبقى والقوة السياسية على نحو ما أشرنا إليه باختصار فى فصل بسابق[٣٢] ، وعلى نحو ما سنشير إليه مرة أخرى فيما بعد . ومن خلال هذا الحوار يبدو واضحاً أن التصور الكلاسيكى للطبقة الاجتماعية – سواء فى الكتابات الماركسية أو غير الماركسية – قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة القوة السياسية وعلى الأخص مفهوم « الطبقة الحاكمة » . ولقد أدى هذا الارتباط إلى ظهور خطين مختلفين من التفكير : الأول ماركسى يحاول جعل القوة السياسية مستندة إلى القوة الأقتصادية ، والثانى يعالج الاقتصاد والسياسة بوصفهما نسقين مترابطين قد يشكل أى منهما – فى أوقات مختلفة – أما « الأساس » أو « البناء العلوى » .

وتكشف هذه المشكلات عن شدة الحاجة إلى دراسة التدرج الاجتماعى من منظور جديد يستطيع اجتياز الحلقة المفرغة التى تمر بها . وقد تكون ظواهر الصراع السياسى بمثابة نقطة بداية جديدة فى هذا المجال . فالجماعات الإجتماعية التى تدخل فى مثل

---

(٣١) ونستثنى من ذلك بولندا و يوغوسلافيا اللتان شهدتا اهتماماً متزايداً بالبحث السوسيولوجى .

(٣٢) See pp. 153 - 7.

هذا الصراع إما أن تكون جماعات صفوة أو طبقات . والواقع أن باريتو Pareto فى معالجته « للصفوة الحاكمة » قد استخدم مصطلحى « الطبقة » و« الصفوة » بمعنى واحد . وخلال عرضه لنظريته فى « دورة الصفوة » Circulation of elites نجده ينظر إلى فكرة الصراع الطبقى على أنها أخطر الإسهامات التى قدمها ماركس إلى علم الاجتماع . ويستخدم علماء الاجتماع المحدثون مصطلح « الصفوة» للأشارة إلى جماعات صغيرة متماسكة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقات الاجتماعية بمعناها التقليدى[٣٣] . ولقد قدم ريمون آرون Aron واحدة من أمتع الدراسات التى تناولت العلاقة بين الصفوات والطبقات الاجتماعية[٣٤] . فنى هذه الدراسة نجد آرون يحدد المشكلة بأنها علاقة التباين الإجتماعى والتدرج السياسى فى المجتمعات الحديثة . ثم ينطلق من ذلك ليبرهن على أن « الغاء الطبقات » (بالمعنى التقليدى لفكرة الغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج) لن يحل مشكلات التباين الاجتماعى وظهور الصفوات وعدم المساواة فى القوة السياسية . والواقع أن الصراع بين جماعات الصفوة والطبقات لا يخلو من فوائد بالنسبة للمجتمعات ، الرأسمالية ، ذلك أنه يحد من قوة الحكام فى فترات زمنية معينة .

وإذا ما أردنا تلخيص هذه الدراسة الموجزة قلنا أن الاهتمام الذى كان منصبا خلال القرن التاسع عشر على مشكلات الطبقة الإجتماعية قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاهتمام بدراسة الديموقراطية والقوة السياسية . بيد أن التحليلات التى ظهرت حول هذا الموضوع قد خلطت بين نوعين من المشكلات إن لم تنطوى هى ذاتها على قدر كبير من التضليل . وفى القرن العشرين نجد علماء الإجتماع وعلى رأسهم ماكس فيبر يحاولون جاهدين — متأثرين ، تأثيراً قويا بالأحداث التاريخية التى ظهرت حينئذ — دراسة القوة السياسية بشكل مباشر ، وتحليل الوسائل التى من خلالها تحصل جماعات الصفوة على التأييد والتدعيم ، وكشف

---

(٣٣) Cf. G. H. Cole, Studies in Class Structure (London 1955), p. 166.

« حيث يقول : لا تستند كل الصفوات إلى أساس اقتصادى ، كما أنها لا تشكل — بالضرورة — تمثيلا طبقيا بالمعنى الدقيق . ولقد اهتم بعض الدارسين اهتماما خاصا بمسألة تحول الارستوقراطية إلى ديموقراطية فى المجتمعات الحديثة وعلى الأخص المجتمعات الأقدم ، كما اهتم بعض آخر بدراسة العلاقة بين الطبقات وجماعات الصفوة والفروق التى تظهر بزيادة تعقد البناء الاجتماعى » .

(٣٤) Raymond Aron, "Social structure and the ruling Class". British Journal of Sociology I (1 and 2) March, June, 1950; pp. 1 - 15, 126 - 143. See also his "Classe sociale politique, Classe dirigeante", European Journal of Sociology I (2) 1960.

صور الكفاح السياسى ، وإظهار مدى القدرة على امتلاك القوة أو الفشل فى ذلك ، وتحليل الظروف التى تتحكم — أو لا تتحكم — فى قوة الصفوة . وفى هذه الدراسات جميعها كانت الطبقة الاجتماعية مجرد عنصر فى الموقف ، وان كانت عنصراً هاما . وفى نفس الوقت اتسع نطاق دراسة التباين الاجتماعى والتدرج الإجتماعى ليشمل ظاهرتى المكانة الاجتماعية والحراك الاجتماعى ، اللتين وان كانتا ترتبطان بالقوة السياسية ارتباطا غير مباشر ، إلا أنهما يحتلان أهمية خاصة من زوايا أخرى .

نظريات التدرج الاجتماعى :

هناك محاولتان أساسيتان لصياغة نظرية عامة فى التدرج الاجتماعى ، يمثل الأولى كارل ماركس ، ويمثل الثانية علماء الاجتماع الوظيفيون . والخطوط الأساسية للنظرية الماركسية معروفة تماما ، على الرغم من أن ماركس والمفكرية الماركسيين الذين أتوا من بعده لم يصوغوها صياغة منظمة(٣٥) . والطبقات الاجتماعية — طبقا لهذه النظرية — تتحدد بعلاقتها بوسائل الإنتاج (الملكية أو اللاملكية) . ولقد أصبحت هذه القضية أساس النظرة الماركسية التى ترى فى كل مجتمع طبقتين متصارعين(٣٦) . وتتوقف طبيعة الطبقات

---

(٣٥) ظلت النظرية الماركسية تعانى من غموض ميتافيزيقى . ولقد ظهر ذلك بجلاء فى الفصل الذى عقده بوخارين Bukharin عن الطبقات الاجتماعية انظر :

N. Bukharin's Historical Materialism (English trans. London 1926).

على الرغم من أن هذا المؤلف يقدم لنا عرضاً منظماً . ويبدو هذا الغموض الميتافيزيقى واضحاً أيضاً فى أحد المؤلفات الأساسية التى تعبر عن الفكر الماركسى اللاحق أنظر :

G. Luckàs, Geschichte und Klassenbewusstsein (Vienna 1923).

(٣٦) فى أغلب كتابات ماركس العلمية نجده يحلل نظام الطبقة فى ضوء تصوره لوجوب طبقتين أساسيتين ، و إن كنا نجده يقدم نموذجا تحليليا يقوم على ثلاث طبقات . ولقد استعان ماركس بهذا النموذج بطريقة عرضية وعلى الأخص فى الفصل الختامى — الذي لم يكمله — من مؤلفه رأس المال (المجلد الثالث) الذى بدأ فيه معالجته المباشرة للطبقة . والواقع أن ماركس قد قدم نموذجين مختلفين يتألف كل منهما من ثلاث طبقات : الأول (يوجد فى الفصل السالف الذكر) الذى أشار فيه إلى ثلاث طبقات تتألف من الرأسماليين، وملاك الأرض ، والمأجورين . ويذهب ماركس إلى أن هذه الطبقات الثلاثة تمثل الطبقات الأساسية فى المجتمع الحديث (ومثل هذا التصور مأخوذ مباشرة من الاقتصاد السياسى الذى يقسم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة) . أما فى النموذج الثانى فنجد ماركس يقيم تفرقة بين بين الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويستخدمون العمل المأجور ، والطريقة الوسطى (أو البرجوازية الصغيرة) التى تملك وسائل الإنتاج ولكنها تسهم أيضا بقوة عملها ، وأخيرا المأجورين : دراسة رائعة تناولت=

على شكل الإنتاج الذى يتوقف بدوره على مستوى التكنولوجيا فى المجتمعات المختلفة . ولقد اهتم ماركس — كما يقول شومبيتر — اهتماماً خاصاً بتطور الطبقات . ونستطيع ، أن نضيف إلى ما قاله شومبيتر أن ماركس اهتم أيضاً بدراسة دور هذه الطبقات فى احداث التغيرات الاجتماعية والسياسية .فدراساته الامبيريقية تناولت نشأة البرجوازية ورسوخ الرأسمالية ، كما تناولت تشكل البروليتاريا ونموها كطبقة فى المجتمع الرأسمالى . ولقد درس ماركس البروليتاريا بوصفها «طبقة فى حد ذاتها» ، أى بوصفها جماعة من الأفراد يشتركون فى موقف اقتصادى واحد، ثم حاول الكشف عن كيفية تحولها حتى أصبحت « طبقة لذاتها » . بعبارة أخرى حاول ماركس الكشف عن كيفية وعى أفراد هذه الطبقة بمصالحهم المشتركة . وفى مؤلفيه **بؤس الفلسفة** Poverty of Philosophy **ورأس المال** Capital نجده يحلل الظروف الملائمة لنمو الوعى الطبقى وتركز الصناعة وتطور وسائل الاتصال وزيادة الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين البرجوازية والطبقة العاملة ، وازدياد تماسك وتجانس الطبقة العاملة نتيجة لتلاشى الحرف الماهرة ... إلخ .

والمؤكد أن ماكس كان واعياً كل الوعى بأن التباين الاجتماعى قد أدى إلى ظهور جماعات أخرى كثيرة — غير الطبقتين الأساسيتين[٣٧]— ذات مصالح متعارضة ، وإن لم يدرس — بعمق — المشكلات التى واجهتها نظريته عندما أفسح المجال لوجود هذه الجماعات . ونستطيع أن نعزو اهماله لهذه المشكلات إلى عوامل عديدة : أولها نظرته

= هذه التصورات المختلفة للطبقة الاجتماعية انظر :

S. Ossowski, Les différents aspects de ela classe sociale chez Marx", Cahiers internationaux de sociologie, XXIV, 1958, pp. 65 - 79.

(٣٧) وهذا ما يبدو واضحاً فى كتاباته السياسية على وجه الخصوص . انظر على سبيل المثال :

The Class Struggle in France (1850), The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte (1852).

حيث نجده يميز بين عشر جماعات أساسية تعد أطرافاً فى الصراع السياسى . كذلك نجد ماركس يعترف فى موضع آخر بالأهمية المتزايدة للطبقات الوسطى (بما فى ذلك الطبقات الوسطى الجديدة) . فهو يقول فى مؤلفه فائض القيمة Theories of Surplus value : « لقد فات على ريكاردو Ricardo الاشارة إلى الزيادة المستمرة فى إعداد الطبقات الوسطى ... تلك الطبقات التى تقع فى موقع وسط بين العمال من جانب والرأسماليين وملاك الأرض من الجانب الآخر . والواقع أن هذه الطبقات الوسطى تلقى بكل ثقلها على الطبقة العاملة فى الوقت الذى تدعم فيه أمن الطبقة العليا وقوتها » .

إلى علاقة الفرد بالملكية بوصفها العامل الحاسم فى تحديد الفعل الاجتماعى . ولقد أيداه فى ذلك الطابع الواقعى للصراعات الاجتماعية والسياسية المعاصرة . وثانى هذه العوامل تأثره الشديد بالتصور الفلسفى (الذى أخذه عن هيجل) للتطور ، الذى يفسره بأنها نتاج للتناقض والعداوة بين أطراف متعارضة . وثالث هذه العوامل أن تحليله للنظام الطبقى القائم قد اختلط بتعهده السياسى بضرورة تحقق مجتمع لا طبقى . وأغلب الظن أن هذه العوامل الثلاث هى التى تسببت فى اهمال ماركس للمشكلات السالفة الذكر ، وان كنا – مع ذلك – نمنح العامل الأول أهمية خاصة فى حدوث الاهمال . والواقع أن نظرية ماركس فى الطبقة قد انطوت – ولا تزال – على قيمة تفسيرية عظيمة فى معالجة الصراعات الصراعات الاجتماعية والسياسية . ولا يجب أن ننظر إلى تصوره للطبقات الاجتماعية على أنه مجرد وصف للسمات والخصائص الاقتصادية التى تميز جماعات معينة من الأفراد ، أنه تصور يعبر عن موقف محدد من الملكية ، موقف يشكل أساساً لاحتمال صدور أنماط معينة من الأفعال الاجتماعية وعلى الأخص السياسية منها . وحينما حاول ماكس فيبر تفسير آراء ماركس اتخذ اتجاها تمكن من خلاله توجيه انتقادات للنظرية الماركسية . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فيما ذهب إليه من أن « الطبقة لا تشكل لا بذاتها مجتمعا » ، وأن المواقف الطبقية تتحدد من خلال الفعل الجمعى . وتتوقف الدرجة التى تصبح بمقتضاها الطبقة مجتمعا على عوامل منها : مدى تكامل أو تفكك أفرادها ، والطابع العام للمجتمع ككل وعلاقته بالجماعات الاجتماعية والطبقات الأخرى ولقد قدم ماركس عدداً من التنبؤات المحددة حول مستقبل تطور المجتمع الرأسمالى . وفى ضوء هذه التنبؤات توقع ماركس زيادة ونمو مجتمع الطبقة العاملة . ويكشف التاريخ عن عدم تحقق بعض تنبؤات ماركس . فالطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فشلت فى تحقيق النمو الذى كان ماركس قد تنبأ به .

وهناك انتقاد عام يوجه إلى النظرية الماركسية مؤداه : أنه إذا كانت هذه النظرية قد أثبتت قدرتها الفائقة على تحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية فى المجتمعات الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة ، إلا أن قدرتها هذه تضعف إلى حد كبير إذا ما أريد الاستعانة بها فى تحليل ظواهر معينة فى مجتمعات أخرى . وإذا كانت هذه النظرية تزعم لنفسها صدقاً عاماً ، فإنها ستواجه – بالتأكيد – مشكلات عند محاولة تطبيقها على أشكال معينة

من التدرج الاجتماعي كما هو الحال في نظام الطائفة الهندى ، فضلا عن أن قوتها التفسيرية في حالات أخرى كثيرة تكاد تختفي تماما نظرا التأكيدها الدائم لفكرة الطبقة الاجتماعية بوصفها الأساس الوحيد للفعل السياسى [٣٨] .

أما النظرية الوظيفية في التدرج الاجتماعي فتنطلق عموما من القضايا العامة التي يقوم عليها الاتجاه الوظيفي والتي ناقشناها في موضع سابق . ولقد عبر كنجزلى دافيز Davi ومور Moore[٣٩] عن عناصر هذه النظرية بشكل موجز وواضح على النحو التالى :

« انطلاقا من القضية التي تذهب إلى استحالة وجود مجتمع «لا طبقى» أو غير متدرج ، سنحاول تقديم تفسير وظيفي للضرورة العامة التي يفرضها التدرج في أى نسق اجتماعي ... أما الضرورة الوظيفية التي تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل . . . المطلب الذى يواجه أى مجتمع يحاول وضع ودفع الأفراد داخل البناء الاجتماعي . . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية اجراءا لا شعوريا من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأوضاع الاجتماعية أشخاص على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل » .

وباستطاعتنا هنا التغاضى على الافاضة في تحليل الصعوبات والمشكلات التي يواجهها ويثيرها التحليل الوظيفي[٤٠] ، ولكننا — مع ذلك نجد ضرورة للاشارة إلى أن هذه النظرية قد واجهت انتقادات مريرة عديدة . فهى تذهب — كما رأينا — إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن التسليم تماما بأن كل مجتمع من المجتمعات نسقا محددا من المراتب والمكانات المحددة . وهى تزعم أيضا أن المجتمع يستطيع أن يحدد بدقة طبيعة « الأوضاع الاجتماعية الهامة » والأشخاص الأكفاء ، وأن هذين الطرفين مستقلين تماما في كل المجتمعات عن « جماعات المصالح » . وفضلا عن ذلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت في ضوء تدرج الأفراد وترتيبهم ترتيبا طبقيا . ومعنى ذلك أنها (أى النظرية) لا تستطيع تفسير وجود الجماعات الاجتماعية المحددة تحديداً واضحاً . وما يقال عن هذه الجماعات يقال أيضا عن جماعات المكانة ، والصفوات ، والطبقات . وبالاضافة إلى ذلك كله لم

---

(٣٨) See above, pp. 153 - 7.

(٣٩) Kingsley Davis and Wilbert E. Moore, "Some principles of Stratification", American Sociological Review, April 1945 (Reprinted in Wilson and Kolb, Sociological Analysis).

(٤٠) See above, pp. 38 - 40.

تضع النظرية فى اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعى والتغيرات المختلفة التى تطرأ على هذه الأشكال . وأخيرا تجاهلت النظرية تماما دور القوة فى اقامة وتدعيم أنساق التدرج ، مما كان سببا فى اغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعى والصراع السياسى .

وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر ، فإن النظرية الوظيفية قد عكست – بنفس الدرجة من الوضوح – الموقف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة ، فى الوقت الذى يسود فيه تدرج اجتماعى يتخذ شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، تلك الجماعات التى ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية قد أكدت الصراع بين الجماعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للتدرج الاجتماعى القائمة على جدارة الفرد ومكافأته . وتشبه النظرية الأخيرة فى كثير من عناصرها نظرية دوركايم فى تقسيم العمل ، خاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات التى أشار إليها دوركايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل .

والواقع أن أيا من هاتين النظريتين لا يستطيع الزعم بعالميته وقدرته على تفسير كل شئ . فلا زلنا بحاجة إلى نظرية ملائمة تستطيع تفسير أنساق التدرج المختلفة . ويتعين على مثل هذه النظرية أن تتناول التدرج الاجتماعى بوصفه نظاما نابعا من المجتمع يرتبط ارتباطا وثيقا بالملكية وتقسيم العمل ، ويرتبط فى نفس الوقت بالحرب والدين . وعلى هذه النظرية أخيرا أن تهتم بتقديم تحليل منظم للعلاقة بين كل من التدرج الاجتماعى والنظم السياسية والظواهر الثقافية .

قراءات مقترحة

أولاً — البناء الاجتماعى :

١ — مفهوم البناء الاجتماعى :

C. Lévi-Strauss, 'Social Structure' in A. L. Kroeber (ed.) Anthropolgy Today (Chicago, University of Chicago Press, 1953) pp. 524 - 553.

S.F. Nadel, The Theory of Social Structure (London, Cohn and West, 1957).

من الدراسات النظرية الدقيقة الهامة التى حاولت توضيح فكرة البناء الاجتماعى

A.R. Radcliffe-Brown, 'On social structure', in Structure and Function in Primitive Society (London, Cohen and West, 1952).

٢ — أنماط المجتمعات :

تحتل عملية تصنيف المجتمعات أهمية بارزة فى كتابات الرعيل الأول من علماء الاجتماع . وعلى القارئ أن يستوعب التصنيفات المختلفة التى قدمها كل من سبنسر ، وماركس ، ودوركايم ، وتونيز ، ومين ، وهوبهوس ؛ وهى تصنيفات ناقشناها فى المتن . ولا نجد فى المؤلفات السوسيولوجية الحديثة اهتماماً كبيراً بمشكلة التصنيف ، على الرغم من أننا أشرنا فى المتن إلى بعض لمؤلفات الهامة فى هذا المجال . وللتعرف على محاولات تصنيف المجتمعات يمكن الرجوع إلى الكتابات التالية :

J. Rumney, Herbert Spencer's Sociology (London., 1934), Ch. III, 'Types

S.R. Steinmetz, 'Classification des types sociaux et catalogue des Peuples', L'Année Sociologique III (1898 - 1899) pp. 43 - 147.

مسح دقيق وشامل لأطر التصنيف المختلفة التى ظهرت حتى الآن ، مع مناقشة نقدية لكيفية الاستعانة بأسس التصنيف .

إذا أراد القارئ الحصول على دراسات تناولت مجتمعات بعينها من وجهة نظر سوسيولوجية واسعة النطاق فيمكنه الرجوع إلى الأعمال التالية :

L.T. Hobhouse, G.C. Wheeler and M. Ginsberg, The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples (London. 1915).

C.D. Forde, Habitat, Economy and Society (London. 1934).

N.D. Fustel de Coulanges, The Ancient City (New English edn; New York, Doubleday, 1950).

Marc Bloch, La société féodale (2 Vols; Paris, Albin Michel, 1939 - 40).

K.A. Wittfogel, Oriental Despotism (New Haven, 1937).

W. Sombart, 'Capitalism'. in Encyclopeadia of the Social Sciences.

ليست هناك سوى دراسات سوسيولوجية قليلة للغاية تناولت المجتمع الهندى ككل . وهناك تحليل أولى هام للبناء الاجتماعى الهندى قدمه كاريم . انظر :

A.K. Nazmul Karim, Changing Society in India and Pakistan (Dacca, Oxford University Press, 1956), Part I.

ونستطيع أن نجد ملامح البناء الاجتماعى الهندى فى مؤلف ويتفوجيل انظر :

K.A. Wittfogel, Oriental Despotism.

وهناك أيضاً مسح مفيد يتناول المجتمع الهندى الحديث . انظر :

L.S.S. O'Malley, Modern India and the West (London, Oxford University Press, 1941), especially Ch. X 'The Social System' and Ch. XVI 'General Survey'.

٣ — الثقافة والحضارة :

للتعرف على مفهوم الثقافة انظر :

L.L. Kroeber and C. Kluckhohn, Culture (Papers of the Peabody Museum of Harvard. XLVII (1), 1952).

B. Malinowski, 'Culture', in Encyclopaedia of the Social Sciences. A Scientific Theory of Culture (Chapel Hill, 1944).

وللتعرف على كيفية استخدام مفهوم الثقافة انظر :

Ruth Benedict, Patterns of Culture (London, 1935).

وللالمام بكيفية استخدام مفهوم الحضارة انظر :

E. Durkheim and M. Mauss, 'Note sur la notion de civilisation' l'année Sociologique XII, 1913.

Centre international de Synthèse, Civilisation : le mot et l'idée (Paris, 1930).

Arnold J. Tognbee, A Study of History, Vol. 1 (London, Oxford University Press, 1934) Introduction, C. 'The Comparative study of civilizations'.

ثانياً — النظم الاقتصادية :

١ — مؤلفات عامة :

Max Weber, Wirtschaft and Gesellschaft (Tübingen, 1921 - 22) (English trans. of Part, with an introduction by Talcott Parsons. The Theory of Social and Economic Organization, New York, 1947).

D.M. Goodfellow, Principles of Economic Sociology (London, 1939).

M.J. Herskovits, Economic Anthropology (New York, 1952).

الكتابان السابقان يقدمان عرضا ممتازا للنظم الاقتصادية فى المجتمعات البدائية. وهما يناقشان أيضا — وبإيجاز — العلاقة بين كل من التحليل الاقتصادى والسوسيولوجى — الأنثربولوجى .

المؤلفات التالية تناولت النظام الاقتصادى الرأسمالى من وجهة نظر سوسيولوجية :

J.A. Schumpter, Capitalism, Socialism and Democracy (London, Allen and unwin, 1943) Part II.

Thorstein Veblen, The Theory of Business Enterprise (New York, 1904).

John Strachey, Contemporary Capitalism (London, Gollanez, 1956)

J.K. Galbraith, American Cap italism (London. Hamish Hamitton, 1952).

يستطيع القارئ أن يجد فى المؤلفين التاليين تحليلا للبناء الاقتصادى الهندى :

V. Anstey, The Economic Development of India (4th rev. edn., London, Longmans, 1952).

D.R. Gadgil, Industrial Evolution of India (London, Oxford University Press, 1944).

٢ — تقسيم العمل :

E. Durkheim. The Division of Labour in Society (English trans-Glencoe, The Free Press, 1947).

Georges Friedmann, Industrial Society (English trans. Glencoe, The Free Press, 1955).

دراسة عامة تتناول مشكلات العمل الصناعى .

Georges Friedmann, The Anatomy of Work (English trans London, Heinemann, 1961).

دراسة أكثر أسبابا تتناول تقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة . وفى الفصل من هذا الكتاب نجد مناقشة لنظرية دوركايم فى ضوء الاتجاهات الحديثة . ويضم الكتاب — فضلا عن ذلك — ملحقا احصائيا يحتوى على بيانات عن تقسيم العمل فى عدد من المجتمعات الصناعية المتقدمة .

Theodore Caplow, The Sociology of Work (Minneapolis. University of Minneapolis Press, 1954).

يعد هذا الكتاب بمثابة مقدمة جيدة للدراسة السوسيولوجية لتقسيم العمل ، والمهن ، والتكنولوجيا .

٣ — الملكية :

يمكن للقارئ التعرف — بوجه عام — على الملكية ونظرياتها بالرجوع إلى المؤلفين التاليين :

Charles Gore (Bishop of Oxford) (ed.), Property : Its Duties and Rights (London, Macmillan, 1913).

R.H. Lowie, Social Organization (London Routledge and Kegan Paul, 1950) Chapter 6 , 'Property'.

وحول توزيع الملكية فى المجتمعات الصناعية الحديثة يمكن الرجوع إلى :

R.H. Tawney, Equality (4th rev. edn. London. Allen and Unwin, 1952).

C. Wright Mills, The Power Elite (New York, Oxford University Press, 1956).

هناك دراسات عديدة تناولت الملكية الصناعية فى المجتمعات الرأسمالية . والدراسة الماركسية الكلاسيكية فى هذا المجال هى :

Karl Renner, The Institutions of Private Law and their Social Functions (English trans. London, Routledge and Kegan Paul, 1949).

وفى الترجمة الانجليزية لهذا الكتاب نجد مقدمة كتبها كان فروند Korn حيث ناقش التغيرات التى طرأت على الملكية وقوانينها منذ أن نشر كتاب رينيه لأول لأول مرة فى سنة ١٩٠٤ . وهناك دراسة رائدة فى هذا المجال تناولت الشركات التجارية الحديثة . أنظر :

A.A. Berle and G.C. Means, The Modern Corporation and Private Property (New York, 1933).

وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسة أحدث تناولت ملكية المشروعات الصناعية وإدارتها. انظر :

P. Sargant Florence. The logic of British and American Industry (London, 1953).

٤ – المشروعات الصناعية والعلاقات الصناعية :

تعد دراسة التون مايو من الدراسات الكلاسيكية التى تركت تأثيراً بالغاً . انظر :

Elton Mayo, The Human Problems of an Industrial Civilization (New York, 1953).

Wilbert E. Moore, Industrial Relations and the Social Order (rev. edn. New York, Macmillan, 1951).

دراسة بالغة الأهمية تتناول التنظيم الاجتماعى للمشروعات الصناعية مع معالجة للعلاقات الصناعية من منظور واسع .

A. Flanders and H. Clegg (ed.) The System of Industrial Relations in Great Britain : Its History, Law and Institutions (Oxford, Blackwell, 1954).

مجموعة مقالات تزودنا بنظرة عامة من العلاقات الصناعية فى بريطانيا .

ثالثاً – النظم السياسية :

١ – أنماط النسق السياسى :

ليس هناك – لسوء الحظ – سوى دراسات قليلة تناولت الأنساق السياسية . وإذا ما أراد القارئ التعرف على الأنساق السياسية فى المجتمعات البدائية فبإمكانه الرجوع إلى :

I. Schapera, Government and Politics in Tribal Societies (London, Watts, 1956).

ويستطيع القارئ أن يجد تحليلا عاماً جيداً للأنساق السياسية الأوربية فى :

H. Sidgwick, The Development of European Policy (London, Macmillan, 1913). R. M. Mac Iver. The Modern State (London. Oxford University Press, 1926).

ويلاحظ أن المؤلف الأخير يعنى أيضاً عناية كبيرة بتناول الدول الأوربية . أما المدنية اليونانية فقد درست من وجهة نظر سوسيولوجية فى :

G. Glotz, The Greek City (English trans. 1929).

وفيما يتعلق بالدول الاقطاعية يمكن الرجوع إلى :

Marc Bloch, Feudal Society (English trans. London, 1961) Part II.

كذلك نجد معالجة لكثير من خصائص البناء السياسى للمجتمعات الآسيوية فى :

K.A. Wittfogel, Oriental Despotism.

وهناك تراث ضخم يتناول النظم الديموقراطية الحديثة . والمؤلفات التالية تعد من أفضل وأهم المؤلفات بالنسبة لدارس علم الاجتماع المعنى بهذا الموضوع . انظر :

A. de Tocqueville, Democracy in America (English trans. London, 1835); James Bryce, Modern Democracies (2 Vols. London, 1921 ; A.D. Lindsay, The Modern Democratic State (2 Vols. London. 1943).

هناك دراسة بالغة الأهمية تناولت ديناميات المجتمع القائم على تركز السلطة . انظر :

Franz Neumann, Behemoth : The Structure and Practiceof National Socialism (New York, Oxford University Press, 1942).

٢ ــ نظريات الدولة :

للتعرف على وجهة النظر الماركسية فى تطور الدولة ودورها يمكن الرجوع إلى المؤلفين التاليين :

Marx and Engels, The German Ideology (English trans. of Parts I and III, London 1938, and Engels, The Origin of the Family, Private Property and the State (English trans. London, 1940).

هذا وقدم قدم أوبنهايمر نظرية سوسيولوجية فى الدولة متأثراً فيها تأثراً واضحاً بالماركسية . انظر :

F. Oppenheimer, The State (English trans. New York. 1926).

هناك تحليلات مختلفة لتطور الدولة يمكن أن نجدها فى :

R.H. Lowie, The Origin of the State (New York, 1927) and L.T. Hobhouse, Morals in Evolution (London, 1905) Chapter III, 'Law and Justice':

٣ – الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة :

هناك دراستان كلاسيكيتان عن الأحزاب السياسية هما :

R. Michels, Political Parties (Glencoe, The Free Press, 1949) (English trans. of Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen DemoKratie. 2nd edn; Leipzig, 1925).

M. Ostrogorski, Democracy and the Organization of Political Parties (English trans. 2 Vols. London, Macmillan, 1908).

ومن الدراسات الحديثة فى هذا الموضوع :

M. Duverger, Plitical Parties (English trans. London, 1954).

V.O. Key, Politics, Parties and Pressure Groups (2nd edn. New York, 1950).

R. Heberle, Social Movements; An Introduction to Political Sociology (New York. Appleton Century Crofts, 1951).

فى هذا الكتاب نجد معالجة شاملة لأيديولوجيات وبناءات ووظائف الجماعات السياسية . وتهدف هذه المعالجة إلى الكشف عن التغيرات الأساسية التى تطرأ على النظام الاجتماعى ، كما يناقش المشكلات الأساسية التى تعانى منها دراسات السلوك الانتخابى . وأخيرا نجد فحصا لمناهج البحث وأدواته .

يستطيع القارئ أن يجد مناقشة للأحزاب فى الهند فى :

M. Weiner, Party Politics in India : The Development of a Multi-party System (Princeton. 1957). See also W.V. Morris — Jones, Parliament in India (London, 1957).

أما دراسة الجماعات الضاغطة فقد حظيت بمزيد من الاهتمام . للحصول على مسح عام أنظر V. O. Key (op. cit. above) وهناك أيضا دراستان تتناولان موقف الجماعات الضاغطة فى بريطانيا . أنظر :

S. K. Finer, Anonymous Empire (London, 1958) and J. D. Stewart Pressure Groups (London, Oxford University Press. 1958).

٤ – السلوك السياسى :

هناك الآن تراث ضخم نسبيا يتناول السلوك الانتخابى . للحصول على مسح عام وقائمة ببليوجرافية حتى سنة ١٩٥٤ يمكن الرجوع إلى :

G. Dupeux, 'Le comportement électoral' Current Sociology III (4), 1954-55. See also R, Heberle (op. cit. above), and D.E. Butler, The Study of Political Behaviour (London, 1958).

كذلك يمكننا أن نجد مناقشة عامة مستندة إلى دراسة الانتخابات الانجليزية فى :

M. Benney, A.P. Gray and R.H. Pear, How People Vote (London, Routledge and Kegan Paul, 1956).

هناك دراسات عديدة تناولت انتخابات معينة فى الدول بعينها (مثال ذلك السلسلة التى أصدرتها كلية نيفيلد التابعة لجامعة اكسفورد والتى تناولت بالتحليل الانتخابات العامة البريطانية) . كذلك هناك دراسات عديدة تناولت السلوك الانتخابى لفئات اجتماعية (كالنساء) ومستويات اجتماعية معينة (كالطبقة الوسطى) . ولمزيد من التفاصيل أنظر : Dupeux (op. cit). وهناك أيضا دراسة وصفية تناولت الانتخابات العامة الهندية التى حدثت فى سنة ١٩٥١/١٩٥٢ . أنظر :

S.V. Kogekar and R.L. Park (eds.) Reports on the Indian General Elections 1951-52 (Bombay, Popular Book Depot, 1956).

٥ — الأيديولوجيات السياسية :

يعد كارل ماركس أول من قدم تصوراً سوسيولوجيا متكاملا للأيديولوجية ، وما لبث هذا المفهوم أن احتل مكانه بارزة فى الفكر الماركسى اللاحق . وللتعرف على تصور ماركس لمفهوم الأيديولوجية يمكن الرجوع إلى :

K. Marx and F. Engels. The German Ideology

ولقد حاول كارل مانهايم إعادة النظر فى هذا المفهوم حيث تناوله تناولا نقدياً . انظر :

Karl Mannheim, Ideology and Utop ia (London, Kegan Paul, 1936).

ويعد مؤلف مانهايم هذا من أحسن المؤلفات التى تناولت مشكلة الأيديولوجية .

هناك دراستان سوسيولوجيتان شهيرتان تناولا الأيدلوجيات السياسية . انظر :

Mannheim's ,Conservative Thought' (Translated in Karl Mannheim, Essays on Sociology and Social Psychology, London, Routledge and Kegan Paul, (1953); and C. Bouglé. Les idées galitaires (Paris, Alcan, 1899).

على الرغم من أن هناك معالجات ودراسات نقدية للمذاهب السياسية الحديثة ، إلا أننا لا نجد سوى كتابات سوسيولوجية حديثة ضئيلة عن هذا الموضوع . هذا ونستطيع أن نجد مناقشة للايديولوجيات السياسية (وعلى الأخص العلاقة بين العضوية الطبقية والمعتقدات السياسية) فى : R. Heberle and M. Benney et al (see above).

كذلك نجد تحليلا لدور المثقفين فى السياسة فى مؤلف آرون بعنوان :

Raymond Aron, The Opium of the Intellectuals (English trans. London, 1957).

لقيت القوميات الحديثة بعض الاهتمام . انظر على سبيل المثال :

F. Znaniecki, Modern Nationalities : A Sociological Study (Urbana, 1952).

وهناك أيضاً دراسة سوسيولوجية هامة عن القومية الهندية . انظر :

A.R. Desai, Social Background of Indian Nationalism (2nd ed; Bombay, 1954).

للتعرف على التراث الحديث المتعلق بالأيديولوجية انظر :

N. Birnbaum. 'The Sociological Study of Ideology (1940-60); Current Sociology IX (2) 1960.

٦ — البيروقراطية :

انطلقت الدراسات الحديثة فى البيروقراطية من دراسة فيبر . انظر مقاله عن البيروقراطية فى :

H.H. Gerth and C. Wright Mills (eds.) From Max Weber (New York, Oxford University Pross, 1946).

Peter M. Blau, Bureaucracy in Modern Society (New York, Random House, 1956).

يعد هذا الكتاب بمثابة مقدمة واضحة للموضوع . وللحصول على مسح للكتابات المتعلقة بالبيروقراطية انظر :

S.N. Eisenstadt, 'Bureaucracy and Bureaucratization', Current Sociology VII (2) 1958.

رابعاً — الأسرة والقرابة :

١ — القرابة :

G.P. Murdock, Social Structure (New York, Macmillan. 1949).

دراسة مقارنة تستند إلى ملفات مسح حضارى مقارن كانت قد قامت به جامعة ييل . وتناقش الدراسة مشكلات تحليل القرابة ؛ وفيها نجد فصلا على أشكال الأسرة والقواعد الاجتماعية المنظمة للسلوك الجنسى .

A.R. Radcliffe- Brown, 'Introduction' to A. R. Radcliffe-Brown and Daryl Forde, African Systems of Kinship and Marriage (London, Oxford University Press, 1950), pp. 1 - 85.

مسح مركز للقرابة والزواج . أما فصول الكتاب فتعرض للدراسات الهامة التى تناولت نظم القرابة وأعراف الزواج فى قبائل أفريقية معينة . ولقد كتب هذه الفصول مجموعة من أشهر علماء الأنثربولوجيا الاجتماعية .

R.H. Lowie, Social Organization. Chapter 4. 'Kinship'

حيث نجد تحليلا رائعاً للقرابة .

أما أعظم المؤلفات العامة التى تناولت القرابة فى الهند فهو :

K.M. Kapadia, Hindu Kinship (Bombay, 1947).

٢ — الأسرة والزواج :

للتعرف على تاريخ كل من الزواج والأسرة يمكن الرجوع إلى :

W. Goodsell, A History of Marriage and the Family London, 1934).

E. Westermarck, Short History of Marrgiae (London, 1926).

يقدم المؤلفان السابقان تحليلا للأشكال المختلفة للبناء الأسرى . وحول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

G.P. murdock Social Structure Chapt'ers I and II and R.H. Lowie, Social Organization. Chapters 5 and 10.

وهنا تراث هائل يتناول أشكالا معينة من البناء الأسرى . ويستطيع القارئ أن يرجع إلى المؤلفات والمقالات التالية :

العالم القديم :

N.D. Fustel de Coulanges The Ancient City (English trans. Newyork Doubleday 1956) Book II.

الصين :

Olga Lang Chinese Family and Society (New Haven Yale University Press 194).

الهند :

K.M. Kapadia Marriage and Family in India (2nd edn. Bombay Oxford University Press 1958).

A.B. Keith. 'Marriage (Hindu)' in Hastings Encyclopaedia of Religion and Ethics.

الأسرة الأوربية والأمريكية الحديثة :

E. W. Burgess and H. J. Locke The Famıly : From Institution to Companionship (New York American Book 1953).

M. Sorre (ed) Sociologie Comparée de la famille contemporaine (Paris 1955).

ويضم هذا الكتاب مجموعة مقالات ـــ أساساً ـــ الأسرة الفرنسية ، وان كانت تتضمن مجموعة مقالات أخرى تتناول الأسرة فى أقطار أوربية أخرى .

W.F. Ogburn and M.F. Nimkoff, Technology and the Changing Family (Boston, Houghton Hiffiin, 1955).

من الملاحظ أن أغلب الدراسات السوسيولوجية الحديثة التى تتناول الزواج والأسرة تميل إلى التركيز على مشكلات حديثة معينة كالاستقرار الزواجى ، والطلاق ، وتربية الأطفال . . . إلخ . وهناك تراث هائل حول هذه الموضوعات . وباستطاعه القارئ أن يحصل على مسح لهذا التراث فى :

Reuben Hill, Sociology of Marriage and Family Behaviour 1945 - 56'. Current Sociology VII (1) 1958.

خامساً ـــ التدرج الاجتماعى :

١ ـــ مؤلفات عامة :

هناك دراستان قصيرتان عامتان هما :

T.B. Bottomore, Classes in Modern Societies (London, Ampersand, 1955).

وفى هذا الكتاب نجد مناقشة للنظرية الماركسية فى الطبقة . كما نجد تحليلا موجزاً للتدرج الاجتماعى فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى .

K.B., Mayer; Class and Society (New York, Doubleday, 1955).

يتناول هذا الكتاب الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى ، ثم يدرس بعد ذلك ـــ وبشىء من التفصيل ـــ الجوانب المختلفة للتدرج الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

إذا ما أراد القارئ التعرف على أشكال التباين أو التدرج الاجتماعى فيمكنه الرجوع إلى :

O.C. Cox, Caste and Race (New York. 1948).

يستطيع القارئ أن يحصل على عدد من المقالات والدراسات الهامة فى مؤلف بيندكس وليست انظر :

R. Bendix and S. M. Lipset, Class, Status and Power (Glencoe, The Free Press, 1953).

وهناك مسح على نطاق واسع يتناول دراسات التدرج الاجتماعى التى أجريت حتى عام ١٩٥٢ ، وإن كان يركز على المجتمعات الحديثة . انظر :

D. G. Macrae. "Social Stratification", Current Sociology II (1) 1953 - 54.

كذلك نستطيع أن نجد دراسات حديثة فى أعمال المؤتمرين الدوليين الثانى والثالث لعلم الاجتماع . انظر :

Transactions of the Socond world Congress of Sociology (London, I. S. A. 1954, Vol. II.

أما الدراسات القومية والإقليمية وتلك المتعلقة بالحراك الاجتماعى وخصائص المستويات الاجتماعية المختلفة ، والمناهج والأطر التصورية ، فنجدها فى :

Transactions of the Third World Congress of Sociology (London, I. S. A. 1956, Vol. III

وفى هذا المجلد أيضاً نجد دراسات عن البناء وديناميات الطبقة الاجتماعية .

من الملاحظ أن الإسهامات النظرية فى مجال التدرج الاجتماعى مخيبة للآمال إلى أبعد حد باستثناء بعض الكتابات التى تناولت الطبقة الاجتماعية والمكانة (والتى أشرنا إليها من قبل) .

لا نجد — فى حقيقة الأمر — عرضاً أصيلا متسقاً جيداً للنظرية الماركسية ، باستثناء كتابات ماركس وإنجلز . لذلك نوصى القارىء بالرجوع إلى كتابات ماركس وإنجلز وعلى الأخص :

The German Ideology (English trans. London, 1938).

كذلك يمكن الرجوع إلى المنشور الشيوعى Communist Manifesto (مع ملاحظة أنه منشور وليس نظرية علمية) . ومن المؤلفات الهامة التى تتضمن تعليقات هامة على نظرية ماركس :

J. A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, Chapter II, and

R. Schlesinger. Marx : His Time and Ours (London Routledge and Kegan Paul 1950) Chapters X and XI.

ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات لإقامة نظرية وظيفية فى التدرج الاجتماعى ، على الرغم من أن الوظيفية ذاتها تخضع لهجوم مريز (انظر الفصل الثانى من هذا الكتاب) انظر على وجه الخصوص :

K. Davis and W. E. Moore "Some principles of Stratification" American Sociological Review X (2) April 1945 (reprinted in L. Wilson and W. L. Kolb Sociological Analysis : An Introductory Case Book New York 1949) and B. Barber Social Stratification (New York 1957).

٢ — الرق :

Article on "Slavery" in Encyclopaedia of the Social Sciences.

H. J. Nieboer Slavery as an Industrial System (The Hague, Nijhoff, 1900).

حاول فاينلى فى مؤلف حرره ضم المحاولات الحديثة التى حاولت فهم الرق فى العالم القديم إلى مجموعة أخرى من المقالات . انظر مؤلفه :

M.L. Finley, Slavery in Classical Antiquity (Cambridge, Heffer and Sons, 1960).

٣ — الطبقات الاقطاعية :

انظر على وجه الخصوص :

Marc Bloch, La Société féodale, Vol. II, "Les classes et le gouvernement des hommes". Also idem. "Feudalism" in Encyclopaedia of the Social Sciences.

وهناك دراسة أكثر تخصصاً وتتناول الموقف فى بريطانيا . انظر :

A. Lane Poole, Obligations of Society in the Twelfth and Thirteenth Centuries (Oxford. 1946).

٤ — الطائفة :

هناك دراسات عامة عديدة تناولت نظام الطائفة . كما أن هناك دراسات مختلفة تناولت نظام الطائفة فى أماكن وأزمان معينة . وفيما يلى عدداً من هذه الدراسات العامة الهامة :

G. S. Ghurye, Caste and Class in India (2nd rev. edn; Bombay, Popular Book Depot, 1957).

دراسة جيدة تتناول نشأة الطائفة ودعائمها وآثارها . ومن المؤسف أن الفصل الذى

أضافه المؤلف للطبعة الثانية من الكتاب والذى خصصه لمعالجة الطبقة الاجتماعية قد ناقش هذه الظاهرة مناقشة عامة جداً مستنداً فى ذلك استناداً أساسياً إلى الكتابات الأمريكية . ولم يذكر المؤلف إلا القليل عن الطبقات الاجتماعية فى الهند .

E. M. Senart, Caste in India (English trans. London, Mathuen, 1930).

دراسة بالغة الأهمية ، نشرت لأول مرة فى سنة ١٨٩٦ ، وتؤكد على وجوه التشابه بين الفارنا الآرية والطبقات الإقطاعية .

M. N. Srinivas, et al. "Caste", Current Sociology, VIII 3). 1959.

عرض ممتاز وتقييم رائع للدراسات الحديثة التى تناولت الطائفة . ويضم المقال أيضاً قائمة ببليوجرافية مزودة بشروح . وتكشف مقدمة المقال الطبيعة المعقدة لنظام الطائفة .

هناك دراسة مطولة تتناول التغيرات التى طرأت على نظام الطائفة فى قرية أوريسا Orissa بالهند . انظر :

F. G. Bailey, Caste and the Economic Frontier (Manchester, Manchester University Press, 1957).

٥ — الطبقة والمكانة :

هناك تراث هائل يتناول الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية .

نستطيع القارئ أن يرجع إلى المؤلفات العامة التالية ، فهى تنطوى على فوائد محققة :

Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in an Industrial Society (London, Routledge and Kegan Paul, 1959).

T. H. Marshall. Citizenship and Social Class and other Essays (Cambridge, Cambridge University Press, 1950).

T.H. Marshall (ed.) Class Conflict and Social Stratification (London, Le Play House, 1938).

J.A. Sehumpeter, "Social classes in an ethnically homogeneous environment" in idem. Imperialism and Social Classes (Oxford, Basil Blackwell, 1951).

Thorstein Veblen, The Theory of the Leisure Class (1899; new edn; New-York. Mentor Books, 1953).

Max Weber, "Class, Status, Party" in H.H. Gerth and C.W. Mills (eds.) From Max Weber : Essays in Sociology (London, Kegan Paul. 1947).

من الدراسات الهامة التى تناولت التدرج الاجتماعى فى مجتمعات بعينها :

G. D. H. Cole, Studies in Class Structure (London, Routledge and Kegan Paul, 1955).

C. Wright Mills, The Power Elite (New York. Oxford University Press, 1950).

وفضلا عن ذلك يستطيع القارىء أن يجد بعض الدراسات الهامة فى أعمال المؤتمرين الدوليين، الثانى والثالث لعلم الاجتماع المشار إليهما آنفا .

هناك دراسات عديدة تناولت طبقات وجماعات مهنية معينة فى المجتمعات الحديثة، وعلى الأخص الطبقة الوسطى وأصحاب المهن الفنية العليا . ومن الدراسات الكلاسيكية التى تناولت الطبقة العاملة :

G. Briefs, The Proletariat (New York, Mc Graw Hill, 1938).

ومن الدراسات التى تناولت الطبقة الوسطى :

Inventaires III. Classes Moyennes (Paris, Alcan.(1939); G.D.H. Cole, Studies in Class Structure, Chapters III and IV; R. Lewis and A. Maude, The English Middle Classes (London, Penguin Books, 1953; C. Wright Mills, White Collar: The American Middle Classes (New York, Oxford University Press, 1951). and D. Lockwood, The Blackcoated Worker (London, Allen and Unwin, 1958).

ويمكننا أن نجد معالجة قيمة للجوانب السيكولوجية للطبقة الاجتماعية ، مستندة إلى بيانات تاريخية ومعاصرة فى :

M. Halbwachs, The Psychology of Social Classes (London, Heinemann, 1958. Originally Published in French in 1938).

٦ — الحراك الاجتماعى :

P. A. Sorokin, Social Mobility (New York, Harpers, 1957).

هى الدراسة الرائدة فى هذا الموضوع . وفيها يجد القارئ مسحاً شاملا مستنداً إلى البيانات التى كانت متاحة وقتئذ .

وهناك بيانات أحدث عن الحراك الاجتماعى استخدمها ليبست . وبيندكس فى عقد مقارنات مختلفة . انظر :

S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society (Glencoe' The Free Press, 1959).

أما الدراسة الأمبيريقية الرائدة التى تناولت مجتمعا بعينة فهى :

D. V. Glass. (ed.) Social Mobility in Britain (London, Routledge and Kegan Paul, 1954).

انظر أيضاً الدراسات التى يضمها المجلد الثالث من أعمال المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجتماع والذى أشرنا إليه قبل قليل .

الباب الرابع

الضبط الاجتماعى

ملاحظة أولية

ستتناول فى الفصول التالية أشكالا معينة من التنظيم الاجتماعى للسلوك ، أى أننا سنهتم « بقواعد السلوك » التى توجه الأفراد وتمارس عليهم قهراً فى علاقاتهم ببقية أفراد المجتمع . ويشير مصطلح « الضبط الاجتماعى » هنا إلى مجموعة القيم والمعايير التى من خلالها — وبواسطتها — يمكن تصفية التوترات والصراعات التى تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها[1] . ويمكننا أن نميز هنا بين أنماط أو أشكال الضبط الاجتماعى ، **والأساليب أو الوسائل** التى تمثل مجريات الضبط الاجتماعى . أما الأنماط الأساسية للضبط فهى تلك التى ناقشناها من قبل وأهمها العرف والرأى العام والقانون والدين والأخلاق والتعليم (المعرفة والعلم) . ويشكل النظام التعليمى أيضاً أحد وسائل الضبط الاجتماعى . وما يقال عنه يقال أيضاً عن النظام السياسى والكنائس والمؤسسات الدينية الأخرى والأسرة (التنشئة) وكثيراً من التنظيمات المتخصصة الأخرى . ويمكن دراسة كل جماعة اجتماعية من وجهة نظر الضبط الاجتماعى الذى تمارسه على أعضائها[2] .

ويتعارض الضبط الاجتماعى بوصفه تنظيماً للسلوك قائم على القيم والمعايير مع تنظيم السلوك القائم على القوة ؛ بيد أن هذين النمطين لا ينفصلان انفصالا كاملا فى الحياة الاجتماعية الواقعية . فالجزاء الأقصى للقانون هو القهر الفيزيقى ، فضلا على أن القوة الفيزيقية قد تنفذ — بدرجات متفاوتة الوضوح — إلى كل أشكال الضبط الاجتماعى . فالرأى العام قد يتحول ليصبح عنفاً غوغائياً ، والعاطفة الدينية قد تتحول فى وقت من الأوقات إلى اضطهاد دينى أو مصدراً للهرطقة . ومن ناحية أخرى قد يؤدى القهر الفيزيقى ذاته وظيفة فعالة إذا ما وجد تأييداً من القيم العامة المقبولة ، بل اننا قد نجد فى الحالات المتطرفة القائمة على حكم القوة الجماعة الحاكمة ذاتها مرتبطة فيما بينها بوسائل

---

(١) للتعرف على تعريف مماثل — وأن كان أكثر شمولا واتساعاً — انظر :

G. Gurvitch, "Social Control", in G. Gurvitch and W.E. Moore (eds). Twentieth Century Sociology (1945).

(٢) اهتم زيمل Simmel فى دراساته عن الجماعات الاجتماعية اهتماماً كبيراً بدراسة الاختلافات فى طبيعة الضبط الاجتماعى الذى تمارسه الجماعات ذات الأحجام المختلفة . (See above, p. 94)

أخرى . ومع ذلك كله فالتمييز بين النمطين من السلوك ينطوى على أهمية كبيرة وفائدة عظيمة . ولقد شهدت فلسفة السياسة منذ زمن بعيد تعارضاً واضحاً بين المفكرين الذين ينظرون إلى الدولة بوصفها كياناً قائماً على القوة وأولئك الذين ينظرون إليها بوصفها كياناً قائماً على القبول والرضا . أما التحليل الاجتماعى فيرتبط بتصورات ما ينبغى عليه أن يكون أساس الالتزام السياسى . ولقد ألقت البحوث السوسيولوجية الضوء على العمليات الواقعية التى من خلالها يتدعم النظام الاجتماعى . ونظراً لأن هذه البحوث ركزت اهتمامها على المجتمعات البدائية من ناحية ، وعلى المجتمعات الديموقراطية من ناحية أخرى ؛ فاننا نجدها تؤكد تأكيداً قوياً الجوانب المعيارية للضبط الاجتماعى . لذلك نجد بعض النظريات السوسيولوجية الحديثة كنظرية تالكوت بارسونز Parsons تكاد تتجاهل تماماً عنصر القهر الفيزيقى فى العلاقات الاجتماعية[٣] . ونحن نرى فى ذلك ما يخالف خبرتنا ومعرفتنا بالمجتمعات المعاصرة التى لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً بتجاهل دور القوة . فالعالم الحديث يعرف دولا قائمة على السلطة المطلقة ، ودولا أخرى لا تزال تخضع لنظم استعمارية مختلفة الأشكال ، فضلا عن أن تاريخ المجتمعات الانسانية قد شهد فترات عنف وقهر وكبت لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها .

والملاحظ أن النظريات السوسيولوجية التى تؤكد تنظيم السلوك من خلال القيم والمعايير تميل إلى الاهتمام بمعالجة هذا التنظيم على مستوى المجتمع ككل ، وابراز الضبط الاجتماعى بوصفه نظاماً يؤدى إلى التناغم والتكامل والاستقرار ، فى الوقت الذى تنظر فيه إلى الصراعات القيمية على أنها ظواهر ثانوية لا تعدو أن تكون « انحرافات » طفيفة . ولا يمكن فى الواقع تطبيق هذه النظريات إلا على المجتمعات الصغيرة أو البسيطة . ولقد أشرنا من قبل إلى أن كل جماعة اجتماعية تنظم سلوك أعضائها . غير أن الأمر يختلف عن ذلك فى المجتمعات المعقدة . ففى هذه المجتمعات قد تتصارع الجماعات الاجتماعية المختلفة فيما بينها ، ساعية إلى فرض قيمها ومعاييرها على بقية الجماعات ، كما هو الحال فى حالات الصراع الذى ينشأ بين الطبقات الاجتماعية ، وبين الجماعات الدينية المختلفة ، وبين الجماعات العنصرية أو القوميات .

---

(٣) للحصول على دراسة نقدية حول هذه النقطة انظر :

David Lockwood, "Some Remarks on The Social System", British Journal of Sociology, VII (2) June 1956.

وإذا كنا سنهتم فى معالجتنا للضبط الاجتماعى بالوسائل التى من خلالها تضبط القيم والمعايير سلوك الأفراد ، إلا أننا سنهتم بدراسة الوسائل التى من خلالها تظهر هذه القيم والمعايير إلى حيز الوجود . بعبارة أخرى سندرس الوسائل الأخيرة من وجهة نظر سوسيولوجيا العقل[٤] . وعلينا بعد ذلك أن نكون واعين تماماً بالفارق الهام بين كيفية تأثير الموقف الواقعى للجماعة على قيمها (مذاهبها أو أيديولوجيتها) وكيفية تأثير هذه القيم على موقف الجماعة وسلوك أعضائها. ويمكننا أن نلمس بوضوح ذلك الجانب المزدوج من الظواهر فى الجماعات المتصارعة وعلى الأخص الطبقات . فالطبقات الاجتماعية هى مصدر الايديولوجيات الهامة ، تلك الايديولوجيات التى تسهم بدورها فى تماسك الطبقات خلال خلال الصراع الذى ينشأ بينها . وفضلا عن ذلك تسعى كل طبقة إلى نشر معاييرها وقيمها فى المجتمع ككل ، حتى أننا نستطيع أن نحدد خلال فترات معينة من تاريخ مجتمع معين مدى سيطرة وشيوع قيم طبقات معينة . وفى أحيان أخرى قد تكون السيادة لأيديولوجيات جماعات دينية وعنصرية معينة .

ولا شك أن تحليل ظواهر الضبط الاجتماعى ينطوى على صعوبة أشد مما تقدرها المؤلفات العديدة التى تناولت هذا الموضوع . فالتحليل يفرض علينا أولا أن نأخذ فى اعتبارنا العلاقة بين القوة والضبط الاجتماعى عند معالجة تنظيم السلوك وتحقيق تماسك الجماعة. وهو يفرض علينا ثانياً أن نأخذ فى أعتبارنا العلاقة بين أشكال الضبط الاجتماعى المختلفة: العرف ، والرأى العام، والقانون، والدين، والأخلاق، والتعليم .. إلخ. وعلينا بعد ذلك كله أن نتذكر باستمرار أن الضبط الاجتماعى يشير إلى أنساق قيمية ومعيارية تخضع لتغير دائم ، وأنها قد تجد معارضة ومقاومة من أنساق أخرى قد تكون فى حالة تشكل أو إعادة بناء . وينطبق ذلك فى الواقع عند دراسة الضبط الاجتماعى سواء على مستوى المجتمعات الكبيرة أو الجماعات الصغيرة . فعلى مستوى المجتمع الكبير يتخذ الضبط الاجتماعى شكل توازن مؤقت غير مستقر بين الجماعات والايديولوجيات المتصارعة ، فى الوقت الذى يخضع فيه لمؤثرات خارجية تحصل على تدعيم لها من الحضارة التى ينتمى إليها المجتمع ، ومن تصارع هذه الحضارة مع الحضارات الأخرى ، ولا يمكن أن تتغافل هذه القضايا العامة خلال مناقشتنا التالية لأشكال أو أنماط الضبط الاجتماعى.

---

(٤) سأستخدم مصطلح « سوسيولوجيا العقل » Sociology of Mind كرادف انجليزى للاصطلاح الفرنسى Sociologie de l'esprit الذى يضم بالإضافة إلى علم الاجتماع المعرفى كلا من سوسيولوجيا الفن والدين والأخلاق .. إلخ.

الفصل الثانى عشر

العرف والرأى العام

سنعالج فى هذا الفصل العرف والرأى العام معالجة مشتركة ، لأنهما يشتركان — فى الواقع — فى سمات عامة ولأنهما يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً . فهما أولا يعدان من أنماط الضبط الاجتماعى التى لا تتميز بقدر كبير من الصورية أو الرسمية ، وهما أيضاً لا ينطويان على نفس الوضوح والتبلور اللذان يتصف بهما كل من القانون والأخلاق والدين ، وهما أخيراً يشتركان فى قدر من الغموض فيما يتعلق بمخالفات قواعدهما وفيما يتعلق بالجزاءات التى تفرضها هذه القواعد .

وهناك محاولات عديدة لمقابلة العرف بالقانون . وحينما تتم هذه المقابلة فإن هناك تفرقة تقام عادة بين المجتمعات التى لديها قانوناً ، أى التى لديها قواعد صادرة عن سلطة واحدة معترف بها تفرض بمقتضاها عقاباً وجزاء محدداً والمجتمعات التى يخضع فيها السلوك لمعايير تقليدية طابعها العام هو « القبول » وليس الجزاء أو القهر . ولسوف تناقش فى موضع آخر المشكلات التى يخلقها هذا التصور العام للقانون . أما العرف — بمعناه الوارد هنا — فينطوى على مشكلات أخرى . فالامتثال للعرف يتم فى الغالب بطريقة آلية . والواقع أن كتابات الانثربولوجيين الأوائل تعطينا الإنطباع بأن انحراف الفرد عن القواعد العرفية يعد من المسائل التى يصعب لمسها أو إدراكها[٥] . ولقد فسر بعض الكتاب هذا الخضوع التام والآلى للعرف فى ضوء قوة العادة ، بينما أشار البعض الآخر إلى الرأى العام والمعتقدات الغيبية بوصفها سنداً إضافيًّا يدعم الإمتثال[٦] .

(٥) E.g. R. R. Marett, Anthroplogy, (p. 182).

« ومن الأسباب التى تجعل من المستحيل وجود القانون فى المجتمع البدائى أن الشخص لا يفكر — عموماً — فى انتهاك القواعد الاجتماعية » . والملاحظ أن وجهة النظر هذه تنطلق من الفكرة التى تسلم بأن العرف — بطبيعته — محافظ وغير خاضع للتغير ، كما تنطلق من المقابلة بين « كعكة العرف » التى تحول دون تحرك المجتمعات البدائية ، والفكر النقدى الذى يمكن المجتمعات المتحضرة من التقدم .

(٦) E.g.L.T. Hobhouse, Social Development (1924).

والواقع أن التفرقة بين أنماط المجتمعات التى يخضع فيها السلوك للعرف ، وتلك التى يخضع فيها للقانون ، تفرقة مفرطة فى البساطة إن لم تنطو على تعسف ؛ فضلا عن أن تفسير الخضوع للعرف تفسير غير كاف . ولقد كان أحد الإسهامات الأساسية التى قدمها مالينوفسكى Malinowski إبرازه لمدى تعقد الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البدائية وتوضيحه لمدى تأثير العرف[٧] . فلقد ذهب أولا إلى أن هناك « إلى جانب القواعد القانونية أنماطاً أخرى عديدة من المعايير والأحكام التقليدية » مثل السنن والطرائق والقواعد الحرفية والمراسمية والمدركات الدينية . وعندما ناقش مالينوفسكى العرف أوضح أن الامتثال لا يتحقق بالتقاليد أو الرأى العام أو الخوف من الكائنات الميتافيزيقية ، ولكنه يتحقق من خلال «الإلتزامات المترابطة » « والتبادل» بوصفهما عاملين إيجابيين يدعمان السلوك العرفى . ويقول شابيرا Schapera فى هذا المجال « . . . إن الحياة فى المجتمع البدائى تدخل كل فرد فى التزامات محددة مع الآخرين يحصل بمقتضاها على حقوق معينة .. ويؤدى الفرد هذه الالتزامات لأنه تعلم ذلك منذ طفولته المبكرة من ناحية ، ولأنه يخضع للرأى العام والمصلحة الذاتية من ناحية أخرى. إن ذلك كله يدفعه إلى فعل ما يريد بطرق مختلفة . وإذا لم يفعل ذلك فإنه سيتعرض – بالضرورة – لفقدان المزايا المادية والتقدير الاجتماعى »[٨] .ولقد عارض مالينوفسكى بعد ذلك فكرة خضوع المجتمعات البدائية للعرف خضوعاً آلياً بعد أن أوضح مدى شيوع انتهاك القواعد الاجتماعية نتيجة لظهور الاعتبارات الخاصة التى تشبه إلى حد كبير ما هو سائد فى المجتمعات المعقدة .

والمؤكد أن أعمال مالينوفسكى فى مجموعها تجعل من المستحيل الدفاع عن التصورات القديمة « لطغيان العرف » وقوة العادات التى لا تقهر . وفضلا عن ذلك سمحت هذه الأعمال بامكانية مقارنة مجتمعات مختلفة الأنماط فيما يتعلق بالضبط الاجتماعى . فعلى الرغم من أن العرف يمارس تأثيراً كبيراً على المجتمعات البدائية ، إلا أن العرف والعادات والرأى العام والتبادل تمارس تأثيراً ملحوظاً على المجتمعات المتحضرة ، وإن كانت أنماط السلوك الأساسية فى هذه المجتمعات قد خضعت خضوعاً شديداً للقانون والدين والأخلاق .

---

(٧) انظر على وجه الخصوص مؤلفه : Crime and Custom in Savage Society (1926).
والملاحظ أن وجهات نظر مالينوفسكى فى الضبط الاجتماعى قد اختلف اختلافاً ملحوظاً خلال حياته المهنية .
ويمكننا أن نجد مناقشة وتقييماً لها فى :
I. Schapera, "Malinowski's Theories of Law" in R. Firth (ed). Man and Culture.

(٨) Schapera, Loc. cit.

إلا أن هناك أيضاً فروقاً هامة فى هذا المجال بين المجتمعات المتحضرة التى خضعت لتغير اجتماعى سريع ، وتلك التى خضعت لتغير اجتماعى بطىء . وآية ذلك أن الحياة الاجتماعية فى المجتمعات الأوربية خلال العصور الوسطى — سواء كانت إقطاعية أو استبدادية — لم تكن فقط خاضعة لأرستوقراطية عسكرية ومذاهب دينية وأخلاقية نابعة عن الكنيسة والقانون ، ولكنها كانت خاضعة أيضاً للعرف والتقاليد. وبنهاية **النظام القديم** بدأ الفلاسفة السياسيون المحافظون فى الاعتراف بقوة العرف أمثال بيركة Burke الذى ذهب إلى أن الحكمة السياسية تتمثل فى اتباع تقاليد مجتمع معين ، تلك التقاليد التى تنسجم فى نظمه الاجتماعية القائمة . ولقد احتل العرف أهمية كبيرة فى الهند خلال القرنين الأخيرين لسبب بسيط هو أن البناء الاجتماعى قد خضع لتغير طفيف تدريجى خلال هذه الفترة . لذلك نجد ماين J.D. Mayne فى مؤلفه الكلاسيكى عن **القانون الهندوسى**[٩] يذهب إلى أن « الجانب الأكبر من القانون الحالى يتألف من الأعراف القديمة التى خضعت للتأثيرات الآرية والبراهمية ، كما يذهب إلى أن المحاكم والتشريع قد تأثرا تأثراً عظيماً بالعرف خلال الحكم البريطانى[١٠] .

هذا ولا يزال العرف يلعب دوراً هاماً فى المجتمعات الصناعية الحديثة لا يمكن تغافله ، فضلا عن أن القواعد الدينية والأخلاقية لم تعد موضع تأمل واحترام ، لأنها أصبحت تؤدى وظيفة محددة أساسها توجيه السلوك . ومن الأمور المألوفة فى المجتمعات الصناعية الحديثة أن العلاقات الجنسية العادية تخضع — إلى حد كبير — للعرف والرأى العام . على أننا يجب أن نكون حذرين عند الحديث عن « العرف » والآراء فى هذه المجتمعات ، ذلك لأنهما يتميزان بالتنوع الشديد الناجم عن وجود جماعات عديدة متنافسة ومتصارعة وعن تغير اجتماعى سريع . وتشكل المجتمعات الشيوعية الحديثة استثناءاً من ذلك ؛ ذلك لأنها تهدف بوسائل عديدة إلى إيجاد وتدعيم نمط سلوكى واحد. ولقد وجد بعض العلماء فى هذه المجتمعات شكلا استثنائيا من أشكال تنظيم الرأى والسلوك يختلف عما هو سائد فى كل المجتمعات الصناعية ، ذلك لأن المجتمعات الشيوعية قد

---

(٩) J. D. Mayne, A. Treatise on Hindu Law and Usage (10th edn. 1938).

(١٠) فلقد قالت اللجنة القضائية لمجلس بريفى فى قضية رامناد Ramnad « فى ضوء القانون الهندوسى يمكن القول أن قوة العرف تجب النص المكتوب فى القانون » . Mayne, op. cit. p. 47.

أخذت بمبدأ تركيز القوة وتبنى الوسائل الفعالة التى تحقق التأثير على الجماهير . لذلك نجد رايت ميلز Mills فى كتابه صفوة القوة* يقول « إن الولايات المتحدة قد قطعت مسافة بعيدة فى طريق الوصول إلى المجتمع الجماهيرى Mass Society ، وأن نهاية هذا الطريق هو نظام تجميع السلطة الذى ساد فى ألمانيا النازية والذى يسود الآن فى روسيا الشيوعية » . ولقد فرق ميلز بين « المجتمع الجماهيرى » و « مجتمع الجماهير» Society of Publics طبقاً لأربعة خصائص هى : (١) ضآلة عدد الذين يعبرون عن الآراء إذا ما قورنوا بالذين يتلقونها (٢) تنظيم أساليب الاتصال بحيث يصعب — أو يستحيل — على الفرد أن يتساءل أو يحتج . (٣) تحكم السلطات فى إدراك الأفراد للآراء . (٤) عدم استقلال الجماهير عن المنظمات الرسمية فى المجتمع واعتبارهم مجرد عملاء أو وكلاء لهذه المنظمات . وفى بريطانيا درس ريتشارد هوجارت Hoggart — مؤخراً — تأثير « الثقافة الجماهيرية » على اتجاهات وآراء الطبقة العاملة ، مؤكداً ميلها نحو « القبول الإيجابى » لكثير من الأمور[١١] .

بيد أن ذلك كله لا يؤثر على الواقع ، وهو أن أغلب المجتمعات الحديثة تشهد تنوعاً واختلافاً شديدين فى الآراء ، وزيادة فى عدد الجماعات الطوعية التى تعمل فى ميدان صياغة الآراء والتأثير عليها . ولقد كان لعلماء النفس الاجتماعيين الفضل الأكبر فى دراسة ظواهر الرأى العام . وقبل أن نتناول أعمالهم يتعين علينا الإشارة إلى بعض الدراسات العامة التى تناولت هذا الموضوع . ومن الأعمال الكلاسيكية ذات الاتجاه التاريخى والسوسيولوجى نجد مؤلف ديسى A.V. Dicey* بعنوان : القانون والرأى العام فى انجلترا خلال القرن التاسع عشر[١٢] الذى درس فيه تأثير الآراء العامة المتضمنة فى المذاهب السياسية والاجتماعية على التشريع . أما باريتو Pareto فقد قدم فى مؤلفه العقل والمجتمع Mind and

---

* The Power Elite.

(١١) R. Hoggart, The Uses of Literacy (1957).

* Law and Opinion in England in the Nineteenth Century. 2nd edn. 1926

(١٢) وهناك مؤلف حديث حرره جينزبيرج Ginsberg بعنوان : القانون والرأى العام فى القرن العشرين Law and Opinion in the Twentieth Century ويحاول هذا المؤلف استكمال دراسة ديسى، عن طريق تتبع التغيرات الحديثة . إلا أن هذا المؤلف يفتقد الوحدة النقدية التى تميز بها مؤلف ديسى ، ذلك لأنه قام — كما أشرنا — على تجميع مقالات كتبها علماء مختلفون .

Society تحليلا مختلفاً عن تحليل ديسى تناول فيه كيفية تشكل الاتجاهات والآراء . ولقد فرق باريتو فى تحليله بين الأفعال المنطقية logical والأفعال اللامنطقية non - logical ، وإن كان قد منح الأخيرة أغلب اهتمامه . ثم قدم وجهة نظر خاصة مؤداها : أن أغلب أنماط السلوك الانسانى « لا منطقية » لأنها نتاج للدوافع والعواطف التى أطلق عليها مصطلح « الرواسب » residues . وتمثل هذه الرواسب القوة الدافعة للفعل الانسانى ، ولكنها غالباً ما تتستر وراء الأنساق المذهبية والنظرية التى أطلق عليها باريتو مصطلح « المشتقات » derivations ، والتى قد يطلق عليها الماركسيون مصطلح « الأيديولوجيات » . وإذن فالآراء التى اعتبرها ديسى وآخرون بناءات رشيدة (تتدرج من التعصب حتى المذاهب السياسية) . هى من وجهة نظر باريتو مجرد تبريرات للرواسب الأساسية ، والواقع أن باريتو لم يقدم لنا — مع ذلك — تحليلا مقنعاً لطبيعة ومصادر الرواسب التى أقام عليها تصوراته[١٣] .

والملاحظ أن الدراسات النفسية الاجتماعية للآراء قد تركزت حول موضوعات بحث محددة[١٤] . ولقد حظى موضوع التعصب — وعلى الأخص التعصب العنصرى — باهتمام كثير من الدراسات . ونستطيع أن نجد عرضاً موجزاً لهذه الدراسات فى مؤلف أرنولد روز Rose بعنوان **جذور التعصب** * ، وتحليلا شاملا لها فى مؤلف ألبورت Allport **طبيعة التعصب** ** . وهناك دراستان هامتان يتعين علينا الإشارة إليهما فى هذا المجال ؛ الأولى قام بها أدورنو T.W. Adorno وآخرون ونشروها فى مؤلف بعنوان

---

(١٣) للتعرف على نقد لنظرية باريتو فى الرواسب والمشتقات انظر :

M. Ginsberg, "The Sociology of Pareto", in Reason and Unreason in Society.

ومع ذلك نجد جينز برج يضمن مؤلفه سيكولوجية المجتمع Psychology of Society أعظم تحليل عام للأدوار التى يلعبها كل من العقل والدافع فى تحديد السلوك الإنسانى .

(١٤) نوقش هذا الموضوع فى معظم المؤلفات الرئيسية فى علم النفس الاجتماعى. فكيمبول Young يخصص نصف مؤلفه الموجز فى علم النفس الاجتماعى Handbook of Social Psychology لمعالجة الرأى العام ووسائل الاتصال الجماهيرى والتعصب (انظر أيضاً قائمة المؤلفات الواردة فى نهاية هذا الباب) . ويمكننا أن نتعرف على التراث الحالى فى هذا الموضوع إذا ما طالعنا مجلة Public Opinion Quarterly

* The Roots of Prejudice (UNESCO 1952).

** The Nature of Prejudice (Cambridge, Mass; 1954).

الشخصية التسلطية * حيث تناولوا فيها السمات السيكولوجية المحددة للتعصب المتطرف وخاصة عندما يتخذ شكل معاداة السامية . والدراسة الثانية لجونار ميردال Myrdal بعنوان **المعضلة الأمريكية** ** . وفى هذه الدراسة نجد ميردال يتناول باستفاضة موقف الزنوج فى الولايات المتحدة . ومن خلال مناقشة التعصب يطفو على السطح الصراع بين الأيديولوجية الرسمية الداعية إلى المساواة والآراء المصاحبة التى تؤكد المكانة الدنيا التى يجب على الزنوج ألا يتخطوها .

وتمثل الآراء السياسية ميداناً هاماً آخر من ميادين البحث . ولقد أشرنا باختصار إلى هذا الميدان فى فصل سابق(١٥) . والشيء الهام الذى نود تأكيده هنا هو أن إسهام علم النفس الاجتماعى قد انحصر أساساً فى الكشف عن توزيع الآراء وتحولاتها دون محاولة تفسير ذلك . ومن الواضح أن الموقف الاجتماعى للأفراد وطبيعة أساليب الاتصال يحتلان أهمية خاصة فى تشكيل الآراء السياسية . ويتعين على علم النفس الاجتماعى بعد ذلك أن يكون قادراً على توضيح بعض العوامل التى تسهم فى ظهور تيارات الرأى الحديثة والحركات الجماهيرية بصفة عامة . والواقع أن اهتمام علم النفس الاجتماعى بهذه الظواهر لا يزال ضئيلا للغاية .

وتفرض علينا هذه الملاحظات جميعها ضرورة دراسة الآراء السياسية من منظور واسع . أن من الضرورى أن ندرس الرأى العام فى المجتمعات الحديثة من جوانب مختلفة وعلى مستويات متباينة . فهناك أولا الحاجة إلى تحديد التوزيع الفعلى للآراء طبقاً لأنماط القضايا المختلفة ثم تتبع التغير الذى يطرأ على التوزيع . ولقد ظهرت فى هذا المجال إسهامات هامة ، اتخذت بعضها شكلا منتظماً ، واتخذ البعض الآخر شكل مسوح للرأى العام . ومن المؤسسات التى تكلفت بذلك معهد جالوب Gallup بالولايات المتحدة الأمريكية ، والمعهد البريطانى للرأى العام ، والمعهد الفرنسى للرأى العام . ويلاحظ أن أغلب المسوح التى قامت بها هذه المؤسسات قد تناولت فقط آراء بسيطة نسبياً حول قضايا محددة تحديداً واضحاً . غير أنها لم تستطع بذلك إلا اكتشاف القليل من الوسائل التى من خلالها تتدعم

---

* Authoritarian Personality (New York 1950).

** An American Dilemma (New York 1944).

(١٥) See above, p. 157.

الآراء أو ترتبط بالآراء والمعتقدات الأخرى ، كما أنها لم تستطع التمييز بين الآراء المماثلة طبقاً لدرجة إيمان الناس العميق بها . وفضلا عن ذلك لم تستطع هذه المسوح تفسير التحول فى الآراء تفسيراً مقنعاً ، بل إنها لم تتمكن من تتبع العلاقة بين الرأى والسلوك بصفة عامة . وحتى نتمكن من معالجة هذه المشكلات علينا بعد ذلك أن ندرس الوسائل الفعلية التى من خلالها يتشكل الرأى العام . وهذا يتطلب – بالطبع – دراسة الوسائل التى تتولى تشكيل الرأى العام والإجراءات التى يخضع لها عند تشكيله . وأهم هذه الوسائل وسائل الاتصال الجماهيرى (السينما ، والراديو ، والتليفزيون ، والصحافة) والهيئات الطوعية الأساسية التى تسعى إلى تدعيم معايير معينة سواء بشكل مباشر عن طريق ضغط الرأى العام ، أو بطريق غير مباشر عن طريق التشريع الذى يفرضه الرأى العام فى بعض الأحيان . وخلال السنوات الأخيرة ظهرت دراسات عديدة تناولت أساليب الاتصال الجماهيرى ، ولكننا لا نستطيع الزعم بأن هذه الدراسات قد استطاعت الكشف عن مدى وطبيعة التأثير الذى أحدثته هذه الأساليب . ومع ذلك فهناك شواهد تشير إلى أن الصحافة والراديو لا يؤثران إلا بقدر محدود على الآراء السياسية المتغيرة ، وإن كان تنوع هذه الآراء يتوقف – بالتأكيد – على طريقة التعبير عنها من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى . ولقد اهتم دارسو الجماعات الضاغطة Pressure groups اهتماماً شديداً بدراسة تأثير الهيئات والمؤسسات المختلفة على تشكيل الآراء وتغيرها[١٦] . ومن الدراسات الكلاسيكية فى هذا المجال دراسة أوديجارد P.H. Odegard بعنوان **السياسة الضاغطة*** . أما موضوع قبول الأفراد أو رفضهم للآراء والمعتقدات فكان من الموضوعات التى اهتمت بها أساليب الدعاية التجارية ، وإن كنا نلحظ الآن اهتماماً ملحوظاً بها من جانب دراسات الاتصال . ولقد أدى اتساع نطاق الدعاية فى المجتمعات الحديثة إلى تشجيع علماء النفس الاجتماعيين على الاهتمام بها ، بحيث أصبحنا نجد الآن كثيراً من علماء النفس يعملون كمستشارين فى فنون الدعاية[١٧] . وفضلا عن ذلك كشفت الدعاية السياسية ذاتها عن التأثير المتزايد الذى أصبح يمارسه كل من خبير الدعاية والعلاقات العامة . فهناك الآن مسافة شاسعة بين

---

(١٦) See above, pp. 154 - 5.

* Pressure Politics : The Story of the Anti - Saloon League (1928).

(١٧) See A.M. and E.B. Lee, The Fine Art of Propaganda New York (1930) and Vance Packard, The Hidden Persuaders.

المنشورات الاشتراكية التى كانت توزع خلال القرن التاسع عشر وبطاقات الانتخاب المصقولة الخاصة بحزب العمال البريطانى فى سنة ١٩٥٠ مثلا .

وعلينا أخيراً أن نهتم بكيفية تأثر محتوى الرأى العام بكل من القيم والمعايير المشتقة من الدين والأخلاق والعرف من ناحية ، وكيفية تأثره بالمصالح الإجتماعية من ناحية أخرى . وإذا كنا نعلم الكثير عن كيفية توجيه الرأى العام لسلوك الفرد ، إلا أننا لا نعلم الكثير عن الطريقة التى من خلالها يتشكل الرأى العام ذاته . ولكى نسد هذه الثغرة علينا أن ندرس الوسائل والأساليب المؤثرة على الرأى العام ، تلك الأساليب التى ناقشناها قبل قليل . ولكن تتبقى بعد ذلك مشكلة التعرف على مصادر القيم التى يستند إليها الرأى العام . ولا شك أن العرف والتقاليد يعدان مصدران هامان فى هذا المجال ، وأن الرأى العام برغم تأثره بالقانون إلا أن القانون يؤثر فيه بدوره . ويمكننا أن نجد أمثلة حية على ذلك من واقع المشكلات الحالية للطائفة فى الهند . فالتصورات المتعلقة « بالتحاشى » و « الطوائف التى تؤدى أعمالا وضيعة » تمثل عناصر أساسية فى المذهب التقليدى الذى يقوم عليه نظام الطائفة . ولقد حاول المصلحون الدينيون والأخلاقيون — الذين تأثروا تأثراً شديداً بالقيم الوافدة إلى الهندوكية — استئصال هذه الأفكار من التعاليم الدينية الهندوكية ومن الفكر الشعبى ، بل أن الدستور الهندى الصادر فى سنة ١٩٥٠ قد ألغى فكرة « التحاشى » . وبرغم هذه الجهود ظل الناس يؤمنون بهذه الفكرة . وفى مثل هذه الحالة نجد سلوك الفرد يخضع للقيم المألوفة والرأى العام السائد أكثر من خضوعه للقانون . ولا شك أن القانون والتعاليم الدينية والأخلاقية والتعليم ستؤثر فى المدى البعيد على هذه الاتجاهات والآراء التقليدية . ويستطيع علم الاجتماع أن يفيد فائدة محققة من دراسة الوسائل التى من خلالها تتأثر آراء الناس فى هذه القضايا بالتغيرات القيمية التى تعبر عنها الأنماط الرسمية للضبط الاجتماعى ، كما يستطيع أن يفيد — من ناحية أخرى — من كيفية مقاومة الجماعات الاجتماعية ذات القيم التقليدية للتغير .

ويمكننا أن نجد مشكلات من هذا النوع فى مجتمعات أخرى . فلما كان الرأى العام متغير متقلب بطبيعته ، فإننا قد نتوقع ظهور أعراف وتقاليد متباعدة إن لم تكن متعارضة ، مما يتيح الفرصة لظهور جماعات مصالح مختلفة ومتصارعة تسعى إلى نشر أيديولوجياتها . ومن الصعب أن نكتشف طبيعة وقوة الضغوط المختلفة على الفرد ما لم نجر

بحوثاً حقلية مركزة من النوع الذى يقوم به علماء الأنثربولوجيا الاجتماعية ، ذلك لأن مسوح الرأى العام لا تستطيع أن تقدم لنا إطاراً عاماً للبحث يمكن الإفادة منه . ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسة الأنساق الرمزية الرسمية مثل القانون والدين والمعرفة العلمية ، كما تبدو الحاجة إلى دراسة دقيقة مستمرة متعمقة للسلوك والآراء التى تكشف عن نفسها فى حياة الجماعات الاجتماعية التى يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة . وبالاضافة إلى ذلك يمكننا أن نفيد من دراسات الجيرة ، والمشروعات الاقتصادية ، والجماعات المهنية المحلية خاصة إذا كانت هذه الدراسات مهتمة بالفعل بهذه الموضوعات .

والواقع أن دراسات الضبط الاجتماعى تقودنا — تلقائياً — إلى قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع وإلى مشكلتى الحرية والقهر . ولقد احتلت هذه القضية مكانة هامة فى أعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيين وعلى الأخص أعمال دوركايم[١٨] ، وكتابات كارل مانهايم Mannheim بعد ذلك[١٩] . وسوف نعود إلى هذه القضية فى الفصل الذى سنخصصه لعلم الاجتماع والسياسة الاجتماعية بعد مناقشتنا للأشكال الأساسية الأخرى للضبط الاجتماعى .

---

(١٨) انظر على وجه الخصوص المجلد المنشور حديثاً بعنوان :

Professional Ethics and Givie Morals (English trans. (1957).

(١٩) Man and Society in an Age of Reconstruction (1940) Part V, and Freedom, Power and Democratic Planning (1952).

الفصل الثالث عشر

الدين والأخلاق

تميزت الدراسات السوسيولوجية المبكرة فى ميدان الدين بثلاث نزعات منهجية متميزة هى : التطورية والوضعية والسيكولوجية . وتبدو هذه النزعات أوضح ما تكون فى أعمال كل من كونت وتايلور وسبنسر . ولقد كان أحد التصورات الأساسية التى أقام عليها كونت مهمة علم الاجتماع ما أطلق عليه « قانون المراحل الثلاثة » . وطبقاً لهذا القانون يمكن القول أن الفكر الإنسانى قد تطور — تاريخياً وبالضرورة — من المرحلة الثيولوجية (المجتمعات البدائية والقديمة) إلى المرحلة الميتافيزيقية (مجتمعات العصور الوسطى) حتى وصل إلى المرحلة الوضعية (المجتمعات الحديثة التى بدأت منذ القرن التاسع عشر) . والملاحظ أن كونت قد نظر إلى التفكير الثيولوجى بوصفه خطأً عقلياً مالبث أن تبدد وتلاشى بظهور العلم الحديث، ثم تتبع — داخل المرحلة الثيولوجية — تحول التفكير من الأنيميزم حتى الوحدانية مفسراً المعتقدات الدينية تفسيراً سيكولوجيا فى ضوء العمليات الإدراكية التى كانت لدى الإنسان القديم . وعلى الرغم من أن كونت قد أظهر فى فترة لاحقة إيمانه بوجود « دين للإنسانية » مؤكداً بذلك الحاجة العامة للدين ، إلا أنه لم ينجح فى وضع هذه الأفكار اللاحقة فى سياق تصوراته الأساسية .

أما أعمال تايلور وسبنسر فكانت أكثر دقة وحبكة من أعمال كونت ، لأنها عبرت بوضوح أكبر عن النزعات المنهجية التى أشرنا إليها قبل قليل (١) . ولقد اهتم العالمان اهتماماً أساسياً بتفسير نشأة الدين، فهما يعتقدان أن فكرة الروح كانت السمة الأساسية فى المعتقدات الدينية ، ثم أوضحا بعد ذلك — وبطريقة عقلية — كيف أن هذه الفكرة قد نشأت فى عقل الانسان البدائى . واستناداً إلى ذلك يمكن القول أن الناس قد توصلوا إلى فكرتهم عن الروح من خلال سوء تفسير كل من الأحلام والموت . فسبنسر يعتبر أن

(١) E.B. Tylor, Primitive Culture (London 1871; 3rd revised edn. 1891); H. Spencer, Principles of Sociology, Vol. III (London 1896).

« النظرية الأصلية للأشياء – أى النظرية النابعة عن الواقع المفترض للأحلام – قد أدت إلى ظهور الواقع المزعوم للأشباح ، ذلك الواقع الذى كان سبباً فى تطور كل أنواع الكائنات المفترضة فوق العضوية »[٢] .

ولقد شهد القرن التاسع عشر علماء اجتماعيين درسوا الدين بنفس طريقة كل من كونت وتايلور وسبنسر . فلقد ذهب ماركس إلى أن الدين قد نشأ فى المجتمع نتيجة للخوف والقلق اللذان أثارتهما الظواهر الطبيعية ، وأن الدين لا يعدو أن يكون وهماً مصيره الحتمى هو الاختفاء . بيد أن ماركس لم يغفل دور المذاهب الدينية بوصفها أيديولوجيات تحكم أنماط مختلفة من المجتمعات ؛ أى أنه لم يغفل الدور الذى يلعبه الدين فى عملية الضبط الاجتماعى . كذلك نجد فريزر Frazer يدرس هذه المشكلة متأثراً بكل من النظرية التطورية والفلسفة الوضعية . فلقد أقام تفرقة واضحة بين السحر والدين . فالسحر يؤكد سيطرة الإنسان على العمليات الطبيعية (أى أنه قانون طبيعى وهمى وموجه زائف للسلوك) ، أما الدين فيؤكد « الإيمان بقوى أعلى من الإنسان ومحاولة التقرب منها وإرضائها »[٣] . ويذهب فريزر إلى أن التقدم الفكرى للجنس البشرى قد تحقق بفضل الإنتقال من عصر السحر إلى عصر الدين ثم إلى عصر العلم فى نهاية الأمر . على أن ذلك لم يمنع فريزر من توضيح نقطة هامة هى أن السحر والدين غالباً ما يتداخلان حتى فى المجتمعات المتحضرة ، وأن المجتمعات الحديثة لا تزال تعرف بعض المعتقدات السحرية .

أما دوركايم فقد تبنى اتجاهاً آخر فى دراسة الدين عرضه بوضوح فى مؤلفه **الصور الألية للحياة الدينية**[٤] ، على الرغم من أن فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges (الذى كان مدرساً لدوركايم فى وقت من الأوقات) قد عرضه قبل ذلك عرضاً أولياً[٥] . ولقد ذهب دوركايم إلى أن كل المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء « المقدسة »

---

(٢) Spencer, op. cit.

(٣) Sir J. G. Frazer, The Golden Bough (abridged edn. London 1945).

(٤) E. Durkheim, The Elementary Forms of Religious Life (English trans. 1947).

(٥) Fustel de Coulanges, The Ancient City وفى هذا الكتاب نجده يوضح الدور الذى يلعبه الدين فى تشكيل وتدعيم التجمعات الاجتماعية الكبيرة . ويمكننا أن نجد هذا الاتجاه واضحاً فى أعمال روبرتسون سميث Smith وخاصة فى مؤلفه :

Lectures on the Religion of the Semites (London 1894).

والأشياء « الدنسة » . فالدين « نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة ؛ أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها . ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها » . ومن هنا يتضح أن دوركايم قد أكد في نظريته الجوانب الجمعية للدين تأكيداً واضحاً . فوظيفة الطقوس الدينية هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع . « فإله العشيرة ليس شيئاً في ذاته ، بل المهم هو العشيرة ذاتها » . ولقد شن دوركايم — في الجزء الأول من كتابه — هجوماً عنيفاً على أعمال علماء الأنثربولوجيا والاجتماع الأوائل ، ذاهباً إلى أن التفسيرات التي قدموها للدين كانت تفسيرات سيكولوجية (أي مستندة إلى عواطف الأفراد) ، وأنها لم تكن تفسيرات سوسيولوجية على الإطلاق ، وأنهم قد وصفوا الدين بأنه وهم ، مع أن هذا الوهم لا يمكن أن يكون خاصاً بأمر عام وهام في مجتمع إنساني . ومع ذلك نجد دوركايم — خلال عرضه لنظريته — يعالج الدين كما لو أنه وهم ، وهذا هو ما جعل لوى Lowie يتساءل : بأي معنى يمكن القول بأن الظواهر الطبيعية أقل واقعية من المجتمع (٦) .

وإذا ما فصلنا تفسير دوركايم الفلسفي لنشأة الدين ، ثم فصلنا رفضه لدور علم النفس في فهم الظواهر الدينية ، فإننا سنجد دوركايم قد قدم تحليلا وظيفياً للدين ينطوي على فائدة محددة ، وإن كانت محدودة . ولقد أوضح الأنثربولوجيون اللاحقون أمثال مالينوفسكي وراد كليف براون في دراساتهم الحقلية كيف أن الدين يمارس وظيفة هامة في المجتمعات البدائية هي تدعيم التماسك الإجتماعي وضبط سلوك الأفراد (٧) . والواقع أن تفرقة دوركايم بين الطقس والمعتقد قد انطوت على فوائد عظيمة ، لأنها حولت اهتمام الانثربولوجيين من مجرد شرح الأفكار الدينية وتحليلها إلى محاولة ملاحظة السلوك الديني ووصفه (٨) .

---

(٦) R.H. Lowie, Primitive Religion (1924).

(٧) A.R. Radcliffe - Brown, The Andaman Islanders (1922); B. Malinowski, Magic, Science and Religion and Other Essays (1948).

(٨) للحصول على مناقشة مستفيضة لهذه النقطة انظر :

A.R. Radcliffe — Brown, "Religion and Society", in Structure and Function in Primitive Society.

والواقع أن نظرية دوركايم لا تستطيع أن تعيننا كثيراً على فهم الدين فى المجتمعات المتحضرة ، ذلك لأن الدين فى هذه المجتمعات ليس فقط قوة موحدة ، ولكنه أيضاً قوة مفرقة . بعبارة أخرى ، إذا كان الدين يوحد بين جماعات معينة ، إلا أنه مثير للصراع بين هذه الجماعات داخل المجتمع الأكبر . ومع ذلك نجد الدين قد لعب دوراً واضحاً فى اتحاد مجتمعات كبيرة كما هو الحال فى المجتمعات الأوربية خلال العصور الوسطى ، وبعض الدول الإسلامية ، والهند الهندوسية (التى سندرسها بشىء من التفصيل بعد قليل) . أما المجتمعات الصناعية الحديثة — بصفة خاصة — فتشهد تنوعاً دينياً ملحوظاً ، وصراعاً دينياً لا يمكن تجاهله . وفضلا عن ذلك أصبحت المعتقدات والمذاهب الدينية أكثر أهمية من الطقوس فى المجتمعات المتحضرة بعامة والمجتمعات الحديثة بخاصة ، ذلك لأن اتحاد الناس أو انقسامهم لم يعد يقوم على العواطف بقدر ما يقوم على القضايا .

ولعل أهم ما تشير إليه هذه الملامح أن الدراسة السوسيولوجية للدين قد ابتعدت عن دراسة الأنثربولوجيا الاجتماعية له . فالأولى أصبحت تهتم — بصفة خاصة — بالمذاهب الأخلاقية التى تنطوى عليها الأديان العالمية . ولقد ظهر هذا الاتجاه — بطرق مختلفة — فى أعمال هوبهوس وماكس فيبر . فعلم الاجتماع عند هوبهوس يهتم بدراسة تأثير التطور الفكرى على النظم الاجتماعية . وفى إطار هذا التطور العام يولى هوبهوس أهمية خاصة لتطور الأفكار الأخلاقية . لذلك نجده خلال مناقشته للدين فى مؤلفه الأساسى **الأخلاق فى تطور** * يهتم اهتماماً شديداً بالقواعد الأخلاقية للديانات الأساسية وعلى الأخص المسيحية . ولقد درس هذه القواعد الأخلاقية بوصفها مذاهب ، ثم حللها تحليلا فلسفياً عاماً ، أى أنه فسر علاقتها بالسلوك الاجتماعى تفسيراً واسعاً إلى أبعد حد . أما معالجة ماكس فيبر للمعتقدات الدينية فتختلف عن معالجة هوبهوس فى كثير من الوجوه الهامة [٩] . فهى أولا لم تستند إلى النزعة التطورية . وهى ثانياً تهتم اهتماماً أساسياً بجانب أساسى واحد من جوانب الأخلاق الدينية هو علاقتها بالنظام الاقتصادى . ولقد درس فيبر هذه العلاقة من وجهتى نظر أساسيتين : الأولى هى تأثير مذاهب دينية معينة على

---

* Morals in Evolution.

(٩) Max Weber, Gsammelte aufsaetze zur Religionssoziologie (3 Vols, 1922 - 3).

ولقد ترجمت كثير من هذه المقالات إلى الإنجليزية (انظر قائمة المراجع الواردة فى نهاية هذا الباب) .

السلوك الاقتصادى ، والثانية العلاقة بين وضع الجماعات فى النسق الاقتصادى وأنماط معتقداتها الدينية . وهى ثالثاً تهتم بالمذاهب كما يفسرها رجال الدين أكثر من اهتمامها بالشكل الشائع الذى تتخذه هذه المذاهب والذى يوجه السلوك اليومى . ويعد مؤلف فيبر الشهير الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية * بداية حقيقية لدراساته فى الدين . ولقد قصد بهذا المؤلف توضيح الدور الذى لعبته الأخلاق الكالفنيه فى نشأة الرأسمالية الحديثة وتطورها . ونستطيع أن نقتبس هنا تلخيص ريمون آرون Aron[١٠] للقضية التى حاول فيبر دراستها . يقول آرون : « إن الكالفنى ليس متأكداً من أنه واحد من المختارين؛ لذلك فهو يبحث فى طفولته الأولى عن العلامات التى تشير إلى اختياره ، ولكنه ما يلبث أن يجده فى النجاح الذى حققه مشروعه الاقتصادى . بيد أنه لايسمح لنفسه بالاستمتاع الذى يجب أن يحصل عليه بعد نجاحه ، ولا يسمح لنفسه أيضاً باستخدام ماله للحصول على الترف والسعادة . لذلك يجد نفسه مضطرا إلى استثمار ماله مرة أخرى فى مشروع ، وبذلك يستطيع تكوين رأس مال ضخم بفضل تقشفه والتزامه بالتوفير . والواقع أن هذه الأخلاق تتسق تماماً مع العمل المنظم الرشيد والحسابات الدقيقة التى تجعل من اليسير الحصول على أية معلومات خاصة بالمشروع فى أية لحظة ، كما تتسق مع التجارة الهادئة المسالمة . واذن فالكالفنى سيد نفسه ، ينفر من الغريزة ، ويقاوم العواطف ، مستقل بذاته ، واثق من نفسه ، يدرس المسائل ثم يطبقها على نفسه تماماً كما يفعل الرأسمالى . . . (إلا أن) فيبر لم يكن يعتقد بأن « الأفكار تحكم العالم » ؛ فلقد قدم حالة البروتستانتية بوصفها مثالا حيًّا ملائماً يمكنه من فهم الطريقة أو الوسيلة التى من خلالها تؤثر الأفكار على التاريخ . والواقع أن التصورات الدينية والأخلاقية البروتستانتية قد تأثرت — خلال نشأتها — بظروف وملابسات اجتماعية وسياسية ، وأنها — بذاتها — لم تمارس تأثيراً مباشراً على الشئون الاقتصادية: بيد أن للأفكار منطقها الخاص ، كما أنها قد تؤدى إلى نتائج ذات تأثير عملى . ومن ثم يمكن القول إن الأفكار الكالفنية — التى رسخت فى نفوس الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات معينة — قد أدت إلى ظهور اتجاه معين نحو الحياة ونمط معين من السلوك » .

وفى دراسات فيبر اللاحقة عن الدين (اليهودية والصين والهند) ، نجده يواصل النهج الذى بدأ به دراساته المبكرة ، محاولا دراسة المذاهب الدينية لجماعات اجتماعية معينة ،

* The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism

(١٠) Raymond Aron, German Socilogy, PP. 94 5.

وتحليل النتائج الاجتماعية (وعلى الأخص الاقتصادية) التى أحدثتها اتجاهات معينة على الحياة المشتقة من النظم الدينية. وأكثر ما يعنينا هنا من تحليلاته ملاحظاته عن الدين فى الهند[11] . فلقد بدأ فيبر دراسته بتحليل العلاقة بين النشاط المهنى الحديث الرشيد الذى حثت عليه بعض الطوائف الدينية كالجانتسية والفارسية والفالاباشارية ؛ ثم درس بعد ذلك الهندوكية المترمتة التى جعلت من التأمل قيمة دينية سامية على الإنسان أن يحصل عليها ، تلك القيمة التى تحد من النشاط المهنى أكثر مما تثيره وتشجعه . وعندما أتم فيبر دراسته هذه توصل إلى الدور الهام الذى تلعبه الطائفة بوصفها إطاراً نظامياً للهندوكية. « فالطائفة — التى تمثل الحقوق والواجبات الطقوسية والتى تحدد وضع البراهما — هى النظام الأساسى للهندوكية » . وهناك الآن شبه اتفاق بين العلماء حول العلاقة بين الطائفة والهندوكية . فشرنفاس M. N. Srinivas فى مؤلفه الذى درس فيه قبائل الكورجس Coorgs يقول : « يمثل نظام الطائفة الأساسى البنائى للهندوكية الذى ظل قائماً برغم تحول كثير من الناس إلى المسيحية أو الإسلام»[12] . كذلك لاحظ شرنفاس أن انتشار الهندوكية فى الهند قد سبقها عملية امتصاص كامل لطقوس القبائل ومعتقداتها وتحويل الجماعات غير الهندوكية إلى طوائف تشبه الطوائف التى نظمتها الهندوكية من قبل . « وإذن فتحول أية جماعة من الأفراد إلى التيار الهندوكى يعد بمثابة تحول إلى نظام الطائفة » .

وإذن فالطائفة أشبه ما تكون بتنظيم كنسى للهندوكية ، بدونه لا تستطيع الهندوكية أن تدعم نفسها وتضمن الانتشار[13] . غير أن هذه السمة تستطيع أن تفسر لنا أيضاً عجز الهندوكية عن الانتشار خارج حدود الهند . ولقد قال سير تشارلز اليوت Eleiot « . . . من الممكن تفسير عجز الهندوكية عن الانتشار عبر البحار . إذا ما علمنا أنها (أى الهندوكية) تمثل أسلوبا فى الحياة وإيماناً محدداً . . . فالشخص العادى لا يستطيع التحول إليها أو الإيمان بها لمجرد أدائه لأحد المراسيم البسيطة كالتعميد . أن إيمان الفرد بالهندوكية يتطلب — بادئ ذى بدء — أن يكون مجتمعه قد تبنى الممارسات الهندوكية ،

---

(١١) Max Weber, The Religion of India.

(١٢) Op. cit. p. 212.

(١٣) Cf. Srinivas, op. cit., P. 31. « فالطائفة مكنت الهندوكية من الدعوة إلى الهداية دون وجود كنيسة » .

وأن يكون قد تحول بالفعل إلى طائفة . . . إن الروابط التى تربط الهندوكى بدينه هى نفسها التى تربطه بأسرته ، وهذا هو سر قوة الهندوكية فى الهند . وعلى ذلك فإن هذه الروابط لا تؤدى وظيفتها الحقيقية إلا إذا استطاعت الهندوكية أن تنتشر خارج الهند بحيث تؤلف مستعمرة هندوكية(١٤) . ويبدو أن قدرة الهندوكية على الانتشار خارج الهند قد ازدادت نتيجة لتسامحها فى مسألة الإيمان الدينى . ولقد كتب راداكريشنان S. Radhakrishnan فى ذلك يقول : « . . . تمكنت الهندوكية من تطوير اتجاه يقوم على المحبة الشاملة بدلا من الإيمان المتعصب بعقيدة جامدة . فلقد تقبلت تعدد آلهة السكان الأصليين التى ظهرت أغلبها خارج حدود التقاليد الآرية ، ثم بررت هذا التعدد بما يتفق مع مبادئها . . . . وفضلا عن ذلك فالهندوكية متحررة تماماً من عقدة المعتقدات السامية ، أى أنها متحررة من مسألة قبول ميتافيزيقيا دينية معينة كشرط ضرورى للخلاص . . . »(١٥). ولم تستطع الهندوكية تحقيق انتشارها إلا بفضل امتصاصها التدريجى للمعتقدات والطقوس القبلية ، واستعدادها لترك كثير من المعتقدات والطقوس الأصلية دون مساس . ولقد استندت الهندوكية فى ذلك إلى نقطة هامة هى أن هذه المعتقدات والطقوس ستختفى حتما بمجرد أن تسعى الجماعات التى تتبناها إلى تحسين أوضاعها فى التسلسل الطائفى عن طريق تطهير أعرافها وأفكارها . ويبدو أن هذا التسامح كان سبباً آخر من أسباب فشل الهندوكية فى الانتشار خارج حدود الهند . فالهندوكية بوصفها أسلوباً فى الحياة تحتاج إلى حماس تبشيرى يروج لها بوصفها نسقاً من المعتقدات ؛ لذلك لا نتوقع أن تؤدى الهندوكية إلى ظهور مذهب متشدد كمذهب المتزمتين فى غرب أوربا ، بل على العكس من ذلك . فإذا ما استثنينا البوذية التى انتشرت خارج حدود الهند ، فإننا سنجد أن كل المذاهب والحركات الاصلاحية التى طرأت على البوذية ما لبثت أن اتخذت حركة نكوصية تراجعية بمجرد تشكل جماعات الطوائف الجديدة .

ومنذ أن نشرت أعمال دوركايم وماكس فيبر ، قل الاهتمام النظرى بدراسة الدين دراسة سوسيولوجية . فعلماء الأنثربولوجيا الاجتماعية — كما أشرنا من قبل — استندوا فى دراساتهم استناداً أساسياً إلى نظرية دوركايم . أما فى علم الاجتماع فقد أحدثت دراسات فيبر تأثيراً عظيماً

(١٤) Sir Charles Eliot, Hinduism and Buddhism (London 1921), Vol, 1, Introduction, pp. xxxvii.

(١٥) The Hindu View of Life.

ووجهت الدراسات إلى اتجاهين أساسيين: يهتم الأول منهما بدراسة خصائص المذاهب الدينية وعناصرها وأهميتها الاجتماعية ، ويهتم الثانى بدراسة العلاقة بين المذاهب الدينية والطبقات الاجتماعية . ويعد مؤلف ايرنسيت ترولتش Troeltsch **التعاليم الاجتماعية للكنائس المسيحية**(١٦) مكملا لكتابات فيبر لأنه اهتم — أساساً — بتحليل الأخلاق الاجتماعية للكنائس والمذاهب المسيحية المختلفة . وفى هذا الميدان ظهر أيضاً مؤلف لنيبور R. Niebuhr بعنوان **المصادر الاجتماعية للنزعة الطائفية** * . وفضلاً عن ذلك ظهرت دراسات امبيريقية حديثة تناولت مذاهب دينية معينة بالذات فى ضوء علاقاتها المتبادلة واستجاباتها للوسط الاجتماعى(١٧) الذى توجد فيه . ومن الأمثلة الحية على هذه الدراسات دراسة ديزروش Desroche فى فرنسا التى تناول فيها المذاهب الدينية التى كانت بمثابة تمهيد للجماعات السياسية الاشتراكية(١٨) .

أما الاتجاه الثانى فقد اهتم بدراسة القضايا التى صاغها فيبر نفسه . فلقد دار حوار طويل حول الدور الذى لعبته الأخلاق البروتستانتية فى نشأة الرأسمالية الحديثة ونموها(١٩) ، كما أجريت بعد ذلك دراسات دقيقة ومتعمقة للفروق بين الطبقات المختلفة فيما يتعلق بمعتقداتها وممارساتها الدينية . وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت فى فرنسا سوسيوجرافيا دينية ، مالبثت أن تطورت تطوراً سريعاً بفضل الدراسات الوصفية والكمية العديدة التى أجراها لبرا(٢٠) G. le Bras . ولقد نشأ اهتمام بهذا النوع من الدراسة بعد

---

(١٦) The Social Teachings of the Christian Churches, in German 1912; English trans. 1931.

* The Social Sources of Denominationalism.

(١٧) See, for example, B.R. Wilson, Sects and Society (London 1961).

(١٨) See especially, H. Desroche, Les Shakers américains (1955).

(١٩) من الأعمال التى أسهمت فى هذا الحوار :

R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism (London 1926); A. Fanfani, Catholicism, Protestantism, Capitalism (English trans. London 1935), H.M. Robertson, Aspects of the Rise of Economic Individualism (London 1933).

(٢٠) انظر : F. Boulard, Premiers itinéraires en sociologie religieuse (Paris 1954).

أما العمل الذى قدمه الأستاذ لبرا فيعد عملا ضخماً ، إذ يحتوى على دراسات تاريخية عن المذهب الكاثوليكى فى فرنسا ودراسات عن المعتقدات والممارسات الدينية فى فرنسا المعاصرة ، فضلا عن دراسات أخرى عن الأديان العالمية. أما كتاباته الأساسية فقد جمعت فى مؤلف بعنوان دراسات فى علم الاجتماع الدينى : =

توسيع نطاقه ، بحيث أصبح يشمل عملية العلمانية التى انتشرت انتشاراً واسعاً فى المجتمعات الأوربية خلال القرن الماضى . والملاحظ أن الطبقة العاملة كانت أكثر الطبقات تأثراً بعملية العلمانية . ففى بريطانيا كشف تعداد سنة ١٩٥١ (وهو التعداد الوحيد الذى تضمن سؤالا عن الانتماء الدينى) عن أن الكنيسة الرسمية (أى كنيسة إنجلترا) قد فقدت كثيراً من أتباعها نتيجة لتحولهم إلى الكنائس والطوائف الدينية غير الملتزمة ، وأن كثيراً من الذين تحولوا عن الكنيسة الرسمية كانوا من أفراد الطبقة العاملة أو الطبقة الدنيا الوسطى .

ويمكن القول بصفة عامة إن الاختلاف إلى الكنائس — وإلى حد ما الإيمان الدينى — قد قل بشكل واضح ابتداء من النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص بين أفراد الطبقة العاملة . ولقد أوضح مسح حديث أن $\frac{1}{5}$ أفراد الطبقة الوسطى قد ذكروا أنهم لم يختلفوا إلى الكنيسة مطلقاً ، بينما ذكر $\frac{1}{3}$ أفراد الطبقة العاملة ذلك أيضاً . وعلى الطرف الثانى من المقياس كانت نسبة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى والذين ذكروا أنهم يختلفون دائماً إلى الكنيسة تعادل أكثر من ضعفى الذين ذكروا ذلك من أفراد الطبقة العاملة[٢١] . ويمكننا أن نجد هذه الظاهرة بشكل أكثر تطرفاً فى فرنسا حيث يتعارض الاتجاه المحافظ الذى تتبناه الطبقتان العليا والوسطى مع الماركسية بوصفها عقيدة سائدة بين أفراد الطبقة العاملة . ومع ذلك فيبدو أن الاعتراف بضعف تأثير الدين فى كل من بريطانيا وفرنسا قد أدى بالعمال البريطانيين إلى تشكيل بعثات تبشيرية فى نهاية القرن التاسع عشر (مثال ذلك جيش الخلاص) ، ثم أدى بعد ذلك إلى ظهور بعثات مماثلة فى فرنسا فى فترات مختلفة . وعلى الرغم من إقرار السمات الأساسية لعملية العلمانية هذه ، إلا أنها لم تحظ بعد بدراسة منظمة ، بحيث لا نجد أمامنا ما يكفى لصوغ أى تفسير سوسيولوجى لهذه الظاهرة :

ومن الطريف أن نشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل استثناء لا يدخل فى نطاق معالجتنا لعملية العلمانية . فقد لوحظ أن الإيمان الدينى والممارسات

= Etudes de sociologie religieuse (2 Vols; Paris, 1955).

والواقع أننا لا نستطيع أن نحصل على وصف أو قياس دقيق للممارسات الدينية فى أقطار أخرى . ففى بريطانيا — مثلا — لا نجد إلا مصادر قليلة جداً يمكن الاعتماد عليها فى تحديد أو تقدير درجة الاهتمام بأمور الدين . وما ينطبق على بريطانيا ينطبق أيضاً على الأقطار الأوربية الأخرى.

(٢١) T. Cauter and J. S. Downham, The Communication of Ideas (London 1954).

الدينية قد مالا إلى القوة والزيادة أكثر من ميلهما إلى الضعف والتلاشى ، وأن معدل الاختلاف إلى الكنائس قد ارتفع ، فى الوقت الذى انخفضت فيه الفروق بين الطبقات فيما يتعلق بالممارسات الدينية . وهنا لا نجد أيضاً تفسيراً سوسيولوجيا لهذه الظاهرة ، وإن كانت هناك دراسة هامة لهيربيرج W. Herberg بعنوان : **الكاثوليك والبروتستانت واليهود** * تضمنت تفسيراً لها فى ضوء نظرية دوركايم ، حيث أشارت إلى حاجة المهاجرين إلى مجتمع يستطيعون الرجوع إليه للاهتداء بقواعده الأخلاقية .

ولقد احتلت قضية الأهمية الاجتماعية للطوائف الدينية مكانة هامة فى الدراسات السوسيولوجية التى أجريت فى ميدان الدين وفى دراسة ترولتش التى أشرنا إليها . وعلى الرغم من وجود دراسات حديثة عن طوائف معينة على نحو ما أشرنا ، إلا أن هناك سمة عامة أخرى تستحق الذكر هنا هى تغلغل الطوائف الدينية فى بعض المجتمعات الحديثة : فخلال القرن الماضى تشكلت فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة طوائف جديدة لا تكاد تقع تحت حصر ، كما تمكن عدد كبير منها من النمو والازدهار . ومن الطبيعى أن تعكس هذه الظاهرة قدراً كبيراً من « التفرد » فى المعتقدات الدينية ، التى يتسق إلى حد كبير مع عملية العلمانية بوصفها سمة بارزة من سمات الموقف الدينى فى المجتمعات الصناعية .

ولا نجد إلا القليل من البيانات الدقيقة حول الإيمان الدينى والممارسات الدينية فى الهند المعاصرة . ويقدم لنا تعداد سنة ١٩٥١ بياناً عاماً عن التكوين الدينى للسكان على النحو التالى :

---

* Catholic, Protestant, New York 1955).

(٢٢) فى بريطانيا ويلز — مثلا — لوحظ أن عدد أماكن العبادة الخاصة « بالطوائف الأخرى» (أى الطوائف التى عدها الإحصاء صغيرة العدد جداً بحيث لا يمكن حصرها حصراً منفرداً) قد تضاعفت تسع مرات ، وهى نسبة أعلى من النسبة التى طرأت على أماكن العبادة الخاصة بالطوائف الأكبر حجماً .

والتدرج الاجتماعى . كذلك تعتبر التربية نمطاً رئيسيًّا من أنماط الضبط الاجتماعى فى المجتمعات الحديثة ، حيث أصبح التعليم الرسمى فى وضع مسيطر ، وحيث ظهرت فئة مهنية هامة هى المدرسون . فالتربية هنا نمط رئيسى للضبط الاجتماعى (كمصدر للمعرفة العلمية) قد يدخل فى تنافس — وأحيانا فى صراع — مع أنماط الضبط الأخرى .

قراءات مقترحة

الضبط الاجتماعى :

تعد دراسة إدوارد روس Ross من الدراسات الرائدة فى هذا الميدان ؛ ففيها يضع الخطوط العامة لهذا المفهوم انظر : E.A. Ross, Social Control (New York, 1901).

ومن المؤلفات المبكرة الهامة نجد :

W.G. Sumner, Folkways : A Study of the Sociological Importance of Usage, Manners, Customs and Morals (Boston, 1906) and C.H. Cooley's discussion in parts of Social Organisation (1909) and Social Process (1918).

G. Gurviteh "Social Control'' in G. Gurvitch and W. E. Moore (eds), Twentieth Century Sociology.

وفى هذا المقال نجد عرضًا وجيزاً للدراسات التى تناولت الضبط الاجتماعى ، كما نجد تحليلا للمشكلات الأساسية . وهناك أيضًا مناقشة حديثة قيمة لهذا الموضوع فى مؤلف روسكو باوند . انظر : Roscoe Pound, Social Control through law, (1942).

ويمكننا أن نجد أيضًا مقدمة جيدة لموضوع الضبط الاجتماعى مع إشارة خاصة للمجتمعات البدائية فى :

R. Firth, Human Types, Ch. V. "The regulation of conduct''.

يمكننا أن نجد بعض الإسهامات الهامة فى دراسة الضبط الاجتماعى فى كتابات مالينوفسكى . انظر على وجه الخصوص مؤلفه :

Crime and Custom in Savage Society (London, 1926).

وكذلك مقدمته لكتاب هوجبن Hogbin بعنوان :

Law and Order in Polynesia (Lonon, 1934).

العرف والرأى العام :

حول العرف انظر أعمال مالينوفسكى وسمنر المشار إليها قبل قليل .

أما الرأى العام فهو من الموضوعات التى تناقش عادة فى مؤلفات علم النفس الاجتماعى . انظر على سبيل المثال :

Kimball Young, Handbook of Social Psychology (revised edn. London, 1951) Ch. 14.

كذلك نستطيع أن نجد مقدمة موجزة لموضوع الرأى العام فى :

A. Sauvy, L'opinion publique (Paris, 1956).

وهناك معالجة أكثر وضوحاً وتحديداً لهذا الموضوع نستطيع أن نجدها فى المؤلفات التالية :

D. Katz, Public Opinion and Propaganda (1954) and W. Albig. Modern Public Opinion (1956). W. Lippmann, Public Opinion (New York, 1922) and M. Ginsberg, Psychology of Society (London, 1921).

وعلى القارئ — بالإضافة إلى هذه المؤلفات — أن يعود إلى الدراسات المتخصصة التى أشرنا إليها فى متن الكتاب .

الدين :

Joachim Wach, Sociology of Religion (Chicago, 1944).

وهو يمثل مسحاً عاماً .

J.M. Yinger, Religion, Society and the Individual (New York, 1957).

حيث يتضمن عدداً من المقالات مزودة بتعليقات عديدة .

A.R. Radcliffe-Brown "Religion and Society" in Structure and Function in Primitive Society.

وفيه نجد عرضاً موجزاً رائعاً لوجهة نظر وظيفية معدلة .

من الدراسات الكلاسيكية عن الدين .

Sir J.G. Frazer, The Golden Bough (London, (1890), especially Chapters I — V.

ولقد نشر ملخصاً لهذه الفصول تحت عنوان :

Magic and Religion (London, 1945).

ويمثل هذا الملخص عرضاً وجيزاً لوجهات نظر فريزر .

E. B. Tylor, Primitive Culture (London, 1871).

أما وجهة نظر تايلور التطورية عن الدين فقد خضعت لنقد من جانب لانج انظر مؤلفيه :

Andrew lang, Magic and Religion (London, 1901), and The Making of Religion (3rd edition, 1909).

H. Spencer, Principles of Sociology, Vol. III (London, 1896) Ch. I — XVI.

Max Weber, Gesammetle Aufsatze zur Religionssoziologie (3 Vols. Tübingen, 1923).

ولقد نقلت معظم أجزاء هذا المؤلف إلى الإنجليزية على النحو التالى :

The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (London, Allen & Unwin, 1930).

The, Religion of China : Confucianism and Taoism (London, Allen & Unwin 1952).

Ancient Judaism (London, Allen & Unwin, 1953).

The Religion of India : The Sociology of Hinduism and Buddhism (London, Allen & Unwin, 1958).

E. Troeltsch, The Social Teaching of the Christian Churches (English trans. London, Allen & Unwin, 1931).

R. H. Tawney Religion and the Rise of Capitalsim (2nd ed. London, 1937).

ويعد هذا المؤلف تكملة — ونقداً فى الوقت عينه — لدراسة فيبر عن العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية .

E. Durkheim, Elementary Forms of the Religious Life (English trans. 4th impression, London, Allen & Unwin, 1960).

وهناك عدد من الدراسات النقدية الهامة التى تناولت نظرية دوركايم . انظر على وجه الخصوص :

M. Ginsberg, "Durkheim's Theory of Religion" in Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol. I.

A. R. Radcliffe — Brown, The Andaman Islanders (Cambridge, 1922).

وهى دراسة وظيفية شهيرة للدين البدائى .

B. Malinowski, Science, Magic and Religion and Other Essays (Selected and with an introduction by R. Redfield, Glencoe 1948).

R.H. Lowie Primitive Religion (London 1936).

ويحتوى هذا المؤلف على تحليل مقارن لأربعة أديان بدائية . كما يتضمن عرضاً نقدياً للنظريات المبكرة فى الدين ، ومناقشة للتأثير الاجتماعى الذى يحدثه الدين .

W. James, The Varieties of Religious Experience.

دراسة كلاسيكية تتناول الجوانب السيكولوجية للدين .

The American Journal of Sociology, May 1955. Sixtieth Anniversary Issue, Part II.

ويحتوى هذا العدد على ست مقالات عن الدين ، كانت قد نشرت فى أعداد سابقة من المجلة . ولقد كتب هذه المقالات زيمل ، وسمنر ، والبيون سمول ، والمقدمة التى كتبها ايفريت هيوجس عن الدراسة السوسيولوجية للدين .

لم يظهر خلال السنوات الأخيرة سوى عدد محدود من الدراسات الأساسية التى تتناول الدين . ومن الدراسات الأنثربولوجية الشهيرة تلك التى قام بها ايفانز بريتشارد . انظر :

Evans Pritchard, Nuer Religion (Oxford, 1956).

وفى مجال علم الاجتماع نجد دراسات وصفية محدودة النطاق تناولت العضوية فى الكنيسة والمشاركة الدينية بوجه عام . وهناك استعراض مفيد لهذه الدراسات . انظر :

M. Argyle, Religious Behaviour (London, 1958). See also Current Sociology, V. (1) (1956) "Sociology of Religion".

وانظر أيضاً تقارير عن دراسات سوسيولوجية أجريت عن الدين فى أقطار مختلفة فى :

Archives de Sociologie des Religions, (Paris) Vol. I (1957).

وللتعرف على التفسيرات السوسيولوجية للأديان الغربية الحديثة . انظر على وجه الخصوص :

G. Le Bras, Etudes de Sociologie religieuse (2 Vols; Paris, 1955 and 1958), and W. Herberg, Protestant, Catholic, Jew (New York, 1955).

يبدو أن الاهتمام بالدراسة السيكولوجية للدين قد قل منذ أن قدم فرويد إسهاماته فى التحليل النفسى . انظر :

S. Freud, Totem and Taboo (London, 1950), Moses and Monotheism (London, 1939) and The Future of an Illusion (London, 1934).

والملاحظ أن مؤلفات علم النفس الاجتماعى لا تميل كثيراً إلى تناول الدين .

وليس هناك سوى دراسات ضئيلة للغاية تناولت سيكولوجية الإيمان الدينى . وهناك مناقشة ممتعة تناولت الجوانب السيكولوجية للدين . انظر :

R. Bastide; Sociologie et Psychanalyse (Paris, 1950) especially PP. 46 - 56, and Eléments de Sociologie religieuse (2nd ed; Paris, 1949).

عن الدين فى الهند انظر :

Max Weber, The Religion of India (cited above).

Sir Charles Eliot, Hinduism and Buddhism 3 Vols; London, 1931).

ويعد هذا الكتاب مؤلفاً كلاسيكيا يعنى — بصفة أساسية — بالمذاهب والتاريخ ؛ ولكنه — مع ذلك — يتضمن مناقشة سوسيولوجية ممتعة .

L.S.S. O,Malley, Popular Hinduism (Cambridge, 1935).

مؤلف وصفى يتصف بالوضوح .

S. Radhakrishnan, Religion and Society (London, Allen & Unwin, 1935).

M.N. Srinivas, Religion and Society among the Coorgs of South India (Oxford, 1952).

دراسة أنثربولوجية رائعة للإيمان الدينى والطقوس الدينية لدى إحدى جماعات الهندوس . وتضم الدراسة أيضًا مناقشة الخصائص السوسيولوجية العامة للهندوسية .

الأخلاق :

هناك عدد من الدراسات المقارنة تتناول القواعد الأخلاقية . وللتعرف على الاتجاه التطورى انظر :

L. T. Hobhouse, Morals in Evolution (7 th edn, London, 1951; with a new introduction by M., Ginsberg), and E. Westermarck.,. The Origin and Development of Moral Ideas (London, 1906).

وتهتم مؤلفات ماكس فيبر — والتى أشرنا إليها من قبل — اهتماماً أساسيًا بمعالجة القواعد الأخلاقية التى تستند إليها الأديان العالمية . ومن الدراسات المقارنة الحديثة :

M.Ginsberg, "On the Diversity of Morals" in Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol. I, and A. Macbeath, Experiments in Living (London, 1952).

فى ميدان علم النفس الاجتماعى نجد دراسات ومناقشات عديدة للاتجاهات والرأى العام ، ولكننا — مع ذلك — لا نجد دراسات جديرة بالذكر تتناول المعتقدات الأخلاقية .

ونستطيع أن نجد مناقشة سوسيولوجية وسيكولوجية للأخلاق والدين فى :

H. Bergson, Les deux sources de la morale et la religion (Paris, 1933).

أما باريتو فقد ناقش بإسهاب الجوانب السيكولوجية للأخلاق انظر :

V. Pareto, The Mind and Society (English trans. 4 Vols; London, 1935).

J. C. Flugel, Man, Morals and Society (London, 1945).

دراسة بالغة الأهمية من وجهة نظر التحليل النفسى . انظر أيضًا :

M. Ginsberg, Psychology of Society (London, 1921).

نستطيع أن نجد معالجة للقواعد الأخلاقية فى المجتمع الهندى فى الأعمال التى تناولت الهندوكية والبوذية والتى أشرنا إليها قبل قليل . ومع ذلك فنوصى القارئ بالرجوع إلى :

S. Radhakrishnan, The Hindu View of Life (London, 1927).

القانون :

فيما يلى قائمة بأهم المؤلفات العامة التى تتناول علم الاجتماع القانونى :

E. Ehrlich, Fundamental Principles of the Sociology of law (New York, 1942).

M. Rheinstein, Max Weber on Law in Economy and Society.

يمكننا أن نجد استعراضًا موجزًا بالغ الأهمية للإسهامات الأساسية فى ميدان علم الاجتماع القانونى ، وتحليلا للمشكلات المختلفة فى :

Roscoe Pound, "Sociology of Law" in G. Gurvitch and W. E. Moore (eds.) Twentieth Century Sociology.

W. G. Friedmann, legal Theory (London, 1957).

ويتضمن هذا الكتاب مناقشة لميدان علم الاجتماع القانونى من منظور واسع . كما يحتوى على عدة فصول خصصت بأكملها لمعالجة الإسهامات السوسيولوجية فى دراسة القانون .

للتعرف على القانون البدائى يمكن الرجوع إلى مؤلفات مالينوفسكى المشار إليها آنفا . كما يمكن الرجوع إلى مؤلف هويبل . انظر :

E. A. Hoebel, The law of Primitive Man (Cambridge, Mass; 1954)

كذلك يمكن الرجوع إلى الدراسات المتخصصة المشار إليها فى المتن .

هناك مؤلف قيم يتضمن قراءات مقترحة وحالات معينة . انظر :

S.P. Simpson and J. Stone, Law and Society 3 Vols; St Paul, Minnesota, 1948 - 50).

إذا ما أراد القارئ التعرف على علاقة القانون بالتغير الاجتماعى فيمكنه الرجوع إلى الدراسات العامة التى تناولت تطور القانون . انظر :

H. S. Maine, Ancient Law (London, 1861) and P. Vinogradoff, Historical Jurisprudence (Oxford, 1920).

أما الدراسات الهامة التى تناولت التغير الذى طرأ على النظام القانونى الحديث فى علاقته بالبناء الاجتماعى والمذاهب الاجتماعية فهى :

A.V.Dicey, Law and Opinion in England in the Nineteenth Century (2nd edn., London, 1926) and W. G. Friedmann, Law and Social Change in Contemporary Britain (London, 1950).

ليست هناك كتابات كثيرة عن القانون الهندوسى ، اللهم إلا إذا استثنينا الدراسات المقارنة التى قدمها مين وماكس فيبر (انظر المراجع الواردة فى المتن) . ومع ذلك فهناك مؤلف كلاسيكى شهير تناول القانون الهندوسى . انظر :

J. D. Mayne, A Treatise on Hindu Law and Usage (11th edn; edited by N. C. Aiyar, Madras, 1950) S. V. Gupte, Hindu Law in British India (1947).

والمؤلف الأخير يتضمن تحليلا رائعاً للآثار التى أحدثها الحكم البريطانى على الهند .

التربية :

من الكتابات الأساسية فى علم الاجتماع التربوى مؤلف دوركايم . انظر :

E. Durkheim, Eduction et Sociologie (Paris, 1927)

انظر أيضًا عرضًا وجيزًا لكتابات دوركايم عن التربية فى :

A.K.C. Ottaway, The Educational Sociology of Emile Durkheim', British Journal of Sociology (VI (1), 1958). N. Hans, Comparative Education (London, 1949).

ويتناول المؤلف الأخير أشكالا مختلفة من النظم التعليمية . وللحصول على مسح عام للكتابات الحديثة انظر :

Current Sociology, VIII (3), 1958, "Sociology of Education" (by Jean Floud and A. H. Halsey).

ويستطيع القارئ أن يجد مقالات عديدة هامة من وجهة النظر السوسيولوجية فى الكتاب السنوى للتعليم (وهو يصدر سنويًا فى لندن) .

يلاحظ أن الدراسة السوسيولوجية للنظم التعليمية قد أولت جانباً كبيراً من اهتماماتها لدراسة التدرج الاجتماعى والحراك الاجتماعى . ولعل أكثر الدراسات شمولا فى بريطانيا هى التى أجراها فلويد وهالسى ومارتن . انظر :

Jean Floud, A. H. Halsey and F. M. Martin, Social Class and Educational Opportunity (London, 1956).

وهناك مسح مشابه أجرى فى الولايات المتحدة . انظر :

Everett C. Hughes, "Educational Selection in the United States of America" (mimeographed, 1958).

كذلك نجد تحليلا لبعض جوانب الاختيار التعليمى فى فرنسا فى :

P. Naville (ed.), Ecole et Societé (Paris, 1959).

منذ أن نشر دوركايم مؤلفه عن التربية وعلم الاجتماع ، لا نجد سوى عدد محدود من الدراسات الشاملة التى حاولت دراسة أنماط مختلفة من النظم التعليمية ، والوظائف التى يؤديها التعليم بالنسبة لعملية الضبط الاجتماعى ، والدور الاجتماعى للمدرسين . ومع ذلك نجد مؤلفاً شهيراً تناول الموضوع الأخير . انظر :

Thorstein Veblen, The Higher Learning in America (New York, 1918).

وانظر أيضًا كتاباً شهيراً لزنانيكى :

F. Znaniecki, The Social Role of the Man of Knowledge (New York, 1940).

ومع ذلك نجد اهتماماً أكبر بموضوع الآثار الاجتماعية للمعرفة العلمية . وللتعرف على وجهة النظر الماركسية فى هذا الموضوع انظر :

Bernal, J.D. The Social Function of Science (London, 1939).

كذلك انظر تناولا موجزاً حيًّا لهذا الموضوع فى :

Bernal, J.D. The Social Function of Science (London, 1939).

انظر أيضًا :

Bertrand Russell, The Impact of Science on Society (London, 1952).
Gordon Childe, Society and Knowledge (London, Allen & Unwin, 1956).

لا نجد دراسات سوسيولوجية كثيرة تناولت التربية فى الهند . وفيما يتعلق بتاريخ التربية نوصى القارئ بالرجوع إلى المؤلفات التالية :

A.S. Altekar, Education in Ancient India (Benares, 1934), L.S.S. O'Malley, Modern India and the West (Chapter IV, and PP. 654 - 645), and S. Nurullah and J.P. Naik, History of Education in India (1943).

ونستطيع أن نجد مناقشة للتغيرات والمشكلات التعليمية فى :

H. Kabir, Education in New India (London, Allen & Unwin, 1956).

وهناك أيضًا مناقشات وجيزة من منظور سوسيولوجى . انظر :

D.P. Mukerji, Modern Indian Culture (2nd edn., Bombay, 1948, esp. Ch. IV), P.N. Prabhu, Hindu Social Organization (revised ed., Bombay, Ch. IV), and A.R. Desai, Social Background of Indian Nationalism (Ch. IX).

الباب الخامس

التغير الاجتماعى

الفصل السادس عشر

التغير والتطور والتقدم

ارتبط علم الاجتماع منذ بداياته الأولى ارتباطاً وثيقاً بفلسفة التاريخ وبالتفسيرات التى وضعت للتغيرات السريعة والعنيفة التى شهدتها المجتمعات الأوربية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد اهتم المؤرخون والفلاسفة الاسكتلنديون (وبالذات فرجسون Ferguson وميلار Millar وروبرتسون Robertson)، والفلاسفة الفرنسيون (فولتير Voltaire وتيرجو Turgot وكوندرسيه Condorcet) ، والمؤرخون والفلاسفة الألمان (هيردر Herder وهيجل Hegel)) اهتموا جميعاً بشرح وتفسير ثورات عصرهم الاجتماعية والسياسية ، وذلك فى إطار نظرية عامة للتاريخ . وقد كان تأثيرهم فى ذلك عميقاً ، يمكن أن نلمسه بوضوح فى أعمال من تبعوهم من كتاب مثل سان سيمون Saint-Simon وبكل Buckle ، وفى مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل : أوجيست كونت وكارل ماركس وهربرت سبنسر . بل إن الاتجاه التاريخى والتطورى ظل مسيطراً على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حتى فيما بعد فى القرن التاسع عشر . ومع أن ماكس فيبر لم يقدم نظرية تاريخية شاملة ، إلا أنه من الواضح أن كل مؤلفاته السوسيولوجية كانت مستوحاة من اهتمامه بالدراسة التاريخية لأصول الرأسمالية الغربية الحديثة ودلالتها . بل وأكثر من ذلك ، من اهتمامه الفائق بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية وما ينطوى عليه من دلالات خاصة بالحرية الإنسانية . ومع أن دوركايم قد رفض نظرة كونت التطورية إلى علم الاجتماع ، إلا أن تصوره العام لتصنيف المجتمعات يرتكز على إطار تطورى . ويهتم فى كتابه « تقسيم العمل فى المجتمع » بعملية التطور ابتداء من المجتمعات البدائية حتى المجتمعات الحديثة . أما هوبهوس Hobhouse فكان أكثر تأثراً بشكل مباشر بكونت وسبنسر . ومن الواضح أن كل مؤلفاته فى علم الاجتماع موجهة بتصور فلسفى للتقدم الاجتماعى .

ونلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم « التغير » و « التطور » و « النمو » development و « التقدم » كانت تختلط فى بعض الأحيان أو يربط المفكر بينها

جميعاً فى مفهوم واحد . وكان يحدث فى حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها . ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطاً منطقياً. وقد انصبت الانتقادات التى وجهت إلى هذه النظريات فيما بعد على ملاءمة هذه المصطلحات فى تطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية ، وعلى طبيعة العلاقات بينها. وقد استعيرت فكرة التطور الاجتماعى مباشرة من نظريات التطور البيولوجى التى دعمت بقوة — فى القرن التاسع عشر — تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع . وقد عقد سبنسر فى كتابه « **الاستاتيكا الاجتماعية** » Social Statics (الصادر عام ١٨٥٠) ، وبإفاضة أكبر فى كتابه « **أسس علم الاجتماع** » Principles of Sociology مماثلة بين المجتمع والكائن الحى ، وبين النمو الاجتماعى والنمو العضوى . ولكنه لم يعر فى وصفه للتطور الاجتماعى اهتماماً كبيراً للملامح الخاصة المميزة للنظرية البيولوجية ، وأعنى تعريفه للتطور على أنه : « انحدار سلالى معدل على نحو معين » وتفسيره للآليات التى يتم التطور من خلالها فى حديث عن نظرية داروين كذلك استخدم تايلور Tayler فى كتابه « **الثقافة البدائية** » Primitive Culture (الصادر عام ١٨٧١) مصطلح « التطور » بطريقة غير دقيقة على الإطلاق حيث قال : فنجد من ناحية أن التماثل الذى يسود فى الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه — إلى حد بعيد — إلى التأثير المتماثل للأسباب المتماثلة . بينما نلاحظ من الناحية الأخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور ، تمثل كل منها محصلة تراث سابق ، وهى بصدد أداء دورها المناسب فى تشكيل أحداث المستقبل » .

وقد أشار الكتاب المحدثون إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة فى التطور الاجتماعى . ورغم أن ويليام أوجبرن W.E. Ogburn لم يرفض مفهوم التطور الاجتماعى كلية . إلا أنه يلاحظ قائلا : « أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة ، والتنوع ، والانتخاب فى تطور النظم الاجتماعية ، لم تسفر إلا عن قليل من النتائج الحيوية أو الهامة »[1] . وكذلك كتب جوردون تشايلد Gordon Childe يقول : « إنه من الضرورى ألا يغيب عنا إدراك الفروق الدالة بين التقدم التاريخى والتطور العضوى ، وبين الثقافة الإنسانية والتكوين الجسمانى للحيوان ، وبين الإرث الاجتماعى والوراثة البيولوجية . فالتعبيرات الاستعارية القائمة على تلك المماثلة المسلم بها

---

(١) W. F. Ogburn, Social Change (New York 1922), p. 57.

يمكن أن تضلل الإنسان غير الحذر . . . فمعدات الإنسان وأساليبه فى الدفاع عن نفسه خارجة عن تكوينه الجسمانى ؛ إذ يمكنه أن يضعها جانباً ثم يستخدمها وفق إرادته . واستخدامها غير موروث ، ولكنه مكتسب — ببطء نوعاً ما — عن الجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها كل فرد . فالإرث الاجتماعى للإنسان لاينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التى نشأ منها ، بل عن طريق التراث الذى لا يبدأ فى اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه . فالتغيرات فى الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمداً كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لواضعيها ومنفذيها من البشر . وليس الاختراع طفرة عرضية فى البلازما الموروثة ، ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التى ورثها المخترع عن طريق التراث فقط . ومن المستحسن أن نكون على بينة — ما أمكن — بنوع الاختلافات الكائنة بين العمليات موضع المقارنة هنا »[٢] .

هذا وقد استطاع البعض أن يدكوا فى وقت مبكر نسبياً مواطن الضعف الكامنة فى المماثلة بين التطور البيولوجى والتطور الاجتماعى ، كما فضل بعض علماء الاجتماع استخدام مصطلح « النمو الاجتماعى » Social development للإشارة إلى عملية التغير التاريخى . غير أنهم لم يتمسكوا تمسكاً صارماً بهذا التمييز (بين مصطلحى « التطور الاجتماعى » و« النمو الاجتماعى ») . إذ يبدو مثلا أن هوبهوس قد استخدم هذين المصطلحين كمترادفين فى معظم كتاباته ، بالرغم من أنه وجه النقد إلى جوانب معينة لنظرية سبنسر التطورية[٣] . وهو فضلا عن هذا يقترح فى كتابه **« النمو الاجتماعى »** Social Development (الصادر فى لندن عام ١٩٢٤) أربعة معايير للنمو هى : الزيادات فى كل من المدى ، والكفاءة ، والتبادل ، والحرية . وهو يربطها جميعاً ربطاً واضحاً بمعايير التطور البيولوجى[٤] . وقد استخدم كثير من علماء الاجتماع الآخرين معيار المدى فى كلامهم عن النمو الاجتماعى ، كما رأينا من قبل عند كل من سبنسر ودوركايم فى تصنيفهما للمجتمعات فى إطار تطورى[٥] . وقد أشار جوردون تشايلد حديثاً إلى أن « الاستمرار بين التاريخ الطبيعى والتاريخ

---

(٢) V. Gordon Childe, Man Makes Himself, (3rd edition, London 1956) pp. 16 - 17.

(٣) فى مقدمة كتابه « النمو والغرض » : Development and Purpose الصادر فى لندن عام ١٩١٣ .

(٤) كذلك يرتبط المعياران الأخيران من هذه المعايير بمفهومه عن التقدم . انظر فيما بعد صفحتى ٤٢١ ، ٤٢٨ .

(٥) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

الإنسانى يمكن أن يسمح بإدخال مفاهيم متعددة فى التاريخ الإنسانى . ويمكن الحكم على التغيرات التاريخية على أساس المدى الذى ساعدت به جنسنا البشرى على البقاء والتكاثر »[٦] . وهذا الرأى قريب من فكرة التغيرات التى تطرأ على حجم المجتمع ، رغم أن دوركايم أشار إلى أن هذا الأخير ينطوى على ما هو أكثر من مجرد النمو السكانى . ومن المعايير الأخرى التى كثيراً ما تستخدم لتحديد النمو ، معيار التباين الاجتماعى الذى درسه كل من سبنسر ودوركايم ، وكذلك هوبهوس فى كلامه عن الكفاءة ، والتبادل ، واعتبره كل من ماكيفر وبيدج معياراً رئيسيًّا فى هذا الصدد[٧] .

على أن مصطلح النمو لم يعد أكثر دقة من مصطلح التطور فى تطبيقهما على الظواهر الاجتماعية . وتعنى كلمة نمو فى الاستعمال العادى « تفتح تدريجى » أو النضج الكامل لجزئيات شىء ما ، أو نمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية » (كما جاء فى قاموس أوكسفورد الإنجليزى) . وبهذا المعنى يمكننا أن نتكلم عن نمو الطفل أو نمو (تطور) المرض . ولكن من الصعب أن نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعى لأننا لا نستطيع دائماً أن نرجع بأى قدر من اليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية ، أو أن نفرق فى عملية معينة تفريقاً واضحاً بين النمو والتدهور . وليس هناك سوى عمليتين اجتماعيتين فقط (مرتبطتين ببعضهما) يبدو فيهما ممكنا تطبيق مصطلح « النمو » بشىء من الدقة ؛ وأعنى بهما نمو المعرفة ، ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية كما تبدو فى الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية . فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر من الوضوح فى البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الإنسانى[٨] .

---

(٦) Man Makes Himself, p. 12.

(٧) R.M. MacIver and C.H. Page, Society (London 1952), Chapter 27.

هذا وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الهام فى ثلاثة مجلدات على النحو التالى :

(ا) الجزء الأول ترجمة د . على عيسى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

(ب) الجزء الثانى ترجمة د. السيد محمد العزاوى ، وفؤاد إسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، القاهرة ١٩٧١.

(جـ) الجزء الثالث ترجمة د . سمير نعيم أحمد ، القاهرة ، ١٩٧١ (المترجمة)

(٨) هناك مشكلات أخرى اتضحت فى ثنايا مناقشة ارنست نيجل Nagel الموجزة لمصطلح « النمو » فى الفصل الذى عقده للكلام عن « الحتمية والنمو » فى الكتاب الذى أشرف هاريس D.B. Harris على تحريره والمعنون : « مفهوم النمو » (الصادر عام ١٩٥٧) The Concept of Development.

ويشير نيجل إلى أن المصطلح لا ينطوى على إشارة إلى الماضى فحسب ، بمعنى أن شيئاً كائنا أو مستتراً يتضح =

وقد استخدم مصطلح النمو بطريقة مختلفة تماماً فى معظم المؤلفات السوسيولوجية الحديثة . أولا للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة هى المجتمعات الصناعية من ناحية ، وجميع المجتمعات من ناحية أخرى (التى تنتمى من نواح أخرى إلى أنماط شديدة التباين) وهى الريفية والزراعية أساساً وتتصف بانخفاض مستويات الدخول نسبياً. وثانيا للإشارة إلى العملية التى يتحول بها الآن النوع الأخير إلى مجتمعات صناعية* . وتتميز فكرة النمو الشائعة هذه بسمتين هامتين هما : أولا أنها لا تعتمد على أى نظرية عامة فى التطور أو النمو الاجتماعى ككل ، ولكنها تشير إلى نوع معين من التغير الملحوظ فى الوقت الراهن . وهى ثانياً تشير بوضوح إلى تغيرات اقتصادية يمكن التعرف عليها وقياسها بشىء من الدقة والإحكام. وتكشف السمة الثانية ما كان متضمنا فى معظم نظريات النمو الأولى والتى كانت معظم بياناتها المقنعة تهتم بنمو المعرفة ونمو السيطرة على الطبيعة ؛ أو بمعنى آخر تنمية قوى الإنتاج البشرية . إن كون الدراسات الحالية لا تلجأ إطلاقاً إلى أى نظرية عامة فى النمو الاجتماعى لا يعنى بالطبع إلغاء الحاجة إلى البحث التاريخى والمقارن . وقد عقد بعض الباحثين الذين شاركوا فى حلقة دراسية قيمة أقيمت مؤخراً عن موضوع « تحديات التنمية »[٩] The Challenge of Development مقارنات واضحة بين تصنيع البلاد ذات الدخل المنخفض فى الوقت الحاضر وتصنيع المجتمعات الغربية فى الماضى[١٠] . ويدين مثل هذا الاتجاه بالكثير

= بتقدم واضطراد وإنما له معنى مستقبلى أيضاً . فيقول فى هذا [illegible] غلاماً قوياً » . ويبدو هذا واضحاً فى الأمثلة التى ضربناها . من هذا مثلا أن نمو الطفل يرتبط ببعض [illegible] الكائن البشرى البالغ . أما فى حالة الظواهر الاجتماعية فيمكننا أن نربط نمو المعرفة بحالة ازدياد المعرفة دقة وشمولا ، ونمو السيطرة على الطبيعة ببعض الأشياء مثل البقاء أو حجم السكان . غير أنه يصعب ربط نمو المجتمع فى حقيقته بأى ظروف مستقبلية للمجتمع اللهم على أساس مثل أعلى أخلاقى ، وفى هذه الحالة يصبح النمو مرادفاً للتقدم .

* ويقابلها فى الاستخدام العربى الشائع حالياً « المجتمعات النامية » أو « البلاد النامية » . (المترجمة)

(٩) نشرتها مدرسة اليعازر كابلان للاقتصاد والعلوم الاجتماعية التابعة للجامعة العبرية ، القدس ١٩٥٨.
Eliezer Kaplan School of Economics and Social Sciences.

(١٠) انظر على وجه الخصوص تالكوت بارسونز : « تأملات حول الإطار النظامى للنمو الاقتصادى »
T. Parsons, "Some Reflections on the Institutional Framework of Economic development".
حيث يعرض ببراعة الظروف المختلفة للتصنيع فى عالم اليوم . ويلخص رأيه فى الكلمات التالية : « ربما كان هناك افتراض بديهى غير مفهوم مؤداه أن الظروف التى نمت فى ظلها ظاهرة هامة من ظواهر البناء الاجتماعى ذات مرة هى نفسها الظروف الأكثر مناسبة لتكرارها فى المستقبل . وحجتى الأساسية أن هذا الافتراض قد لا يصدق=

لمنهج ماكس فيبر . إذ يركز على عمليات تغير معينة وعلى ظهور نمط معين من المجتمعات . كما يضع شروحاً وتفسيرات على أساس الظروف التاريخية والفروض العامة أو مفاهيم متعلقة بالسلوك الاجتماعى ، وليس على أساس « قوانين تاريخية » أو « قوانين النمو » .

هذا وترتبط المفاهيم الخاصة بالتطور الاجتماعى والنمو الاجتماعى التى ناقشناها هنا ارتباطاً وثيقاً بفكرة التقدم progress[11] . ويبدو هذا الارتباط واضحاً عند كل من كونت وسبنسر إلى الحد الذى لا يحتاج إلى أية إيضاحات أخرى . وقد اقترح هوبهوس تمييزاً بين التطور الاجتماعى والتقدم الاجتماعى[12]، وإن كان الاهتمام بالتقدم يسيطر على مؤلفاته بشكل واضح . ويقول فى هذا الصدد : « إن المشكلة الشاملة التى يجب أن تلتقى عليها كل العلوم السوسيولوجية ، وتتوافر على حلها فى النهاية كل الجهود السوسيولوجية الواعية ؛ هى وضع مفهوم سليم للتقدم البشرى عن طريق التحليل الفلسفى ، وتتبع هذا التقدم فى صوره المعقدة على طول التاريخ ، واختبار حقيقته عن طريق التصنيف الدقيق والمقارنات الفاحصة ، للتأكد من ظروفه والتنبؤ بالمستقبل[13] إن أمكن » وذلك أنه ليس من الواضح ما إذا كان من الممكن التمييز الدقيق بين فكرتى النمو والتقدم فى تطبيقاتهما على التغيرات الاجتماعية . فى كلام هوبهوس نجد أن العمليتين تتوافقان فى حدوثهما ولم يضرب أى مثال لعملية نمو اجتماعى عامة ليست تقدمية ، بالرغم من أن هوبهوس قد أوضح بالطبع أن النمو فى مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة فى مجال آخر .

= بالنسبة للاقتصاد الصناعى . . . . فالتصنيع أولا يجب أن ينمو . . . (كما حدث فى الغرب) مستقلا استقلالا جوهرياً عن المنظمات السياسية الرئيسية الموجودة فى المجتمع . . (أما فى التصنيع الحالى) فإننا نجد أن الحكومات تلعب دوراً فائق الأهمية فى إطار الشعارات الأيديولوجية القومية « والاشتراكية » (ص ١٣٤ — ١٣٥) .

(١١) للوقوف على تاريخ فكرة التقدم ، انظر : J.B. Bury, The Idea of progress (London 1920).

(١٢) حيث يقول : « أعنى بالتطور نوعاً من النمو ، وأعنى بالتقدم الاجتماعى نمو الحياة الاجتماعية فى تلك الخصائص التى يرتبط بها البشر ، أو يمكنهم الارتباط بها وهى : القيمة » . وذلك فى كتابه « التطور الاجتماعى والنظرية السياسية » Social Evolution and Political Theory. (الصادر فى لندن عام ١٩١١) ص ٨ .

ويقدم هوبهوس فى هذا الكتاب — الذى لا يذكره الكثيرون — عرضاً رائعاً فى وضوحه لاتجاهه السوسيولوجى ونتائجه الأساسية .

(١٣) Introduction, The Sociological Review I, (1) p. 11.

وقد تعرضت فكرة التقدم منذ نهاية القرن التاسع عشر للإهمال أو الازدراء ، ليس فى علم الاجتماع فحسب ، وإنما بصورة أعم فى نظرة مثقفى المجتمعات الغربية على العموم . وهذه ظاهرة تستحق فى حد ذاتها دراسة سوسيولوجية خاصة . فقد لعبت كل من المؤثرات الفكرية والاجتماعية دوراً هاماً فى إحداث ذلك . فمن الناحية الفكرية كان هناك سعى دائب لجعل علم الاجتماع علماً متحرراً من الأحكام القيمية كما حدث فى خلال نفس الفترة نمو الفكر الفلسفى الخاص « بالنسبية الأخلاقية » . وقد عملا معاً على انتشار الاعتقاد بأن علماء الاجتماع يمكنهم – بل ينبغى عليهم – أن يتجنبوا الأحكام القيمية . وقد سهل هذا القيد الذاتى إلى أبعد حد الحقيقة التى مؤداها؛ أن القيم ليست بحال من الأحوال موضوعاً للحكم . أما المؤثرات الاجتماعية فيبدو أنها كانت ذات فاعلية أكبر . وهنا يجب علينا أن نأخذ فى الاعتبار ليس فقط التشاؤم الناشىء عن طبيعة الحرب الحديثة ومداها وعن تجربة نظم الحكم الديكتاتورية الحديثة ، وإنما كذلك ظاهرة مختلفة تمام الاختلاف وهى عدم اليقين الكامل فيما يتعلق بالأهداف التى يجدر السعى من أجلها فى المجتمعات التى تتمتع فعلا بمستويات معيشة مرتفعة . ورغم أن كثيراً من أهداف دعاة التقدم فى القرن التاسع عشر قد تحققت إلا أنها لم تحقق كل الرضا المنشود . ومن هنا ينجم الشك فيما إذا كانت أى حالة من حالات المجتمع الناشئة نتيجة للمجهود الإنسانى يمكن أن تكون مرضية فى النهاية . فهناك على الأقل اعتراف بأنه إذا تغلبنا إلى حد كبير على الشرور الاجتماعية الرئيسية مثل الجهل والفقر والظلم . فإن غايات التقدم ووسائله تصبح أكثر تعقيداً وأقل سهولة فى تحديدها .

ونجد فى هذا المجال فارقاً شاسعاً بين البلاد الصناعية الغربية والبلاد ذات الدخل المنخفض فى معظم بقية العالم . ففى هذه البلاد الأخيرة ما زلنا نجد أن الشرور الاجتماعية كالفقر والمرض والجهل ، وأحياناً الظلم ، مازالت قائمة كما هى تقريبا لم تمس . وكما لاحظ « سنو » C. P. Snow مؤخراً فإنه من العبث بالنسبة للمثقفين الغربيين أن يعبروا عن شكهم فيما يتعلق بتقدم الشعب أو القادة السياسيين لهذه البلاد . فخط التقدم هناك – على الأقل – واضح لا يمكن أن نخطئه . ويمكن لعلماء الاجتماع بصفة خاصة أن يشتغلوا بدراسة الظروف السابقة المختلفة اللازمة للتغلب على التفاوت الحالى الكبير (والمتزايد) فى مستويات المعيشة بين الدول الغنية والفقيرة . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أحد الأنساق

الفكرية السوسيولوجية — وهو الماركسية — الذى ظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنظرية عامة فى التقدم يمارس أقوى إغراء له فى البلاد النامية فى كل من آسيا وأفريقيا(١٤) .

وهناك معنى معين يلزم أن يرتبط فيه علم الاجتماع بفكرة التقدم . أى أنه يجب عليه كعلم أن يكون أحد مبررات وجوده الإسهام الذى يمكن أن يقدمه لتحقيق التقدم البشرى . وعلاوة على هذا يمكن أن يكون من أهم إسهامات علم الاجتماع للمعرفة الإنسانية أن يوضح طابع وإمكانات المجتمع الصناعى الحديث . ونجد فى نظريات التقدم العامة السابقة مثل نظريات كونت وسبنسر اهتماماً خاصًا بالمجتمعات الحديثة . ولا يزال هذا يبدو بوضوح أكثر فيما تلا ذلك من كتابات فى علم الاجتماع . وقد أورد هوبهوس Hobhouse فى مناقشاته أنه قد بدأت الحضارة الحديثة عن طريق العلم تتحكم فى الظروف المادية للحياة ، وبدأت فيما يتعلق بالأخلاق والدين فى إخضاع أفكار وحدة الجنس والخضوع للقانون والأخلاق والأعراف الاجتماعية عموماً لمتطلبات النمو الإنسانى التى تمثل شروط التحكم المطلوبة . وقد بدا من الأمور ذات الأهمية الثانوية أن التقدم فى المجالات الأخرى كان بسيطاً أو شبه معدوم على أساس أن هذا الشرط الأساسى للتقدم فى المستقبل قد تحقق(١٥) . كذلك عالج ماركس الرأسمالية الحديثة باعتبارها مرحلة حرجة فى التاريخ الإنسانى يمكن أن يبدأ فيها التحكم الرشيد فى الحياة الإنسانية . وقد كرس نفسه لدراسة هذه الظاهرة التاريخية المعينة دراسة شاملة لا كصياغة تأملية لنظرية فلسفية تاريخية فى النمو الاجتماعى . ومع ذلك فإن نظرية كهذه فى التقدم تنتمى إلى فلسفة التاريخ لا إلى علم الاجتماع . إذ من الواضح أنها تفسير للتجربة الإنسانية ومحاولة لاستكشاف معنى التاريخ على نحو شبه دينى . على أن تحقيق التقدم — مهما يكن مفهومنا عنه — لا يتوقف على أى تفسير من هذا النوع ، وإنما معرفة التغير الاجتماعى وأساليبه ومعرفة ظروف المجتمع المعين موضوع الدراسة . إلا أن فلسفة التاريخ التى يخضع فيها التأمل لتدعيم المعرفة السوسيولوجية وضبطها ويمكن أن تلعب دوراً هاماً فى تحديد أهداف الفكر السوسيولوجى والدراسة السوسيولوجية .

وقد أدت الصعوبات التى واجهتنا فى نظريات التطور أو النمو أو التقدم وكذلك

---

(١٤) كذلك كانت الماركسية فى أوروبا أقوى تأثيرا فى البلاد الفقيرة نسبيا لا فى الدول الأرقى صناعيا

(١٥) Development and Purpose, Introduction.

فى تغيرات المناخ الفكرى إلى تبنى الجميع مصطلح « التغير الاجتماعى » للإشارة إلى كل صور التباين التاريخى فى المجتمعات الإنسانية ، وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حياداً نشر كتاب « التغير الاجتماعى » لوليام أوجبرن فى سنة ١٩٢٢ . وقد ميز أوجبرن فى كتابه هذا بعد مناقشة مفاهيم التطور الاجتماعى والدراسة المفصلة لدور العوامل البيولوجية والثقافية فى التغير الاجتماعى بين الثقافة المادية واللامادية ، كما طرح فرض « الهوة الثقافية » Cultural lag الذى يرى أن التغيرات التى تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية (الذى يطلق عليه اسم الثقافة التكيفية adaptive culture لا يتزامن تماماً مع التغيرات التى تطرأ على الثقافة المادية ؛ ومن ثم تصبح مصدراً للضغوط وللصراعات. والملاحظ أن تحليل أوجبرن هذا يرتبط على نحو ما ببعض الدراسات السابقة ، وخاصة بتفرقة « ألفريد فيبر » A. Weber بين الثقافة والحضارة ، وبالتفرقة التى وضعها ماركس بين « القاعدة » أو « البناء التحتى » basic و « البناء الفوقى » Super — Structure . غير أن معالجة أوجبرن للمشكلات تختلف عنهما خاصة فيما أبداه من اهتمام بعملية الاختراع . ولكنه يشترك مع الكتاب المذكورين فى التركيز على التغيرات التى نشأت فى مجال الإنتاج المادى منذ بداية التصنيع الحديث . والحقيقة أن معظم الدراسات الحديثة للتغير الاجتماعى قد جرت فى إطار هذا السياق . وهكذا توفرت لدينا دراسات عديدة للاتجاهات السكانية فى المجتمعات الصناعية ، وللتغيرات فى الأسرة ، والبناء الطبقى ، وفى القانون والدين . إلا أن هذه الدراسات كانت تفتقر فى الجانب الأكبر منها إلى مراعاة العلاقات المتداخلة بين أنواع التغيرات المختلفة . كما أننا نفتقر إلى أى دراسة مقارنة للتغيرات التى تحدث فى أزمنة وأماكن مختلفة ، أو إلى أى نظرة عامة إلى الاتجاهات الرئيسية للتغير كتلك التى صاغها هوبهوس أو ماركس فى نظرياتهما السابقة ، أوماكس فيبر بطريقة أكثر تردداً . وسنناقش فى الفصل القادم بعض المشكلات العامة فى تحليل التغير الاجتماعى مع إيراد أمثلة لها من واقع التغيرات الاجتماعية الحديثة فى الهند .

وليس من المتوقع أن يكون للأفكار التى توصلنا إليها هنا ما يماثلها فى الفكر الاجتماعى الهندى . فلا الظروف الفكرية ولا الاجتماعية فى الهند شجعت على ظهور نظريات فى التغير أو التطور أو التقدم . فالمجتمع الهندى ذاته الذى كان يتكون أساساً من الجماعات الطبقية المغلقة ، ومن الأسر المشتركة والمجتمعات القروية المحلية كان ثابتاً نسبياً قبل أن

تدخل فترة الحكم البريطانى مفاهيم التقدم الغربية * ، كما أن المثل الأعلى للديانة الهندوسية كان يبعد أذهان الناس عن الاهتمام بتحسين ظروفهم المادية فى نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الديانة بإقرار وتبرير النظام الاجتماعى القائم . فالثقافة الهندية — كما لوحظ أخيراً — كانت دينية فى جوهرها وقائمة فى اتجاهها العام على الاهتمام بالعالم الآخر . وفضلا عن ذلك — حتى إذا تجاهلنا كل تلك الخصائص المميزة للهندوكية — فإننا يمكن أن نتفق مع بيرى Bury فى أن مذهب التقدم لم يكن لتقوم له قائمة طالما أن النزعة الدينية الاتكالية مسيطرة(١٦) . بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك ؛ إذ يرى أن نظريات التقدم والنمو لا يمكن أن يكون لها تأثير يذكر إلا فى المجتمعات التى تعرضت فيها المذاهب الدينية عموماً للتحدى ، وحيث وصل إضفاء الطابع العلمانى على الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد . ومثل هذه الظروف لم تبدأ فى الظهور فى الهند إلا فى وقت حديث جداً ، حينما بدأ الصدام بين الأفكار العلمانية والدينية فى مراحله الأولى ، وهو الصدام الذى اكتسب طابعاً خاصاً نظراً لأن حكام المجتمع الأجانب ظلوا يمثلون هذا الفكر العلمانى ردحاً طويلا من الزمن .

نظريات التغير الاجتماعى :

ظلت نظريات التغير الاجتماعى التى طرحت إلى الآن ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ . وهناك أكثر من طريقة لتصنيف هذه النظريات ، ولكنه من الأفضل أن نبدأ بالتمييز الأولى بين النظريات الخطية * linear والنظريات الدائرية ** Cyclical .

وتعتبر نظريات كونت وسبنسر وهوبهوس وماركس من أهم النظريات الخطية . وتفسر نظرية كونت — التى تفرعت عن سان سيمون وتأثرت تأثراً سريعاً بكوندرسيه Condorcet .

---

* غنى عن كل بيان أنه — حتى وإن صدق ما يذهب إليه المؤلف — فإن فترة الحكم البريطانى للهند لم تجلب معها التكنولوجيا الغربية ومفاهيم التقدم الغربية فحسب ، بل جلبت معها شروراً وآلاماً تفوق هذه الحسنات أضعافاً مضاعفة ، ليس أقلها ابتزاز الثروات الهندية القومية ، وبث روح الفرقة والشقاق العقائدى والاجتماعى بين أبناء الشعب الواحد . . إلخ . (المترجمة)

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢١ — ٢٢

* أى التى تقول بسير حركة المجتمع فى خط واحد . (المترجمة)

** أى التى تقول بسير تلك الحركة فى اتجاه دائرى وقد تدور العجلة مرة واحدة أو تتعدد الدورات . (المترجمة)

– التغير الاجتماعى بأنه محصلة النمو الفكرى للإنسان . وقد صاغها فى « قانون المراحل الثلاث » بأنها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتى الدينى إلى الأسلوب الميتافيزيقى إلى الأسلوب الوضعى للفكر الذى يمثله العلم الحديث وخاصة السيطرة التدريجية لنزعات الغيرية على الأنانية . ويصاحب هذا التقدم الفكرى نمو أخلاقى وتغيرات فى النظم الاجتماعية . « ويمر النشاط الإنسانى – كما سبق أن بينت منذ زمن طويل – بمراحل الحرب الهجومية ثم الحرب الدفاعية ثم الصناعة على التوالى . ويؤدى ارتباط هذه المراحل بسيطرة الروح اللاهوتية أو الميتافيزيقية أو الوضعية على التوالى ، إلى إمدادنا دفعة واحدة بتفسير كامل للتاريخ » . وقد ركزت الانتقادات التى وجهت حديثاً إلى كونت بصفة أساسية على الطابع الحتمى للتاريخ عنده[١٧] ، أو بمضامينها الشمولية[١٨] . وهناك مجال للاعتراض على أساس اعتبارات أخرى ، منها ادعاؤها اكتشاف قوانين التطور الاجتماعى وافتراضها الخاص بتأثير النمو الفكرى على الأفكار الأخلاقية وتأكيداتها غير المدعمة بأية شواهد تفصيلية ، بوجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعى . غير أن تحليل كونت لتأثير المعرفة العلمية الحديثة ما زالت له بعض القيمة ، وكذلك مناقشته لخصائص المجتمع الصناعى وتأثيرها على انتشار الحرب[١٩] .

أما نظرية سبنسر فى التغير الاجتماعى فقد كانت أكثر شمولا فى بعض جوانبها ، وكانت مبنية على بيانات إمبيريقية أكثر كفاءة من تلك التى استعان بها كونت . وقد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة فى إحداث التغير الاجتماعى ، وكذلك صعوبات بيان التطور فى كل مجتمع على حدة . وقد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه رغم أن التطور أمر حتمى لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة ، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتمياً فى كل مجتمع على حدة أو ممكنا فعلا[٢٠] . وقد اعتبر فى مناقشته للمسار الحقيقى للتطور الاجتماعى أن من الملامح الهامة لهذا التطور تزايد التباين الوظيفى داخل المجتمعات ، وكذلك نمو حجم المجتمعات

---

(١٧) Isaiah Berlin, Historical Inevitability.

(١٨) F.A. Hayek, The Counter - Revolution of Science.

(١٩) انظر عن هذا الجانب من جوانب نظرية كونت :

R. Aron, War andIndustrial Society (London 1958).

(٢٠) Principles of Sociology, Vol. I, p. 107.

(ويرجع الفضل فى تحقيق نمو حجم المجتمعات إلى الحرب أساساً). غير أن تحليله للتغير الاجتماعى يعتمد فى النهاية على نظرية (رفضت منذ وقت طويل) فى التطور الشامل ، والتى ترى أن هناك انتقالا شاملا من حالة « تجانس مطلق وغير مستقر » إلى حالة « لا تجانس محدد ومستقر » . والواقع أن سبنسر لم يبين كيف يمكن ترتيب المجتمعات التى درسها ترتيباً منهجياً على أساس تسلسل تطورى[٢١] .

وقد تأثر هوبهوس تأثرا كبيرا بكل من كونت وسبنسر ، إلا أن نظريته فى التغير الاجتماعى قد وضعت بطريقة أكثر صرامة ، كما أن استخدامه للبيانات التاريخية والأنثروبولوجية كان أكثر علمية وأكثر نقدية . وقد أخذ عن كونت فكرة أن تطور العقل الإنسانى كان هو العامل الحاسم فى التطور الاجتماعى . إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة ، واستطاع أن يدعم عرضه للنمو العقلى بنظرية سيكولوجية أكثر صحة (كان له الفضل فى الإسهام فيها بأصالة) . وهكذا يقول بوجود خمس مراحل فى التاريخ الفكرى للبشرية[٢٢] ويشرع فى توضيح نمو الترشيد rationality فى كل مجالات الفكر ، رافضاً مقابلة كونت الساذجة بين اللاهوت والميتافيزيقا والعلوم . ويدين هوبهوس لكونت بمنهج دراسة النمو فى بعض مجالات النشاط الاجتماعى خلال التاريخ البشرى ككل ، وليس نمو مجتمعات معينة أو أنماط معينة من المجتمعات . ولم يحاول هوبهوس وضع تصنيف منهجى للمجتمعات اللهم بالنسبة للمجتمعات البدائية . كما لم يحاول القيام بدراسة مفصلة لعملية معينة من عمليات التغير الاجتماعى . والنقد الرئيسى الذى يمكن أن يوجه إلى اتجاهه السوسيولوجى هو

---

(٢١) للوقوف على شرح شامل لنظرية سبنسر انظر :

J. Rumney, Herbert Spencer's Sociology (London 1934).

وقد تحقق التأثير الأكبر لسبنسر فى أمريكا وليس فى إنجلترا . وهناك عرض نقدى طيب لنظرية التطور الاجتماعى عند : R. Hofstadter, Social Darwinism in American Thought.

(٢٢) هذه المراحل هى :

(ا) البدايات الأولى للتفكير السليم فى مجتمعات ما قبل القراءة والكتابة .

(ب) العلم البدائى فى الشرق القديم (كما فى بابل ومصر القديمة والصين القديمة) .

(جـ) مرحلة التأمل فى الشرق التالية على ذلك (ابتداء من القرن الثامن وحتى القرن الخامس قبل الميلاد ، فى الصين ، وفلسطين ، والهند) .

(د) مرحلة التفكير النقدى والمنهجى فى اليونان .

(هـ) نمو التفكير العلمى الحديث ابتداء من القرن السادس عشر تقريباً .

ذلك الذى وجهه دوركايم إلى كونت ، ألا وهو أنه يتكلم عن شىء مجرد هو الإنسانية ، لا عن مجتمعات واقعية ملموسة .

وقد أخذ هوبهوس عن سبنسر فكرة التطور الاجتماعى أو النمو الاجتماعى كعملية زيادة الحجم ، والتعقد والتباين الداخلى . وهكذا نجد أن مفهومه عن التغير الاجتماعى هو أن تطور العقل يؤدى إلى تطور اجتماعى (مقوماً بالمعايير المذكورة) وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدمياً دائماً ، طالما أن تطور العقل ينطوى على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدى إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية .

أما نظرية ماركس فى التغير الاجتماعى فتفرد مكانة خاصة لعنصرين فى الحياة الاجتماعية : نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . وترى النظرية — باختصار — أنه يقابل كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة أسلوب معين فى الإنتاج ونسق معين ، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه . غير أن التطور المستمر فى القوى المنتجة يغير فى العلاقات بين الطبقات ، وكذلك فى ظروف الصراع الدائر بينها . وفى الوقت المناسب تصبح الطبقة التى كانت مسودة فى ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية ، وعلى إقامة نظام اجتماعى جديد[٢٣] . على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة فى التغير التاريخى واستخدامها « كخيط يهتدى به » (أو كما نقول اليوم كفرض) فى البحث ، وكرس جهده لتحليل أحد الظواهر التاريخية المركبة وهى ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها . ولم يضف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد شيئاً يذكر إلى أفكار ماركس ، بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الإسهامات التى قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكوين عقيدة دوجماطيقية (قاطعة) بسيطة . ومن بين هذه الإسهامات مفهومه عن علم الاجتماع كعلم نقدى مما يمكن أن

---

(٢٣) « تدخل قوى الإنتاج المادية فى المجتمع عند مرحلة معينة من مراحل تطورها فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو مع علاقات الملكية التى كانت مؤثرة فيها من قبل ، وهو ليس سوى تعبير قانونى عن نفس الشىء . وتتحول هذه العلاقات إلى قيود على أشكال تطور قوى الإنتاج . وهنا تحدث مرحلة الثورة » انظر مقدمة كتاب :

Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (1859).

يؤدى إلى كشف النقاب عن التناقضات والإمكانات الكامنة فى كل شكل قائم فعلا من أشكال المجتمع ، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخى سوسيولوجى من خلال تحليل الصور الأولى للرأسمالية لم يسبقه إليه أى مفكر اجتماعى آخر . وإذا نظرنا إلى نظرية ماركس فى التاريخ — كفرض علمى ، أو إطار تصورى — فإنها يمكن أن تتعرض للنقد، وخاصة أنها أكثر ما تكون انطباقا وإفادة عندما يطبقها ماركس نفسه فى دراسة الرأسمالية (رغم أنها تتطلب هنا أيضًا بعض التحديد)، وأنها تصبح أقل فائدة فى دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى. ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن المؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية وهم مسلمون تسليما كاملا بهذا ،لم نجد تحليلا ماركسيًا واحدًا جادًا لنشأة الإقطاع نفسه ، أو لبعض المجتمعات الأخرى .

وقد كان للنظريات الخطية التى ناقشناها هنا فضل كبير فى أنها أوضحت — بصورة أو بأخرى — عددًا من التغيرات التراكمية الهامة فى التاريخ الاجتماعى للإنسان ؛ كنمو المعرفة ، وتزايد حجم المجتمعات ودرجة تعقدها ، والحركة المتزايدة فى العصور الحديثة نحو المساواة السياسية والاجتماعية . فقد أدركت كل تلك النظريات الأهمية الخاصة للتغيرات التى حدثت فى أوروبا ابتداء من القرن السابع عشر ، والتى أثرت بالتالى فيما بعد على الحياة الاجتماعية للإنسان فى العالم أجمع ، وأثرت أيضًا على تطور العلم الحديث والصناعة الحديثة . وتصور النظريات الدائرية فى التغير الاجتماعى نواحى أخرى من التاريخ الإنسانى ، ولكنها تتجاهل هذه الحقائق الأساسية . وقد قدم باريتو Pareto فى كتابه (**العقل والمجتمع**[٢٤] The Mind and Society) فى ثنايا عرضه لنظريته فى « دورة الصفوة » تفسيرًا للتاريخ مؤداه ؛ أن التغير الاجتماعى ينشأ نتيجة للصراع بين جماعات من أجل الحصول على القوة السياسية، ، وأن هناك فترات متعاقبة من الحكم القاسى على يد طبقة الصفوة القوية المنتصرة حديثاً ، ثم فترة حكم إنسانى معتدل على يد طبقة الصفوة الآخذة فى التدهور . وترتكز النظرية على افتراض وجود فروق بيولوجية بين الجماعات الموجودة فى المجتمع (مستندة إلى النظريات العنصرية التى نجدها عند آمون Ammon وغيره)، ثم يدعمها بشواهد تاريخية قليلة . على أن باريتو

(٢٤) صدرت الترجمة الإنجليزية فى أربعة مجلدات فى نيويورك ١٩٣٥ . .

لم يدرس بجدية سوى حالة واحدة من حالات دورة الصفوة، هى تلك التى عرفتها روما القديمة. كما أن مفهومه عن التغير السياسى يتجاهل كلية نمو نظم الحكم الديمقراطية فى العصور الحديثة (التى يمقتها بصفة خاصة)[٢٥] . ثم نأتى إلى عصور أحدث فنجد سوروكين Sorokin وتوينبى Toynbee يقدمان نظريات تتصف ببعض السمات الدائرية . وبينما يسلم سوروكين فى كتابه « **الديناميات الاجتماعية والثقافية** » (أربعة مجلدات ، نيويورك ١٩٣٧) بوجود عمليات خطية ، يلفت الانتباه إلى عمليات دائرية أخرى تحدث فى المجتمعات الإنسانية ، كما يميز بين ثلاثة أنماط ثقافية عامة هى : التماثلى Ideational ، والمثالى Idealist والحسى Sensate التى يرى أنها تتابع الواحد بعد الآخر على شكل دورات فى تاريخ المجتمعات . وقد عرض توينبى نظريته فى كتابه « **دراسة للتاريخ** » (عشرة مجلدات ، لندن ١٩٣٤ — ١٩٥٤) . ويتضح الطابع الدائرى لهذه النظرية فى مفهوم نمو الحضارات ، وجمودها واضمحلالها . على أنه من الممكن — إذا أمعنا النظر فى الجوهر — اعتبارها نظرية خطية . إذ يرى توينبى أن الحضارات المختلفة ، « رغم أنها بالتأكيد كيانات فردية مستقلة ، إلا أنها جميعاً ممثلة لنوع واحد من المخلوقات ، وتقوم بمهمة واحدة . . . »[٢٦] . وعملية نمو الحضارات واضمحلالها ما هى إلا وسيلة نقل لكشف دينى تقدمى ، أقصى غايته « الاتحاد مع الاله » . ونلاحظ على مؤلفات كل من سوروكين وتوينبى أن الحشد الهائل من المماثلات التاريخية وأسلوب ادعاء الحكمة والتنبؤ تؤثر على وضوح تحليل التغير التاريخى ، رغم كثرة التعليقات الموضحة للعديد من التحولات الاجتماعية الخاصة . فهى تمثل عودة إلى فلسفة التاريخ بطريقة فذة * .

---

(٢٥) عرضت الخطوط العامة لنظرية باريتو — عرضاً ليس منهجيا تماماً — فى :

James Burnham, The Machiavellians (London 1943).

وقد وجهت إليها انتقادات مقنعة قوية عند : F. Borkenau, Pareto (London 1936).

قارن كذلك عرضاً ضافياً لآراء باريتو وللانتقادات التى وجهت إليه عند نيقولا تماشيف ، نظرية علم الاجتماع ترجمة الدكاترة محمود عوده ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ص ص ٢٥٩ — ٢٧٤ . (المترجمة)

(٢٦) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، ص ٣٩٠ .

* عن هذه النظريات جميعا وغيرها انظر تحليلا نقدياً مستفيضاً عند تيماشيف ، المرجع السابق ، الفصل الثامن عشر « علم الاجتماع التاريخى » (ص ص ٤٥٧ — ٤٨٨) . (المترجمة)

ونلاحظ على النظريات التى عرضنا لها هنا — سواء كانت خطية أو دائرية — أنها لم تكرس إلا اهتماماً ضئيلا نسبياً لتحليل عمليات معينة من عمليات التغير الاجتماعى . أو تحديد العوامل التى ينطوى عليها التغير الاجتماعى والاستثناءات البارزة فى هذا الصدد هما ماركس وسوروكين . فقد درس الأول بالتفصيل عملية تحول تاريخى واحدة . وناقش الثانى بإسهاب العوامل المختلفة التى تحدث التغير . وسننتقل فى الفصل التالى إلى هذا التحليل الأكثر تفصيلا .

الفصل السابع عشر

عوامل التغير الاجتماعى

اعتبارات عامة :

يتطلب التحليل السوسيولوجى للتغير الاجتماعى فى المقام الأول صيغة أكثر دقة وأقل طموحاً من النظريات العامة التى ناقشناها فى الفصل السابق ، يمكن أن تتيح صياغة المشكلات وعرض النتائج عرضاً منهجيًّا منظماً . وقد وضع كل من جيرث Gerth وميلز Mills فى كتابهما «**الشخصية والبناء الاجتماعى**»* صيغة من هذا النوع تعتمد على توجيه ست أسئلة رئيسية عن التغير الاجتماعى هى كما يلى : (١) ماهو الشيء الذى يتغير ؟(٢) كيف يتغير ؟ (٣) ما هو اتجاه التغير ؟ (٤) ما هو معدل التغير ؟ لماذا حدث التغير ولماذا كان ممكنا ؟ (٥) ما هى العوامل الرئيسية فى التغير الاجتماعى ؟(٦)

وأعتقد أنه من المفيد فى معالجتنا للسؤال الأول أن نعرف التغير الاجتماعى بأنه تغير فى البناء الاجتماعى (متضمنا هنا التغيرات فى حجم المجتمع) أو فى نظم اجتماعية خاصة أو فى العلاقات بين النظم . فإذا التزمنا بالتمييز الذى اقترحناه فيما سبق بين البناء الاجتماعى والثقافى ، فإنه يمكننا أن نستخدم مصطلح «التغير الثقافى» Cultural Change للدلالة على صور التنوع التى تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار ، والفن ، والمذاهب الدينية والأخلاقية . . إلخ . ومن الواضح أن التغيرات الاجتماعية والثقافية ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً فى كثير من الحالات . من هذا مثلا ذلك الارتباط الوثيق بين نمو العلم الحديث والتغيرات التى حدثت فى البناء الاقتصادى. ولو أن العلاقة بينهما يمكن أن تكون أقل ارتباطاً كما يبدو ذلك فى تغير الموضات أو تغير أشكال الإبداع الفنى المختلفة.

أما الأسئلة الخاصة بكيفية حدوث التغير واتجاهه وسرعته فتتطلب وصفاً تاريخيًّا وتفسيراً ، كما تتوفر لدينا على سبيل المثال فى البيانات المختلفة عن التغيرات السكانية

* Character and Social Structure.

والتقسيم المتزايد للعمل فى المجتمعات الصناعية ، وكذلك عن التغيرات التى طرأت على الطابع العام للأسرة الغربية الحديثة ، وما إلى ذلك . ولا يتحتم أن تنطوى مناقشة موضوع اتجاه التغير على أية أحكام قيمية . فتناقص حجم الأسرة ونمو حجم الوحدات الاقتصادية كلها أمور ذات واقع تاريخى . غير أنه يمكن فى حالات أخرى أن يكون اتجاه التغير أقل وضوحاً ؛ ومن ثم يصبح نهبا لتفسيرات متباينة . وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون التغير واحداً من الموضوعات التى يصعب توفر البعد الكافى لملاحظتها ، مثل تزايد معدل الطلاق ، واتساع نطاق « البيرقراطية » . وعندئذ تصبح مناقشات اتجاه التغير أميل إلى أن تتضمن تقويمات أخلاقية . وأخيراً حينما يتعلق الموضوع بتحليل التغيرات فى البناء الكلى لمجتمع ما ، سواء كان مجتمعاً تاريخياً أو حديثاً ، فإن الخط الفاصل بين التحليل النقدى والتعبير عن فلسفة اجتماعية معينة يصبح غامضا وغير مؤكد . وقد لا يكون له أساس راسخ على الإطلاق . ويبدو ذلك واضحاً إذا أخذنا فى اعتبارنا البيانات المتعارضة أشد التعارض عن التغيرات التى تحدث فى دولة الرفاهية البريطانية أو فى الاتحاد السوفييتى بعد وفاة ستالين أو فى الهند منذ الحصول على الاستقلال . ثم يبدو هذا الغموض وعدم اليقين بدرجة أكبر فيما يتعلق بالبيانات المتعارضة التى قدمها كارل ماركس وماكس فيبر عن اتجاهات التغير الرئيسية فى المجتمعات الرأسمالية .

والواقع أن موضوع معدل التغير كان مثار اهتمام علماء الاجتماع دائماً . ومن الطبيعى أن نشير هنا إلى الإسراع فى عملية التغير الاجتماعى والثقافى فى العصر الحديث . ويعتبر وليام أوجبرن من أوائل الذين درسوا هذه الظاهرة بطريقة علمية منظمة ، وقاموا بدراسات كمية لمعدل التبادل وخاصة فى مجال الاختراعات التكنولوجية[1] . كما ركز الاهتمام على التباين الموجود بين معدلات التغير فى قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية . وينصب فرض « الهوة الثقافية » Cultural lag على عدم التناغم الواضح بين النمو التكنولوجى السريع وبين التحول البطىء فى النظم العائلية والسياسية وغيرها من النظم وكذلك فى المعتقدات التقليدية والاتجاهات (دينية وأخلاقية . . . إلخ) . وقد أصبحت هذه المشكلات فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام أكبر كقضية رئيسية فى السياسة العالمية

(١) Social Change (op. cit.), Part II, See also W.F. Ogburn and M.F. Nimkoff,A Handbook of Sociology, Ch. 26, and S.C. Gilfillan, Sociology of Inventions (Chicago 1935).

وخاصة بدخول التصنيع فى الدول النامية[٢] . وقد سارت البحوث حول هذا الموضوع فى خطين رئيسيين : أولهما الدراسات السوسيولوجية للتغيرات فى البناء الاجتماعى والثقافة الناتجة عن التصنيع وعدم التناغم البنائى فى المرحلة الانتقالية . وثانيهما : الدراسة النفسية لتكيف الأفراد مع التغيرات الاجتماعية السريعة[٣] . وسنناقش فى الأجزاء التالية بعض هذه المشكلات بصورتها التى ظهرت بها فى الهند . كما درست هذه المشكلات فى المجتمعات الصناعية فى سياق التغيرات فى الأسرة ، وفى التدرج الطبقى الاجتماعى ، وفى الأفكار الدينية والأخلاقية ، وكذلك فى القانون وما إليها . كما درست من ناحية **الاتجاهات** ؛ أى استجابات الفرد للتغير الاجتماعى ودلالات هذا التغير ونتائجه فى ميادين التعليم والجريمة وانحراف الأحداث والصحة العقلية .

وترتبط مشكلة البحث فى أسباب أو إمكان حدوث التغير ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة العامة لعوامل التغير الاجتماعى ، وتثير قضايا معقدة أشد التعقيد فيما يتصل بالعلية الاجتماعية . وقد استعرض كل من جيرث وميلز بعض هذه القضايا بإيجاز . من ذلك مثلا دور الأفراد فى إحداث التغير الاجتماعى ، وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار . وقد قام موريس جينزبرج M. Ginsberg فى مقال حديث بتحليل علمى منظم للعوامل التى استشهد بها كتاب مختلفون لتفسير التغير الاجتماعى[٤] وهى : (١) الرغبات والقرارات الواعية للأفراد (متمثلة فى نمو نسق الأسرة الصغيرة فى البلاد الغربية) . (٢) أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة (مثال ذلك انهيار نظام الفلاح نصف الحر فى النظام الإقطاعى والمعروف باسم Villein فى إنجلترا فى الفترة من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠).

---

(٢) يمكن أن نجد عرضاً طيباً ومناقشة للبحوث التى أجريت حول هذه المشكلات فى أفريقيا ، فى مؤلف بعنوان « الآثار الاجتماعية للتصنيع والتحضر فى أفريقيا جنوب الصحراء »

"Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of Sahara".

(صدر عن اليونسكو عام ١٩٥٦ ، إعداد المعهد الأفريقى الدولى فى لندن) . أما بالنسبة للبلاد الآسيوية فانظر الدراسات الخمس المجموعة فى « الآثار الاجتماعية التصنيع والتحضر » (صادر عن مركز بحوث الآثار الاجتماعية للتصنيع فى جنوب آسيا التابع لليونسكو ، كلكتا ، ١٩٥٦) . أما إذا أردت دراسة أكثر عمومية وشمولا فارجع إلى هوزليتز « الجوانب السوسيولوجية للتنمية » .

Hoselitz, Sociological Aspects of Development (Chicago 1960).

(٣) On the latter, see Margaret Mead (ed), Cultural Patterns and Technical Change (UNESCO 1953), especially Part V. PP. 279 - 303.

(٤) M. Ginsberg, "Social Change" British Journal of Sociology, IX. (3), September 1958.

(٣) التغيرات البنائية والتوترات البنائية (ومن بينها التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كما أكدها الماركسيون) . (٤) المؤثرات الخارجية (كالاتصال الثقافى أو الغزو الثقافى) . (٥) الأفراد المتميزون أو جماعات الأفراد المتميزين . (٦) التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة (كما يحدث فى الثورات مثلا) . (٧) الأحداث العنيفة (على سبيل المثال الغزو النورماندى فى إنجلترا وظهور الطاعون فى القرن الرابع عشر والغزو البريطانى للهند) . (٨) ظهور هدف مشترك . ويتضمن الجزء الختامى من المقال مناقشة مفيدة لمفهوم السبب فى العلوم الاجتماعية وارتباطه بالغائية .

وكثيراً ما أهمل علم الاجتماع الحديث — تحت تأثير الاتجاه الوظيفى — دراسة مشكلات التغير أو عرضها بصورة توحى بأن التغير الاجتماعى شىء استثنائى عارض . وكان التركيز دائماً على ثبات واستقرار الأنساق الاجتماعية ، وأنساق القيم والمعتقدات وكذلك على الإجماع أكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع . غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء تتميز بظاهرتى الاستمرار والتغير ، وأن الوظيفة الرئيسية للتحليل السوسيولوجى هى الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضهما . ومن العوامل التى تدعم الاستمرار وسائل الضبط الاجتماعى التى عرضنا لها فيما سبق ، وخاصة التعليم الرسمى وغير الرسمى الذى ينقل الارث الاجتماعى المتراكم إلى الأجيال الجديدة . وهناك من الناحية الأخرى بعض الظروف العامة التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى ؛ وأهمها نمو المعرفة وحدوث الصراع الاجتماعى . ولم يكن نمو المعرفة مضطرداً دائماً ولم يتم بنفس المعدل فى كل المجتمعات ؛ وإن كان النمو قد ظل مضطرداً إلى حد ما منذ القرن السابع عشر ، بحيث أثر فى جميع المجتمعات . ولقد أصبح هذا النمو عاملا رئيسيًا من عوامل التغير الاجتماعى الحديث . أما عن الصراع كعامل من عوامل التغير فيمكن أن ننظر إليه من نواحى مختلفة . فى المقام الأول لعب الصراع بين المجتمعات دوراً تاريخيًا هاماً فى خلق وحدات اجتماعية كبرى (كما يسلم بذلك كل من كونت وسبنسر) ؛ وفى تأكيد أو تدعيم التدرج الاجتماعى (كما أكد ذلك أوبنهايمر Oppenheimer وفى نشر المستحدثات (التجديدات) الاجتماعية والثقافية . وقد أثر الصراع الدولى فى العصر الحديث تأثيراً عميقاً فى البناء الاقتصادى والسياسى للمجتمعات وفى السياسات الاجتماعية ، ومعايير السلوك . غير أننا نجد أن هذه الظواهر نادراً

ما حظيت بالاهتمام الذى تستحقه من جانب الدارسين . ونجد ثانياً أن الصراع بين الجماعات المختلفة فى داخل المجتمع ما زال مصدراً رئيسيًّا للتجديد والتغير . ويندرج تحت هذا النوع من الصراع تلك الصراعات الموجودة بين الطبقات الاجتماعية ؛ بالرغم من أنه لم يكن لها ذلك التأثير الشامل والحاسم الذى يضفيه عليها الماركسيون . وقد كانت تلك الصراعات عاملا هاماً من عوامل التغير وخاصة فى العصر الحديث . فقد كان قيام الديموقراطية السياسية فى أوربا الغربية إلى حد كبير نتيجة للصراعات الطبقية . ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا ثالثاً وأخيراً الصراع بين الأجيال الذى لم يستحوذ من علماء الاجتماع إلا على أقل مما يستأهل بكثير جداً[٥] . ويتدعم الاستمرار فى المجتمع من خلال نقل التراث الاجتماعى إلى الأجيال الجديدة بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية . ولن يحدث أن تكون التنشئة الاجتماعية كاملة إلى الحد الذى تعيش فيه الأجيال الجديدة مرة أخرى نفس حياة أسلافهم الاجتماعية . إذ هناك دائماً بعض النقد الذى يوجهونه ، بل والرفض لبعض التقاليد . وهناك أيضاً عملية التجديد المستمرة . وتصبح هذه السمات أكثر وضوحاً فى المجتمعات الحديثة بسبب التغيرات العامة التى تحدث فى البيئة وبسبب تنوع المعايير والقيم التى تسمح للجيل الجديد أن يختار إلى حد ما — بين أساليب حياة مختلفة أو الربط على نحو جديد بين عناصر ثقافية مختلفة فى أنماط جديدة . ومن السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية أن تظهر ثقافة الشباب المتميزة وحركات الشباب المنظمة التى تعارض بطرق مختلفة القيم الثقافية للأجيال السالفة . كما تبرز ظواهر صراع الأجيال واضحة بشكل خاص فى المجتمعات — مثل الهند — التى تمر بتغير بالغ السرعة من نمط اجتماعى إلى نمط آخر . وسنتناول ذلك بمزيد من الدقة فى الجزء التالى .

وتميل النظريات السابقة فى التغير الاجتماعى التى ناقشناها فى الفصل السابق إلى تأكيد عامل واحد كسبب للتغير . إلا أنها لم تكن فى غالبها نظريات واحدية monocausal (كما تصنف فى بعض الأحيان) . كما لم تكن أيضاً حتمية بأى معنى

---

(٥) كان كارل مانهايم واحداً من علماء الاجتماع القلائل الذين ادركوا أهمية هذا الموضوع . وقد ناقشه فى مقال مفيد بعنوان « مشكلة الأجيال » The Problem of Generations (عام ١٩٢٧) . وقد نشر هذا المقال باللغة الإنجليزية فى كتاب كارل مانهايم المعنون « مقالات فى علم الاجتماع المعرفى » (لندن ١٩٥٢) Essays on the Sociology of Knowledge وقد تناول ايزنشتات S.N. Eisenstadt نفس الموضوع على أساس مقارن أوسع فى كتابه « من جيل إلى جيل » From Generation to Generation (لندن ١٩٥٥) .

دقيق لهذه الكلمة ، على خلاف ما زعم بعض النقاد المحدثين[٦] . حقيقة أن كلا من كونت وسبنسر قد آمن بقانون شبه مطلق فى التطور (نمو العقل من وجهة نظر كونت وعملية تباين كونية (شاملة) من وجهة نظر سبنسر) ، ولكنهما فى دراستهما للتغير الاجتماعى الفعلى أخذا فى اعتبارهما عوامل كثيرة ؛ ليس آخرها أفعال الأفراد الواعية الهادفة . فسبنسر مثلا لم يقصر دراساته على ظاهرة التباين داخل المجتمعات ؛ وإنما أخذ فى اعتباره أيضاً آثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى . وكثيراً ما رمى النقاد نظرية ماركس أنها واحدية وحتمية . ولكن وصفه للعلية الاجتماعية يعتبر فى الحقيقة غاية فى التعقيد ، متضمنا ظواهر متميزة ولكنها مترابطة منها : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، والعلاقات الطبقية ، والأيديولوجيات . وبالإضافة إلى ذلك فإن مذهبه فى العمل السياسى على تمام النقيض من أى نظرية حتمية . وقد أقرت النظريات التى جاءت فيما بعد مثل نظريات هوبهوس وتوينبى وسوروكين ، تعقد العلية الاجتماعية إقراراً كاملا . وقد درس سوروكين بالذات بعناية فائقة العوامل المختلفة الداخلة فى التغير الاجتماعى .

غير أن هذه النظريات تثير عدداً من المشاكل المتشعبة التى تستحق أن نتوقف عندها هنا . أولها هو ما يخص الدور الذى يلعبه الأفراد والذى تلعبه « القوى الاجتماعية » فى إحداث التغير . ويجب أن نلاحظ أن مصطلح « القوى الاجتماعية » لا يشير إلى أى قوى متميزة كلية عن أفعال الأفراد ، وإنما يشير إلى قيم واتجاهات تعتبر نتاجاً لتفاعل الأفراد ، ولكنها مع ذلك تواجه أى فرد وحده كشىء خارجى بالنسبة له وغير ممكن نسبيًّا التأثير عليه بما يوجهه إليه هذا الفرد من نقد أو مؤثرات أخرى . وهكذا تدخل الأفعال الإرادية الصادرة عن الأفراد كعناصر مكونة « للقوى الاجتماعية » . وبهذا المعنى يمكن القول إن أى فرد يمكن أن يسهم فى التغير الاجتماعى ، على الرغم من أن نتائج هذا السلوك الفردى لا يمكن أن تتضح بصورة ملموسة إلا عندما يبدأ عدد من الأفراد فى التصرف بطريقة جديدة (مثلا : فى تحديد حجم أسرهم) . وهناك مشكلة أخرى هى تأثير الأفراد البارزين . فيغالى البعض من ناحية ؛ إذ يعتقدون أن كل التغيرات الاجتماعية والثقافية الهامة لا تتحقق إلا على يد أفراد عباقرة . ويغالى البعض على

(٦) For example, Issaiah Berlin, Historical Inevitability.

الطرف الآخر إذ يعتقدون أن هؤلاء العباقرة يدينون بكل تأثيرهم لانهم يجسدون أو يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة فى عصرهم[٧] . ولا يمكن أن نقبل أيا من هذه الآراء المتطرفة . ذلك أن تأثير هؤلاء الأفراد البارزين يمكن أن يكون فى بعض مجالات الحياة الاجتماعية أكبر من مجالات غيرها . من ذلك مثلا أن يكون تأثيرهم أكبر فى مجال الإبداع الفنى منه فى مجال التكنولوجيا[٨] . إلا أنه من التعسف أن ننكر التأثير الشخصى لعظماء الرجال فى مجال الأخلاق والدين والسياسة والاقتصاد . ونجد فى العالم الحديث أن لينين فى روسيا والمهاتما غاندى فى الهند قد أثرا تأثيراً عميقاً فى بلادهما ، ومن الصعب أن نزعم أن عالمنا كان يمكن أن يصبح على ما هو عليه الآن ، لو أنهما لم يعيشا ولم يتصرفا بالصورة التى تصرفا بها . ومن الطبيعى أنهم قد تأثروا كذلك ببيئتهم وأنهم قد استمدوا سلطتهم جزئيا من قدرتهم على صياغة وتفسير المطامح الكامنة لدى أعداد كبيرة من الشعب . ولكنهم كانوا أيضاً قادة ملهمين (يتمتعون بقوة كارزمية Charismatic) طبقاً لمفهوم ماكس فيبر * . هم يدينون بمراكزهم القيادية لصفاتهم الشخصية ، ويفرضون على الأحداث طابع قيمهم الخاصة .

وهناك نقطة رئيسية ثانية دار حولها الجدل تتعلق بدور العوامل المادية والأفكار

---

(٧) عرض ج. بليخانوف الرأى الأخير فى صورته الماركسية عرضاً ممتازاً فى كتابه « دور الفرد فى التاريخ » .
G. Plekhanov, The Role of the Individual in History.

(٨) على الرغم من أنه من الواضح أن هناك آثاراً اجتماعية على الفن ؛ انظر ماكس فيبر : « مقال عن تطور الموسيقى الغربية » . W. Weber, Essay on the Development of Western Music.
نشرت فى كتابه الكبير « الاقتصاد والمجتمع » Wirtschaft und Gesellschaft. وكذلك أرنولد هاوزر « التاريخ الاجتماعى للفن » A. Hauser, The Social History of Art.

(وقد نشرت ترجمة عربية كاملة الكتاب الأخير أنجزها الدكتور فؤاد زكريا فى مجلدين بعنوان : الفن والمجتمع عبر التاريخ الجزء الأول القاهرة ١٩٦٨ ؛ الجزء الثانى القاهرة ١٩٧٠ عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . وانظر بالعربية أيضاً ، محمد الجوهرى وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، « على اجتماع الفن» ص ص ٤٤٩ — ٤٧٠ . (المترجمة)

* الكاريزما Charisma كلمة يونانية الأصل ، تعنى موهبة خاصة أو قوة خارقة يزود بها بعض الأشخاص الذين يعرفون عندئذ باسم Charismatic Leaders وبفضل هذه القوة يستطيع هؤلاء الأشخاص الأفذاذ تحقيق أعمال خارقة أو معجزات . ومن ثم يستطيع القائد الكاريزماتى أن يلقى الرهبة — إن لم يكن الجلال — فى قلوب رعاياه ، بفضل حدسه الذى لا يخطىء أو مناعته الخاصة . ويرجع الفضل فى إدخال مصطلح (القيادة الكاريزماتية) إلى المؤلفات السوسيولوجية إلى عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر ونظريته الشهيرة فى السلطة الكاريزماتية (الملهمة) . قارن :
Joseph S. Roucek, "The Changing Concepts of Charismatic Leadership", in : Joachim Matthes (ed.), Theoretishe Aspeke der Religionssoziologie II, Koln, 1967, pp. 87 - 100.
(المترجمة)

فى التغير الاجتماعى . ويقال إن الماركسيين ينسبون تأثيراً أساسياً للعوامل المادية — الاقتصادية ، بينما يرجع آخرون (مثل كونت وهوبهوس) الدور الأساسى لتطور الفكر . ومن أبرز نقاط الخلاف التى ثارت فى علم الاجتماع ، ذلك الخلاف بين كارل ماركس وماكس فيبر حول أصول الرأسمالية الحديثة . وقد أدلى فيبر فيها برأى مؤداه ؛ أن الأفكار ليست هى التى تحكم العالم ، وإنما الأفكار أو المذاهب يمكن فى بعض المواقف التاريخية أن تؤثر بشكل مستقل عن العوامل الأخرى فى اتجاه التغير الاجتماعى . ومن الخطأ على أى حال أن نقابل هكذا ببساطة بين العوامل المادية والأفكار . ذلك أن العوامل المادية فى ذاتها لا تدخل فى السلوك الاجتماعى . وتعتبر « قوى الإنتاج » فى نظرية ماركس عن التغير عنصراً حاسماً ، ولكنها ليست أكثر من تطبيقات للعلم والتكنولوجيا . ولا يمكن أن يعنى تطور القوى المنتجة سوى نمو المعرفة العلمية والفنية ونمو الأفكار أيضاً . والمشكلة الرئيسية هى تحديد الطريقة التى يؤثر بها نمو أو جمود المعرفة والفكر على المجتمع سواء من خلال تأثير العلم على العلاقات الاقتصادية والبناء الطبقى أو عن طريق مذاهب دينية أو أخلاقية أو فلسفية جديدة ، وكيف أن هذه الخيوط المختلفة ترتبط مع بعضها فى تتابع معين للتغير .

وقد تناولت الدراسات السوسيولوجية الحديثة مشكلات أكثر تحديداً ، ولم تستهدف تقديم أى تفسير عام للتغير . ولعلها ذهبت فى هذا الصدد إلى أبعد مما يجب فى عدم الاستعانة بأى إطار تصورى يمكن أن يسمح بدراسات مقارنة وتفسيرات جزئية . وسنبحث فى مكان آخر من هذا الفصل فيما إذا كان من الممكن إجراء عملية تنميط للتغير الاجتماعى يمكن أن تسد هذه الثغرة :

التغير الاجتماعى فى الهند :

هناك عنصران لعبا دوراً حاسماً فى إحداث التغير الاجتماعى فى الهند . أولاً : العلوم والتكنولوجيا الغربية ، وثانياً : التخطيط الاجتماعى . وقد اتضح تأثير التكنولوجيا فى مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية . وقد أدى تحسن ظروف المعيشة والرعاية الطبية إلى خفض معدل الوفيات ، الأمر الذى يعتبر مسئولاً إلى حد كبير عن النمو السريع فى سكان الهند . كذلك أدى إدخال الصناعة الرأسمالية إلى إحداث تغيرات فى نظام

الملكية[٩] وفى تقسيم العمل ، أدت إلى خلق فئات وطبقات اجتماعية جديدة لعبت دوراً هاماً فى التطور السياسى فى الهند[١٠] . وقد تتبعنا فى الفصول السابقة بعض آثار التصنيع على الأسرة المشتركة والملكية والقانون ونظام الطوائف . على أن التكنولوجيا لم تؤد فقط إلى إحداث تغيرات غير مباشرة عن طريق التحول التدريجى فى العلاقات الاقتصادية ؛ وإنما خلقت التكنولوجيا والفكر العلمى الذى يعتبر دعامتها الأساسية نظرة جديدة إلى العالم بدأت تتصارع مع الثقافة التقليدية . وعلاوة على ذلك فقد أدخل الحكم البريطانى إلى الهند طائفة من الاختراعات التكنولوجية والاجتماعية (مثل نظام جديد للحكم والادارة ، وإجراءات قضائية جديدة ، وبعض أشكال التعليم) . كما أدخل قيما ثقافية جديدة مثل النزعة الترشيدية Rationalism ، والمساواة ، والاشتراكية .

ويرتبط مفهوم « الهوة الثقافية » أعظم الارتباط بالهند . فقد أدى نمو الاقتصاد الرأسمالى الحديث إلى ظهور بعض الحركات الاجتماعية التى رفضت الثقافة الهندية التقليدية ، وحركات أخرى شرعت فى إصلاحها وتحديثها . ولكن لم يحدث على أى حال أن استطاعت النظم الاجتماعية والقيم الثقافية الهندية المعاصرة أن تتكيف مع أسلوب الحياة فى المجتمع الصناعى ، سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً . فالأسرة المشتركة الكبيرة ليست نظاماً مفيداً أو ضرورياً فى مجتمع حديث حيث يحدث الحراك الفردى على نطاق واسع ، وحيث يصبح توفير خدمات الرفاهية مسئولية عامة واقعة على عاتق الدولة . ولا يتفق نظام الطوائف مع الترشيد ، والحراك ، والمساواة بين البشر ، تلك الخصائص المميزة للمجتمع الديمقراطى . فمبدأ الطائفة فى الهند يتعارض دون شك مع أسس النظام السياسى ، ومع النظام التعليمى ومع احتياجات الصناعة . إلا أن الطائفة والأسرة المشتركة عناصر رئيسية فى الهندوكية ، ومن ثم فى الثقافة التقليدية ؛ وكلما ضعفا ضعفت معهما القيم الثقافية الموروثة . وقد تأثرت الهندوكية الشائعة نفسها تأثراً مباشراً بحركات الترشيد والعلمانية التى تصاحب نمو المجتمع الصناعى .

وقد بدت الضغوط التى ينطوى عليها هذا التحول — وستظل بادية لفترة أخرى — فى

---

(٩) ابرزها قيام ملكية فردية خاصة للأرض. قد درست آثارها فى البنغال دراسة مستفيضة للغاية ، انظر :

S. Gopal, The Permanent Settlement in Bengal and Its Results (London 1949) and Ramkrishna Mukherjee, The Dynamics of a Rural Society (Berlin 1957), Ch. 1.

(١٠) See especially, A. R. Desai, Social Background of Indian Nationalism.

موقف المثقفين الهنود ، الذين كان عليهم أن يوفقوا بين المطالب المتعارضة لثقافتين مختلفتين . كما بدت هذه الضغوط فى الصراع بين الأجيال . ويكره كثير من شبان المثقفين الهنود قيود الطائفة المفروضة على الزواج ، ويعارضون الزيجات التى يرتبها لهم الكبار ، وينفرون من السلطة التى يعطيها التدرج الهرمى الاجتماعى لكبار السن فى الأسرة . إلا أننا نجدهم فى الواقع العملى يقبلون عادة الصور التقليدية للسلوك مدفوعين بالولاء والمحبة للأسرة . وربما كان يدفعهم إلى ذلك أيضاً عدم تأكدهم من نتائج تصرفهم إذا ما اختاروا طريقاً آخر . وهناك أنواع أخرى من الصراعات بين الفئات والطبقات الاجتماعية . فالطائفة — كأى نظام للتدرج الاجتماعى — تنطوى على تفاوت اقتصادى وجماعات مصالح اقتصادية رغم أن هذه الجوانب كانت غامضة فى الماضى إلى حد ما بسبب الدلالة الشعائرية لذلك النظام . وقد اتجهت الجماعات المتمتعة بالامتيازات فى ظروف التغير الاقتصادى إلى مقاومة التجديدات التى يمكن أن تنتقص من مكانتها وامتيازاتها الاقتصادية . وتعتبر هذه الصراعات المختلفة من ناحية معينة مصدراً للتغير ، ولكنها يمكن كذلك أن تعوق التغير لفترة تطول أو تقصر ، بل وأن تحدث جموداً أو نكوصاً . إنه ليس قانوناً سوسيولوجيا ، أنه من الممكن تصنيع كل مجتمع بنجاح ؛ رغم أن بحوث علم الاجتماع يمكن أن تسهم بدور فعال فى ضمان نجاح عملية التصنيع وتقليل أعبائها المختلفة من توتر وسوء توجيه وآلام .

ويعمل التخطيط الاجتماعى فى الهند كما فى أى مكان آخر على تجاوز تلك الصراعات التى ذكرناها إلى حد ما . وهو يمثل ذلك العامل فى التغير الاجتماعى الذى عرفه جينزبرج بأنه ظهور هدف عام مشترك . ويوجد الآن فى كل المجتمعات تقريباً نوع من التخطيط المركزى الاقتصادى والاجتماعى الذى يستهدف رفع المستوى الاجتماعى . ويختلف مدى التخطيط وصوره اختلافاً بعيداً من مجتمع إلى آخر ، وإن تشابهت الأهداف والمضامين . وللمرة الأولى فى تاريخ البشرية تدخل الجماهير فى عملية تحول رشيد وعمدى لحياتها الاجتماعية ، بحيث أمكن إلى حد ما تحقيق التغير الاجتماعى بواسطة سيطرة الإنسان . وقد حدد الدستور الهندى الصادر عام ١٩٥٠ أهداف النظام السياسى الجديد بأنها إقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الفكر وحرية التعبير والعقيدة والعبادة والمساواة فى المكانة الاجتماعية

وتكافؤ الفرص والإخاء . وقد اعتبرت لجنة التخطيط الحكومية التى أنشئت فى نفس العام إحدى الهيئات الرئيسية المسئولة عن تحقيق هذه الأهداف ، على الرغم من أن مجال عملها قد حدد بشكل ضيق إلى حد ما بالاقتصار على المشكلات الاقتصادية . وقد قامت إحدى الدراسات الحديثة الممتازة التى أجراها ديوب Dube[11] بحصر التغيرات التى تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو « برنامج تنمية دراسة المجتمع المحلى » (وكذلك هيئة توسيع الخدمات القومية الأقل تركيزاً) . وتتناول دراسة ديوب بعض مقومات التغير التى كشفت عنها أوجه النشاط هذه . وقد أوضح ديوب فى دراسة تفصيلية لأحد المشروعات فى منطقة أوتار براديش Uttar Pradesh الذى شمل ١٥٣ قرية ، أن المستحدثات التكنولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة — كالبذور المحسنة ، والأسمدة ، والسلالات الحيوانية المحسنة وهكذا — قد لقيت من الناس قبولاً بسرعة وخاصة عندما كانت النتائج تتضح فى فترة قصيرة ، مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل . أما المستحدثات التى كان لها بالفعل مضاعفات على البناء الاجتماعى أو القيم الثقافية ، أو حتى يحتمل أن يكون لها مثل هذه المضاعفات ، فكانت تلقى مقاومة من الناس . وهكذا نجد أن الأساليب الفنية الزراعية الجديدة وطرق الزراعة التعاونية ، ووسائل تحسين الصحة والتجديدات فى نظام التعليم ؛ كانت أقل إثارة لاهتمام الناس ، بل وتعرضت لمقاومتهم فى بعض الأحيان . ويقول ديوب فى ثنايا تقييمه للمشروع بصفة عامة « لقد أدخلت هذه المشروعات بعض الأفكار التى سيظل أثرها باقياً لأمد طويل ، مهما بدت عليه من تواضع . فالناس بطيئون وحذرين أشد الحذر فى تقبل المستحدثات ، ولكنهم يقومون فى الوقت نفسه ببعض التجارب ولكن على نطاق محدود ويراقبون نتائجها بحرص وعناية » ويمكن لبعض المستحدثات التى أوجدها المشروع فى مجال الزراعة والصحة القروية أن تؤكد وجودها وتعمق جذورها فى النهاية خلال عشر سنوات أو نحو ذلك ، رغم أنه يبدو أن الناس رفضتها أو تقبلتها اليوم على مضض . كما تبدو فى نفس الوقت دلائل تغير نفسى واضحة ، رغم أنه لا يمكن إرجاعها فى كل حالة إلى المشروع أو ربطها به أصلاً . وهناك تغير واضح فى مستوى توقع الناس ، وبإزالة الحواجز بينهم وبين الحكومة تدريجياً يمكن أن نتوقع حدوث تقدم أساسى فى حياتهم .

(١١) S. C. Dube; India's Changing Villages (London 1958).

ومع ذلك فيبدو أن المشروع المشار إليه هنا لم يساهم بدور كبير فى تدعيم أساليب التعاون التقليدية فى هذه المجتمعات المحلية[١٢] .

ويبين ديوب بوضوح أهمية الاتصال بين ممثلى الحكومة الذين يهدفون إلى إحداث التغير والقرويين الذين توجه إليهم هذه الأفكار . وتنطوى مشكلات الاتصال على عوامل مختلفة ، منها : تصور الناس لشخصية أولئك الذين يخلقون هذه الاتصالات وشكل ومضمون الاتصالات نفسها ، واستجابة الطرف المستقبل . ومن أهم هذه المشاكل دور العامل القروى المأجور الذى يلعب دوراً حاسماً ، ويمثل موضوعاً هاماً للبحوث السوسيولوجية[١٣] . وتطرح قضية شكل ومضمون وسائل الاتصال مشكلة عامة هى مشكلة التوازن بين الاستمرار والتغير . فالاتصال يكون أكثر تأثيراً وفاعلية حينما يمكن ربطه بالمطامح القائمة (كتحسين المستوى الاقتصادى مثلا) أو بالمعايير الثقافية التقليدية (مثل تحسين سلالات الماشية فى ضوء النظرة الدينية التقليدية إلى الماشية) . وأخيراً تتأثر استجابة القرويين إلى حد كبير بالصفوة المثقفة المحلية وقادة الرأى . ويتوقف إحداث التغيير بشكل ناجح على ربطه بهؤلاء القادة (رسميين وغير رسميين) وإقناعهم هم فى المقام الأول بأن هذا التغير أمر مرغوب فيه .

ويدلنا هذا الحديث عن التغير الاجتماعى فى الهند على الآثار العميقة للتغير الاقتصادى . فعملية التصنيع هى التى تلعب اليوم — كما حدث فى أوروبا القرن التاسع عشر — الدور الحاسم فى تشكيل البناء الاجتماعى والمعايير الثقافية . إلا أنه يحدث فى كل مرحلة نوع من التفاعل بين عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة . ولا يمكن لأى فرد أن يتنبأ بالشكل النهائى الذى ستتخذه المجتمعات الصناعية . فنجد فى الهند عدداً من العمليات الواضحة المتميزة التى تحدث فى نفس الوقت . فهناك عملية تخطيط عمدى للنمو الصناعى ويصاحبها فى نفس الوقت تخطيط للاقتصاد الزراعى الذى ما زال سائداً ومسيطراً على الاقتصاد الوطنى هناك . هذا علاوة على عدد كبير من التغيرات

---

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٥١

(١٣) أنظر « ديوب » المرجع السابق . ويقدم الملحق رقم (١) لهذا الكتاب وصفاً مفيداً لعمل ومشكلات العمال القرويين .

غير المقصودة وغير المتوقعة التى تترتب مباشرة على التصنيع والترشيد . ولم يقم علماء الاجتماع بعد بتصوير هذه التغيرات الواسعة النطاق ، ناهيك عن تحليلها وتفسيرها .

أنماط التغير الاجتماعى :

لاشك أن المعلومات التى قدمناها حتى الآن يمكن أن تسمح لنا بوضع تنميط للتغير الاجتماعى يمكن أن يكون بمثابة إطار للدراسة المقارنة وأساس للتعميم والتفسير . ويمكننا وضع هذا التنميط بالنظر إلى أربع مشكلات رئيسية هى :

أولاً : أين ينشأ التغير الاجتماعى ؟ يمكن أن نميز أولاً بين التغير النابع من داخل وذلك النابع من خارج المجتمع . ولا يمكننا فى الواقع أن نرجع أصل التغير كلية دائماً إلى هذا النوع أو ذاك . وإذا أردنا أن نسوق مثالاً حديثاً فنجد أنه من الواضح أن التغيرات التى تحدث الآن فى المجتمعات النامية قد نشأت إلى حد كبير فى خارج تلك المجتمعات ، وهى نتائج التكنولوجيا الغربية التى دخلت فى معظم الحالات عن طريق الغزو . والمشكلة التى يجب أن تطرح إذن هى إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التى ترجع إلى سبب داخلى وتلك التى ترجع إلى سبب خارجى . ويبدو محتملاً أن هذه الفروق موجودة فعلا وخاصة فى العلاقات القائمة بين عوامل التغير وبين بقية السكان(١٤) . وهناك زاوية أخرى لهذا الموضوع تتعلق بمشكلة أين يبدأ التغير داخل مجتمع معين (بغض النظر عن مصدره الذى قد يكون بعيداً) أعنى ؛ أى النظم يتعرض للتغير أولا . وتنطوى هذه النقطة على مشكلتين أخريين : أولاهما مشكلة عوامل التغير الاجتماعى ، وثانيهما الجماعات الاجتماعية التى تقود التغير . وتتيح لنا الشواهد التاريخية تصنيف عمليات التغير تبعاً للمجالات أو الجماعات التى يبدأ فيها : اقتصادية ، سياسية ، دينية . . . إلخ ، وأن ندرس بدقة أكثر كيفية انتشار التغير من مجال إلى مجال آخر .

ثانياً : ما هى الظروف الأولية التى تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟ ويمكن أن تؤثر هذه الظروف الأولية تأثيراً عميقاً على مسار التغير الاجتماعى . فلا

---

(١٤) ارجع أيضاً إلى الحاشية رقم (١٠) فى الفصل السابق حيث وردت الاشارة إلى الإطار الاقتصادى للتغيرات المختلفة فى المجتمعات النامية .

يمكن أن يفترض — على سبيل المثال — أن الامبراطوريات القديمة أو الدول الاقطاعية ، أو المجتمعات الرأسمالية الحديثة قد قامت بنفس الطريقة أو يمكن تفسيرها على أساس حكم عام واحد . ونجد فى العالم المعاصر أن التصنيع عملية شديدة الاختلاف فى المجتمعات القبلية (كما فى أفريقيا) عنها فى المجتمعات ذات الحضارة القديمة كالهند ؛ كما أنها تختلف تبعاً لحجم المجتمع ودرجة تعقده . ويمكن أن يفيد التحليل السوسيولوجى للتصنيع كعملية خاصة من عمليات التغير إفادة كبرى من تنميط المجتمعات النامية نفسها .

ثالثاً : ما هو معدل التغير ؟ يمكن أن يحدث التغير الاجتماعى بسرعة فى بعض الفترات أو فى بعض المجالات أو ببطء ، وربما إلى حد غير ملحوظ فى مجالات أخرى. كما أن معدل التغير يمكن أن يتزايد أو يتناقص . وقد أوضح أوجبرن وجيلفلان — اللذين أشرنا إلى دراساتهما من قبل — أن معدل التغير التكنولوجى فى المجتمعات الصناعية (من واقع عدد براءات الاختراعات المسجلة) آخذ فى التزايد باستمرار. وهناك فارق هام بين عمليات التغير التدريجى وعمليات التغير الثورى (باعتباره صور خاصة للتغير السريع) . وليس من الأمور العسيرة أن نحدد مظاهر التغير الثورى فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وأن نتتبع أسبابها ونتائجها . وقد قدم « جوردون تشايلد » وصفاً رائعاً لما أسماه « ثورة العصر الحجرى الحديث » بأنها ادخال الاقتصاد الذى يهدف إلى انتاج الطعام[١٥] . كما سجل مؤرخو الاقتصاد وحللوا مراحل الثورة الصناعية الحديثة[١٦] . أما الثورات السياسية والاجتماعية فقد درست فى الغالب دراسة تاريخية وصفية بينما نجد نقصاً كبيراً فى الدراسات التحليلية المقارنة . وهناك بالطبع نظرية ماركسية فى الثورة الاجتماعية ، ولكنها لم تكن ذات فعالية كبرى فى اثارة البحوث السوسيولوجية . هذا وقد ارتبطت ثورات القرن العشرين الاجتماعية

---

(١٥) V. Gordon Childe, Man Makes Himself, Chapter V.

(١٦) للرجوع إلى دراسة مختصرة لأول ثورة صناعية ، انظر :

H. L. Beales, The Industrial Revolution, 1750 - 1850.

(الطبعة الثانية ، لندن ١٩٥٨) . وقد عرضت التغيرات التى طرأت عن النسق الاقتصادى والاتجاهات الاجتماعية عرضاً واضحاً فى كتاب : R. L. Heilbroner, The Great Economists (London 1955).

الفصل الأول . كما قدم جورج فريدمان دراسة ذات طابع سوسيولوجى أوضح لمختلف مراحل الثورة الصناعية فى كتابه : Georges Friedmann, la crise du progrès, (Paris 1936), especially Chapter 1.

والقومية ارتباطاً وثيقاً بالحرب . ولو أن طبيعة هذه الروابط لم تدرس دراسة منهجية منظمة. وقد كشفت هذه الثورات فى نفس الوقت عن أهمية الدور الذى يلعبه المثقفون والطبقات الاجتماعية المختلفة فى الحركات الثورية .

رابعاً : إلى أى حد يعتبر التغير الاجتماعى شيئاً خاضعاً للصدفة أو تحكمه علل محددة ، أو هادفاً على نحو معين ؟ والفارق الرئيسى هنا هو نفس الذى تناولناه فى ثنايا حديثنا عن التخطيط الاجتماعى . ونلاحظ من ناحية معينة أن جميع مظاهر التغير الاجتماعى تقريباً تغيرات هادفة ، من حيث أنها نتيجة أفعال هادفة صادرة عن أفراد معينين . غير أن هذه الأفعال يمكن أن تؤدى إلى نتائج غير مقصودة أصلاً ؛ لأن الأفعال الفردية لم يقم تنسيق بينها ، أو أن بعضها يمكن أن يعوق الأخرى أو يشوهها كما يحدث فى مواقف الصراع الاجتماعى مثلاً . فى مثل هذه الظروف – التى كانت قائمة فعلاً فى معظم المجتمعات حتى العصور الحديثة – يمكن أن يكون التغير محدد سببياً ؛ أو قد ينطوى على بعض العناصر العارضة البحتة . ولكنه ليس فى هذه الحالة هادفاً ؛ بمعنى أنه يحقق أهداف الأفراد الداخلين فيه أو معظمهم . والأصح أن نعتبر التغير هادفاً فى حالة المجتمعات الحديثة ، حيث يوجد – كما أشار جينزبرج – هدف مشترك يمكن أن يتحقق تدريجياً من خلال عملية تغير اجتماعى مخطط . وحتى هنا يمكن أن توجد بعض الأحداث العارضة التى تؤثر على سير التغير ، وقد تكون لها بالتالى عواقب كثيرة لم تكن مستهدفة أصلاً (حيث أن القائمين على التخطيط كبقية الناس لا يمكن أن يحيط علمهم كل شىء) . غير أنه من الواضح أن البشر قد ازدادوا الآن سيطرة – بالقياس إلى الماضى – على ظروف حياتهم الطبيعية والاجتماعية . وليست العلوم الاجتماعية نفسها سوى نتيجة الرغبة فى السيطرة على اتجاه التغير الاجتماعى ، وقد ساهمت بدور عظيم فى تحقيق هذه السيطرة فعلاً .

قراءات مقترحة

فكرة التقدم :

Carl Becker, ,Progress'', Encyclopaedia of the Social Sciences.

J. B. Bury, The Idea of Progress (London, 1920).

Morris Ginsberg, The Idea of Progress : A Revolution (London, 1953).

التطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي :

لم ينل مفهومى التطور والنمو فى مجال المجتمعات الانسانية الاهتمام النظرى اللذان يستحقانه . ولا يزال جانباً كبيراً من المناقشة التى تتم فى هذا المجال عند مستوى الانتقادات الوظيفية (كما يمثلها مالينوفسكى فى شكلها المتطرف) لفكرة « التاريخ الظنى » . ويمكن للقارىء أن يحصل على استعراض نقدى للنظريات التطورية إذا ما رجع إلى :

P. A. Sorokin, "Sociocultural Dynamics and Evolutionism", in Gurvitch and Moore (eds.) Twentieth Century Sociology.

أما « الدارونية الاجتماعية » فلقد حظيت بمناقشة واسعة من جانب كثير من الكتاب كما نجد لها تحليلات تاريخية عديدة انظر على وجه الخصوص :

D. G. Ritchie, Darwinsim and Politics (London, 1885), and R. Hofstadter, Social Darwinism in American Thought (Philadelphia, 1945).

ويمكن للقارىء أيضاً الرجوع إلى مقال لجينزبرج بعنوان :

"The concept of evolution in Sociology", Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol. 1.

حيث نجد جينزبرج فى هذا المقال يناقش بعض المشكلات الأساسية . انظر أيضاً مقالات جينزبرج فى المجلد الثالث من كتاب : التطور والتقدم

Evolution and Progress (London, 1960).

وهناك أيضاً مناقشة ممتعة فى كتاب جوردون تشايلد Childe بعنوان :

Man Makes Himself, Chapters I and II.

R. M. Mac Iver, Social Causation (Boston 1942).

حيث يقدم تحليلاً رائعاً لفكرة السبب كما تستخدم فى دراسة التغير الاجتماعى .

K. R. Popper, The Poverty of Historicisim (London, 1957).

وفيه نجد نقداً أساسياً للنظريات التطورية استناداً إلى المنطق ومناهج البحث .

التغير الاجتماعى :

W. F. Ogburn, Social Change (New York, 1922).

أنظر أيضًا مناقشتنا لهذا الكتاب فى المتن .

يجب الرجوع إلى أعمال باريتو وتوينبي وسوروكين المشار إليها فى المتن . وبالاضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد عرضاً موجزاً ومفيداً لمفهوم سوروكين عن التغير الاجتماعى والثقافى فى :

F. R. Cowell, History, Civilization and Culture (London, 1952).

للتعرف على النظرية الماركسية يمكن الرجوع إلى :

Marx and Engels, The German Ideology, N. Bukharin, Historical Materialism, and Edmund Wilson, To the Finland Station (London, 1940).

هناك عدد من الدراسات الانثربولوجية التى تناولت التغير الاجتماعى فى المجتمعات البدائية . أنظر على وجه الخصوص المؤلفات التالية ، وإن كانت تعالج أيضاً بعض المشكلات العامة المتعلقة بتحليل التغير الاجتماعى :

B. Malinowski, Dynamics of Culture Change (Yale, 1945).

G. and M. Wilson, The Analysis of Social Change (Cambridge, 1945).

M. Mead, The Changing Culture of an American Indian Tribe (New York, 1932).

A.L. Kroeber, Anthropology (New York, 1948) Chapters 10-12.

Raymond Firth, Social Change in Tikopia (London, Allen & Unwin, 1959).

وللتعرف على التغير الاجتماعى فى الهند يمكن الرجوع إلى مؤلفات كل من ديساى Desai وديوب Dube التى ناقشناها فى المتن . كما يمكن الرجوع أيضًا إلى المؤلفين التاليين :

A.K. Nazmul Karim, Changing Society in India and Pakistan (Dacca, 1956).

T.K.K.N. Unnithan, Some Problems of Social Change in India in Relation to Gandhian Ideas (Groningen, 1956).

الباب السادس

علم الاجتماع التطبيقى

الفصل الثامن عشر

١ . علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والتخطيط

وضع السياسة الاجتماعية :

اعتقد كثير من مفكرى القرن التاسع عشر أن علم الاجتماع العام هو الذى يمدنا بالأساس النظرى لعلم تطبيقى شامل . وكانت مثل هذه الآراء سائدة فى فرنسا بوجه خاص حيث انتقلت من الموسوعيين إلى كونت عن طريق سان سيمون وآخرين فكرة قيام علم طبيعى لدراسة المجتمع . وكان كونت يرى أن علم الاجتماع — باعتباره قمة العلوم الوضعية — يمكن أن يصوغ قوانين عامة للسلوك الاجتماعى يمكن بالرجوع إليها تسوية كل أنواع الخلافات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . عندئذ يمكن أن تنتهى « فوضى الآراء » بشأن الموضوعات الاجتماعية كما حدث بالنسبة للظواهر الطبيعية . وبالرغم من أن أن دوركيم قد رفض كثيراً من آراء كونت فى مجال علم الاجتماع ، إلا أنه كان رغم ذلك وضعياً فى ضوء نظريات كونت ، الذى أراد أن يؤسس علماً سياسياً وأخلاقياً تطبيقياً على أساس علم نظرى لدراسة المجتمع . وتشترك الماركسية — بالصورة التى تطورت بها فعلا — فى كثير مع فلسفة كونت الوضعية . فهناك نفس الميل إلى القوانين التاريخية ، ونفس الزعم بأنه فى وسع صفوة على دراية بعلم دراسة المجتمع أن تحل نهائياً جميع المشاكل الاجتماعية العملية وأن تقود البشر بنجاح أكيد على طريق التقدم الاجتماعى .

أما فى الوقت الحاضر فليس هناك سوى قلة قليلة من علماء الاجتماع (وعدد أقل منهم من رجال الانثروبولوجيا الاجتماعية) يعتبرون علمهم علماً نظرياً متطوراً صالحاً للتطبيق على الشئون الاجتماعية بالطريقة التى تطبق بها علوم الفيزياء أو الكيمياء فى التحكم فى العالم المادى وتغيير شكله . ومما يثنيهم عن ذلك فى المقام الأول أنه لم يمكن بعد انقضاء أكثر من قرن من الفكر والبحث السوسيولوجى والانثروبولوجى التوصل إلا إلى اكتشاف عدد ضئيل من القوانين السوسيولوجية الهامة ، هذا إذا اعتبرنا القوانين التى اكتشفت ذات أهمية أصلا . ومن الصعوبة أن يثار فى هذا الموقف موضوع

تطبيق قوانين عامة . كما أنه قد يداخلهم الشك كذلك فى قيمه المماثلة المعقودة بين العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالتطبيق العامى ، إذ أنه لا يتسق مع أفكارنا العادية عن أنفسنا كأفراد . وبالنظر إلى غيرنا من بنى الإنسان ، أن نتصور أنه من الممكن تطبيق المبادىء السوسيولوجية بشكل مباشر بواسطة « خبراء » فى تشكيل الحياة الاجتماعية كما تطبق مبادىء علم الطبيعة فى إنشاء الطرق والكبارى . ولهذا السبب ولأسباب أخرى سنعرض لها فيما بعد لا يمكن أن تكون هناك « هندسة اجتماعية » . على أن هذا لا يعنى أن ننكر أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم فى التطبيق العملى بطريقة علمية منظمة بطرق متعددة وعلى مستويات مختلفة . وسأتناول فى هذا الفصل أولا الإسهام الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع للسياسة الاجتماعية بصفة عامة ، ثم ندرس دوره فى التخطيط الاجتماعى . ثم أعرض فى الفصل التالى لبعض البحوث السوسيولوجية التى استهدفت تقديم حلول لبعض المشاكل الاجتماعية المحددة .

وأول ما ينبغى أن نلاحظه هنا الإسهام الهام الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع الوصفى ، الذى أمدنا بكثير من المعلومات الدقيقة موثوق بها عن بعض موضوعات السياسية- الاجتماعية التى يعالجها السياسيون ورجال الإدارة والمصلحون الاجتماعيون . ومن أوائل الأبحاث الاجتماعية — وخاصة فى بريطانيا — المسوح (بما فيها المسوح الرسمية) التى أجريت عن الفقر وعن مشاكل أخرى خاصة بالحياة الحضرية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر[١] . وقد أوضحت هذه المسوح وخاصة مسوح بوث Booth[٢] وراونترى Rowntree[٣] فى نهاية القرن التاسع عشر — على نحو مفصل وصارم — مدى الفقر وطبيعته فى مجتمع صناعى . وبالإضافة إلى ذلك استطاع كل من بوث وراونترى أن يكشفا عن بعض أسباب الفقر المدقع ، ونقص فرص العمالة المنتظمة والحوادث والأمراض التى يقاسى منها العمال الأجراء . وقد أثرت هذه الأبحاث وما شابهها دون شك فى السياسة الاجتماعية . وقد بينت إحدى الدراسات التى أجراها مؤخراً راونترى ولافرز Lavers (وقد صدرت تلك الدراسة عام ١٩٥١)[٤] كيف أن

---

(١) هناك مسوح أخرى سابقة على ذلك (قارن الفصل الأول من هذا الكتاب) ولكن عددها قد زاد زيادة سريعة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

(٢) Charles Booth, Life and Labour of the People in London (17 Vols., London 1902).

(٣) B. Seebohm Rowntree, Poverty : A Study of Town Life (London 1901).

(٤) B. Seebohm Rowntree and G. R. Lavers, Poverty and the Welfare State (London 1951):

سياسات دولة الرفاهية (وخاصة تحقيق العمالة الكاملة ، وزيادة المساعدات الفعالة التى تقدمها الدولة فى حالات الضرورة كالمرض أو الحوادث) كادت تقضى كلية على الفقر بصورته الأولية الواضحة . ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون لمثل هذا النوع من الأبحاث والدراسات نفس الأهمية فى الدول المتخلفة ، حيث لا زال الفقر حالة شائعة للغاية يتوقف القضاء عليها فى المقام الأول على زيادة الإنتاج القومى الكلى عن طريق التصنيع وتحسين الزراعة . غير أن هذه الدول تعانى أيضاً من حالات فقر مدقع تستوجب الدراسة . فنجد فى الهند – مثلا – حالة الطبقات والقبائل المطحونة[٥] واللاجئين[٦] والشحاذين[٧] .

ولقد قدم علماء الاجتماع فى عدد من المجالات الأخرى معلومات ذات أهمية جوهرية لوضع سياسات رشيدة . فالدراسات السكانية لم تزودنا فقط بمعلومات دقيقة عن حجم السكان والخصوبة والوفيات ، ولكنها أوضحت كذلك بعض العوامل الاجتماعية المسئولة عن التغيرات الديموجرافية . ثم هناك الدراسات الخاصة بالحراك الاجتماعى التى تكشف عن مدى الحراك وأشكاله فى مجتمعات مختلفة وبقية الصلات القائمة بين الحراك وبعض العوامل مثل حجم الأسرة وفرص التعليم والبناء المهنى . فهذه الدراسات تمدنا بمعلومات جوهرية لازمة للاصلاحات التربوية ، بجانب إسهامها فى توضيح بعض الأهداف البعيدة للسياسة الاجتماعية .

ولكنه على الرغم من أن نمو البحوث السوسيولوجية منذ ١٩٤٥ قد أضاف الكثير إلى حجم المعلومات الدقيقة عن الموضوعات الاجتماعية ، إلا أن معرفتنا ما زالت قاصرة . فهناك – كما أشار جلاس Glass منذ بضع سنين[٨] – بعض السياسات الاجتماعية الهامة التى ما زالت ترسم وتنفذ دون أى بحث متعمق للأهداف أو الوسائل المقترحة (كما هو الحال بالنسبة لسياسة انشاء المدن الحديثة التى حددت حجم وكثافة تلك المدن بطريقة تعسفية) . كما تؤدى بعض الخدمات الاجتماعية الرئيسية دون بذل محاولات تذكر لاكتشاف ما إذا كانت هذه الخدمات تغطى الحاجات التى خططت من أجلها ، أو إذا كانت تسد هدف هذه الالتزامات بأكفأ الطرق ، أو إذا كانت هذه الحاجات نفسها لم

---

(٥) هناك معلومات كثيرة عن هذه الفئات فى تقارير لجنة تسجيل الطوائف والقبائل .

(٦) See R. N. Saksena, Refugees (Bombay 1961).

(٧) See M. S. Gore et al., The Beggar Problem in Metropolitan Delhi (Delhi 1959).

(٨) D. V. Glass, "The Application of Social Research", British Journal of Sociology I (1) 1950

تتغير فعلا فى هذا المجتمع السريع التغير . كما نبه تيتمس Titmuss إلى نقص البحوث الاجتماعية التى يمكن أن تحدد وتقيس الاحتياجات الأكثر دقة وتعقيداً وتوزيعها بين قطاعات السكان المختلفة[٩] .

ولم يصبح البحث الاجتماعى (على نحو متميز عن البحوث الاقتصادية) مستقلا تمام الاستقلال كجزء عادى من أجهزة الحكومة والإدارة إلا فى عدد قليل من الدول . هذا على الرغم من أنه استطاع أن يحتل مكانة مرموقة فى العقد الأخير . وقد عمل التخطيط الشامل فى الهند على تشجيع اجراء البحوث الاجتماعية . فلعبت لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط هناك دوراً هاماً فى تشجيع وتوجيه البحوث فى عدد من الميادين التى تهم التخطيط الحكومى بشكل مباشر[١٠] ، كما حققت « هيئة تقييم البرامج » بداية واعدة بالدراسات التى أجرتها عن فاعلية بعض مشروعات التخطيط فى عدد من المناطق . أما « المعهد المركزى للدراسات وبحوث تنمية المجتمع » * – الذى أنشىء فى عام ١٩٥٨ – فقد وجه اهتمامه الأكبر حتى الآن إلى تدريب (بالمعنى الواسع للتدريب) الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادية فى برامج تنمية فالمجتمع المحلى، وذلك عن طريق « البرامج التوجيهية » التى يستمر الواحد منها أربعة أسابيع ، ولم يشرع فى اجراء بحوث منهجية إلا مؤخراً فقط . ومن المتوقع أن يلعب نشاط هذا المعهد دورا عظيم الأهمية ، ليس فقط لأنه يختص بمجال واسع وحاسم من مجالات الحياة الاجتماعية فى الهند ، (وأعنى تنمية المجتمعات القروية وتحسين الإنتاج الزراعى) وإنما لأنه يجمع على صعيد واحد رجال القانون ، والإدارة ، والبحث العلمى ، والمسئولين عن برامج التخطيط ليشتركوا فى مناقشات مستفيضه للمشكلات ، والسياسات والإنجازات المختلفة .

---

(٩) R. M Titmuss, "Social Administration in a Changing Society", in Essays on the Welfare State (London 1958).

(١٠) انظر (بحوث التخطيط من ١٩٥٥ – ١٩٥٩) . Research for Planning 1955 - 1959

وتغطى مشروعات البحوث التى تم اقرارها الميادين التالية : الاصلاح الزراعى ، والاقتصاد الزراعى ، المدخرات ، والاستثمار ، والعمالة ، الصناعات الصغيرة والمنزلية ، المسوح الحضرية ، الرفاهية الاجتماعية ، الإدارة العامة ، الجوانب الاقتصادية العامة للتنمية ، اللامركزية والتنمية الاقليمية ، موارد التنمية ، فوائد مشروعات الرى .

* The Central Institute of Study and Research in Community Development.

ويمكننا أن نلاحظ بعض التطورات المماثلةفى أوروبا الغربية . ففى بريطانيا على سبيل المثال قامت « إدارة المسح الاجتماعى الحكومى » باجراء عديد من المسموح لحساب بعض الهيئات الحكومية . كما شجعت « إدارة البحوث العلمية والصناعية »اجراء عديد من البحوث الاجتماعية على المشكلات الصناعية ، وانشأت وزارة الداخلية مؤخراً قسما للبحوث لإجراء دراسات فى ميدان الجريمة والانحراف . وقد أنشأ البرلمان الدانمركى فى عام ١٩٥٨ « المعهد القومى للبحوث الاجتماعية التطبيقية »* للاضطلاع ببرنامج مستمر للبحوث فى مشكلات الرفاهية الاجتماعية . ولكن لا زال هناك الكثير الذى يجب عمله فى هذا الصدد ، إذا ما أرادت العلوم الاجتماعية أن تؤدى دورها الكامل فى تسيير دفة الحياة فى المجتمعات الحديثة . فمن الأمور المفيدة — فى المقام الأول — استعراض مدى البيانات الاجتماعية التى جمعتها الحكومات حالياً ، ودراسة كيفية الانتفاع بهذه البيانات والتأثير الذى مارسته فعلا على السياسة الاجتماعية . فمثل هذا المسح سيكون بمثابة نقطة انطلاق لتوسيع وترشيد البحوث الاجتماعية التى تمر بها الهيئات الحكومية ، مما سيؤدى فى النهاية إلى إنشاء مراكز قومية للبحوث . ويمثل المعهد القومى الدانمركى للبحوث الاجتماعية التطبيقية أول نموذج لمثل هذه المراكز . ولو أن « لجنة برامج البحوث » فى الهند ، و « الهيئة الحكومية للمسوح الاجتماعية » فى بريطانيا وأمثالهما من الهيئات فى بلاد أخرى يمكن أن تتطور فى هذا الاتجاه . وستكون مهمة مثل هذه المراكز القومية للبحوث إجراء دراسات محددة مطلوبة لرسم السياسة ، وكذلك جمع معلومات بانتظام عن الجوانب الرئيسية للحياة الاجتماعية ، ونشرها فى صورة مسوح للظروف الاجتماعية . وتقوم معظم الحكومات اليوم بجمع معلومات اقتصادية أساسية تنشرها بانتظام فى إطار مسوح عامة للموقف الاقتصادى فى بلادنا . ولكنه من الأمور الجوهرية فى أى مجتمع حديث أن توسع هذه الخدمة بحيث تشمل نطاقاً أوسع من المسائل الاجتماعية ، بما فيها: الجريمة ، والانحراف ، والفقر ، والاسكان ، والصحة ، والتربية ، ومستويات المعيشة ، وميزانيات الأسرة[١١] .

---

* The National Institute of Applied Social Research.

(١١) تبدو قيمة هذا الجمع للبيانات والمسوح فى التقرير الذى أصدرته الأمم المتحدة بعنوان : « تقرير عن الموقف الاجتماعى العالمى Report on the World Social Situation (عام ١٩٦١) . غير أن هذه المسوح العالمية يمكن أن تكون أيسر فى اعدادها واشمل فى نطاقها لو أنه اتيح المزيد من البيانات القومية المنشورة .

فهناك إذن حاجة إلى إعادة النظر فى دور رجل الاجتماع فى وضع السياسة الاجتماعية . ومن المؤكد أن هناك جانباً معيناً يمثل مشكلة عامة هو ؛ العلاقة بين «العلماء» و«الحكام» فى الأنشطة المتنوعة التى تضطلع بها الحكومات الحديثة . غير أن وضع رجال الاجتماع فى هذا المجال مغبون أشد الغبن (وكذلك وضع غيرهم من المشتغلين بعلوم اجتماعية أخرى ، فيما عدا رجال الاقتصاد) . فأولئك الذين يضطلعون بالبحوث الاجتماعية للهيئات الحكومية لا تتاح لهم — فى العادة — فرصة كبيرة لتحديد نطاق بحوثهم المحددة ، أو ربط النتائج التى يتوصلون إليها بالقرارات التى تنص عليها السياسات . ويقتصر الأمر على استغلال النتائج التى يتوصلون إلى الكشف عنها من قبل أولئك الذين يتحملون مسئولية صنع السياسة ومسئولية الإدارة الحكومية . وكثيراً ما تميل الفئة الأخيرة إلى الخضوع لتأثير «الحكمة التقليدية» أكثر من التزامهم بنتائج البحوث المنهجية . ، إذا كانوا لا يعرفون شيئاً عن خلفية البحث ودلالاته الأخرى .

على أن اسهام علم الاجتماع الوصفى يجب ألا يقتصر على توفير المعلومات المفيدة فى مرحلة وضع سياسات اجتماعية جديدة . فهو مهم بنفس الدرجة فى تقييم هذه السياسات ومنجزاتها . غير أن الدراسات التقييمية من هذا النوع لا زالت قليلة[١٢] . وقد وضعت «هيئة تقييم البرامج» فى الهند بداية متواضعة باجراء هذا النوع من الدراسات ، وإن لم يكن لها نظير فى مكان آخر فيما أعلم . وقد اضطلعت قلة من معاهد البحوث فى بلاد أخرى — خلال السنوات الأخيرة — باجراء بعض البحوث فى هذا الميدان (مثل استجابات الأفراد والأسر لانتقالهم إلى مساكن جديدة فى مناطق جديدة ، واتجاهات «المستهلكين» نحو الخدمات الصحية والتعليم) . ولكن هذه البحوث ليست سوى شواهد قليلة على وجود أى نوع من التخطيط المنهجى للبحوث . ومما يدعو إلى الدهشة أنه

---

(١٢) يلاحظ التقرير الذى نشرته اللجنة الحكومية الدانمركية مؤخراً حول إنشاء «معهد البحوث التطبيقية» : «ترى اللجنة أنه ليست لدى الهيئات التشريعية ، والادارة الحكومية ، والجمهور ، المعلومات الكافية لتحليل اداء الهيئات الاجتماعية لوظائفها ، وآثارها على الفرد وآثارها الأخرى ، وخاصة على الاقتصاد القومى . فالبيانات المتاحة لا تهيء أساساً كافياً لإصدار الحكم عما إذا كانت الوسائل المستخدمة — مالية أو تنظيمية مستغلة على أفضل نحو ، ممكن أم لا ، وموظفة فى أهم الأغراض» ..

النص مقتبس عن المصدر التالى .

Henning Friis, "The Application of Sociology to Social Welfare Planning and Administration", Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, II, pp 65 - 6

حتى فى البلاد التى تعرضت لتغيرات جذرية مخططة فى ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لم تكن هناك استفادة كبرى من فرص التجارب الاجتماعية التى كان يمكن أن تسمح بتقييم السياسات المختلفة على نحو أكثر دقة . واستخدام التجارب فى المسائل الاجتماعية محدود بطبيعة الحال بسبب ما تتكلفة من نفقات ، وبسبب ضرورة احترام مصالح وحقوق الأفراد الذين يمكن أن يتأثروا بها . غير أن هناك مع ذلك كثير من المجالات التى يمكن فيها إجراء تجارب على نطاق ضيق دون نفقات باهظة ، ودون الاضرار بأى فرد . فمن المؤكد على سبيل المثال أن برامج تنمية المجتمع المحلى فى الهند يمكن أن تفيد من الدراسات التقييمية المعتمدة على تجارب أنماط مختلفة من الادارة ، وتتابعات وأشكال مختلفة من التجديد ، ومختلف وسائل توصيل الأفكار فى مشروعات التنمية التى تعدها . وهناك بالمثل مجال لاجراء تجارب فى ميدانى تخطيط المدن وتوفير فرص التعليم ، وكذلك السياسات الخاصة بانحراف الأحداث ، ومعاملة المذنبين وميادين أخرى كثيرة . حقيقة أنه كثيراً ما قيل عن بعض السياسات التى تنفذ فى بعض هذه الميادين بأنها « تجريبية » ولكنها تكاد تفتقر دائماً تقريباً إلى أهم سمات التجربة ؛ وأعنى الدراسة المنهجية المقارنة لنتائج اتباع أساليب مختلفة .

وقد لاحظنا من قبل — خاصة فيما يتعلق بمسوح الفقر — أن رجل الاجتماع لا يقتصر دائماً على الوصف الدقيق لظاهرة اجتماعية معينة ، ولكنه كان يستطيع فى بعض الأحيان تحديد سببها أو أسبابها المحتملة . والواقع أن كثيراً من البحوث التطبيقية التى أجريت فى السنوات الأخيرة قد استهدفت بوضوح تجاوز عملية الوصف ، رغم أهميتها التى لا جدال فيها ، لتصل إلى اكتشاف الأسباب واقتراح حلول محددة . وهذا الهدف أقل طموحاً من أهداف علماء الاجتماع الأوائل الذين كانوا يفكرون فى اطار نظرية معينة يمكن تطبيقها على أى موضوع وبنجاح كامل فى حل المشكلات العلمية . ذلك أن كل ما يدعيه رجال الاجتماع اليوم هو محاولة اكتشاف بعض العلاقات العلية المعينة والمحدودة عن طريق الدراسة السوسيولوجية التحليلية . ومع ذلك فإن نتائج تلك الجهود المتواضعة ليست معصومة من الخطأ . فقد ثبت أنه من الصعب فى بعض الحالات المتطرفة إقامة صلات علية دقيقة بين ظواهر اجتماعية فى المواقف المعقدة التى يجب أن تتناولها السياسة الاجتماعية . ويمكن أن ندرك بعض هذه الصعوبات فى أوضح صورها فيما

يتعلق ببعض المشكلات الاجتماعية المحددة ، ولذلك سأرجىء الكلام عنها إلى الفصل التالى .

وليس علماء الاجتماع المحترفون فقط هم الذين يستخدمون المعرفة السوسيولوجية ؛ فقد بدأت العلوم الاجتماعية على وجه العموم تؤثر فى السياسة الاجتماعية بطريقة أخرى ؛ وأعنى من خلال الدور الذى تؤديه فى التربية وفى إعداد أولئك الذين يقومون بوضع وتنفيذ تلك السياسة . فقد أصبح علم الاجتماع يشغل اليوم مكاناً هاماً فى برامج إعداد الإخصائيين الاجتماعيين ، وأصبح معترفاً به كعنصر مفيد فى إعداد المديرين فى الصناعة ، وموظفى شئون الأفراد (شئون العاملين فى الحكومة) ، والمعلمين ، والموظفين الحكوميين المسئولين عن إدارة هيئات الرفاهية الاجتماعية أو المشروعات المملوكة للدولة . وليست قيمة علم الاجتماع بالنسبة لهذه المهن فى الغالب أنه يمد الفرد بمبادىء سوسيولوجية يستطيع أن يطبقها بشكل مباشر فى حل مشكلات عملية . وإنما تتمثل قيمته فى أن الفرد الذى اكتسب معلومات عامة واسعة عن مختلف أنماط البناء الاجتماعى والثقافة قد درس بمزيد من التفصيل البناء الاجتماعى لمجتمعه وتاريخ هذا المجتمع ، كما تعلم شيئاً عن المناهج التى يمكن بواسطتها جمع وتقييم معلومات عن المسائل الاجتماعية ؛ ومن ثم يصبح هذا الفرد قادراً على إصدار أحكام أكثر صواباً واتخاذ قرارات أكثر حكمة فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية التى يواجهها .

فالاقبال المتزايد على استخدام البحوث السوسيولوجية ورغبة رجال الاجتماع أنفسهم فى تقديم إسهام عملى يثير عديداً من التساؤلات ليس فقط عن إمكانيات استخدام علم الاجتماع فى التطبيق العملى ، وإنما كذلك عن الوجه الأمثل لهذا التطبيق . وقد كنا نسلم فى المناقشات التى عرضناها حتى الآن بأن السياسات الاجتماعية خير فى ذاتها أو شىء مرغوب فيه . غير أن هذا الافتراض يحجب عديداً من المشكلات التى يتحتم علينا أن نشير إليها هنا على عجل ، مع أننا لن نستطيع أن نوفيها حقها . وأعتقد من ناحيتى أن رجال الاجتماع يلتزمون بالضرورة فى التطبيق العملى بتحسين الحياة الاجتماعية ، أو كما كان يقول علماء الاجتماع الأوائل ، بتحقيق التقدم الاجتماعى . ومن شأن هذا الالتزام أن يحدد لهم ميادين معينة للبحث ويحرم عليهم أخرى . ويمكننا أن نعقد مماثلة بين علم الاجتماع التطبيقى والطب ، كما فعل ألفين جولدنر Gouldner فى مقال إعلامى له[١٣] .

---

(١٣) A. W. Gouldner, "Explorations in Applied Social Science", Social Problems III (3) 1956.

ويميز جولدنر بين اتجاه هندسى engineering واتجاه « علاجى » Clincal فى علم الاجتماع التطبيقى . ويتميز الاتجاه « الهندسى » بأن رجل الاجتماع يقبل تحديد العميل للمشكلة ، بحيث يقتصر دور رجل الاجتماع على اكتشاف الوسائل الناجحة لحل المشكلة . أما الاتجاه « العلاجى » فيتميز بأن رجل الاجتماع (شأنه شأن الطبيب) لا يلتزم — ويسلم عموماً بأنه لا يلتزم — بتحديد العميل للمشكلة ، الذى يعتبره فى الواقع أحد أعراض المشكلات الأساسية . ويهتم « جولدنر » فى تحبيذه للاتجاه العلاجى بكفاءة المنهج من ناحية ، وبالقيم التى يجب أن توجه البحث السوسيولوجى التطبيقى من ناحية أخرى . على أنه لا يجد فارقاً هاماً بين الطب وعلم الاجتماع التطبيقى . فممارسة الطب قائمة على التزام الطبيب ، وهو التزام واضح ودقيق فى الغالبية العظمى من الحالات ، بالحفاظ على الصحة ومقاومة المرض . أما علم الاجتماع التطبيقى فلا يقوم على أى التزام دقيق كهذا . ذلك أن « الرفاهية الاجتماعية » قد لا تكون محل اختلاف مباشر ، ولكنها تحتمل فى العادة أحكاماً متضاربة . فمصطلحات « الصحة الاجتماعية » و« المرض الاجتماعى » (أو « الباثولوجيا الاجتماعية ») التى تستخدم فى بعض الأحيان غير محددة وغير ملائمة إلى حد بعيد . ذلك أن محور الاهتمام ليس صحة المجتمع (التى قد تعرف بأنها قدرته على البقاء) بقدر ما هو نوعية الحياة الاجتماعية . كما نجد من ناحية أخرى أن ما يعتبر فى ظرف معين أمراضاً قد يعتبر فى وقت لاحق اضطرابات لا مفر منها تصاحب النمو الصحى السليم [١٤] . أو بعبارة أهم أنها يمكن أن تقيم على نحو مختلف من جانب ملاحظين متباينين [١٥] .

ولا أريد أن أخلص من هذه المناقشة إلى أنه لايوجد معيار واضح يمكن أن يوجه علم الاجتماع التطبيقى ، ولا — بالعكس — أنه من واجب رجال الاجتماع أنفسهم

(١٤) جاء فى كتاب « راب » و« سلزنيك » المعنون : المشكلات الاجتماعية الرئيسية (الصادر فى نيويورك ١٩٥٩) أنه « من الواضح أن عدم وجود مشاكل اجتماعية لا يعنى بالضرورة أن هذا المجتمع مثالى . . . كما لا تعنى شدة المشاكل الاجتماعية بالضرورة أن المجتمع يتحرك إلى الوراء . بل العكس قد يكون صحيحا . فالمجتمع الذى لا يسمح بحدوث تغير أو تقدم تقل فيه المشاكل الاجتماعية عادة . أما فى المجتمع المتغير .. فقد تكون المشكلات الاجتماعية أعراض تغير نحو حياة أفضل » . قارن :

E. Raab and G. J Selznick, Major Social Problems (New York 1959), p, 5.

(١٥) من هذا مثلا الحرية الكبيرة فى مجال العلاقة بين الجنسين التى انتشرت مؤخراً فى كثير من المجتمعات الغربية ، فيعتبرها البعض دليلا على الانهيار الاجتماعى ، بينما يعتبرها آخرون مظهراً لنظام اجتماعى أكثر رشداً وأكثر تسامحاً .

أن يحددوا دون منازع المقصود بالرفاهية أو التقدم . وينبغى أن نسلم أولا بأن المشكلات ، المنهجية التى عرضت لها لا تثور فى الغالبية العظمى من الحالات ، إذ أن هناك إجماع تقريباً على تعريف كثير من الشرور الاجتماعية ، ولكن حيث لايوجد مثل هذا الاتفاق يستطيع رجال الاجتماع أن يقدموا إسهاماً عملياً بتوضيح نقاط الخلاف ، وذلك بأن يقيموا من واقع الحقائق التفسيرات الموجودة للمشكلة الاجتماعية ، وخاصة عن طريق تقديم سياسات اجتماعية بديلة تناسب بناء المجتمع ككل . ويقدم الاجتماع فى الحالة الأخيرة بالضرورة بعض الأفكار والبيانات التى تصبح مادة للنقد الاجتماعى . ذلك لأنهم يضطرون إلى أن يأخذوا فى اعتبارهم تأثير بعض أنواع عدم المساواة القائمة فى ثروة وقوة الجماعات الاجتماعية المختلفة على السياسة الاجتماعية وأن يوضحوا بالتالى كيف تؤدى مختلف أنواع السياسة إلى العمل لمصلحة أو ضد مصلحة جماعات معينة . وقد أدى إصرار كثير من علماء الاجتماع المعاصرين على الالتزام « بمنهج علمى » صارم إلى خلق نظرة محافظة ليس لها ما يبررها . وتقوم هذه النظرة على قبول الإطار الاجتماعى القائم كشىء مسلم به ، لأنه من التعقيد بحيث يستعصى على الدراسة العلمية . وهنا توظف كل إمكانيات علم الاجتماع « العلمى » الحقيقى فى دراسة مشكلات محدودة النطاق بعناية معزولة عن البناء الاجتماعى الواسع . ولذلك نرى من الضرورى أن نؤكد مرة أخرى أن من السمات المميزة للفكر السوسيولوجى أنه يحاول فهم كل مشكلة معينة فى سياقها الاجتماعى الكلى ، وتحديد السياسات الاجتماعية البديلة التى تؤثر على حياة المجتمع فى مجموعها .

وأفضل وسيلة لرؤية الوظيفة النقدية لعلم الاجتماع فى أقل آثاره وضوحاً — وربما أكثرها جميعاً أهمية — على الحياة الاجتماعية ، ذلك التأثير الذى يمارسه من خلال تثقيف الجمهور العام ، أو على الأقل ذلك الجزء من الجمهور الذى يهتم اهتماماً قوياً بالشئون الاجتماعية والسياسية . وهنا يقدم علم الاجتماع إطاراً من المفاهيم ، وأساساً للمعرفة الدقيقة لمناقشة المسائل السياسية مناقشة ذكية[١٦] . وقد أوضح تيتمس Titmuss —

(١٦) يقول جونار ميردال فى مقاله (العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية) المنشورة فى المجلة البريطانية لعلم الاجتماع : « القضية عندى أنه على حين لا يشارك العلماء الاجتماعيون إلا بدور ضئيل فى الإعداد الفعلى للتشريعات ، وبدور أقل منه فى توجيه التغيرات الاجتماعية المقصورة ، فإن تأثيرهم كان مع ذلك بالغاً وأعتقد أن تأثيرهم هذا يرجع أساساً إلى عرضهم وتحبيذهم لبعض الأفكار والنظريات العامة) . =

ببراعة — فائدة البحوث السوسيولوجية من هذه الناحية فى كتابه المعنون « مقالات عن دولة الرفاهية »* . ويتناول تيتمس فى مقال بعنوان « التقسيم الاجتماعى للرفاهية » بعض الفروض التى وجهت الفكر الحديث فى السياسة الاجتماعية فى بريطانيا ، وخاصة الفرض الخاص بمدى تنفيذ خطط الرفاهية الاجتماعية وأثر الخدمات الاجتماعية فى إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء . ويكشف تحليله الصعوبات الكثيرة التى تواجه سعى الإنسان اليوم نحو المساواة ، والمصادر المتجددة دائماً لمظاهر عدم المساواة والعجز الاجتماعى . وهو يشك كثيراً فى قدرة الخدمات الاجتماعية على تحقيق المساواة ، نظراً لأن تلك الخدمات محددة تحديداً ضيقاً أكثر مما يجب عادة ؛ كما أن هناك أنماط أخرى من الإجراءات الجماعية التى تؤدى إلى زيادة عدم المساواة قد أغفلت ولم ينتبه إليها أحد . ويقول أن النظم الثلاثة المستقلة للخدمة الاجتماعية (وهى الاجتماعية ، والمالية ، والمهنية) تؤدى على العموم إلى « توسيع وتدعيم مجال عدم المساواة الاجتماعية » . ويدرس تيتمس فى مقالات أخرى من هذا الكتاب البناء العمرى للسكان من حيث علاقته ببعض الأفكار الشائعة عن عبء العجز الاقتصادى بين كبار السن من السكان وبعض المشكلات التى تترتب على مستويات السلوك المتعارضة المتوقعة من رب الأسرة فى الطبقة العاملة داخل الأسرة وفى الصناعة . وتساهم هذه المقالات بشكل مباشر فى إثراء المناقشات العامة المستنيرة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ، وهى تستند إلى أساس متين من الأفكار والبحوث السوسيولوجية الحديثة .

ويمكن أن نضرب مثالا آخر من ميدان السياسة التربوية ؛ ذلك أن المناقشات التى دارت مؤخراً عن التربية فى بريطانيا وفى مجتمعات صناعية أخرى يجب أن تأخذ

= Gunnar Myrdal, "The Relation between Social Theory and Social Policy, British Journal of Sociology IV (3) Sept. 1953.

(ص ١٢٥) . ويذكر ميردال من بين الذين أثروا فى السياسة الاجتماعية بهذه الطريقة : مالتوس، وريكاردو ، وماركس ، وداروين ، وسبنسر ، وكينز ؛ ثم يقول أنه حدث بعد ذلك أن شارك العلماء الاجتماعيون (وخاصة رجال الاقتصاد) بشكل متزايد فى الإدارة ، ولكنه لا ينكر أن تحبيذ « بعض الأفكار والنظريات العامة» لا زال واحداً من أهم السبل التى يؤثرون بها على عملية صنع السياسة .

* Essays on the Welfare State.

فى اعتبارها البحوث السوسيولوجية التى توضح الصلات بين المنشأ الطبقى الاجتماعى ، وفرصة التعليم ، والتحصيل الدراسى . وطالما أن السياسة العامة — أو السياسات الخاصة بجماعات اجتماعية معينة — تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص فى ميدان التعليم ، وتوسيع وتحسين النظام التربوى القومى ، فعليها أن تنتفع بنتائج البحوث السوسيولوجية التى تكشف عن مصادر وميكانيزمات عدم تكافؤ الفرص ، وعوامل ضعف التحصيل الدراسى ، واقتراح أساليب القضاء عليها .

وقد اختلف علم الاجتماع فى أدائه هذه الوظيفة الحساسة وفى كونه مصدراً للتغير الاجتماعى العمدى اختلافاً كبيراً عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية التى ارتبطت — فى جانبها التطبيقى — ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الاستعمارية . ويلاحظ ايفانز بريتشارد أنه « . . . إذا قامت سياسة إحدى الحكومات الاستعمارية على إدارة شعب من الشعوب من خلال رؤسائه فانه يصبح من المفيد أن تعرف من هم رؤسائه ، وما هى الوظائف التى يضطلعون بها ، والسلطة والامتيازات التى يتمتعون بها ، والالتزامات التى يتحملونها ؛ وكذلك إذا أرادت أن تدير شئون شعب تبعاً لقوانينه وعاداته الخاصة ، فلابد لها أولا من أن تعرف ما هى هذه القوانين والعادات »[١٧]. وقد أكد فيرث على العديد الذى يمكن أن تقدمه الدراسات الأنثروبولوجية لرجل الإدارة الذى يجب أن يعالج مشكلات التغير الاجتماعى الناشئة عن التطور الداخلى وعن الاتصال بالسلطة الاستعمارية[١٨] . ويتفق كلا الكاتبين على أن الأنثروبولوجيا لايمكن أن تطبق إلا داخل حدود السياسة التى ترسمها الحكومة الاستعمارية لنفسها . ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الأنثروبولوجيين الاجتماعيين ورجال الاجتماع قد اختلفت علاقاتهم بموضوع دراستهم اختلافاً بعيداً . فأبناء المجتمعات البدائية على الجملة لايقرأون الدراسات الأنثروبولوجية المكتوبة عنهم ، بينما يقرأ بعض أبناء المجتمعات الصناعية مؤلفات رجال الاجتماع . وهكذا يثير رجل الاجتماع — أو يتوقع أن يثير — بعض الاستجابات فى نفوس بعض الناس الذين يدرسهم ، مما يؤثر على دراسته . والواقع أن نهاية النظام الاستعمارى أكثر من حقيقة كثير من المجتمعات القبلية دراسة مستفيضة ، هى المسئولة عن تحول الدراسات

(١٧) E.E. Evans - Pritchard, Social Anthropology (London 1951) pp. 109 - 10.

(١٨) Raymond Firth, Human Types (revised edition, London 1956) Chapter VII.

الأنثروبولوجية الاجتماعية حالياً ، وعن ذلك التقارب بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالدراسات النظرية والبحوث التطبيقية .

على أن التأثير العملى لعلم الاجتماع يمكن أن يكون أكبر مما كان بالفعل . فهناك علاوة على الجمهور الذى يهتم بالمسائل الاجتماعية اهتماماً قوياً وقطاعاً أكبر من السكان يمكن توجيهه — من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى والمؤسسات التربوية — لكى ينظر إلى بعض المشكلات الاجتماعية نظرة أكثر موضوعية وأقل انفعالا ، ويدرك ويرفض الآراء والسياسات غير السليمة . ويبدو أن علم الاجتماع قد ساهم من هذا الطريق فى تخفيف حدة التمييز العنصرى والتعصب[١٩] ، والنظر إلى المجرمين ومعاملتهم على نحو أكثر إنسانية .

والواقع أن علم الاجتماع قد استطاع بهذه الطرق المختلفة ، وأعنى : الوصف الدقيق للمشكلات الاجتماعية والبحث عن الأسباب والعلاج ، وإعداد الإخصائيين الاجتماعيين ورجال الإدارة ، وتنوير الرأى العام ، وكشف أنواع عدم المساواة والامتيازات وما تؤدى إليه من مجادلات سياسية ، استطاع علم الاجتماع بهذه الطرق أن يساهم فى تحقيق المثل الأعلى الذى صاغه مؤسسوه صياغة دوجماطيقية وساذج إلى حد كبير وهو : اشتراك جميع الناس فى التحكم فى ظروف حياتهم الاجتماعية ، بحيث تدير الإنسانية دفة حياتها بنفسها . وسوف نتناول فى الفقرة التالية — على عجل — واحداً من أبرز المظاهر الحديثة لهذا التوجيه الذاتى ، وأعنى عملية التغير الاجتماعى المخطط .

التخطيط الاجتماعى :

هناك اليوم قدر من التخطيط الاجتماعى فى جميع المجتمعات الحديثة . وقد ظل فهم الناس للتخطيط حتى الوقت الراهن يكاد يقتصر على التحكم فى النشاط الاقتصادى

---

(١٩) إذ قدم على الأقل الأساس لبعض المطبوعات التربوية الموجهة ضد التعصب العنصرى ، قارن على سبيل المثال سلسلة الكتيبات التى أصدرتها اليونسكو عن الأجناس .

وتوجيهه . ولم يلعب رجال الاجتماع سوى دور ضئيل فى تلك العملية . ونجد هذا الوضع قائماً أيضاً حتى فى تلك المجتمعات التى تبدو فيها الجوانب السوسيولوجية للنمو الاقتصادى واضحة كل الوضوح ، كما هو الحال فى البلاد النامية مثلا . ولكن الناس بدأوا يدركون بسرعة ضرورة المعرفة السوسيولوجية وأهميتها لعملية التخطيط . ولقد توفر لدينا اليوم عدداً من المؤلفات التى تتناول الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى ، وأخذ الاقتصاديون الذين ركزوا جهودهم على مشكلات التنمية الاقتصادية يعتمدون أكبر الاعتماد على النظرية والبحوث السوسيولوجية(٢٠) .

وقد اعترفت برامج البحوث للجنة التخطيط فى الهند بأن رجال الاجتماع يمكنهم أن يقدموا إسهاماً هاماً فى عملية التخطيط الاقصادى . غير أن علماء الاجتماع لم يقدموا بعد على اغتنام الفرصة كاملة ؛ سواء من حيث إجراء دراسات مفصلة أو دراسة أهداف ومشكلات التخطيط الهندى على نطاق موسع . ومن الاستثناءات البارزة لهذا دراسة ديوب الرائعة عن تطور القرية(٢١) التى يجدر بنا أن نستعرض نتائجها فى شيء من التفصيل فيما يلى :

« على حين يجب أن يتحمل رجال التخطيط والإدارة المسئولية الأساسية عن وضع وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية ، فإن العلماء الاجتماعيين يستطيعون أن يقدموا لهم عوناً لا يقدر فى ميادين التنظيم الاجتماعى . والعلاقات الإنسانية ، والثقافة والقيم التى سوف تتأثر بتلك المشروعات . . . وينبغى على الدراسات السوسيولوجية التى ننصح بها هنا أن تقدم تحليلات متكاملة للثقافة والتنظيم الاجتماعى فى بعض المجتمعات القروية الممثلة لمختلف أقاليم الهند اللغوية والثقافية . ويجب أن تهتم إلى جانب تصوير التنظيم الاجتماعى والاتجاهات ، وقيم الناس بإبراز اتجاهات التغير ودوافعه بشكل خاص . ولا بد من محاولة اكتشاف الجماعات التى تعمل بمثابة عوامل التغير وحمله فى المجتمعات القروية . كما أن مشكلة الاختيار عند قبول الأفكار والمستحدثات التى يقدمها العالم الخارجى تستحق هى الأخرى دراسة مفصلة . ومن موضوعات البحث الأخرى التى تتميز بإمكانيات نظرية وعملية كبرى ، موضوع القيادة وصنع القرارات فى المجتمعات القروية . وسيعرض الباحث فى هذا الصدد لمشكلات ديناميات الجماعة والانقسامات

---

(٢٠) انظر على وجه الخصوص كتابات جونار ميردال وآرثر لويس .

(٢١) S. C. Dube, India's Changing Villages.

الموجودة داخلها بقدر كبير من العناية . كما تستوجب الأشكال التقليدية للأنشطة التعاونية فى القرى الهندية دراسة جادة هى الأخرى .

وقد أوضحت هذه الدراسة الأهمية الحيوية للاتصال فى أى برنامج لتنمية المجتمع الريفى . ويضطرم هذا الميدان بتحديات مثيرة لبحوث العلوم الاجتماعية . فمن الضرورى الكشف عن قنوات الاتصال الموجودة فعلا فى الريف الهندى ، وتقدير دور ووظيفة أنواع عوامل الاتصال المختلفة . ومن الأمور الجوهرية بنفس الدرجة تحديد أنماط الموضوعات والإثارة التى تؤثر تأثيراً فعالا فى تلك المجتمعات . ويلزم كذلك أن تقيم بعناية استجابة مختلف قطاعات السكان القرويين لمختلف أساليب الاتصال . كما أن دور التعليم المدرسى فى الاتصال وفى نشر الأفكار الحديثة يستحق الدراسة والتقييم هو الآخر . فالبحوث الإمبيريقية فى هذا الميدان لازمة كل اللزوم لوضع برامج اتصال ملائمة وفعالة فى نفس الوقت .

« ومن الميادين الأخرى التى يستطيع فيها العالم الاجتماعى أن يقدم إسهاماً مفيداً لحركة تنمية المجتمع الريفى فى الهند ميدان إعداد دراسات حالة إمبيريقية لمشروعات محددة ومواقف ميدانية معينة . وقد أكدنا أكثر من مرة فى ثنايا هذه الدراسة على أهمية هذه الدراسات كوسيلة تعليمية فى برامج إعداد إخصائى التنمية الريفية . فدراسة الحالة المفيدة التى تحلل الاتجاهات المعقدة ، والمعتقدات والقيم ، ثم تقييم دور كل منها فى موقف ميدانى معين ، تعتبر من أفيد وسائل تعريف إخصائى المستقبل بمشكلات وصعوبات عمله المقبل . ويمكن اختبار الفروض التى ستسفر عنها هذه الدراسة مرة أخرى من خلال الدراسات التقويمية الأشمل والأعم ، ومن أجل وضع تعميمات أصدق وأدق . . .

« كما يجب تشجيع مشاركة العالم الاجتماعى فى برامج إعداد إخصائى التنمية إذ يمكنه أن يساهم بدور واضح فى إنجاح هذه البرامج من خلال تقديم آرائه العملية الملموسة فى الموقف القروى ، ومن ثم يصحح صورة الحياة القروية المهتزة بعض الشىء فى ذهن رجل الإدارة بصفة عامة .

« وأخيراً تعتبر المشروعات التجريبية من المجالات الهامة الأخرى التى يمكن أن يتم فيها تعاون مثمر بين رجال التخطيط والعلوم الاجتماعية وذلك فى مراحل تخطيط

وتحليل وتقييم هذه المشروعات التى تتم على أساس تجريبى . فالمسح الذى يصممه العلماء الاجتماعيون بدقة قبل تنفيذ المشروع يجب أن يسبق مراحل تحديد وبدء المشروع التجريبى نفسه » .

وقد بدأ الاعتراف بشكل متزايد بقيمة علم الاجتماع ، سواء فى البحث أو إعداد العاملين ، فى عدد من الميادين الأخرى المتصلة بالتخطيط الاجتماعى فى الهند . فتجد علم الاجتماع يشغل مكاناً هاماً فى مجال إعداد الاخصائيين الاجتماعيين(٢٢). وأصبح يلعب دوراً أكثر أهمية فى إعداد إخصائى التنمية الريفية وغيرهم من المسئولين عن برامج التنمية الريفية .

على أن الجوانب الأوسع لاستخدام علم الاجتماع فى التغير الاجتماعى المخطط لم تحظ بعد بمناقشات مستفيضة(٢٣) . ومن الواضح أن دور رجل الاجتماع ظل مقتصراً إلى حد بعيد على كونه ناقداً خارجياً ، يكشف عن بعض أسباب الفشل والعقبات التى تعترض إنجاز الخطط الاقتصادية . وتبدو هذه النقطة واضحة بشكل خاص فى استعراض أوسوفسكى Ossowski لأوجه قصور وأخطاء التخطيط فى بولنده فيما بعد الحرب العالمية الثانية(٢٤). وتشغل المشكلة الاقتصادية فى الهند مكانة جوهرية فى الوقت الحالى . وبوسع رجال الاجتماع أن يقدموا أكثر إسهاماتهم العملية إفادة بدراسة أثر الثقافة التقليدية ، والطائفة ، والأسرة على الإنتاج الزراعى والصناعى ، ودراسة أنجح الوسائل للوصول إلى الأهداف المنشودة فى بعض مشروعات التخطيط المعينة . كما أن عليهم كذلك أن يبحثوا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكانى السريع ووسائل التحكم فى هذا النمو . وغنى عن البيان أن رجال الاجتماع سوف يحتاجون فى مثل هذه البحوث إلى التعاون مع علماء اجتماعيين آخرين كرجال الاقتصاد، والسكان والأنثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وإلى الاهتمام بأساليب تحقيق هذا التعاون

(٢٢) See M. S. Gore, Sociology and Social Work (Bombay 1962).

(٢٣) But see the Symposium on Sociological Aspects of Social Planning, by Gunnar Myrdal, S. Ossowski and Charles Bettelheim, in Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II (London 1959).

(٢٤) انظر الحاشية السابقة .

على الوجه الأكمل ، ذلك أن الفكرة قد ظلت فى الغالب وهمية ، أو لم تتحقق فى الواقع العملى إلا من خلال تجاوز عدد من الدراسات المستقلة تمام الاستقلال .

ويجب ألا نتصور أن دور رجل الاجتماع سوف يقتصر دائماً على دور الناقد برغم أهميته التى لا جدال فيها ، أو أنه سيقصر دراساته على العوامل الاجتماعية للنمو الاقتصادى المخطط . فالتصنيع والنمو الاقتصادى يؤديان إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة كالجريمة ، والأمراض العقلية ، والملل ، وعدم الرضى عن العمل الصناعى واستغلال أوقات الفراغ التى يتحتم عليه أن يشارك فى دراستها . كما أن التخطيط الاجتماعى نفسه يخلق مشكلات البيروقراطية والمركزية ، والعلاقة بين الفرد نفسه يخلق مشكلات البيروقراطية والمركزية ، والعلاقة بين الفرد والمجتمع المحلى ، وبين السلطات الحكومية والجمعيات الخاصة وغيرها من الموضوعات التى أصبحت من أبرز موضوعات الدراسة السوسيولوجية .

وهناك فى النهاية صلة أكثر عمومية بين علم الاجتماع والتخطيط الاجتماعى ، ذلك أن نمو علم الاجتماع كان مسئولا إلى حد ما عن توسيع فكرة التخطيط من مجرد الاقتصاد المخطط إلى فكرة المجتمع المخطط . كما استجاب علم الاجتماع فى نفس الوقت للتطورات التى حدثت فى دنيا الفكر السياسى والعمل السياسى . وكما كتب نهرو بصدد المناقشات التى دارت فى لجنة التخطيط القومى عام ١٩٣٨ : « لقد كانت الفكرة الأصلية وراء إنشاء لجنة التخطيط هى زيادة التصنيع . . . غير أن التخطيط لايستطيع أن يتجاهل الزراعة التى كانت عماد حياة الشعب كله ، ثم أن الخدمات الاجتماعية تتمتع بنفس القدر من الأهمية . وهكذا قادنا شىء إلى آخر ، بحيث أصبح من المستحيل عزل شىء معين على حدة ، أو التقدم فى اتجاه واحد دون تقدم مواز فى الاتجاهات الأخرى. وكلما أمعنا التفكير فى عملية التخطيط هذه كلما نمت فى سرعتها وفى معدلها بحيث كادت تستوعب كل نشاط تقريباً . ولا يعنى هذا أننا نسعى إلى تنظيم كل شىء والتحكم فيه ، ولكننا يجب أن نأخذ كل شىء فى اعتبارنا عندما نكون بصدد اتخاذ قرار بشأن قطاع معين من قطاعات الخطة[٢٥] » . ومن واجب عالم الاجتماع أن يساعد على عملية أخذ كل شىء فى الاعتبار ، بأن

---

(٢٥) Jawaharlal Nehru, The Discovery of India, p. 402.

يحدد بوضوح ويصف بدقة الصلات القائمة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى يجعل عملية التخطيط أكثر فعالية ، ويساعد على تجنب النتائج غير المتوقعة وغير المرغوبة . وعلى الرغم من أنه لايلزم أن يكون ناقداً بالضرورة ، الا أنه يقدم وسائل النقد . وهو فى كلا الجانبين يخدم هدفاً واحدا يلتزم به علم الاجتماع والتخطيط على السواء التزاماً تاريخياً وهو : نمو الحرية الإنسانية وترقية العقل الإنسانى.

الفصل التاسع عشر

المشكلات الاجتماعية

على الرغم من تعدد استخدامات علم الاجتماع ، كما حاولت توضيح ذلك فى الفصل السابق ، الا أنه يبدو أن كثيراً من علماء الاجتماع ، وبخاصة الذين يهتمون منهم بالخدمة الاجتماعية التطبيقية ، يتطلعون إلى علم الاجتماع التطبيقى فى ضوء قدرته على علاج بعض الشرور الاجتماعية (أو اقتراح هذا العلاج على الأقل) . ومع ذلك فلم تبذل سوى محاولات نادرة ، للكشف بدقة عن طريق استخدام مبادىء علم الاجتماع ، ومفاهيمه ، ومادته ، استخداماً مباشراً للتوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية[1] . ونستطيع أن نتعرف على الوضع الراهن من خلال المحاولة المنظمة التى قامت بها الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لتلخيص تطبيقات المعرفة السوسيولوجية فى المجالات المختلفة[2] . ولقد لاحظ أصحاب المقالات الأساسية أنه لاتوجد سوى أمثلة محدودة جداً هى التى كشفت عن تطبيق مباشر وناجح لعلم الاجتماع على

---

(١) من الجدير بالذكر أنه برغم كثرة ما يتردد حول العلم التطبيقى ، إلا أنه لا يوجد سوى عدد محدود جداً من المؤلفات والدوريات التى تتناول مباشرة علم الاجتماع التطبيقى . وهناك دورية بعنوان : علم الاجتماع التطبيقى عرضت لبعض المحاولات فى الولايات المتحدة بين عامى ١٩٢١ — ١٩٢٧ . وربما تكون أهم دورية فى الوقت الحاضر فى هذا الميدان هى : المشكلات الاجتماعية (التى تصدر عن جامعة انديانا بإشراف جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية) . ومن بين المؤلفات القليلة الهامة التى ناقشت المشكلات الاجتماعية فى علاقتها بالنظرية السوسيولوجية والبحث مناقشة منظمة ، كتاب راب وسيلزنيك برغم أنه عرض الموضوع عرضاً مدرسياً انظر :

E. Raab & G.J. Selznick, Major Social Problems (N.Y. 1959).

وسوف أعتمد فى هذا الفصل اعتماداً أساسياً على هذين المصدرين بالذات .

(٢) See, Transactions of the Fourth World Congress of Sociology (London, 1959), Vol. II.

المشكلات المختلفة التى تناولوها ، ومن ثم اكتفوا بعرض البحوث الحالية ، والاهتمام بصفة خاصة بالتساؤلات المنهجية .

وعلى أية حال ، فإذا كان من العسير أن نشير إلى مشكلة بالذات ، أمكن حلها بنجاح ملحوظ بواسطة النظريات والبحوث السوسيولوجية ، إلا أنه من المفيد أن نتعرف على ما أمكن تحقيقه على نطاق ضيق، وماذا نتوقعه أو نأمل فيه فى هذا الميدان إذا استطاعت الدراسات السوسيولوجية أن تبلغ درجة ملائمة من التطور . ولعلنا نبدأ بفحص معنى المشكلة الاجتماعية . يقول راب Raab وسيلزنيك Selznick « إنها مشكلة فى العلاقات الإنسانية التى تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيراً ، أوتعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد »[٣]. وهما يذهبان إلى أبعد من ذلك حينما يصفا المظهر الأول للمشكلة الاجتماعية بقولهما : « توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس ، وتضطرب النظم السائدة ، وينتهك القانون ، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر ، ويتحطم إطار التوقعات . والمثال على ذلك أنه لايوجد فى الوقت الحاضر إلا اهتماماً محدوداً بجناح الأحداث ، بحيث أصبح هو الطريق الموصل إلى الجريمة ، كما أنه يهدد الأمن الشخصى والملكية . كذلك يخشى ألا يستطيع المجتمع أن ينقل القيم الاجتماعية الإيجابية إلى الشباب. وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهياراً داخل المجتمع ذاته »[٤]. ومن ناحية أخرى عرفت باربارا ووتون Wooton فى مؤلفها : **العلوم الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية**[٥]. ما أطلقت عليه « الباثولوجيا الاجتماعية » تعريفاً ضيقاً على النحو التالى : « انها تضم كافة الأفعال ، التى يتم من أجل منعها انفاق الأموال العامة ، أو التى يعاقب من يرتكبها ، أو هى كل ما يحتاج علاجه إلى إنفاق عام » . وينصب الاهتمام هنا على تعريف ميدان الدراسة تعريفاً دقيقاً قدر المستطاع ، يجعلنا نتجنب الصعوبات التى ترجع إلى تباين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه باعتباره يمثل « مشكلات اجتماعية » . غير أن هذا التعريف يحدد

---

(٣) Op. cit. p. 4.

(٤) Op. cit. p. 6.

(٥) Social Science and Social Pathology, (London 1959).

نطاق الدراسة تحديداً غير ملائم ، طالما ، أنه يشير فقط إلى أفعال لا إلى مواقف كما يهتم بتلك الأفعال التى تجذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية معينة . وهكذا فهو يستبعد من مجال الدراسة كثيراً من المواقف الهامة ، وضروب السلوك ، التى يتسع نطاق الاعتراف بها كمشكلات اجتماعية مثل : الفقر ، وبعض أنماط أو درجات الصراع الصناعى ، والحرب فى العصور الحديثة . وفى ضوء ذلك كله أستطيع أن أتبنى ذلك التعريف الشامل الذى اقترحه راب وسيلزنياك .

وهناك مشكلتان بالذات ، من بين المشكلات العديدة ، حظيتا بالدراسة الدقيقة والبحث هما : الجريمة والجناح ، والعلاقات الصناعية . وتكشف البحوث التى أجريت فى هذين المجالين بوضوح تام عن الصعوبات والاحتمالات الخاصة بعلم الاجتماع كعلم تطبيقى . وربما تكون الجريمة والجناح هى التى جذبت اليها معظم اهتمام الأقطار الصناعية فى السنوات الأخيرة أكثر من المشكلات الأخرى . ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر فى معدلاتها من ناحية ، وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى مثل الفقر من ناحية أخرى . والواقع أن فحص انجازات البحوث السوسيولوجية فى هذا المجال لابد وأن يفيد من مؤلف باربارا ووتون الذى أشرت اليه قبل قليل ، والذى قدم عرضاً شاملا وتحليلا لمختلف الأعمال الحديثة . وقد اختارت ووتون احدى وعشرين بحثاً رئيسيًّا كمجال لدراستها[٦] ولاحظت أن هذه البحوث تشير إلى اثنى عشر عاملا مختلفاً « باعتبارها يمكن أن ترتبط بالجريمة أو الجناح » . وهذه العوامل هى : (١) حجم أسرة الجانح ، (٢) وجود جانحين آخرين فى الأسرة ، (٣) وعضوية الأندية ، (٤) التردد على الكنيسة ، (٥) سجل العمالة ، (٦) المكانة الاجتماعية ، (٧) الفقر ، (٨) اشتغال الأم خارج المنزل (٩) ، التغيب عن المدرسة ، (١٠) تصدع الأسرة ، (١١) المستوى التعليمى (١٢) الحالة الصحية[٧] . وقد كشفت بعد ذلك عن أننا لا نستطيع أن نعتبر أحد هذه العوامل سبباً بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، ومن ثم خلصت إلى نتيجة عامة مؤداها : « أن هذه الدراسات — برغم أنها أختيرت بهدف التحليل المنهجى المقارن — يمكن أن تنتهى بنا إلى تعميمات محدودة جداً ، وذات تدعيم مشكوك فى قوته »[٨] . ولقد

(٦) على أساس الدقة المنهجية .

(٧) Op. cit, Chapter III, pp. 81 - 135.

(٨) Op. cit, p. 134.

عبر باحثون آخرون عن وجهات نظر مماثلة . فجون ماك John Mack يلاحظ أن « مجموعة العوامل التى يمكن أن ترتبط بالجناح يتم حصرها فقط بالاعتماد على مدى مثابرة الباحث ، والمناهج المتاحة للاستخدام المتخصص وقت إجراء البحث . ومن المسلم به عموماً ، أن كل هذه المقارنات تساعد على إقامة ارتباط مؤداه : الجناح يصاحب التصدع الأسرى ، والتقلب المزاجى ، وضعف القدرات الفكرية ، مثل التخلف العقلى ، أو انخفاض مستوى الذكاء . . . ألخ[٩] .

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن أهم إسهام للبحث فى هذا الميدان يتمثل فى دحض التفسيرات الشائعة للجريمة والجناح . فقد لاحظت باربارا ووتون : « أن القيمة الحقيقية للبحوث حتى الآن – فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالباثولوجيا الاجتماعية – هى إثبات عدم صحة كافة الأساطير الشائعة ، خاصة وأن هناك نقصاً واضحاً فى توافر شواهد موثوق بها عن ارتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح : الإلحاد ، وعدم العناية بنوادى الشباب ، والحياة فى نطاق أسر تعانى مشكلات ، أو انشغال المرأة فى العمل ، أو أن صغار السن أكثر عرضة للجريمة من الكبار ، وأن انحرافات الأبناء هى نتيجة خطيئة الآباء ، أو أن المشكلات الأسرية تنتقل من جيل إلى آخر . يضاف إلى ذلك أن أية شواهد يمكن التوصل اليها سوف تصبح بدورها محاولات جديدة للبحث »[١٠] .

كذلك كتب هيرمان مانهايم Hermann Mannheim فى محاولته لتقديم مسح مختصر لعلم الجريمة فى أمريكا يقول : « أن إثبات الحقيقة التى مؤداها : أن السكان البيض الأمريكيين – لا المهاجرين – هم الذين يتسببون فى ارتفاع معدلات الجريمة ، وأن المجتمع الأمريكى هو المسئول عن الجريمة بين الزنوج ، أكثر من الزنوج أنفسهم ، لا يعد أمراً هاماً فحسب ، بل هو شيء غير مألوف ويعبر عن شجاعة فائقة . . . كما قد يحتاج الأمر إلى شجاعة غير عادية ، حينما نكشف – على نحو ما ذهب ادوين سذرلاند Sutherland – أن بعض رجال الأعمال الأمريكيين ، هم فى

---

(٩) John Mack, "Juvenile Delinquency Research : A Criticism" sociological Review (47) July 1955, quoted by Gordon Rose, "Trends in the Development of Criminology in Britain" British Journal of Sociology IX (1) March 1958.

(١٠) Op. cit, p. 326.

الحقيقة من المجرمين المعتادين »[11].

والواقع أن هذه النتائج عظيمة الفائدة ، سواء فيما يتعلق بتجنب السلطات العامة اتخاذ اجراءات علاجية غير ملائمة ، أو للتأثير فى الرأى العام على المدى البعيد . لكنه من العسير أن نقول أنها تقدم أساساً ثابتاً لاتخاذ خطوات عملية مباشرة نحو هذه المشكلات . ونستطيع فى الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون فى الميدان ويبالغون فى القيمة العملية لبحوثهم . فهناك من يرون أن دارسى الجريمة والجناح لم يفعلوا أكثر من وضع خريطة عامة تصور المجالات الرئيسية فى الحياة الاجتماعية التى يمكن أن يظهر فيها الجناح ، وأن المرحلة التالية لذلك هى التفرقة بين مختلف أنماط الجناح ، والبحث عن الأسباب النوعية المرتبطة بكل نمط منها على حدة[12]. ولا شك أن مثل هذه النظرة تنطوى ضمنياً على إعادة صياغة لتلك القاعدة التى وضعها دوركايم من أن لكل ظاهرة اجتماعية سبباً وحيداً ، وأنه حينما يبدو أن للظاهرة أسباباً متعددة ، فإن ذلك دليلا على أننا لسنا بصدد ظاهرة واحدة ، بل أمام ظواهر عديدة متميزة ، لكل واحدة منها سببها النوعى[13]. غير أن هذه القاعدة قد أعيد صياغتها دون اعتبار للصعوبات التى تواجهها ، أو امكانيات تطبيقها الواقعى فى دراسة الجريمة والجناح . وقد ظهرت هذه الصعوبات فى دراسة دوركايم الخاصة عن الانتحار ، وسجلت منذ وقت بعيد . فمن الملاحظ أولا أن هناك درجة عالية من التعسف فى التفرقة التى أقامها بين النماذج المختلفة للانتحار[14] . وثانياً أن الارتباطات السببية التى أشار اليها لا يمكن بحال أن تكون مقنعة أو موثوق بها بصورة

(١١) Hermann Mannheim, "American Criminology : Impressions of a European Criminologist". British Journal of Sociology V (7) December 1954.

(١٢) See Gordon Rose, "Trends in the Development of Criminology in Britain" British Journal of Sociology IX (1) March 1958, p. 62.

(١٣) See : The Rules of Sociological Method, Ch. VI.

الواقع أن دوركايم قدم أمثلة لظواهر تبدو لها أسباباً متعددة هى الجريمة والانتحار . وهو يذهب إلى « أنه إذا كان الانتحار يعتمد على أكثر من سبب واحد ، فذلك يرجع إلى وجود نماذج مختلفة للانتحار واقعياً . والأمر كذلك أيضا فيما يتعلق بالجريمة » . ولقد ظهر تطبيق القاعدة القائلة « بوجود نتيجة واحدة لسبب واحد بوضوح فى دراسة دوركايم للانتحار .

(١٤) ومعنى ذلك أن هذه التفرقة ليست قائمة على الفروق الملاحظة فى الظواهر المدروسة ، ولكنها تحددت من خلال تصور مسبق للأسباب المحتملة .

ملائمة . وهكذا يميل معظم علماء الاجتماع اليوم إلى قبول فكرة مل J.S. Mill التى تقول بأن للظواهر الاجتماعية أسباباً متعددة ، أكثر من اعترافهم بالنقد الذى وجهه دوركايم إلى صياغاته ، وأن الباحث فى مشكلة اجتماعية قد يشعر بأنه يمكن أن يفيد من النظرية الموجهة ، أكثر من الفائدة التى تقدمها له تلك النظربة التى تشتمل على علاقة تلازمية بين الظاهرة وسببها . ولسوء الحظ أنه بالرغم من اهتمام التحليل السوسيولوجى بالعوامل والقوى والمؤثرات التى يقال أنها تكشف عن الظروف أو الشروط(١٥) ، إلا أنه لم يحدث سوى تقدم ضئيل فى قياس هذه القوى بصورة دقيقة يمكن معها التنبؤ بها . يضاف إلى ذلك أن القوى والعوامل المدروسة ، قد تكون متعددة وغير متجانسة ، بحيث يتعذر تحليل الارتباطات المتبادلة بينها تحليلا دقيقاً .

أما الخط الفكرى الثانى الذى اهتم بصعوبات التفسير السببى ، فقد اقترح مدخلا مختلفاً ، صاغته باربارا ووتون صياغة ممتازة فى فقرة تستحق أن تقتبس كاملة على النحو التالى :

« أن معظم البحوث التى سنعرض لها فى الصفحات التالية ، كان يوجهها ذلك الأمل المتمثل فى أن الارتباطات بين المظاهر المختلفة للباثولوجيا الاجتماعية ، وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى ستعبر عن علاقة بين السبب والنتيجة ، وأن ذلك بدوره سوف يمكننا من معرفة الأسباب بدقة . ومع ذلك فانه يصعب القول بأن هذا النوع من البحوث قد حقق نجاحاً واضحاً . ذلك أن التعميمات التى أمكن التوصل اليها كانت ضعيفة . فقليل منها هو الذى تسنده أعمال الباحثين ، بل أن تلك التى اعتمدت على هذه الأعمال كانت تكشف عن تباين كمى كبير . يضاف إلى ذلك أن معظم هـــذه التعميمات لا يمكن أن تعتبر أسباباً . . . وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن سجل التجـــارب فى التنبؤ مشجع جداً وينموا نمواً سريعاً أيضاً . ومع ذلك فإن عوامل التنبؤ التى استعانت بها بعض البحوث الهامة — كما سبق أن لاحظنا — لايمكن أن تكون أسباباً بالمعنى الذى حددناه . . . إن النتائج الثابتة والمحققة التى توصل اليها بحث مانهايم وويلكنز ، والتى ظهر منها أن الخبرة السابقة فى المدارس الإصلاحية ، أو خـــلال فترة الاختبار القضائى ، مع التغير المستمر فى العمل ،

(١٥) المثال على ذلك فكرة « الضغوط — المتعددة » المؤثرة فى الولاء السياسى للفرد .

يصعب الاعتماد عليها فى التنبؤ بسلوك المجرمين بعد الفترة التى يقضونها فى البروستالات ، هذه النتائج لا يمكن أن تفسر بأن إلغاء المدارس الإصلاحية أو نظام الاختبار القضائى مثلا ، أو سن قانون يمنع العمال من ترك الخدمة بإرادتهم ، سوف يؤدى إلى نتائج أفضل . كذلك برغم أن العوامل التى استخدمها جلوك وجلوك E. Glueck & S.Glueck فى جداول التنبؤ (مثل تغير نظام الأسرة) قد تعتبر أسباباً للجناح ، إلا أننا ما نزال ننتظر نتائج التحقق من صدقها[١٦].

ويبدو أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تنطوى على فائدة أكبر فيما يتعلق بالدور الذى تقوم به فى اتخاذ قرارات عملية . إذ أن التنبؤ قد يكون هدفاً أقل طموحاً من السببية ، وهو بالتأكيد يلائم قدراتنا الحالية والوسائل الفنية المتاحة . وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث كثيراً عن أسباب بعض الأحداث الاجتماعية ، إلا أننا قد نكون فى وضع يمكننا معه أن نختار من بين طائفة محدودة من القرارات أكثرها ملاءمة للتوصل إلى النتائج المرغوبة ، والمبرر لذلك هو أن نطاق البدائل المحتملة محدوداً جداً . فالعوامل التى تلقى الضوء على النجاح النسبى لبعض أساليب معاملة المذنبين — مثلا — يمكن حصرها بصورة تفوق تحكمنا فى الملاحظات العديدة الضرورية للتوصل إلى معرفة أسباب ارتكاب هؤلاء الناس تلك الجرائم »[١٧].

على أن بعض الدارسين الاجتماعيين قد توصلوا إلى نتائج مماثلة . فقد أقام سارجانت فلورينس P. Sargant Florence تفرقة بين العلم التطبيقى والبحث الإجرائى ، حيث كتب يقول : « حينما يطلق على علم معين أنه تطبيقى ، فنحن نفترض أننا استطعنا إقامة بناء لنظرية عامة ، أو مبادىء مذهب محدد بواسطة العلم النظرى ؛ وهى بالتالى على درجة عالية من الثبات . . . ومن ثم فإننا نهتم فقط بتطبيق هذه النظرية العامة عن طريق الاستنباط على حالة خاصة . . . أما البحث الإجرائى — من ناحية أخرى — فهو لا يفترض بالضرورة أية نظرية ، أو مبدأ ثابت يمكن الاستنباط منه ، ذلك أن التعريف الاصطلاحى للبحث الإجرائى بأنه استخدام المنهج العلمى ، من أجل وضع أساس تحليلى وموضوعى يعتمد عليه المنفذين فى قراراتهم (انظر

(١٦) Glueck and E. Glueck, 500 Criminal Careers, (New York 1930).

(١٧) Op. cit, pp. 323 - 25.

التقرير الأول للجنة الكفاية الإنتاجية فى الصناعة ١٩٤٩ ، ص ١٧) يؤكد تأكيداً واضحاً على المنهج أكثر من النظرية »[١٨] . كذلك طالب وليكنز L.T. Wilkins — الذى اشترك مع مانهايم فى الدراسة التنبؤية عن التدريب فى البروستالات — بتوسيع نطاق مناهج التنبؤ فى البحث الإجرائى[١٩] .

وليست هناك ضرورة لاختيار أحد المدخلين واستبعاد الآخر تماماً . إذ أن البحث يمكن أن يستعين بكلا الخطين الفكريين . غير أن هناك حاجة إلى إيضاح نقطتين أخريين فيما يتعلق بالأهمية النسبية لهما فى الاستراتيجية العامة للبحث : الأولى أن البحث الإجرائى ليس هو علم الاجتماع التطبيقى ، فهو إجراء يعتمد على الخبرة العملية والمعرفة العامة ، أكثر من اعتماده على معرفة سوسيولوجية متخصصة ، أو على الطريقة السوسيولوجية فى التفكير . أما علاقته بعلم الاجتماع فتتمثل أساساً فى استخدام أساليب البحث ، والطرق الإحصائية الشائعة فى البحوث السوسيولوجية[٢٠] ولهذا فهو يستطيع القيام بدوره دون اعتبار للنظريات أو الأوصاف السوسيولوجية (والسيكولوجية) . إلا أن ذلك أمر غير مرغوب من الناحيتين النظرية والعملية معاً . فنى هذه الحالة لن يكون « ضوء العلوم الاجتماعية ساطعاً » ، على نحو ما أشارت باربارا ووتون ، بوصفها ترشد القرارات العملية ، وإنما سوف يزداد الاعتماد أكثر فأكثر على بعض أساليب البحث ، ويصبح دور العلوم الاجتماعية (كبناء نظرى وصنى) محدوداً جداً . كذلك سنلاحظ أنه حتى بالنسبة للتوجيه العملى لن يكون إسهام البحث الإجرائى — فى صورة دراسات تنبؤية على الأقل — كبيراً كما ذهب البعض ، ذلك أن النجاح أو الفشل فى التنبؤ بأفعال معينة ، لا يعنى دائماً القدرة على حل المشكلة الاجتماعية المرتبطة بهذه الأفعال . تشهد على ذلك دراسة التدريب فى البروستالات ، التى أشارت اليها ووتون بصفة خاصة. فلقد استمرت المشكلة الاجتماعية للذين فشلوا فى هذه التدريبات ، كما أن التنبؤ الصادق بالفشل فيها

---

(١٨) P. Sargant Florence, "Patterns in Recent Social Research," British Journal of Sociology 1 (3), September 1950.

(١٩) "Some Developments in Prediction Methodology in Applied Social Research" British Journal of Sociology, VI (4) December 1955.

(٢٠) سنرى فيما بعد أنه غالباً ما ينظر إلى علم الاجتماع التطبيقى فى ضوء منهج البحث .

لم يقدم أية دلائل على أسبابه ، وبالتالى لم يساعد فى التوصل إلى العلاج الملائم .

والملاحظة الثانية أن محاولات صياغة تفسيرات سببية للجريمة والجناح قد خلصت إلى عوامل غير متجانسة ، ومن ثم ظهرت تفسيرات تشير إلى طائفة من الخصائص النفسية الفردية (مثل التقلب المزاجى والتخلف العقلى) وإلى مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية (مثل الطلاق ، والرعاية الأبوية ، والبيئة الإجرامية) . ونستطيع أن نلمس فى هذا الميدان بالذات ، ذلك الاهتمام بالمشكلة العامة الخاصة بالعلاقة بين التفسير النفسى والسوسيولوجى . غير أنه لا توجد سوى بعض أعمال قليلة اهتمت بصياغة هذه المشكلة صياغة واضحة ، بل لاتوجد على الإطلاق — فيما أعلم — أية دراسة استعانت بنموذج نظرى يؤلف بين بيانات سوسيولوجية وسيكولوجية .

أما الميدان الثانى للبحث التطبيقى الذى أرى الاهتمام به فهو ميدان العلاقات الصناعية . ولقد كان الهدف الرئيسى للبحوث فى هذا الميدان هو اكتشاف أسباب الصراع الصناعى فى المشروعات الخاصة وعلى النطاق القومى ، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل ارتفاع معدلات الغياب ، والمرض ودوران العمل . وقد ظهرت فى هذا الميدان أيضاً نفس الصعوبات التى واجهت دراسة الجريمة والجناح ، لكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية .

غير أننى قبل تناول هذه المسائل ، أود أن أناقش نقطة أشرت اليها من قبل ، وهى أن الإسهام الأساسى لعلم الاجتماع يتمثل فى مهارة البحث . ويبدو ذلك بوضوح فى علم الاجتماع الصناعى بصفة خاصة . فقد لاحظ عدد ممن اشتركوا فى المسح الحديث للبحوث السوسيولوجية فى الصناعة[٢١]. « أنه لا شك فى أن عالم الاجتماع — حينما تستعين احدى المنشآت بخدماته — يظهر بمظهر الشخص المدرب على استخدام أدوات معينة (مثل المقابلة) ، أو أنه فى الحقيقة ذلك الشخص القادر على أن يكون محايداً إزاء الجميع ، أكثر مما تتوافر لديه معرفة خاصة قابلة للتطبيق »[٢٢]. ويرتبط ذلك ارتباطاً واضحاً بالقضية التى أثارتها باربارا ووتون والتى ذهبت فيها إلى أن إسهام

---

(٢١) René Clémens et Pol Evrard, "La Connaissance sociologique et son application à la vie industrielle" Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, II pp. 1 - 12.

(٢٢) Op. cit, p. 3.

العلوم الاجتماعية فى الحياة العملية يتمثل فى تأكيد الاتجاه العلمى ، وفى استخدام بعض الأساليب الفنية للبحث . والواقع أن هذا التصور واسع الانتشار . فى مجال البحوث الطبية — مثلا — يذهب البعض إلى أن « كثيراً من الأطباء يقتربون من علماء الاجتماع ، حين ينظرون إليهم على أنهم أشخاص على درجة عالية من المهارة فى فن المقابلة وتقييم استمارات البحث »(٢٣). غير أن هذا الإسهام لا يمثل سوى جانب محدود فقط من علم الاجتماع التطبيقى ، خاصة وأن أساليب البحث هذه تستخدم فى كافة العلوم الاجتماعية . ولقد أشار كل من كليمنز Clémens وايفرار Evrard إلى هذه الحقيقة . فبينما اعترفا بوجود حالات محدودة فقط لتطبيق مبادىء علم الاجتماع تطبيقاً ناجحاً فى حل مشكلات معينة ، حاولا أن يوضحا إسهام علم الاجتماع الصناعى التطبيقى فى النهوض بالتنظيم . ولهذا الإسهام جانبان : أولا دراسات البناء الاجتماعى لمشروعات العمل ، بحيث تساعد فى تطوير نظام السلطة والاتصال وبناء جماعات العمل وثانياً : البرامج التدريبية للمديرين والمشرفين . وقد اعتبر كليمنز وافرار الإسهام الثانى يمثل أكثر التطورات نجاحاً . « إذ أننا نستطيع أن نلمس نتائج المحاولات الجادة لتطبيق علم الاجتماع بصورة منظمة فى مجال تدريب أولئك الذين يشغلون أوضاع السلطة فى الحياة الصناعية ، ذلك أن البرامج التدريبية العديدة للمديرين والفنيين ، والمشرفين ، وقادة النقابات ، تمثل أهم عوامل التغير الاجتماعى فى الصناعة الحديثة . . »(٢٤). على أن هذا التقييم الإيجابى لا يحظى بموافقة عامة . فقد كتب وليم فوت وايت W.F. Whyte يقول : « أن من المؤكد أنه قد حدثت تغيرات هامة فى العلاقات الإنسانية فى الصناعة ، لكن ليست لدينا مبررات كافية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه التغيرات قد تحققت للبحوث والتدريب المعتمد عليه . إذ أن هناك مئات الآلاف من برامج العلاقات الإنسانية فى الصناعة ، ولست أعرف أكثر من أثنين فقط هما اللذان خضعا لتقويم حقيقى يرتكز على البحث بهدف قياس فعاليتهما . فى الحالة الأولى لدنيا برنامج التدريب الدولى* ، حيث كانت —

(٢٣) Mary E. W. Gross and George G. Reader, "Collaboration Between Sociologist and Physician" Social Problems 4 (1) July 1956).

(٢٤) Op. cit., p. 3.

* International Harvester Programme.

استجابات العمال لرؤسائهم الذين تلقوا هذا التدريب أكثر سلبية بعد البرنامج ، إذا ما قورنت باتجاهاتهم قبل تطبيقه . أما الحالة الثانية فيمثلها برنامج ديترويت إيدسون Detroit Edison ؛ حيث يلاحظ أن الخسارة المسجلة التى حققها أحد الأقسام ، كانت تفوق المكاسب التى حققها القسم الآخر[٢٥] .

ويرى وايت أن عدم ملاءمة البحث التطبيقى فى الصناعة ترجع إلى الفشل فى إدراك السياق الاجتماعى الأشمل للمشكلات الصناعية . كذلك أشار جورج فريدمان G. Friedmann الذى قدم إسهاما واضحاً فى دراسة مشكلات العمل الصناعى فى علاقتها بنماذج مختلفة للأنساق الاجتماعية والسياسية – إلى انتقادات مماثلة . فمن بين الصعوبات الرئيسية للبحث التطبيقى فى هذا الميدان تلك التى ترجع إلى الحقيقة التى مؤداها : أننا حينما ندرس أسباب مشكلة عملية معينة ، نواجه بشبكة من العوامل المتداخلة ، تتعدى نطاق الموقف المحدد الذى تظهر فيه المشكلة ذاتها . فدراسة معوقات الإنتاجية ، أو مقاومة التغير التكنولوجى ، أو أساليب رفع مستوى كفاءة الإدارة ، أو التخفيف من الصراعات الصناعية أو منعها أو حلها سلمياً ، تدفعنا بالضرورة إلى الاهتمام بتساؤلات أخرى أشمل منها تتعلق بنظام الملكية ، والتدرج الاجتماعى ، والحراك المهنى ، وبناء الأسرة ، والأيديولوجيات ، والتقاليد الثقافية السائدة[٢٦] . يضاف إلى ذلك أننا حينما ندرس شبكة العوامل المتداخلة هذه ، قد لا نكشف فقط عن تعقد الأسباب المؤدية إلى مشكلة اجتماعية بعينها ، ولكننا سوف نوضح الارتباطات بين المشكلات الاجتماعية . فقد يتطلب حل مشكلة معينة – مثلا – أن نبدأ أولا بحل مشكلات أخرى ، أو أن حل إحدى المشكلات قد يعوق حل مشكلة غيرها ، أو يؤدى إلى ظهور مشكلة جديدة .

---

(٢٥) William F. Whyte, "Problems of Industrial Sociology", Social Problems 4 (2) October 1956. pp. 148 - 60.

يوضح هذا المقال بصفة عامة مشكلات البحث التطبيقى ، ويقدم بعض الاقتراحات الهامة لإجراء دراسات أكثر فعالية .

(٢٦) بالرغم من أن هذا التشعب يظهر بوضوح فى حالة المشكلات الصناعية ، إلا أننا نستطيع أن نكشف عنه أيضاً فى مجالات أخرى . فقد تتأثر معدلات الجريمة والجناح فى المجتمع بأسلوب الحياة السائد الذى يؤكد بقوة بالغة المنافسة الاقتصادية ، والإنجاز الفردى فى ضوء الثروة ، أو عدم ملاءمة فرص التعليم العام .

وإذن فحينما يحاول عالم الاجتماع تطبيق معرفته عليه أن يواجه نوعين من الصعوبات أولا : تلك التى تتعلق بإقامة ارتباطات سببية محددة ، وثانياً : تحديد المشكلة تحديداً لا يعزلها كثيراً عن علاقاتها بالملامح العامة الرئيسية للبناء الاجتماعى والثقافة . وإننى أعتقد أن بحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكلات الاجتماعية سواء من حيث أهميتها أو إمكانية التوصل إلى حلول لها ، فهناك بعض الشرور الاجتماعية — مثلا — التى لا يمكن تجنبها أو استئصالها تماماً . فقد ذهب دوركيم إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية فى المجتمعات الإنسانية ، نستطيع التخلص منها إلى حد ما عن طريق الضوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية ، والتى تؤدى أيضاً إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة ، هذا فضلا عن أن لكل مجتمع معدله الطبيعى الخاص للجريمة . وربما نستطيع تفسير ارتفاع معدلات الجريمة والجناح فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، بأنه يشير إلى الضعف النسبى للضبط الاجتماعى فى هذه المجتمعات . وبالمثل يمكن تفسير ارتفاع معدلات الطلاق — فى جانب معين — باعتباره نتاجاً لسعى الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى — مثل الحرية الشخصية ، والحب الرومانسى المثالى — التى تعد فى ذاتها غايات مرغوب فيها . كذلك يمكننا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التى تعانى منها المجتمعات المتخلفة فى الوقت الحاضر ، بوصفهما مصاحبات لعمليات التصنيع والتحضر التى تؤدى إلى اضطراب النظام القائم . على أن ذلك كله لايجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها : أن البحث السوسيولوجى فى هذه الحالات عديم الجدوى ، إذ أن الدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور اتجاه أكثر واقعية نحو هذه المشكلات ، وتحول — بصفة خاصة دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة ، التى غالباً ما تبالغ فى الصعوبات ؛ كما قد تساعد هذه الدراسات كذلك — على الأقل — فى اقتراح أساليب القضاء على هذه الشرور دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً فى القيم الاجتماعية الأخرى ، وتقدم طرقاً أكثر فعالية لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك . وهكذا سيهتم علم الجريمة الحديث بأسلوب مقاومة الجريمة والجناح وبالطرق الأكثر نجاحاً فى معاملة المذنبين . وتهدف دراسات الزواج والأسرة إلى كشف العوامل التى يمكن أن تتسبب فى الصراع الزواجى والطلاق ، والتى يمكن الاستعانة بها فى الاستشارات الزواجية ، والأساليب الأخرى التى تستهدف التقليل من حدوث هذه المشكلات ، أو حلها دون أن تنهار الأسرة .

وهناك مشكلات اجتماعية أخرى يمكن حلها ، أو هى تمثل خطراً واهماً على المجتمع الإنسانى بحيث يتعين التوصل إلى حل جذرى لها . ونجد فى الفئة الأولى منها مشكلة الفقر فى البلاد المتخلفة اقتصادياً . وهنا يتطلب الحل من عالم الاجتماع أن يبدأ أولا بدراسة الوقائع ، لكى يتمكن من كشف عامل أو مجموعة تسبب المشكلة . وقد يكون من العسير — فى حالات أخرى — معرفة الأسباب ، لكن البحث السوسيولوجى سوف يساعد على الأقل فى القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب ، وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة ، بحيث يسهم ذلك فى ترشيد علاجها . والواقع أن تجريب وسائل مختلفة للعلاج ، وتقييم نتائجها بعناية — بالإضافة إلى البحث الإجرائى يمكن أن يساعد على حل المشكلة أو السيطرة عليها ، حتى وإن كنا لا نزال نجهل أسبابها إلى حد كبير . أما الفئة الثانية من المشكلات الداهمة ، فيمكن أن نقدم أظهر مثال لها فى عصر الأسلحة النووية الذى نعيشه ، وهى مشكلة الحرب . وليس هناك من يستطيع الزعم بأن عالم الاجتماع وحده أو عالم الاجتماع والنفس معاً سوف يقدمان حلا شاملا لهذه المشكلة . كذلك لا يعترض أحد على أن الحرب بالاسلحة النووية سوف تكون دماراً، أو أنها من المحتمل أن تقضى تماماً على البشرية ، ومن ثم يمكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية — على الأقل — فى معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوتر والصراع ، وبالتالى تساعد القادة المسئولين على تجنبها. كما يتعين على علماء الاجتماع — نتيجة لذلك — أن يبذلوا جهداً غير عادى فى بحث مشكلات الحرب والسلام ، وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن . ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة جداً منهم هى التى اهتمت بهذا العمل[٢٧] ، برغم الصعوبات التى تواجهه . فهو عرضة للتأثر بالنزاع السياسى ، كما يصعب إلى حد كبير إخضاع هذه الظواهر للتصميم الدقيق للبحث المستخدم بتوسع فى الوقت الحاضر .

أن هذا المثال الأخير قد كشف بوضوح عن خاصية حاولت التعبير عنها بجلاء فى مواضع متفرقة من هذا الفصل والفصل السابق . فعالم الاجتماع نادراً ما يستطيع

---

(٢٧) انظر الإسهامات الرئيسية فى هذا الميدان :

Erich Fromm, May Man Prevail ? An Enquiry into the Facts and Fictions of Foreign Policy (N. Y. 1961) & R. Aron, Paix et Guerre entre les Nations (Paris, 1962).

التوصل إلى حل مباشر للمشكلة ، أو اقتراح سياسة ملائمة تماماً ، حتى وإن كان يعلم الأخطاء بدقة . ذلك أن كل حل لمشكلة أو وضع سياسة معينة ، هو قرار سياسى ، يعبر عن إرادة جماعة خاصة لتغير أسلوب معين للحياة أو الاحتفاظ به مستقراً ، والتعرف وفقاً لمثاليات اجتماعية خاصة . وإذن فعالم الاجتماع يمكن أن يقدم المعلومات ، ويوضح سياق المشكلات ، ويشير إلى الأسباب والظروف ، ويكشف عن فوائد ونفقات ضروب السلوك البديلة . وقد تؤثر دراساته فى المدى البعيد — وإن كنت متأكداً من ذلك — فى المثاليات الاجتماعية ذاتها ، غير أن القرارات السياسية فى نهاية الأمر تستند إلى الحكم ، أو الحكمة السياسية والمصالح . ولهذا فإن أى اقتراض يحاول أن ينسب إلى علماء الاجتماع دور فلاسفة الملوك فى صورة حديثة يمثل عودة إلى الأوهام التى تنطوى عليها السياسة الوضعية عند كونت .

ولعله من الملائم فى نهاية هذا الكتاب ، أن أبدد أى تصور خاطىء لقيمة علم الاجتماع بوصفها ترجع إلى تطبيقاته المختلفة فى الحياة العلمية ، التى أوضحناها فيما سبق . أننى لا أستطيع الإجابة عن التساؤل الذى مؤداه : ما هو استخدام علم الاجتماع ؟ بأكثر من أنه يوسع دائرة تعاطفنا وتخيلنا ، ويزيد من فهمنا لكائنات إنسانية أخرى خارج النطاق الضيق للعصر الذى نعيش فيه أو الموطن الذى ننتمى إليه أو الموقف الاجتماعى المحدود ، بدلا من أن أذهب ببساطة إلى أنه يقدم أساليب اكتشاف علاج الأمراض الحالية . لكن هذه الأهداف كلها ليست متعارضة تماماً . وربما كانت ذات أهمية عملية واحدة على المدى البعيد . ولهذا فإن معظم علماء الاجتماع يشعرون فى كل مجالات عملهم ، بأنهم يقدمون إسهاماً من أجل النهوض بالحياة الاجتماعية .

قراءات مقترحة

أشرت فى المتن إلى أن التراث المتعلق بعلم الاجتماع التطبيقى ليس وفيراً . ومع ذلك فباستطاعة القارىء أن يرجع إلى المؤلفات والدوريات التالية :

E. Raab and G.J. Selznick, Major Social Problems (New York, Row, Peterson & Co; 1959).

Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II (London, International Sociological Association, 1959).

R. M. Titmuss, Essays on "The Welfare State" (London, Allen & Unwin, 1958).

Social Problems (published by the Society for the Study of Social Problems, 1953, onwards).

يمكننا أن نجد استعراضاً جيداً للبحث الاجتماعى التطبيقى ، وعلى الأخص فى مجال الجريمة والجناح فى :

Barbara Wooton, Social Science and Social Pathology (London, Allen & Unwin, 1959).

إذا أراد القارىء مناقشة عامة مفيدة للتخطيط الاجتماعى فيمكن الرجوع إلى أعمال المؤتمر الدولى الرابع لعلم الاجتماع . انظر :

Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II.

وللتعرف على الجوانب المختلفة للتخطيط والسياسة الاجتماعية فى الهند يمكن الرجوع إلى المؤلفات التالية :

S.C. Dube, India's Changing Villages.(London, Roudlege & Kegan Paul 1958).

Report of a Seminar on Some Aspects of Social Planning (Agra, Institute of Social Sciences, 1960).

R.N. Saksena (ed.) Sociology, Social Research and Social Problems in India (Bombay, Asia Publishing House, 1961).

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول	: ميادين علم الاجتماع	اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ .
الكتاب الثانى	: نظرية علم الاجتماع	تأليف نيقولا تيماشيف . ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ١٩٧٨ .
الكتاب الثالث	: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى	تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
الكتاب الرابع	: تمهيد فى علم الاجتماع	تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .
الكتاب الخامس	: مجتمع المصنع – دراسة فى علم اجتماع التنظيم	تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الثانية ١٩٧٥
الكتاب السادس	: الصفوة والمجتمع – دراسة فى علم الاجتماع السياسى	تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى

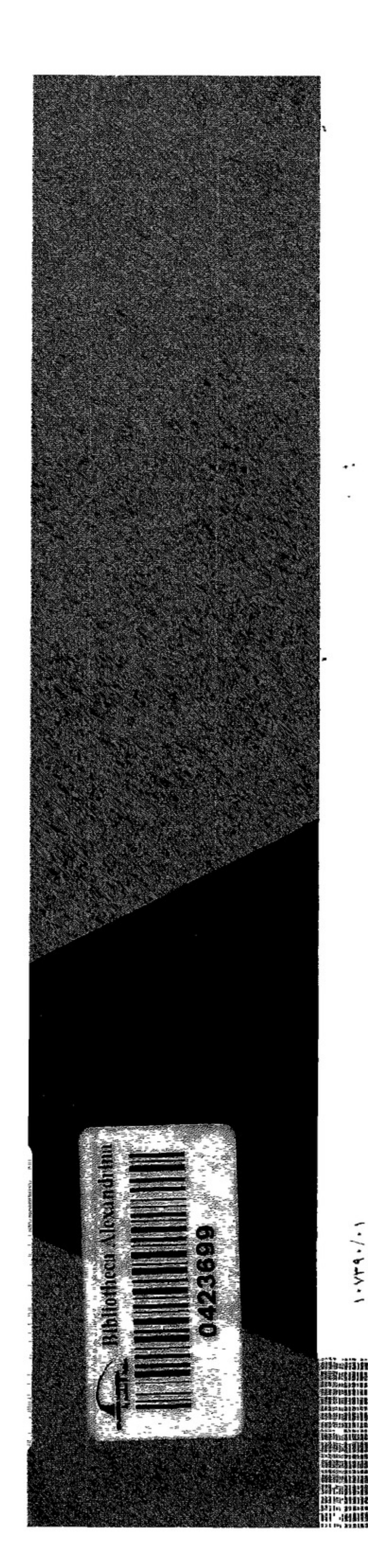
		وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى دار المعارف الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .
الكتاب السابع	: الطبقات فى المجتمع الحديث	تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، ١٩٧٢ .
الكتاب الثامن	: علم الاجتماع الفرنسى المعاصر	تأليف الدكتورة علياء شكرى القاهرة ، ١٩٧٢ .
الكتاب التاسع	: قراءات معاصرة فى علم الاجتماع	للدكتورين علياء شكرى ومحمد على محمد ، القاهرة ، ١٩٧٢
الكتاب العاشر	: دراسات فى التنمية الاجتماعية	تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى، دار المعارف الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ .
الكتاب الحادى عشر	: مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية	تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الاسكندرية ١٩٧٣ .
الكتاب الثانى عشر	: دراسات فى التغير الاجتماعى	للدكاترة محمد على محمد والسيد الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، القاهرة ، ١٩٧٣
الكتاب الثالث عشر	: دراسة علم الاجتماع	اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد

الكتاب	العنوان	التأليف والنشر
		على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .
الكتاب الرابع عشر	: دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى	للدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .
الكتاب الخامس عشر	: مقدمة فى علم الاجتماع	تأليف إليكس إنكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .
الكتاب السادس عشر	: مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى	تأليف الدكتور محمد الجوهرى القاهرة ، ١٩٧٥ .
الكتاب السابع عشر	: علم الفلولكلور . دراسة فى الأنثروبولوجيا الثقافية .	تأليف الدكتور محمد الجوهرى الطبعة الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٨ .
الكتاب الثامن عشر	: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم	تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
الكتاب التاسع عشر	: مصادر دراسة الفلولكلور العربى	إشراف الدكتور محمد الجوهرى القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :	الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية	إشراف الدكتور الجوهرى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .
الكتاب الحادى والعشرون :	علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث	تأليف الدكتور محمد الجوهرى دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .
الكتاب الثانى والعشرون :	علم الفولكلور . الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية) (تحت الطبع)	تأليف الدكتور محمد الجوهرى دار المعارف ، الطبعة الأولى القاهرة ، ١٩٧٨ .

رقم الإيداع	١٩٧٨/٣٥٣٢
الترقيم الدولى	٩ — ٣٢٥ — ٢٤٧ — ٩٧٧ ISBN

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)



هــذا الكتــاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمــزى زكــى بطــرس

١٨٥ قرشاً